البنك الأردني الكويتي
JORDAN KUWAIT BANK

التقرير السنوي
2024

البنك الأردني الكويتي
JORDAN KUWAIT BANK

التقرير السنوي
2024

البنك الأردني الكويتي
JORDAN KUWAIT BANK

البنك الأردني الكويتي ... أكثر من بنك

تأسس البنك الأردني الكويتي كشركة مساهمة عامة أردنية في عام 1976 وتمكن من مواصلة النجاح والتطور حتى أصبح أحد أهم البنوك العاملة في المملكة . يعمل البنك حالياً من خلال شبكة فروع محلية تضم 63 فرعا موزعة في جميع أنحاء الأردن بالإضافة إلى فرع في قبرص. ولدى البنك ثلاث شركات تابعة وهم: شركة إجارة للتأجير التمويلي والمملوكة بالكامل من البنك والشركة المتحدة للاستثمارات المالية – الأردن بمساهمة بنسبة 78.3 % في رأس مال الشركة ومصرف بغداد – العراق بمساهمة نسبته 53.4%.

ويعمل البنك الأردني الكويتي على توسيع خدماته للتتجاوز الخدمات المصرفية التقليدية، ويعمل على تحسين خدماته ومنتجاته من خلال دمج الحلول التكنولوجية المصرفية المبتكرة. كما يقدم البنك الاستشارات الاستثمارية، والخدمات القانونية، والهندسة المالية، والتأمين، والوساطة، وغيرها من الحلول النموذجية للمؤسسات المالية العالمية. وقد مكن هذا التوسع البنك من أن يصبح مزوداً رائداً للخدمات الشاملة التي تلبي الاحتياجات المتنوعة لعملائه من خلال شبكة واسعة من الفروع ، مع بناء علاقة فريدة مع كل عميل.

شركة مساهمة عامة محدودة
تأسست بتاريخ 1976/10/25

سجل تجاري
رقم 108

عضو مجموعة (كيبكو)
الكويت

رأس مال مدفوع
150 مليون دينار

رؤيتنا

أن نجعل المستقبل المشرق للقطاع البنكي هو الواقع لعملائنا اليوم

رسالتنا

تقديم تجارب بنكية متكاملة وسلسة عن طريق خدمات مبتكرة ورشيقة

قيمنا

- نُرحب بالتغيير
- ننمو من خلال التمكين
- نعمل معاً
- نُعامل الجميع كعائلة
- نحن من مواطني الشركات

مجموع الموجودات

5.6 مليار دينار

%7.4 ▲

صافي الدخل

194.3 مليون دينار

%115.8 ▲

ودائع العملاء والتأمينات النقدية

4.1 مليار دينار

%7.3 ▲

التسهيلات الائتمانية المباشرة بالصافي

2.0 مليار دينار

%0 —

مجموع حقوق الملكية

886.1 مليون دينار

%21.8 ▲

نسبة كفاية رأس المال

% 21.29

حضرة صاحب الجلالة

الملك عبد الله الثاني بن الحسين المعظم

حضرة صاحب السمو
الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح
أمير دولة الكويت

حضرة صاحب السمو
الأمير الحسين بن عبد الله الثاني
ولي العهد

المحتويات

مجلس الإدارة	13
الإدارة التنفيذية	15
كلمة رئيس مجلس الإدارة	17
مناقشات وتحليلات الإدارة حول نتائج أعمال البنك في عام 2024	23
أهم المؤشرات والنسب المالية لعامي 2024 و 2023	27
علاقة البنك بالمساهمين	28
أنشطة وإنجازات إدارات البنك في عام 2024	31
خطة العمل لعام 2025	47
تقرير مدقق الحسابات المستقل حول القوائم المالية الموحدة والايضاحات المرفقة بها للعام 2024	49
الإفصاحات الإضافية المطلوبة بموجب تعليمات هيئة الأوراق المالية	205
تقرير الحوكمة لعام 2024	249
ملحق: دليل الحوكمة المؤسسية	
دليل شبكة الفروع والصرافات الآلية	

مجلس
الإدارة

رئيس مجلس الإدارة

سعادة الشيخة ادانا ناصر الصباح – ممثل شركة الروابي المتحدة القابضة – الكويت – اعتباراً من 2024/3/4

معالي المهندس ناصر أحمد عبدالكريم اللوزي - لغاية 2024/2/20

نائب رئيس مجلس الإدارة

معالي الدكتور مروان جميل عيسى المعشر – عضو مستقل

الأعضاء

السيد مسعود محمود جوهر حيات	ممثل شركة مشاريع الكويت القابضة – الكويت
السيد مصطفى سمير الشامي	ممثل شركة الروابي المتحدة القابضة – الكويت
معالي السيد مروان محمود حسان عوض	ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي
السيد نضال فائق محمد القبج	ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي
السيد بيجان خسروشاهي	ممثل Odyssey Reinsurance Co. – الولايات المتحدة
السيد هاني خليل عبد الحميد الهنيدي	عضو مستقل
السيد ماجد فياض محمود برجاق	ممثل شركة سفاري للتطوير والاستثمار العقاري
الدكتور صفوان سميح عبد الرحمن طوقان	عضو مستقل
الدكتور عمر مشهور حديثه الجازي	عضو مستقل
معالي السيدة نسرين زهدي عبد المجيد بركات	عضو مستقل
الدكتورة عبير غازي نيازي جرار	عضو مستقل

أمين سر مجلس الإدارة

السيد ابراهيم عيسى كشت

مدقق الحسابات

السادة آرنست اند يونغ «الأردن»

الإدارة التنفيذية

السيد هيثم سميح «بدر الدين» البطيخي	الرئيس التنفيذي
السيد داود عادل داود عيسى	رئيس قطاع المساندة والعمليات
السيد زهدي بهجت زهدي الجيوسي	رئيس قطاع تنمية الأعمال
الدكتور مكرم أمين ماجد القطب	رئيس قطاع الائتمان
السيد إبراهيم فريد آدم بيشه	رئيس الخزينة والمؤسسات المالية
السيد سهيل أحمد محمود السلمان	رئيس تنمية أعمال التجزئة
السيد زيد وديع جريس شرايحه	رئيس تنمية الاستثمار
السيد فادي نصيف خليل خليل	رئيس تنمية أعمال الشركات
السيد إبراهيم عيسى إسماعيل كشت	رئيس الشؤون القانونية
السيد ماهر محمد حامد أبو سعادة	رئيس تكنولوجيا المعلومات
السيد طارق جودت سليمان الخيطان	رئيس العمليات
السيدة منال عبدالرزاق بديوي طبيشات	رئيس الشؤون الإدارية
السيد علاء يوسف جريس الحجازين	رئيس المالية
السيد فادي محمد أحمد عياد	رئيس إدارة مراقبة الامتثال
الدكتور محمود عصام عبدالرزاق الأحمر	رئيس إدارة المخاطر
السيد يوسف واصف يوسف حسن	رئيس إدارة التدقيق الداخلي

كلمة رئيس
مجلس الإدارة

حضرات السادة المساهمين الكرام ،

أرحب بكم أجمل ترحيب، ويشرّفني أن أضع بين أيديكم هذا التقرير السنوي لعام 2024، والذي يعكس مسيرة البنك الأردني الكويتي الحافلة بالإنجازات، والمرتكزة على رؤية واضحة، وأسس راسخة، واستراتيجية طموحة تهدف إلى تحقيق الاستدامة والتميز في كافة المجالات. في ظل مشهد اقتصادي متغير، أثبت البنك مجددًا قدرته على التكيف والتطور، مستنداً إلى إرثه العريق، وكفاءته المؤسسية، وإدارته الحكيمة التي تعمل بحسٍّ عالٍ من المسؤولية والالتزام.

لقد شهد الاقتصاد الأردني في عام 2024 تطورات إيجابية، أظهرت مرونته وقدرته على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية. فعلى الرغم من الظروف الاقتصادية العالمية المتغيرة، استمر الاقتصاد الوطني في تحقيق معدلات نمو مستقرة، حيث تُشير التوقعات إلى تحقيق نمو بنسبة 2.4% لعام 2024، مقارنة بـ 2.2% خلال النصف الأول من العام. كما أسهمت السياسات الاقتصادية المُتّبعة في الحفاظ على استقرار مُعدلات التضخم عند 1.56% بنهاية العام الماضي، ليظل ضمن أقل مُعدلات التضخم في المنطقة، مما يُجسد التوازن بين السياسات النقدية والمالية للدولة.

وفي إنجاز لافت يعكس متانة الاقتصاد الوطني، أعلنت وكالة ستاندرد آند بورز عن رفع التصنيف الائتماني السيادي للأردن من +B إلى –BB ، مع نظرة مستقبلية مستقرة، وذلك للمرة الأولى منذ 21 عاماً، وقد جاء هذا القرار مُتّسقاً مع رفع وكالة موديز تصنيف دين الحكومة الطويل من B1 إلى Ba3، ورفع وكالة كابيتال إنتليجنس التصنيف الائتماني للأصول السيادية طويلة الأجل من +B إلى –BB.

تشير التحسينات المستمرة في التصنيف الائتماني إلى نجاح الاستراتيجيات الاقتصادية العميقة التي اعتمدتها الحكومة الأردنية، وفقاً للتوجيهات الملكية السامية. وتعكس التقارير الدولية التي صدرت عن أداء الاقتصاد الأردني الجهود المبذولة من قبل وزارة المالية في ضبط المالية العامة، وضمان استدامة الدين العام، وكذلك تعزيز بيئة الأعمال، مما يزيد من ثقة المستثمرين والمؤسسات المالية العالمية في الاقتصاد الأردني.

كما أسهمت السياسات الاقتصادية المُتّبعة في الحفاظ على استقرار مُعدلات التضخم عند 1.56% بنهاية العام الماضي، ليظل ضمن أقل مُعدلات التضخم في المنطقة، مما يُجسد التوازن بين السياسات النقدية والمالية للدولة.

المساهمون الكرام،

يُعدّ سوق العمل الأردني ذا أهمية قصوى للحكومة والقطاع الخاص، حيث انخفض مُعدل البطالة خلال الربع الثالث من عام 2024 إلى 21.5%، أي بانخفاض قدره 0.8 نقطة مئوية عن الفترة نفسها من عام 2023. وفيما يتعلق بالتجارة الخارجية، حقق الأردن نمواً ملحوظاً في الصادرات، إذ زادت الصادرات الكلية بنسبة 5.2%، والصادرات الوطنية بنسبة 3.3%، كما ارتفعت معدلات إعادة التصدير بنسبة 28% مقارنة بعام 2023، وقد حدث هذا النمو بالتزامن مع زيادة الواردات بنسبة 1.8%، مما أدّى إلى تقليل العجز في الميزان التجاري بنسبة 1.4% خلال الأحد عشر شهراً الأولى من العام الماضي، ليبلغ 8.7 مليار دينار أردني، مقابل 8.8 مليار دينار أردني في الفترة نفسها من العام الفائت.

كما نجح الأردن في تحقيق تحسّن ملحوظ في احتياطاته من العملة الأجنبية، التي ارتفعت إلى أكثر من 21 مليار دولار أمريكي، وهو أعلى مستوى تاريخي تم تسجيله، ويكفي لتغطية 8.2 أشهر من واردات المملكة من السلع والخدمات، وقد عزّز هذا الإنجاز من ثقة الأسواق والمؤسسات المالية الدولية بقدرة الاقتصاد الأردني على الحفاظ على استقراره المالي والنقدي.

وعلى صعيد القطاع المصرفي، واصل القطاع أداءه المتميز، حيث ارتفعت الودائع لدى البنوك بحوالي 3 مليار دينار خلال عام 2024، مسجلة نمواً ملموساً بنسبة 6.2% مقارنة بعام 2023، ليصل إجمالي الودائع لدى البنوك إلى 46.7 مليار دينار. كما شهدت التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك ارتفاعاً بمقدار 1.6 مليار دينار، بنسبة نمو 4.9%، ليصل بذلك إجمالي التسهيلات إلى حوالي 35 مليار دينار، مما يؤكد على الدور الهام للقطاع المصرفي في تمويل الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية في المملكة.

كما شهدنا خلال العام تطورات عالمية مؤثرة، من بينها التغيرات السياسية في الولايات المتحدة، واضطرابات سلاسل التوريد العالمية نتيجة التوترات في البحر الأحمر، والتي كان لها انعكاسات واضحة على التجارة الإقليمية والدولية. ورغم هذه التحديات، تمكن الاقتصاد الأردني من الحفاظ على استقراره النسبي، بفضل الجهود الإصلاحية المستمرة، والدعم الدولي، والتوسع في الشراكات الاقتصادية مع مختلف الأطراف.

المساهمون الكرام

شهد الاقتصاد العالمي في عام 2024 نمواً متفاوتاً في ظل استمرار التحديات الاقتصادية والجيوسياسية، حيث بلغ معدل النمو العالمي 3.3%، وهو أقل من المتوسط التاريخي البالغ 3.7% للفترة بين 2000 و2019. ووفقاً لتقرير "مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي" الصادر عن صندوق النقد الدولي في كانون الثاني 2025، فإن التضخم العالمي استمر في التراجع، حيث انخفض إلى 4.2% في عام 2025، مع توقعات بمزيد من الانخفاض إلى 3.5% في عام 2026. ورغم هذا التحسن النسبي، لا يزال التعافي غير متكافئ بين الاقتصادات المتقدمة والناشئة، حيث تستمر الاقتصادات النامية في مواجهة ضغوط تضخمية وتباطؤ في النمو بسبب ارتفاع أسعار الفائدة والديون المتراكمة.

أحد أبرز التحديات التي واجهها الاقتصاد العالمي كان التأثير المستمر للسياسات النقدية المشددة التي انتهجتها البنوك المركزية منذ عام 2022 للحد من التضخم، مما أدى إلى ضعف الاستثمار في العديد من القطاعات الحيوية. في الولايات المتحدة، أدى تشديد السياسة النقدية إلى تراجع الطلب الاستهلاكي، بينما في منطقة اليورو، أثر ضعف الطلب الصيني على أداء الصادرات الصناعية، مما أبطأ التعافي الاقتصادي الأوروبي. في المقابل، شهد الاقتصاد الصيني تباطؤاً ملحوظاً نتيجة أزمة قطاع العقارات وتباطؤ الطلب المحلي، وهو ما أثر على سلاسل التوريد العالمية.

كما كان للتطورات الجيوسياسية تأثير واضح على الأداء الاقتصادي العالمي في عام 2024، حيث ساهمت الأوضاع في الشرق الأوسط والتصعيد في غزة في تفاقم اضطرابات التجارة العالمية. فمنذ تشرين الثاني من العام 2024، صعدت الجماعات المسلحة في اليمن هجماتها على السفن المارة عبر البحر الأحمر، مما أدى إلى تحويل مسارات الشحن من البحر الأحمر وقناة السويس نحو طريق رأس الرجاء الصالح، وهو ما زاد من تكاليف النقل ومدة الشحن.

على الصعيد السياسي، شهدت الولايات المتحدة تغييراً في قيادتها الرئاسية عام 2024، وهو ما أضاف حالة من عدم اليقين إلى المشهد الاقتصادي العالمي. فقد أثارت سياسات الرئيس الأمريكي الجديد دونالد ترامب تساؤلات حول مستقبل العلاقات التجارية الدولية، خاصة في ظل اتجاه واشنطن نحو تعزيز الحمائية الاقتصادية وإعادة تقييم سياساتها تجاه الصين وأوروبا.

أنّ هذه التطورات، مجتمعة مع استمرار الاضطرابات الجيوسياسية، جعلت عام 2024 عاماً مليئاً بالتحديات الاقتصادية، مع استمرار تأثير هذه العوامل في تشكيل آفاق الاقتصاد العالمي خلال السنوات المقبلة.

أداء البنك في عام 2024

في إطار متصل ، واصل البنك الأردني الكويتي أداءه المتميز، معززًا مكانته كأحد أبرز المؤسسات المالية في المملكة، من خلال استراتيجيات مبتكرة تهدف إلى تحقيق التوازن بين التوسع والنمو من جهة، وضمان الاستدامة وتعزيز المسؤولية الاجتماعية من جهة أخرى. لقد أولينا اهتماماً كبيراً بتمويل المشاريع التي تساهم في التنمية الاقتصادية، وعملنا على تطوير خدماتنا ومنتجاتنا المصرفية لتلبية احتياجات مختلف شرائح العملاء، سواء كانوا أفرادًا أو شركات صغيرة ومتوسطة أو مؤسسات كبرى.

ومن أبرز الإنجازات التي حققها البنك خلال العام الماضي توقيع اتفاقية تعاون مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC) لدعم قطاع رعاية الأطفال، عبر تقديم التمويلات اللازمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة العاملة في هذا المجال، بما يسهم في توفير بيئة داعمة لنمو هذه المشروعات وضمان استدامتها.

لقد كان الابتكار في صميم استراتيجيتنا، حيث واصلنا تطوير المنتجات والخدمات المصرفية الرقمية لمواكبة متطلبات العصر الحديث. أطلقنا "Eli Wallet"، المحفظة الرقمية المتطورة التي توفر للعملاء تجربة مصرفية سلسة، كما عززنا خدمات الدفع الإلكتروني عبر تفعيل "IATA Pay" كوسيلة للدفع الإلكتروني لخمس شركات طيران، ما يسهم في تعزيز سهولة المعاملات المالية عبر القنوات الرقمية. علاوة على ذلك، أنجزنا مشروع تحديث البنية التحتية التكنولوجية لفرعنا في قبرص، ووسعنا نطاق استخدام تقنيات الأتمتة الذكية (RPA) لتحسين الكفاءة التشغيلية وتقديم خدمات أكثر سرعة وسلاسة لعملائنا.

وفي إطار التزامنا الراسخ بالممارسات المستدامة، واصل البنك ريادته في مجال الاستدامة المؤسسية، حيث حصلنا على شهادة ISO50001 لإدارة الطاقة، لنكون أول بنك في الأردن يحقق هذا الإنجاز، إلى جانب تجديد شهادات ISO 14001 و ISO 45001 تأكيداً على التزامنا بالمعايير البيئية والصحية. كما انضم البنك رسمياً إلى "شراكة محاسبة الكربون المالية" (PCAF)، في خطوة تعكس سعينا إلى دمج الاستدامة في قراراتنا التمويلية والاستثمارية، وتعزيز دورنا في الحد من البصمة الكربونية للقطاع المصرفي.

أيضاً وكجزء من استراتيجيتنا الأوسع للتنمية المستدامة، تمكّن البنك في العام الماضي من تحقيق مرتبة "المُنجز" ضمن مبادرة المبادئ العالمية المعنية بتمكين المرأة (WEPs) التابعة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة UN Women ، حيث يأتي هذا الإنجاز تتويجاً لجهود البنك المتواصلة في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في مكان العمل والمجتمع، ما يعكس التزامه الراسخ بتعزيز دور المرأة في مختلف المجالات.

لم يكن هذا العام مجرد عام من الإنجازات، بل كان شهادة حقيقية على صلابة البنك ومرونته وقدرته على النمو في بيئة مليئة بالتحديات. حاز البنك على تصنيف ائتماني "+B" مع نظرة مستقبلية مستقرة من وكالة فيتش، في تأكيد جديد على قوة مركزنا المالي واستقرار أدائنا. كما كانت أسهم البنك محور اهتمام المستثمرين، حيث أوصت شركة بي اتش ام كابيتال للخدمات المالية – دبي بزيادة الاستثمار في أسهم البنك، مشيرةً إلى إمكانيات نمو تصل إلى 19.8%، مما يعكس الثقة الكبيرة في استراتيجيتنا المستقبلية.

أما على صعيد نتائجه المالية، فقد سجل البنك نمواً ملحوظاً في أرباحه الصافية التي بلغت 194.3 مليون دينار، بارتفاع نسبته 115.8% عن أرباح العام السابق.

وبحسب البيانات المالية الموحدة حققت المجموعة نمواً في صافي قيمة الموجودات لتصل إلى 5.6 مليار دينار أردني، بزيادة نسبتها 7.4 % عن العام الماضي، كما زادت حقوق الملكية لتصل إلى 886.1 مليون دينار، بنهاية الربع الرابع من عام 2024، وبنمو نسبته 21.8%.

وشهدت الودائع والتأمينات النقدية نمواً نسبته 7.3% لتصل إلى 4.1 مليار دينار أردني، في حين بلغت قيمة التسهيلات الائتمانية الممنوحة 2 مليار دينار أردني.

هذه الأرقام الاستثنائية المتحققة ونسبة النمو العالية نتجت بشكل اساسي من الايرادات غير المرتبطة بالفوائد وقد ترافقت مع الحفاظ على متانة الوضع المالي للبنك، حيث حافظ البنك على نفس المستوى الجيد من كفاية رأس المال التنظيمي خلال العام 2024 حيث بلغت النسبة 21.29%، كما ارتفعت جميع نسب المخصصات المقابلة للتعرضات الائتمانية لتغطية اية خسائر ائتمانية قد تقع مستقبلا.

وعلى ضوء هذه النتائج المالية، فقد أوصى مجلس إدارة البنك الأردني الكويتي بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة 12 % للعام 2024. وهذه النسبة خاضعة لموافقة البنك المركزي الأردني والهيئة العامة للمساهمين.

لقد واصل البنك الأردني الكويتي ترسيخ معايير التميز والابتكار في القطاع المصرفي، محققاً إنجازات استثنائية تعكس رؤيته الطموحة والتزامه بتقديم خدمات متطورة تفوق التوقعات. وقد تُوجت جهوده بحصوله على عدة جوائز عالمية مرموقة لعام 2024، من بينها "أفضل بنك محلي للخدمات المصرفية الخاصة في الأردن" و"أفضل بنك في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG)" من مجلة يوروموني، إضافة إلى "أفضل بنك للمسؤولية المجتمعية" و"أفضل بنك للشركات الصغيرة والمتوسطة" من Global Banking & Finance Review. كما نال البنك جائزة الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي من Asian Banking and Finance، وجائزة أفضل نسبة حوالات صادرة (STP) لعام 2023 من سيتي بنك، تأكيداً على ريادته وابتكاره في تقديم حلول مصرفية متقدمة.

إن ما حققناه حتى الآن هو نتيجة للرؤية الثاقبة التي تبناها مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية الحريصة على تحقيق التميز، والجهود الاستثنائية التي يبذلها كل فرد في البنك. وفي هذا السياق، أود أن أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى أعضاء مجلس الإدارة على توجيهاتهم السديدة، وللإدارة التنفيذية وكافة موظفي البنك على تفانيهم وإبداعهم. كما أود أن أعرب عن امتناني العميق لمساهمينا وشركائنا وعملائنا على ثقتهم الغالية ودعمهم المستمر، ولمؤسساتنا التنظيمية، وعلى رأسها البنك المركزي الأردني وهيئة الأوراق المالية، على إرشاداتهم وتعاونهم الدائم.

ومع تطلعنا إلى المستقبل، فإننا نؤمن بأن القطاع المصرفي يمر بمرحلة تحول كبرى، حيث تزداد أهمية الحلول الرقمية والتكنولوجيا المالية، ويتسارع التوجه نحو الخدمات المستدامة والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG). إن البنك الكويتي الأردني، بتاريخه العريق ورؤيته الطموحة، على أتم الاستعداد لمواكبة هذه التحولات واستغلال الفرص التي تتيحها، من خلال تعزيز الابتكار، وتوسيع قاعدة عملائنا، وتعزيز شراكاتنا مع المؤسسات المالية المحلية والدولية.

ختاماً، نؤكد التزامنا الراسخ بالمضي قدماً في تحقيق رؤيتنا نحو بناء مستقبل مصرفي أكثر استدامة وابتكارا، ومواصلة العمل على تعزيز مكانة البنك الأردني الكويتي كأحد الركائز الأساسية للقطاع المصرفي في الأردن والمنطقة. إننا على أعتاب مرحلة جديدة من النمو والتطور، وسنواصل العمل بكل جد وإخلاص لتحقيق تطلعات مساهمينا، وتعزيز دورنا في دعم الاقتصاد الوطني، وتحقيق قيمة مستدامة لأعمالنا ومجتمعنا.

الشيخة ادانا ناصر صباح الأحمد الصباح

رئيس مجلس الإدارة

مناقشات
وتحليلات الإدارة

حول نتائج أعمال
البنك في عام 2024

الأداء المالي للبنك

فيما يلي عرض لأهم بنود قائمة المركز المالي الموحد وقائمة الدخل الموحد لعام 2024 :

أ- قائمة المركز المالي الموحد

الموجـودات: بلـغ مجمـوع الموجـودات كمـا فـي 2024/12/31 مـا قيمتـه 5,630.3 مليـون دينـار مقارنـة مـع 5,244.4 مليـون دينـار فـي العـام السـابق محققـاً نمـواً بنسـبة 7.4 %.

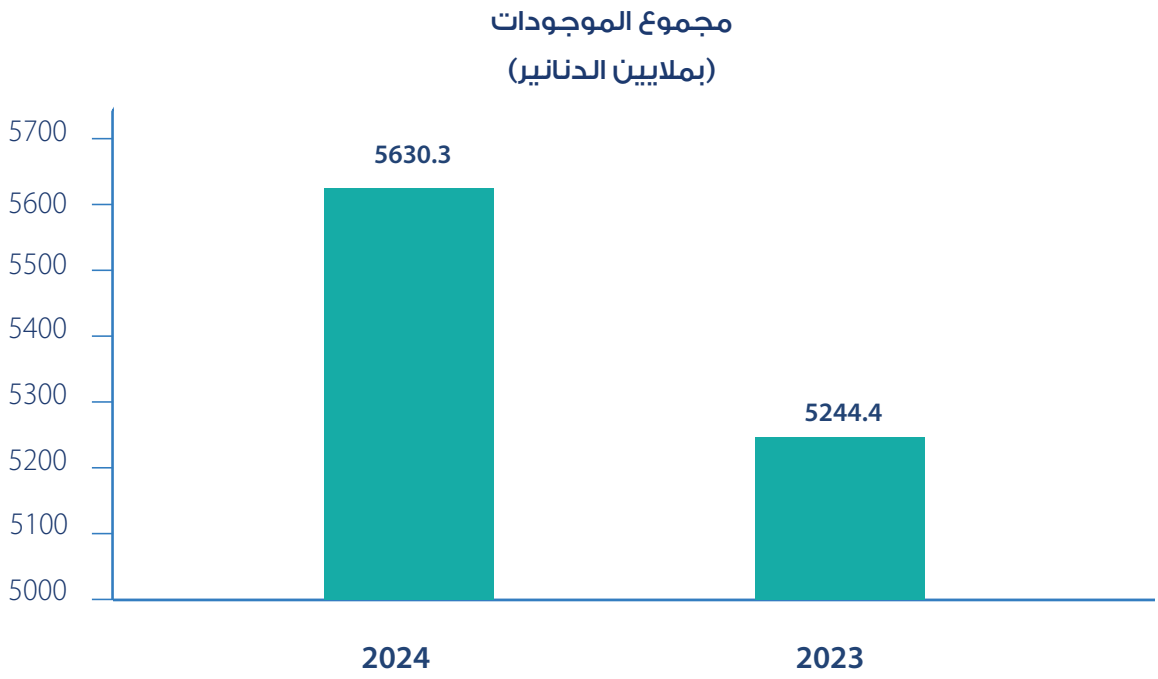

التسـهيلات الائتمانيـة المباشـرة: بلـغ رصيـد التسـهيلات الائتمانيـة المباشـرة بالصافـي مـا قيمتـه 2,001.9 مليـون دينـار فـي نهايـة عـام 2024. وقـد إرتفـع إجمالـي القـروض الممنوحـة للأفـراد بنسـبة 8.04% والقـروض العقاريـة بنسـبة 15.1% عما كان عليه في نهاية عام 2023، بينما إنخفضت قروض الشركات الكبرى بنسبة 2% وإرتفعت القروض الممنوحة للمؤسسـات الصغيـرة والمتوسـطة بنسـبة 0.13 %، فـي حيـن انخفضـت التسـهيلات الممنوحـة للحكومـة والقطـاع العـام بنسـبة 8.9 % عـن العـام السـابق. وتعكـس هـذه النتائج نجـاح البنـك فـي تنميـة محفظتـه الائتمانيـة وتوزيعهـا علـى مختلـف القطاعـات الاقتصاديـة بهـدف تحسـين الربحيـة وتوزيـع المخاطـر.

تسهيلات ائتمانية بالصافي
(بملايين الدنانير)

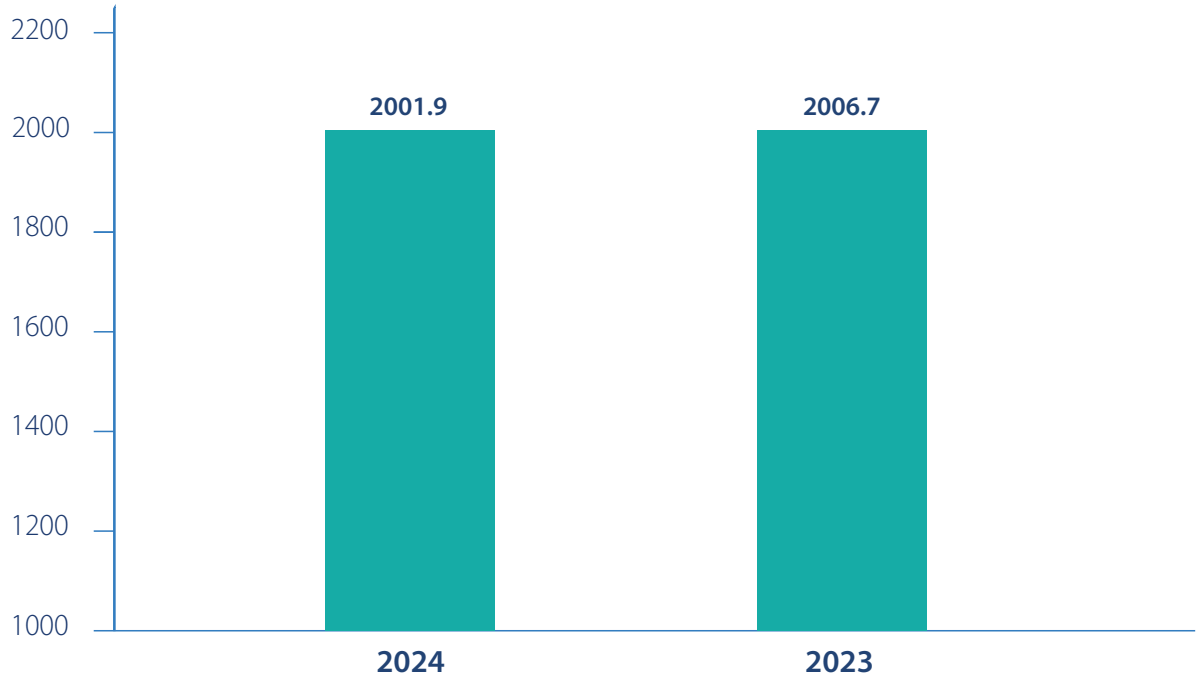

المطلوبات: ارتفع مجموع المطلوبات في نهاية عام 2024 بنسبة 5.03 % عن العام السابق ليسجل 4,744 مليون دينار.

مجموع المطلوبات
(بملايين الدنانير)

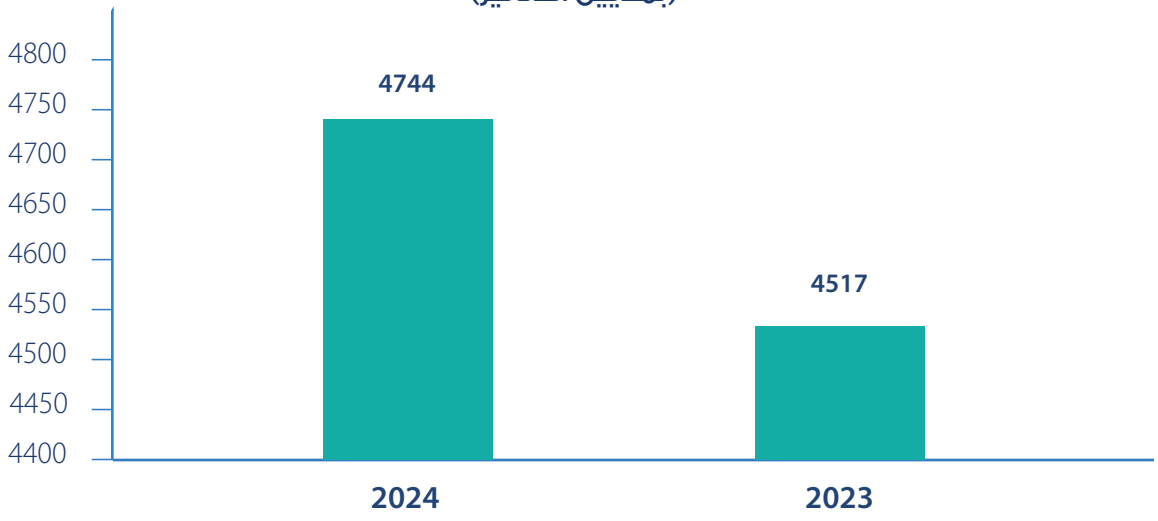

ودائع العملاء والتأمينات النقدية: شكلت ودائع العملاء والتأمينات النقدية 87 % من إجمالي المطلوبات. وتشمل ودائع العملاء حسابات التوفير والحسابات الجارية والودائع لأجل والتأمينات النقدية الخاصة بالعملاء من الأفراد والشركات. وبلغ إجمالي ودائع العملاء والتأمينات النقدية في نهاية عام 2024 ما قيمته 4,128.3 مليون دينار مقابل 3,847.1 مليون دينار في عام 2023.

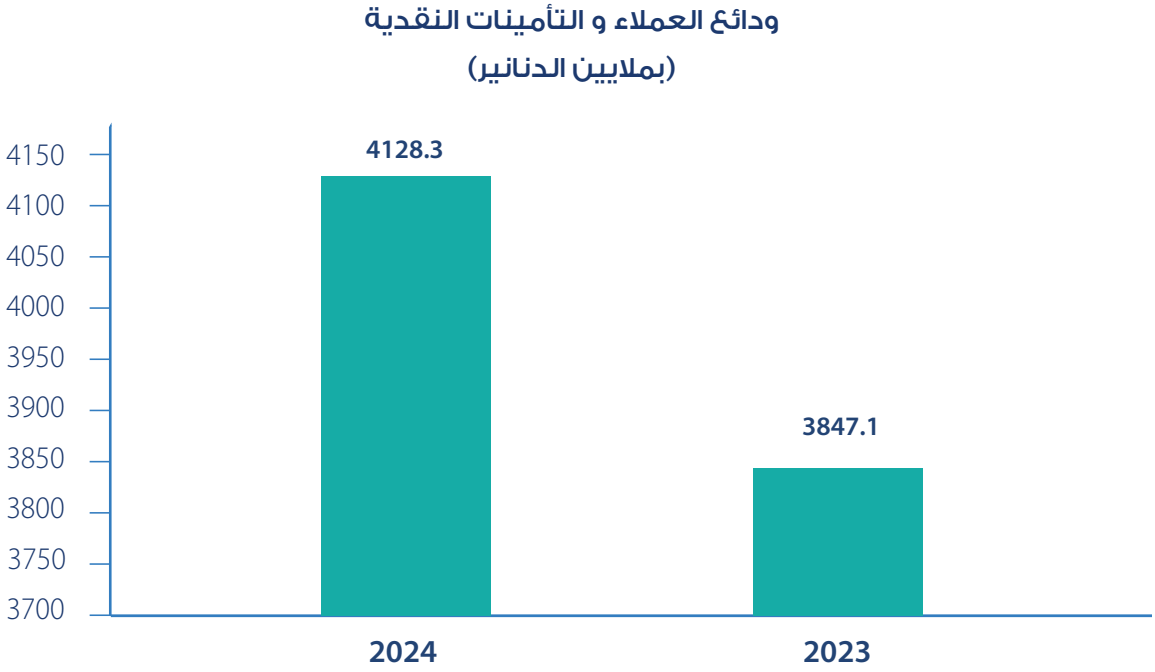

حقوق الملكية: ارتفع مجموع حقوق الملكية الى 886.1 مليون دينار كما في 31 كانون أول 2024 مقارنة مع 727.5 مليون دينار كما في 31 كانون أول 2023 بنسبة نمو قدرها 21.8 .% وبلغت حصة مساهمي البنك من مجموع حقوق الملكية 708.1 مليون دينار.

ب - قائمة الدخل الموحد

إجمالي الدخل : بلغ إجمالي الدخل لعام 2024 ما قيمته 393.5 مليون دينار مقابل 277.3 مليون دينار في عام 2023 وبنسبة نمو قدرها 41.9 %.

صافي الدخل: بلغت صافي الأرباح المتحققة بعد الضريبة في عام 2024 ما قيمته 194.3 مليون دينار مقابل 90.04 مليون دينار في العام السابق.

صافي إيرادات الفوائد والعمولات: بلغ صافي إيرادات الفوائد والعمولات للعام 299.8 مليون دينار مقارنة مع 223.1 مليون دينار لعام 2023 وبنسبة نمو قدرها 34.3 %.

مصروفات التشغيل: بلغت مصروفات التشغيل، والتي تتضمن تكلفة العاملين والمكاتب والاستهلاك والمصروفات الإدارية الأخرى ومخصصات متنوعة (باستثناء مخصص التسهيلات والموجودات المالية الأخرى) 114.4 مليون دينار مقابل 106.6 مليون دينار في العام 2023. وتعود هذه الزيادة إلى ارتفاع أسعار الخدمات، ارتفاع نفقات الموظفين بالإضافة الى مصاريف العقارات المستملكة.

مصروف خسائر ائتمانية متوقعة للتسهيلات الائتمانية المباشرة: واصلت إدارة البنك سياستها في تعزيز مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة تحوطاً للضعف المحتمل في بعض الحسابات بالإضافة إلى تأثر بعض القطاعات بالتداعيات الراهنة والمحتملة على الاقتصاد الوطني، حيث تم اقتطاع مبلغ 43.6 مليون دينار من أرباح عام 2024 لتلك الغاية مقابل 37.7 مليون لعام 2023. وبخصوص حسابات الديون المعدومة / المحولة خارج المركز المالي فقد واصلت إدارة البنك جهودها في المتابعة الحثيثة لهذه الحسابات حيث أثمر ذلك باسترداد مبلغ 593 ألف دينار خلال هذا العام سجلت كإيرادات.

أهم المؤشرات والنسب المالية لعامي 2024 و 2023

	المبالغ بآلاف الدنانير	
	2024	2023
أهم بنود الدخل		
صافي إيرادات الفوائد والعمولات	299,798	223,171
إجمالي الدخل	393,516	277,264
صافي الأرباح قبل الضريبة	231,172	121,651
صافي الأرباح بعد الضريبة	194,320	90,036
حصة السهم من الربح العائد لمساهمي البنك/ دينار	0.782	0.394
أهم بنود المركز المالي		
مجموع الموجودات	5,630,325	5,244,402
التسهيلات الائتمانية بالصافي	2,001,903	2,006,746
ودائع العملاء والتأمينات النقدية	4,128,334	3,847,071
حقوق الملكية	886,130	727,511
بنود خارج المركز المالي	866,842	813,841
أهم النسب المالية		
نسبة كفاية رأس المال	%21.29	%18.75
نسبة صافي التمويل المستقر	%172.51	-
نسبة الرفع المالي	%10.8	%9.8
نسبة السيولة القانونية لفروع الأردن	%130.2	%140.9
العائد على حقوق المساهمين	%24.08	%16.49
مضاعف الربحية	3.7	6.5
القيمة الدفترية للسهم	4.1	4.8
مؤشرات الكفاءة		
المصاريف الإدارية والعمومية / صافي الفوائد والعمولات	%38.1	%50.2
المصاريف الإدارية والعمومية / إجمالي الدخل	%29.1	%39.3
مؤشرات نوعية الموجودات		
إجمالي الديون ضمن المرحلة الثالثة/إجمالي التسهيلات	%8.30	%7.56
نسبة تغطية الديون ضمن المرحلة الثالثة	%79.5	%76.7

علاقة البنك بالمساهمين

يحرص البنك على تطوير علاقات إيجابية مبنية على الشفافية مع مساهميه كافة، ويعمل على تشجيعهم بكافة السبل المتاحة، وبخاصة صغار المساهمين منهم، على حضور اجتماعات الهيئات العامة والقيام بممارسة حقهم في التصويت.

ولدى البنك قاعدة عريضة من المساهمين بلغ عددهم 11,706 مساهماً كما في 2024/12/31، والمصدر الرئيسي لمعلوماتهم المتعلقة بالبنك وأرقامه يتمثل في التقرير السنوي الذي يشمل تقرير رئيس مجلس الإدارة والقوائم المالية المدققة وملحق دليل الحوكمة المؤسسية، إضافة إلى إنجازات البنك في العام السابق وخطة العمل للعام اللاحق، علماً بأنه يتم نشر القوائم المالية ربع السنوية ونصف السنوية المراجعة (غير المدققة).

كما يتم إيداع مجموعة القوائم المالية الكاملة وتقرير مجلس الإدارة لدى هيئة الأوراق المالية وبورصة عمان، وتزويد مراقب الشركات بنسخة عنها، ويتم عرض هذه التقارير على موقع البنك الإلكتروني www.jkb.com، والذي يحتوي أيضاً على معلومات وافية عن خدمات ومنتجات البنك وأخباره وبياناته الصحفية. ويلتزم البنك بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية حال حدوثها، وفقاً لما تقتضيه تعليمات هيئة الأوراق المالية.

نسب توزيع مساهمي البنك كما في 2024/12/31

عدد الأسهم المملوكة	الأشخاص		الأسهم	
	العدد	%	العدد	%
إلى 500	7,354	62.822	1,293,659	0.862
501 إلى 1,000	2,421	20.682	1,672,117	1.115
1,001 إلى 5,000	1,402	11.977	3,033,053	2.022
5,001 إلى 10,000	202	1.726	1,470,306	0.980
10,001 إلى 100,000	275	2.349	7,229,583	4.820
100,001 إلى 500,000	41	0.350	8,446,906	5.631
500,001 فأكثر	11	0.094	126,854,376	84.570
الإجمالي	**11,706**	**100**	**150,000,000**	**100**

حركة سعر سهم البنك مقابل مؤشر بورصة عمان خلال عام 2024

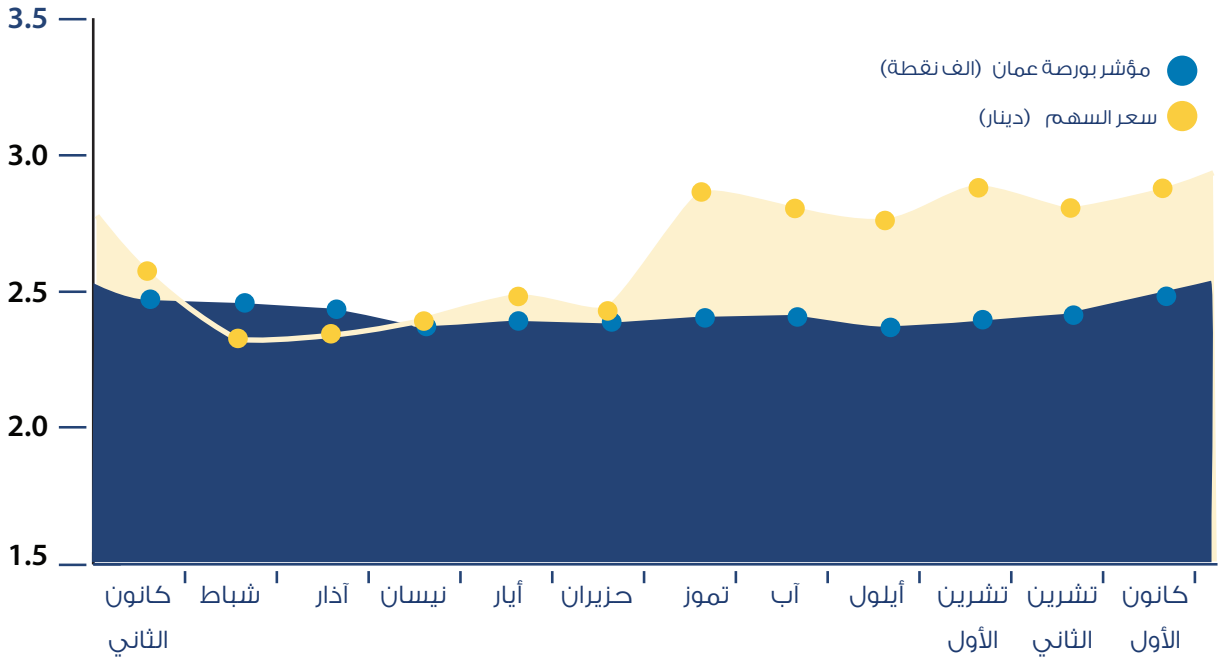

أنشطة وإنجازات
إدارات البنك

في عام 2024

انجازات البنك الأردني الكويتي لعام 2024

واصل البنك تنفيذ استراتيجيته الهادفة إلى تعزيز الإبتكار، وتحسين تجربة العملاء، والتوسع في الخدمات الرقمية، وترسيخ الممارسات المصرفية المسؤولة والمستدامة، ويستعرض التقرير التالي بشكل مفصل أبرز إنجازات البنك خلال العام:

نمو الأعمال والأداء المالي

على الرغم من التأثيرات الخارجية السلبية الناجمة عن تصاعد الصراع في المنطقة والأوضاع الإقتصادية المؤثرة، وفي ظل إيماننا المطلق بأهمية مواجهة التأثيرات المحيطة مع ضرورة دعم ركائز الإقتصاد الأردني لخلق المزيد من فرص العمل وزيادة فرص الازدهار، استطاع البنك المحافظة على نفس قيمة محفظة تسهيلات الشركات المباشرة في العام 2024، مع استمراره في دعم قطاع الشركات، وخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة، لأهمية دورها في رفد وتعزيز الإقتصاد الأردني، وفي تخفيض نسب البطالة، حيث كان لا بد من العمل بجد للخروج بحلول مصرفية تلبي الطموحات وتتلائم مع الأهداف الإستراتيجية للبنك الأردني الكويتي، وقد قام البنك خلال العام 2024 بعدة مبادرات منها توقيع إتفاقية شراكة مع شركة كريف الأردن لحلول تكنولوجيا المعلومات، لإطلاق مشروع تصنيف عملاء الشركات الصغيرة والمتوسطة، بهدف خلق نظام لتوفير تقييم واضح للشركات، قائم على البيانات الخاصة بجدارة هذه المؤسسات الائتمانية، مما يتيح الحصول على الموافقات على القروض بشكل أسرع ووصول أفضل إلى التمويل، وبالتالي تمكين هذه المؤسسات من النمو والازدهار.

كما تم أيضاً إطلاق المرحلة الثانية الخاصة بتطوير منصة عملاء الشركات الصغيرة والمتوسطة، والتي تمكن العملاء من حجز وعقد اجتماعات إلكترونية مع مدراء علاقات العملاء من أي مكان، وهو الأمر الذي يعزز بدوره الشمول المالي، وتهدف هذه المنصة أيضاً إلى تلبية متطلبات عملاء الشركات الصغيرة و المتوسطة المالية وغير المالية .

وتأكيداً على دوره في الاستدامة، وقّع البنك اتفاقية تعاون مع شركاء استراتيجيين لتمويل مشاريع كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة لغايات تمويل مشاريع تحسين كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة، والتي تعتمد على مبدأ تمويل المشاريع وآلية اقتسام الوفورات، كما وقع البنك الأردني الكويتي ومؤسسة التمويل الدولية– عضو مجموعة البنك الدولي– اتفاقية تعاون مشترك، تهدف إلى بناء قدرات الشركات الصغيرة والمتوسطة ودعمها، بالإضافة إلى الشركات الناشئة في قطاع دور رعاية الأطفال، ومساعدتهم على تحسين المعرفة المالية وتطوير قدراتهم على إدارة الأعمال، لتوفير المزيد من فرص العمل للسيدات، من خلال دعم وتعزيز خدمات دور رعاية الأطفال وبالتالي زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل.

كما حقق البنك خلال العام 2024 نمواً متميزاً في أعمال التجزئة مقارنة بالعام 2023 تمثلت في نمو عدد العملاء الأفراد بنسبة 5.89%، ونمو في الودائع بنسبة 4.02%، بالإضافة إلى نمو بنسبة 6.64% في محفظة التسهيلات، ويعود هذا الانجاز إلى تركيز البنك على التميز في تجربة العملاء وتقديم منتجات وخدمات مصرفية ورقمية متنوعة، تلبي تطلعات العملاء وتواكب احتياجاتهم، كما تم إطلاق محفظة Eli Wallet الرقمية في الربع الثاني من عام 2024 لتقديم تجربة مصرفية مبتكرة تشمل بطاقات مدفوعة مسبقاً ومتعددة العملات.

وخلال العام 2024 كان البنك الأردني الكويتي أول بنك في الأردن يقوم بتفعيل خدمة CliQ كوسيلة دفع في مجال التجارة الإلكترونية بالتعاون مع IATA Pay، وذلك لخمس شركات طيران: الملكية الأردنية، طيران الإمارات، الخطوط الجوية القطرية، العربية للطيران، وفلاي دبي، وجاري العمل على توسيع شبكة التجار والشراكات الاستراتيجية، للاستفادة من خدمة CliQ كوسيلة دفع على المنصات الإلكترونية الخاصة بهم.

أما بخصوص تطبيق JKB Mobile فقد شهد تطوراً ملحوظاً خلال الأعوام الأخيرة لتقديم تجربة مصرفية مبتكرة تلبي احتياجات العملاء المتزايدة، حيث نجح البنك في رفع معدل نسبة الإعتماد على التطبيق البنكي ليسجل زيادة في عدد المشتركين بنسبة 42.3% مقارنة بعام 2023 مع تحقيق نسب نمو في عدد الحركات عبر التطبيق بقيمة 75% و بنمو على قيمة الحركات بنسبة 133%.

وتم كذلك خلال العام إطلاق خدمات جديدة شملت تفعيل الهوية الرقمية عبر تطبيق "سند"، وخدمة فتح الحسابات الفرعية، إضافة إلى خدمة تقسيم الفاتورة، وخدمة التسجيل الرقمي، وخدمة Tap & Go لحاملي البطاقات الائتمانية وبطاقات الخصم المباشر على أجهزة الأندرويد لتعزيز سرعة وسهولة الدفع.

كما أطلق البنك مجموعة من المنتجات والخدمات المصرفية لتلبية احتياجات العملاء الأفراد شملت قروضاً سكنية بفائدة تنافسية وثابتة لأول سنتين، وقروض سيارات بفائدة تفضيلية ونسب تمويل تصل لغاية 100%، وقروض شخصية بضمان عقاري. كما عزز البنك أعمال التأمين المصرفي، حيث تمت زيادة عدد الموظفين الحاصلين على ترخيص لمزاولة اعمال التأمينات العامة والتأمينات على الحياة ليصبح (300) موظف وموظفة في جميع فروع و دوائر البنك.

وعلى المستوى المؤسسي، عمل فريق الخزينة والمؤسسات المالية في البنك على إدارة السيولة النقدية من خلال تنويع مصادر التمويل محلياً وعالمياً وبكلف مقبولة، إضافة إلى توظيفها في الأسواق بشكل كفؤ لتحقيق أفضل عائد، مع المحافظة على النسب المحددة في السياسة الاستثمارية وتعليمات الجهات الرقابية، حيث قامت الدائرة بزيادة حجم محافظ السندات الحكومية المحلية بالدينار والدولار الأمريكي من خلال الإكتتاب بسندات حكومية متوسطة إلى طويلة الأجل بعوائد مرتفعة، وقد ساهم هذا التوجه في تحقيق نسب نمو مرتفعة وغير مسبوقة في حجم محافظ السندات المحلية والعائد المتحقق عليها وتوزيع السندات على آجال مختلفة لضمان الإستفادة من العائد المرتفع والثابت لعدة سنوات قادمة. كما تابعت الدائرة خلال عام 2024 توطيد وإدامة علاقات العمل والتعاون المشترك مع البنوك والمؤسسات المالية المحلية والأجنبية الأمر الذي ساهم في تحسين جودة وتكلفة الخدمات المقدمة للعملاء.

كما حصل البنك تقديراً لتميزه في تقديم خدمات مصرفية مبتكرة ومتطورة على جائزة "أفضل بنك محلي للخدمات المصرفية الخاصة في الأردن" من مجلة يوروموني، وذلك بفضل التفوق الذي حققه في تقديم خدمات مخصصة لعملاء الخدمات المصرفية الخاصة، بالإضافة إلى حصوله على جائزة "أفضل بنك للشركات الصغيرة والمتوسطة" من مجلة يوروموني ، وجائزة "أفضل بنك للشركات الصغيرة والمتوسطة في الأردن" من مجلة Global Banking & Finance Review.

وتم خلال العام إصدار أول تقرير تصنيف ائتماني للبنك من قبل وكالة فيتش الدولية، حيث تم تصنيف المجموعة عند +B مع نظرة مستقبلية مستقرة لقدرتها على الوفاء بالالتزامات طويلة الأجل، وتم إصدار أول تقرير تغطية بحثية لأسهم البنك من قبل شركة بي اتش ام كابيتال للخدمات المالية – دبي، وجاءت توصية الشركة للمستثمرين بأن يزيدوا مراكزهم في أسهم البنك، حيث بلغ السعر المستهدف وفقاً لتقييم الشركة 3.45 دينار، مما يتيح نسبة نمو متوقعة خلال الفترة القادمة بحوالي 19.8% عن سعر إغلاق نهاية العام 2024 والبالغ 2.88 دينار (علما بأن نسبة النمو بلغت 37.3% عند إعداد التقرير خلال شهر تموز 2024).

التحول الرقمي والابتكار

دعماً للتوجه الاستراتيجي للبنك نحو التحول الرقمي واعتماد أحدث التقنيات، أكمل البنك مشروع تحديث البنية التحتية التكنولوجية لإدارة فرع البنك في قبرص وذلك باستحداث مركز بيانات جديد، حيث أسهم هذا المشروع بشكل كبير في تحقيق أهداف استراتيجية متعددة، شملت تعزيز استمرارية الأعمال، وضمان تقديم الخدمات للعملاء دون أي انقطاع، وتحسين أداء التطبيقات وزيادة التوافرية وتعظيم كفاءة الموارد التكنولوجية التشغيلية.

ومن أحد أهم التطورات في الكفاءة التشغيلية هو إعادة هندسة وأتمتة ما يقرب من 350 إجراء عمل، وباستخدام تكنولوجيا الروبوت (RPA) لأتمتة العمليات تم أتمتة ما يقارب 60 عملية بنكية داخلية جديدة خلال العام مما أدى إلى تقليل العمل اليدوي، وتحسين كفاءة الأعمال وسرعتها، كما تم اتخاذ خطوات هامة لتقليل المخاطر الداخلية على قواعد البيانات وتعزيز الثقة في البيئة الآمنة المتوافقة مع استراتيجية البنك، حيث تم اعتماد خاصية Oracle Vault على جميع قواعد البيانات من نوع Oracle بهدف حماية البيانات الحساسة للبنك، وساهمت هذه الخاصية في إدارة صلاحيات المستخدمين بشكل فعال، سواء للمستخدمين العامين أو الأفراد، بالإضافة إلى توفير آليات تعقب وسيطرة دقيقة على عمليات الوصول المباشر إلى قواعد البيانات التي تعزز أمان المعلومات، وتدعم الامتثال لمعايير الحماية المصرفية المتقدمة.

وانطلاقاً من أهمية البيانات في زيادة كفاءة الأعمال المصرفية، استمرت دائرة تحليل ذكاء الأعمال بتطوير وتحسين لوحات القيادة التفاعلية لتصل إلى ما يزيد عن 60 لوحة قيادة تفاعلية محدثة آلياً، تقدم المعلومات المتعلقة بمؤشرات أداء الأعمال وقواعد العملاء والعمليات والخدمات والمنتجات المصرفية المختلفة، لتوفير ما يلزم لتعزيز بيئة اتخاذ القرار المبني على البيانات بشكل سريع وفعال، الأمر الذي نتج عنه تخفيض في كلف نقد الصرافات بنسبة 75% من خلال استحداث تقرير آلي يومي لإدارة النقد داخل الصرافات الآلية التابعة لدائرة تنفيذ العمليات.

كما استمر البنك بتعزيز شراكاته مع شركات التكنولوجيا المالية من خلال مختبر JOIN Fincubator وغيره، بصفته شريكاً لتقديم خدمات Banking-as-a-Service، وتم خلال العام تكريم البنك بجائزة الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي من مجلة Asian Banking and Finance، وذلك عن إطلاق المساعد الشخصي المالي "ماسة" (MASA) على تطبيق الموبايل البنكي JKBMobile، والذي يتيح تجربة مصرفية متقدمة باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي.

الاستدامة، والحوكمة البيئية والاجتماعية والمسؤولية الاجتماعية

التزم البنك بتحقيق أهداف الحوكمة البيئية والاجتماعية لتعزيز مشاريعه المختلفة، وتقديم قيمة طويلة الأمد لأصحاب المصلحة، حيث أن مراعاة الآثار البيئية والاجتماعية عند اتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية، يساهم في تعزيز العوائد المعدلة حسب المخاطر، وإعلام العملاء بشكل أفضل بالمخاطر والفرص الناتجة عن أنشطتهم، وقد اتخذ البنك خطوة مهمة نحو تعزيز جهود الاستدامة من خلال تطبيق نظام الإدارة البيئية والاجتماعية (ESMS) بالتماشي مع معايير مؤسسة التمويل الدولية IFCs Performance Standards لإجراء تقييم للعوامل البيئية والاجتماعية لجميع مشاريع السند الاخضر بقيمة 50 مليون دولار، وتم توضيح إطار العمل والأثر البيئي والاجتماعي لهذه المشاريع في تقرير الاستدامة الرابع، بالاضافة للأثر البيئي والاجتماعي على المستوى المحلي.

كما تم تنفيذ برنامج بناء القدرات بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية IFC لتمكين موظفي البنك من تطبيق أعلى معايير الاستدامة، و كجزء من حوكمة معايير الاستدامة داخل البنك تم تفعيل مهام ومسؤوليات لجان الاستدامة لتطبيق جميع مبادرات الاستدامة داخل البنك و خارجه،

وتأكيداً على الريادة في مجال الاستدامة، حصد البنك الأردني الكويتي جائزة يوروموني للتميز لعام 2024 "كأفضل بنك محلي في الأردن في ممارسات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG)"، وذلك تقديراً لإنجازاته البارزة في هذا المجال.

وعلى صعيد المبادرات الدولية، أعلن البنك انضمامه إلى مبادرة Forward Faster Initiative، التي أطلقها الاتفاق العالمي للأمم المتحدة (UNGC) بهدف تسريع الجهود لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030، مع التركيز على تحقيق المساواة بين الجنسين. كما عزز البنك التزامه في مواجهة تحديات المناخ من أجل المحاسبة المالية للكربون (PCAF) لتحديد انبعاثات الغازات الدفيئة الناتجة عن القروض والاستثمارات، بما ينسجم مع التزاماته بالشفافية البيئية.

خلال عام 2024، تم تطوير رؤية واضحة ورسالة راسخة للاستدامة. فرسالتنا تتمثل في دمج الاستدامة في عملياتنا وقراراتنا التمويلية والاستثمارية، من خلال تبني الممارسات المسؤولة، والاستثمار في الازدهار الاجتماعي

والبيئي، وقيادة الحلول المبتكرة لتلبية توقعات السوق، وتعزيز القدرة على التكيف والصمود، والريادة في تمكين المجتمعات وحماية الموارد الطبيعية.

ومن منطلق تعزيز التزامنا بالاستدامة، أجرينا تقييمًا جديدًا للأهمية النسبية المزدوجة، شمل إشراك أصحاب المصلحة لتحديد أبرز المواضيع المؤثرة في استراتيجيتنا التي تخص الاستدامة وحوكمة التغير الماخي، وضمان توافق توجهاتنا مع توقعاتهم. كما قمنا بتطوير ودمج إطارنا للاستدامة، المبني على أربع ركائز رئيسية: البيئة، المجتمع، الحوكمة، والابتكار، بما يتماشى مع المعايير الوطنية والدولية، وبما يدعم التقدم نحو تحقيق أهداف رؤية الأردن 2025، وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، واستراتيجية التمويل الأخضر الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

كما قام البنك بتوقيع اتفاقية شراكة وتعاون مع برامج الأمم المتحدة الانمائي UNDP لايجاد طرق مبتكرة تتيح الاستفادة من منافذ تمويلية متنوعة لخدمة أهداف برنامج الممر الاقتصادي الأخضر لوادي الأردن،وتهدف الاتفاقية المبرمة إلى تحقيق التعاون وتعزيز الشراكة من أجل تنفيذ حزمة مشاريع تبلغ قيمتها حوالي مليار دولار امريكي، انسجاماً مع الأهداف الاستراتيجية لرؤية التحديث الاقتصادي في الأردن.

وعلى المستوى المحلي تم تنبي المتنزه البيئي الثاني بالتعاون مع وزارة البيئة ووزارة الزراعة بالتماشي مع المبادرة الوطنية لزراعة 10 ملايين شجرة على مدى 10 سنوات، وهي مبادرة تهدف إلى تعزيز الغطاء النباتي ومكافحة التغير المناخي، ويعد هذا المشروع واجباً وطنياً وتشاركياً لتحقيق الاستدامة البيئية على مستوى المملكة، وجزءاً من مسؤولية البنك واستراتيجية الاستدامة الرامية للمساهمة بشكل فاعل في التصدي للتحديات البيئية التي تواجه المملكة و تعزيز الأداء البيئي.

أما على صعيد تمكين المرأة، فقد أحرز البنك تقدمًا ملموساً، حيث حقق مرتبة "المُنجز" ضمن المبادئ المعنية بتمكين المرأة (WEPs) المنبثقة عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ويأتي هذا الإنجاز تتويجاً لجهود البنك المتواصلة في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في مكان العمل والمجتمع.

ولتحقيق الاستدامة في الكفاءات، فقد تم توقيع اتفاقية مع عدد من الجامعات المحلية المتميزة في تخصصات التكنولوجيا حيث تم تخصيص منح دراسية للطلاب يلتزم فيها الحاصلون على المنح بالعمل لدى البنك بعد التخرج، كما سيقوم البنك بتدريبهم بشكل متواصل خلال سنوات الدراسة مما يضمن رفد البنك بالكفاءات اللازمة لتحقيق الاستدامة والبقاء ضمن طليعة البنوك المحلية تقنياً، كما ويتم الاستعانة بهذه المؤسسات التعليمية في مشاريع البحث والتطوير التكنولوجي الخاصة بالبنك والقطاع المصرفي.

واصلت ادارة الموارد البشرية جهودها في استقطاب الكفاءات وتعزيز توظيف المزيد من الموظفات الاناث في البنك، حيث بلغت نسبة التعيينات من الإناث نحو 40%، وشكلت نسبة الإناث نحو 38% من النسبة العامة لكافة الموظفين، ويشغل منهن ما نسبته 26% من المناصب الإدارية والقيادية في البنك، كما تم تقديم برامج الثقافة المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة التي تقودها النساء ومؤسسات رعاية الأطفال، مما يضمن الإدماج الاقتصادي وفرص التطوير المهني مما يعكس التزام البنك الراسخ في تعزيز دور المرأة في مختلف المجالات.

الحوكمة وإدارة المخاطر والامتثال

واصل البنك الأردني الكويتي تعزيز إطار إدارة المخاطر، وخاصة في مجال الأمن السيبراني وتقييم مخاطر الائتمان والامتثال حيث حصل البنك وللعام الثاني على شهادة الالتزام بمعيار ISO27001 الخاص بإدارة أمن المعلومات، وقد شمل نطاق الشهادة كافة العمليات والإجراءات المتعلقة بأمن المعلومات وتكنولوجيا المعلومات الخاصة بالأنظمة البنكية والخدمات الرقمية ومراكز البيانات والدوائر. كما حصل البنك وللعام العاشر على التوالي على شهادة (PCI DSS) والخاصة بالامتثال لمعايير أمن البيانات في صناعة بطاقات الدفع، وذلك حسب تعليمات البنك المركزي الأردني.

وقام البنك خلال العام بالانتهاء من المرحلة الثانية من تطبيق نظام استمرارية العمل بتفعيل خاصية توثيق الحوادث الخاصة باستمرارية العمل وأتمتة خطط التعافي من الكوارث على النظام.

وفيما يخص المخاطر الائتمانية، فقد تم استحداث مؤشرات أداء – مقاييس نوعية وكمية – لمراقبة فعالية استراتيجية التعرف المبكر على التعرضات الائتمانية المُحتمل تصنيفها أو التي تم تصنيفها ضمن فئة الديون غير العاملة، وبما يساهم في إدارة وقياس مخاطر الائتمان بكفاءة وفعالية بالشكل الذي يكفل تطوير منظومة إدارة المخاطر الائتمانية.

أما في مجال الامتثال، فقد تم تطبيق نظام مكافحة الاحتيال ISP الذي يتميز باعتماده على الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي، بالإضافة نظام آلي جديد (Pelican) لغايات مقارنة البيانات الواردة في رسائل السويفت الصادرة والواردة وأسماء العملاء مع الأسماء والكيانات المدرجة على قوائم العقوبات الدولية، بحيث يلبي هذا النظام جميع المتطلبات ويعالج جميع أوجه القصور وتحسين وتطوير عمليات فحص رسائل السويفت (Fuzzy match & Logic) بشكل أفضل عما هو مطبق حالياً.

وفي جانب الحوكمة، وفيما يتعلق بحاكمية تكنولوجيا المعلومات فقد تم تفعيل حوكمة الأمن السيبراني لتعزيز تطبيق ضوابط أمن المعلومات على جميع عمليات وموارد تكنولوجيا المعلومات والإشراف عليها من خلال اللجان الإدارية المختصة، بالإضافة الى البدء بوضع إطار عمل للحوكمة الرقمية استنادا الى إطاري عمل (COBIT 2019) و(DMBok) حسب أفضل الممارسات العالمية الصادرة عن شركة (ISACA) وشركة (DAMA)، ويشمل ذلك تحديداً ضوابط تتعلق بالتحول الرقمي (Digital Transformation) وإدارة الإستراتيجية والهيكلية المؤسسية وإدارة البيانات وإدارة الابتكارات مما يؤدي الى تحقيق المنافع وتقليل المخاطر والموائمة مع احتياجات سوق العمل والامتثال لتعليمات الجهات الداخلية والخارجية الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

وفيما يتعلق بالحوكمة المؤسسية وبهدف الوصول لأعلى المستويات والتميز بتطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة لحماية حقوق المساهمين والمودعين وأصحاب المصالح المرتبطة بالبنك، وتعزيزاً لمبادئ الإفصاح والشفافية، تم متابعة الالتزام بتواريخ التصويب المحددة بموجب تعليمات الحوكمة المؤسسية للبنوك رقم (2023/2)، وتنفيذ المتطلبات الرقابية الخاصة بالحوكمة، بالإضافة إلى مراجعة كافة الوثائق والسياسات المتعلقة بالحوكمة وإجراء التعديلات اللازمة عليها واستحداث اجراءات عمل للتوافق مع كافة التعليمات والقوانين الصادرة عن الجهات الرقابية التي يخضع لها البنك والشركات التابعة للبنك.

الموارد البشرية والتميز التنظيمي

إدراكاً من البنك بأن رأس المال البشري هو أغلى أصوله، فقد قدّم البنك 21,130 فرصة تدريبية للموظفين في مجالات الخدمات المصرفية والتكنولوجيا والقيادة وإدارة المخاطر، وكجزء من إلتزام البنك بأهمية المساواة والتنوع والشمول، وتمكين المرأة في بيئة العمل، حصلت مجموعة من موظفات البنك على شهادات مهنية متخصصة ساهمت في رفع مستوى مهاراتهن القيادية والإدارية، كما وفرت إدارة الموارد البشرية جلسات ارشادية وتوجيهية لبعض الموظفات ساهمت في تحسين دورهن الإداري وتشجيعهن على الارتقاء في مسيرتهن المهنية.

كما تم تحقيق الكفاءة التشغيلية من خلال مبادرات استراتيجية لتوفير التكاليف.،حيث نجح البنك من خلال نظام شراء شامل وشفاف ضمن إجراءات تنعكس إيجابياً على إدارة جميع مشتريات البنك في تحقيق وفر مالي ملموس في مشتريات البنك بما يقارب 2 مليون دينار عدا عن تحقيق الوفر غير الملموس من خلال تنظيم عمليات الشراء داخل البنك و توحيدها بطلبات شاملة سنوية Blanket Agreement بالإضافة إلى توفير 1.2 مليون دينار أردني في تكاليف الكهرباء من خلال مشاريع انتاج الطاقة حيث تم إنتاج حوالي 4,250,000 كيلو واط من الطاقة الشمسية خلال عام 2024. وقد توجت هذه الجهود بحصول البنك الأردني الكويتي على شهادة ISO 50001 لإدارة الطاقة، مما عزز سمعته كمنظمة مستدامة، بالإضافة إلى تجديد شهادات ISO 14001 لإدارة البيئة و ISO 45001 لإدارة الصحة والسلامة المهنية.

تقرير المسؤولية الاجتماعية

انطلاقاً من إيماننا الراسخ بأهمية المسؤولية المجتمعية ودورها في التنمية المستدامة، تبنى البنك الأردني الكويتي خلال عام 2024 نهجاً استراتيجياً شاملاً ليترجم شعاره «أكثر من بنك» إلى واقع ملموس.

وقد كثّف البنك جهوده في البحث عن مشاريع وبرامج جديدة تلبي احتياجات أفراد المجتمع المحلي كافة، إيماناً منه بأنّ المسؤولية المجتمعية ليست مجرد التزام أخلاقي، بل هي جزءٌ لا يتجزأ من استراتيجيته الشاملة لتحقيق التوازن بين النظم الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.

يسعى البنك من خلال هذه الاستراتيجية إلى تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وذلك بهدف تعزيز مكانته الريادية، ومشاركة قيمه مع أصحاب المصلحة، بالإضافة إلى التقليل من المخاطر الاستراتيجية والتشغيلية ومخاطر السمعة.

شهد عام 2024، تنفيذ 280 مشروعاً في مجال المسؤولية المجتمعية من ضمنها 57 مشروعاً نُفذت في مختلف محافظات المملكة، امتدت من الشمال إلى الجنوب، لتؤكد حرص البنك على توسيع نطاق برامجه وخدمة المجتمعات المحلية في جميع أنحاء المملكة. وقد تم تنفيذ هذه المشاريع بالتعاون مع مختلف القطاعات الحكومية والخاصة ومؤسسات المجتمع المدني، بهدف دعم الجهود الوطنية في مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية، وإحداث تغيير إيجابي مستدام من خلال التركيز على التنوع والشمول في مختلف المجالات.

بالإضافة إلى تنظيم (43) مبادرة تطوعية، حرصنا من خلالها على تعزيز ثقافة العمل التطوعي وتحفيز الموظفين على خدمة المجتمع، شارك فيها نحو (417) موظفاً منهم (129) من الموظفات الإناث، و(288) من الموظفين الذكور، بالإضافة إلى إشراك الزميلات والزملاء من الشركات التابعة في هذه المبادرات مما كان له الأثر الكبير في تعزيز أواصر التعاون والتواصل الداخلي بين الموظفين.

نسبة النمو في مجال المسؤولية المجتمعية...

ارتفعت أعداد المشاريع المنفذة في مجال المسؤولية المجتمعية في عام 2024 بنسبة 13% عن عام 2023، علماً بأن هذه المشاريع تغطي قطاعات ومجالات متنوعة.

عدد المشاريع المجتمعية

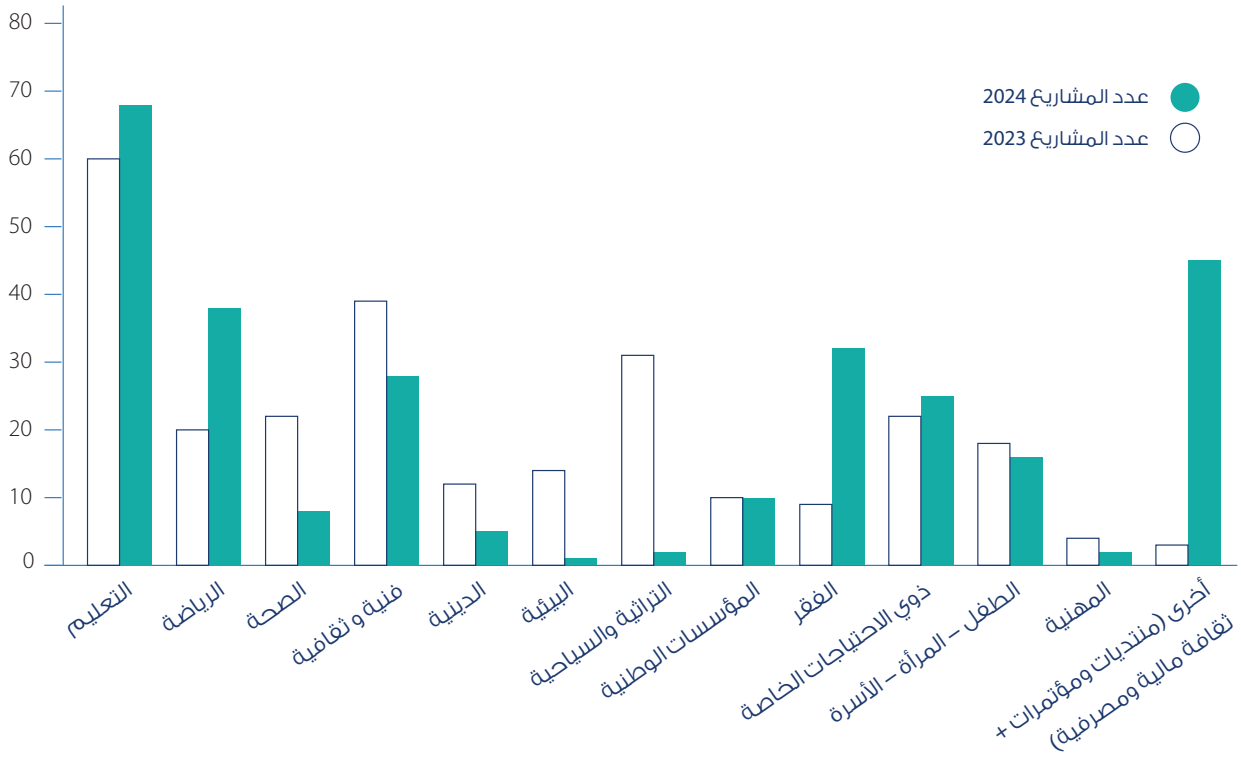

الفقـــر:

انطلاقاً من إدراكنا لأهمية مكافحة الفقر كأحد أبرز أهداف التنمية المستدامة، ركز البنك خلال عام 2024 على زيادة عدد المشاريع التي تساهم في تحقيق هذا الهدف. ويأتي هذا الالتزام انطلاقاً من إيماننا بأن القضاء على الفقر بجميع أشكاله شرط أساسي لتحقيق التنمية المستدامة، وضمان حياة كريمة للجميع.

وقد حرص البنك على تقديم الدعم والمساندة للعديد من المؤسسات الوطنية والهيئات والجمعيات الخيرية التي تعمل على تحسين سبل العيش الكريم، وتوفير الخدمات الأساسية للجميع، بما يسهم في تحقيق الحماية الاجتماعية واستدامتها.

وتجلّت جهود البنك في مكافحة الفقر من خلال:

- تنظيم مبادرات خيرية أبرزها؛ مبادرتي «عطاء الميلاد» في كنيسة دير القديس جاورجيوس، وحملة تقديم طرود الخير وكوبونات شرائية لذوي الدخل المحدود لبطريركية الروم الأرثوذكس المقدسية بمناسبة عيد الفصح المجيد.
- توفير كسوة العيد لجمعية المركز الإسلامي الخيرية (مركز نور).
- دعم المؤسسات الخيرية: استمر البنك في تقديم الدعم السنوي للصندوق الأردني الهاشمي «حملة البر والإحسان»، والهيئة الخيرية الهاشمية، ومبرة أم الحسين للأيتام، بالإضافة إلى عدد من الجمعيات الخيرية في عمان والمحافظات.
- كفالة قرى الأطفال (SOS) الأردنية: استمر البنك في كفالته السنوية للمنزل التابع لقرى الأطفال (SOS) في مدينة إربد.
- تنظيم حملات توزيع الأغطية الشتوية على العائلات المحتاجة، ومبادرة توزيع الملابس على طلبة المدارس الأقل حظاً بالتعاون مع جمعية أصدقاء الطلبة الخيرية، وتوزيع الحقائب المدرسية بالتعاون مع مبادرة الحقيبة المدرسية.

القضاء على الجوع :

إدراكاً منا بأن القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي هدفٌ رئيسي من أهداف التنمية المستدامة، سعى البنك جاهداً لدعم المبادرات التي تضمن حصول الجميع على الغذاء الكافي وتحسين تغذيتهم. وفي هذا السياق، تعاون البنك للمرة الأولى مع بنك الطعام الأردني من خلال تقديم الدعم المادي لمشروع «أول سوبرماركت خيري في المملكة» في منطقة أبو نصير. ويهدف هذا المشروع إلى بيع المنتجات بأسعار مناسبة للفئات الأقل حظاً، حيث يتم استغلال ربح السوبرماركت لتوزيع طرود الخير وتحضير وجبات الطعام للمحتاجين، وتشمل الأسر محدودة الدخل، والنساء الأرامل.

ولم يقتصر دعم البنك على توفير الغذاء، بل امتد ليشمل تمكين الأفراد وتحسين سبل عيشهم عن طريق:

- توفير فرص عمل: يوفر السوبرماركت فرص عمل للشباب العاطلين عن العمل من خلال تدريبهم على المهارات اللازمة لبدء مشاريعهم الصغيرة، بالإضافة لتوظيف أشخاص من ذوي الإعاقة.
- ثلاجة خير البنك الأردني الكويتي: تم شراء ثلاجة وإطلاق اسم «ثلاجة خير البنك الأردني الكويتي» للمحتاجين وعابري السبيل، حيث يتم وضع الطعام الفائض عن الحاجة في الثلاجة ليستفيد منه المارة المحتاجين، تطبيقاً لمشروع «حفظ النعمة».
- دعم مطعم عزوتي: استمر البنك في دعم مطعم «عزوتي» بتغطية ما يقارب 3,000 وجبة شهرياً.
- مائدة الرحمن: أقام البنك مائدة رحمن بالتعاون مع تكية أم علي خلال شهر رمضان المبارك، وتم توفير وجبة إفطار لـ 4,000 صائم بمشاركة موظفي البنك والشركات التابعة.
- التطوع مع وقف ثريد: تطوع موظفو البنك لتحضير وجبات غذائية لذوي الدخل المحدود بالتعاون مع وقف ثريد.

الصحــة:

انطلاقاً من إدراك البنك لأهمية الصحة كركيزة أساسية في أهداف التنمية المستدامة، والتي تسعى إلى ضمان حياة صحية وتعزيز الرفاهية للجميع في جميع الأعمار، ساهم البنك خلال عام 2024 بالعديد من الأنشطة الهادفة إلى دعم ورعاية القطاع الصحي في الأردن. حيث شارك موظفو البنك في ثلاث حملات تبرع بالدم منها حملتين لمركزالحسين للسرطان، وواحدة لبنك الدم الوطني، ليبلغ عدد الموظفين الذين تبرعوا بالدم حوالي 158 موظفاً.

وكعادته في كل عام، شارك البنك في حملة التوعية بسرطان الثدي، وسرطان البروستاتا المنظمة من قبل مركز الحسين للسرطان، ونظم حملات توعوية لموظفيه ويوماً طبياً مجانياً لإجراء الفحوصات الروتينية، بالإضافة إلى ترتيب نشاط مشي للزميلات للتوعية بسرطان الثدي، وللمرة الأولى قام البنك بتنظيم يوم ترفيهي في كهف الأطفال من خلال تقديم عروض لهم وتوزيع الهدايا عليهم بمشاركة عدد من الزملاء.

وإدراكاً منه لأهمية الدور الذي تقوم به مؤسسة الحسين للسرطان قدم البنك الدعم المادي لبرنامج التسمية والتشريف، حيث موّل «منطقة الانتظار في قسم التنظير» في مبنى الملك عبد اللّه الثاني في فرعه الجديد في محافظة العقبة.

يذكر بأن عدداً كبيراً من موظفي البنك هم من المشتركين في برنامج أصدقاء مركز الحسين للسرطان، حيث يتبرع هؤلاء شهرياً للمركز.

كما استمر البنك خلال العام في مساندة المؤسسات والهيئات المعنية بالرعاية الطبية، حيث قدم دعمه السنوي «للجمعية الأردنية للعون الطبي الفلسطيني» و«جمعية الأسرة البيضاء»، بالإضافة إلى تنظيم يوم طبي مجاني بالتنسيق مع مستشفى عبدالهادي لإجراء الفحوصات الدورية لنزلاء دار الضيافة للمسنين ، التابعة لجمعية الأسرة البيضاء، وذلك بمشاركة عدد من موظفي البنك.

ومتابعة لأعمال البنك الخيرية وتطبيقاً لمبدأ المساواة في الحصول على الرعاية الصحية، قدّم البنك الدعم لجمعية «هدية الحياة–عمّان» لتغطية تكاليف إجراء عمليات قلب مفتوح للأطفال الذين يعانون من مشاكل خَلقية من سن 1 إلى 18 سنة، مع تقديم الدعم للمؤتمرات الصحية التوعوية.

التعليم :

لإيمانه بأهمية التعليم كمحرك أساسي للتنمية المستدامة، والذي يُعدّ هدفاً رئيساً ضمن أهداف التنمية المستدامة، لضمان التعليم الجيد الشامل والمنصف للجميع، واصل البنك جهوده في دعم قطاع التعليم خلال العام من خلال مجموعة من المبادرات المتنوعة أبرزها:

تأسيس صندوق تعليمي جديد للأهل في دولة فلسطين الشقيقة تزامناً مع الأحداث التي كانت قائمة في قطاع غزة، وذلك بالتعاون مع لجنة اليتيم العربي، كما شارك البنك في رعاية حملة قادة الأعمال التي أطلقتها مؤسسة إنجاز للعام السادس على التوالي والتي يتم تنفيذها في محافظات المملكة كافة، بالإضافة لكونه عضواً في مجلس أمناء مؤسسة إنجاز.

وتاكيداً على اهتمامه بقطاع التعليم رعى البنك وللسنة الثانية على التوالي مبادرة «علماء الغد» Jordan Young Scientist وهومشروع وطني جديد، يهدف إلى تحفيز ومكافأة الشباب المبدعين في مجالات العلوم، والرياضيات، والهندسة، والتكنولوجيا.

وشارك في المعرض قرابة 1,456 طالباً وطالبة يمثلون 238 مدرسة أردنية حكومية وخاصة في مختلف محافظات المملكة، حيث قاموا بعرض أكثر من 414 مشروع ريادي.

كما قدّم البنك رعايته البلاتينية للبطولة الوطنيّة لروبوتات السومو الثالثة بالتعاون مع جامعة الحسين التقنية والتي شارك فيها ما يقارب 600 طالب وطالبة من 50 مؤسّسة تعليميّة بما فيها الجامعات والمدارس والمراكز التعليمية من مختلف أنحاء الأردن.

وواصل البنك تجديد شراكته السنوية لبرنامج التعليم الجامعي الذي تديره مؤسسة «صندوق الأمان لمستقبل الأيتام»، إضافة لتقديم مساعدات مالية مباشرة لـ 68 طالبة وطالب جامعي من الطلبة المتفوقين غير المقتدرين مالياً من خلال تحمل تكاليف دراستهم، كما واصل البنك دعمه لمؤسسة إيليا نقل التي توفر فرصاً للشباب لتمكينهم من إنهاء تعليمهم الجامعي أو المهني.

كما استمر البنك تقديم دعمه السنوي لصندوق «لبنك الأردني الكويتي» الذي تم انشاؤه في مركز الحسين خلال عام 2023، وتخصيصه لبرنامج المنح الدراسية التابعة للمركز بهدف تغطية تكاليف التعليم الجامعي لطلبة الثانوية العامة ممن يتلقون العلاج في مركز الحسين للسرطان، وقد تم الاجتماع مع عدد من الطلبة المنتفعين من الصندوق لتشجيعهم وتهيئتهم لدخول سوق العمل.

كما دعم البنك «جمعية أثر للتنمية الشبابية» التي تهدف إلى توفير بنية تحتية لعمل الشباب وتنمية مواهبهم ليكونوا فاعلين في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتمكين النساء بتوفير فرص عمل لهن، ورفع جودة التعليم من خلال مظلة الدعم النفسي الاجتماعي، حيث تقوم هذه الجمعية بتطبيق عدة برامج منها : سبل العيش، وبناء السلام، والدعم النفسي الاجتماعي، والتعليم والثقافة، بالإضافة لدعم البنك لبرنامج SIA social impact weekend الذي يهدف إلى تمكين ودعم الشباب من خلال عقد الورشات التدريبية والدورات لتمكين أكثر من 300 شاب وشابة في الأردن من تطوير أفكارهم وتجسيدها في مشاريع لإحداث أثر مجتمعي إيجابي.

وشارك البنك للسنة الثانية على التوالي في حملة العودة الى المدارس ضمن مبادرة بعنوان «حقيبتي احملها عني»، حيث قام موظفو البنك بالتطوع في توزيع الحقائب المدرسية والقرطاسية على عدد من طلبة المدارس الحكومية، بهدف تخفيف أعبائهم ومساعدتهم على مواصلة دراستهم.

كما قدم البنك دعمه خلال العام لمؤتمر «نموذج الأمم المتحدة» لعدد من المدارس بالإضافة للمشاركة والدعم لحفل تكريم أوائل الثانوية العامة.

المساواة بين الجنسين:

في إطار جهوده المستمرة لتعزيز المساواة بين الجنسين، تبنى البنك الأردني الكويتي في عام 2021 مبادئ تمكين المرأة السبعة التي أطلقتها الأمم المتحدة، حيث تهدف هذه المبادئ إلى توجيه عمل المؤسسات والشركات نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في سوق العمل، بما يساهم في تعزيز دورها الحيوي في تنمية المجتمع.

وقد تجلى التزام البنك بدعم المرأة في عدة مبادرات هادفة، شملت رعاية جلسة حوارية للحد من العنف ضد المرأة بالتعاون مع جمعية ضحايا العنف الأسري، وتنظيم احتفال خاص بموظفات البنك بمناسبة يوم المرأة العالمي، بالإضافة إلى تقديم الدعم المادي لمنتخب السيدات للتنس لتدريبهن وتأهيلهن للمشاركة في البطولات العالمية.

وتأتي هذه الجهود في إطار استراتيجية وخطة المسؤولية المجتمعية للبنك، والتي تركز على دعم وتمكين المرأة بشكل عام، والفتيات الشابات بشكل خاص.

العمل اللائق ونمو الاقتصاد:

يساهم البنك الأردني الكويتي بفعالية في دعم منظمات المجتمع المدني والفعاليات الاقتصادية، إيماناً منه بأهمية هذه القطاعات في تحقيق التنمية المستدامة. وقد تجلى ذلك من خلال رعايته وحضوره لعدد من المؤتمرات التي تناولت قضايا النمو الاقتصادي وتحسين بيئة الأعمال، بالإضافة إلى دعمه للمشاريع الريادية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

ويُعدّ تحقيق النمو الاقتصادي وتوفير العمل اللائق من أهم أهداف التنمية المستدامة التي تسعى الأمم المتحدة إلى تحقيقها بحلول عام 2030.

ومن أبرز الفعاليات والمشاريع التي رعاها البنك:

- رعاية المنتدى الاقتصادي للشراكات المالية والصناعية والتجارية بين العراق والأردن والمنطقة، وذلك بالتعاون مع مصرف بغداد.
- دعم الملتقى الإقليمي « أثر التكنولوجيا والابتكار على النمو الاقتصادي في الإقليم العربي».
- رعاية الملتقى الطلابي شبه الإقليمي الثالث لمدارس الجامعة الأولى والذي تم من خلاله مناقشة أهداف التنمية المستدامة بمشاركة مجموعة من المدارس الأردنية والعربية.
- رعاية نشاط المحاكاة لنموذج جامعة الدول العربية في المدارس النموذجية العربية حيث ناقش الطلاب في هذا النشاط الجلسات الرسمية لجامعة الدول العربية على مستوى الوزراء، وتم مشاركة الطلاب بموضوع الصراعات الداخلية في الوطن العربي على مستوى وزراء الداخلية.
- تقديم الرعاية الماسية للمؤتمرين الدولي والعربي للمتداولين بالأسواق المالية.
- حضور مؤتمر التغير المناخي والاقتصاد الأخضر.
- المشاركة في رعاية منتدى التمويل الأخضر لعام 2024 بنسخته الثانية.
- رعاية جلسات منتدى الاستراتيجيات الأردني.
- دعم مؤتمر الإعلاميات العربيات التاسع عشر (فرسان الحقيقة).

الحد من أوجه عدم المساواة :

يلعب الحد من أوجه عدم المساواة وتحقيق العدالة الاجتماعية دوراً محورياً في تحقيق التنمية المستدامة. ويسعى البنك الأردني الكويتي، من خلال برامجه ومبادراته، إلى دعم الفئات المهمشة وتمكينها من المشاركة الفاعلة في المجتمع.

وفي هذا السياق، واصل البنك تقديم الدعم المادي والتبرعات للعديد من مؤسسات المجتمع المحلي، بما في ذلك أندية وجمعيات الصم والمكفوفين وذوي الاحتياجات الخاصة، مع مشاركة موظفيه في حملات التثقيف المالي و الحملات التوعوية لمدارس ذوي الاحتياجات الخاصة.

كما استمر البنك بدعم جمعية الصحة النفسية ومركز بدوة للتربية الخاصة، حيث نظّم عدداً من الأنشطة الذهنية لطلبة المركز، منها مسرحيات تعليمية وحصص رسم. بالإضافة إلى ذلك، استمر البنك في تقديم الدعم لعدد من الجمعيات الأخرى لمساعدتها على تحقيق أهدافها. كما واصل البنك دعم الماراثونات التي تقيمها جمعية غرب إربد للتحديات الخاصة، وشارك فيها عدد من أبطال الجمعية الذين حققوا مراكز متقدمة محلياً ودولياً. بالإضافة لتكريم اللاعبين المشاركين في دورة الألعاب البارالمبية 2024 في باريس مع تنظيم احتفال لهم بحضور موظفي البنك، مع دعم عدد منهم في عدة بطولات لرفع الأثقال لذوي الإحتياجات الخاصة الذين حققوا مراكز محلية وعالمية متقدمة أيضاً.

علاوة على ذلك قدم البنك الدعم للمسابقة الإعلامية التي نظمها المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة حول قضايا حقوق الأشخاص المعاقين، والتي تساهم في نشر ثقافة التنوع وتعزيز إحترام الإختلاف، بالإضافة لنشر حملتهم التوعوية على جميع شاشات الفروع بمناسبة يوم الإعاقة العالمي، وللمرة الأولى تم تصوير حملة إعلانية بلغة الإشارة ونشرها على مواقع التواصل الاجتماعي.

مدن ومجتمعات محلية ومستدامة:

نظم البنك حملة تنظيف المسار الخاص بالبنك في منطقة السلط – رميمين، وذلك بالتعاون مع درب الأردن، حيث شارك عدد من موظفي البنك في الحملة بالإضافة لعدد من سكان المنطقة.

السلام والعدل والمؤسسات القوية:

نظم البنك ورشة تفاعلية لموظفيه بالتعاون مع الميثاق العالمي للأمم المتحدة – شبكة الأردن، لتعزيز التزامهم بأهداف التنمية المستدامة.

إلى جوار ذلك رعى معرض أفانين بعنوان «لحظات من الحرية»، والذي تم تخصيص نسبة من ريع بيع لوحاته للأهل في قطاع غزة.

البيـئة :

انسـجاماً مـع أهـداف البنـك فـي المجـال البيئـي واسـتراتيجية الاسـتدامة الراميـة للمسـاهمة فـي مكافـة التصحـر وتشـجيع المشـاركات المجتمعيـة، تـم توقيـع مذكـرة تفاهـم مـع وزارتـي البيئـة والزراعـة لتبنـي حديقـه "الشـهيد الرائـد راشـد زيـود / لـواء الهاشـمية فـي محافظـة الزرقـاء"، حيـث سـيتم تشـجيرالحديقة بإجمالـي عـدد 20,000 شـجرة موزعـة علـى مسـاحة الأرض، ويعـد المشـروع ضمـن الخطـة الوطنيـة لزراعـة 10 مليـون شـجرة خلال 10 سـنوات، سـتساهم الاشـجار فـي امتصاص 434 طـن/ ثاني أكسـيد الكربـون سـنوياً ، وكمـا سـتقوم مضخـات ميـاه التـي تعمـل علـى الطاقـة الشمسـية بتخفيـض ثاني أكسـيد الكربـون باجمالـي 1.06 طـن/ ثاني أكسـيد الكربـون سـنوياً، وسـيوفر المشـروع 50–100 فرصـة عمـل. كمـا واصـل البنـك حـملات التشـجير بالتعـاون مـع الجمعيـة الملكيـة لحمايـة الطبيعـة مـن خلال مبـادرة القافلـة الخضـراء بمشـاركة عـدد مـن موظفـي الفـروع والإدارة فـي محافظتـي العاصمـة و جـرش.

تبنـى البنـك خلال العـام أحـد المسـارات البيئيـة الممتـدة مـن السـلط الـى الرميميـن، وقـام بمشـروع تنظيـف المسـار بالتعـاون مـع الموظفيـن، ممـا سـاهم فـي الحفـاظ علـى البيئـة وتعزيـز السـياحة البيئيـة. إضافـة الـى ذلـك، قـام البنـك بدعـم جمعيـة أصدقـاء البيئـة مـن خلال مسـابقة رسـم بيئـي تحـت عنـوان "البصمـة الكربونيـة"، والتـي تسـلط الضـوء علـى التأثيـر البيئـي للأنشـطة البشـرية، مثـل اسـتهلاك الطاقـة والانبعثـات الغازيـة، وأثرهـا السـلبي علـى تغيـر المنـاخ البيئـي.

هـذا وقـد خصـص البنـك إجمالـي قيمـة السـند الأخضـر لمشـاريع إدارة المـوارد المائيـة ومعالجـة الميـاة العادمـة وذلـك لدعـم المجتـع المحلي،حيـث تعـد الأردن مـن أكثـر دول العالـم جفـافاً والتـي تواجـه تحديـات كبيـرة فـي نـدرة الميـاه.

الثقافة والفن:

يؤمـن البنـك بأهميـة الثقافـة والفنـون فـي بنـاء مجتمعـات مزدهـرة، ولذلـك يحـرص علـى دعـم الأنشـطة الفنيـة والأعمـال الأدبيـة والبحـث العلمـي. وقـد تجلـى ذلـك مـن خلال رعايتـه لعـدد مـن المهرجانـات والملتقيـات الفنيـة والتراثيـة والمسـرحية، مثـل مهرجـان عمـان السـينمائي فـي دورتـه الخامسـة، ومهرجـان الزمـن الجميـل علـى هامـش الحفـل السـنوي الثانـي لديـوان شراكسـة عمـان.

وواصـل البنـك شـراكته مـع عـدد مـن الجهـات الثقافيـة والفنيـة، أبرزهـا الجمعيـة الملكيـة للفنـون الجميلـة / المتحـف الوطنـي الأردنـي للفنـون الجميلـة، والتـي بـدأت منـذ عـام 2020. ويهـدف هـذا التعـاون إلـى رعايـة الفـن التشـكيلي الأردنـي والفنـون المعاصـرة، ودعـم الفنانيـن الأردنييـن والتعريـف بهـم عالميـاً، مـن خلال المسـاهمة فـي تنفيـذ برامـج تحفيـز ودعـم الريـادة والإبـداع فـي مجـالات الفنـون المختلفـة، مثـل الرسـم والتصويـر والنحـت والخـزف وفنـون الفيديـو، وغيرهـا.

كمـا قـدم البنـك دعمـه لـ «The space of Giving» التـي تـم إنشـاؤها كنـوع مـن أنـواع الاسـتجابة السـريعة و جمـع التبرعـات لأهـل غـزة ، مـن خلال المشـاركة فـي رعايـة المعـرض الفنـي الثالـث ل «Still Life» حيـث تـم إيصـال التبرعـات لأهـل القطـاع عـن طريـق جمعيـة «إنـارة» غيـر الربحيـة، والتـي تقـدم الـعلاج الطبـي والنفسـي اللازم لـعلاج الأطفـال المتأثريـن بالنزاعـات، والحـروب، والمعانـاة مـن الإصابـات الجسـدية أو النفسـية نتيجـة لظـروف الحـرب، ومـا ينتـج عنهـا، بالإضافـة لظـروف المعيشـة الصعبـة وغيـر الآمنـة نتيجـة النـزوح واللجـوء.

انطلاقا من إيمانه بأهمية الحفاظ على التراث الوطني، قدّم البنك الأردني الكويتي رعايته الرسمية لجائزة التراث لعام 2024، بالتعاون مع الجمعية الوطنية للمحافظة على البترا. تهدف هذه الجائزة، التي تُطلق لأول مرة في الأردن، إلى تعزيز الممارسات التي تسعى للمحافظة على التراث الثقافي والأثري والبيئي للمواقع الأثرية في المملكة، وزيادة الوعي بأهميته وكيفية حمايته.

وستصبح جائزة التراث تقليداً سنوياً اعتباراً من عام 2025، بهدف مواصلة دعم التميز والابتكار في تطبيق أفضل الممارسات للحفاظ على التراث، وخاصة في المشاريع المعنية بمجال الحفاظ والتجديد والتكيف البيئي للمواقع الأثرية والطبيعية.

الرياضة:

إيماناً منه بأهمية الرياضة في بناء مجتمع صحي ونشط، واصل البنك دعمه للأنشطة والمبادرات الرياضية خلال العام، حيث قدم دعمه للمنتخب الوطني لكرة القدم (منتخب النشامى)، في بطولة آسيا 2024/ قطر مع تخصيصه لأماكن عرض المباريات لموظفي البنك وعائلاتهم.

كما قدم البنك رعايته الذهبية، لبطولة كابتن ريال مدريد السابق ميشيل سيلغادو من خلال جمع فريق من الأطفال الواعدين بلعبة كرة القدم من المحافظات وأبناء العاملين في البنك، للمشاركة في بطولة دولية في إسبانيا.

واصل البنك الأردني الكويتي التزامه بدعم الرياضة والرياضيين، إيمانًا منه بدورها في بناء مجتمع صحي ونشط، وتجلى ذلك من خلال عدة مبادرات. استمر البنك في تبني أحد أبرز لاعبي التايكوندو، الشاب زيد مصطفى، الذي حقق إنجازاً مميزاً بحصوله على الميدالية الفضية في أولمبياد باريس 2024. كما واصل البنك دعمه لعدد من المبادرات الرياضية والشبابية في الأندية والمدارس والجامعات، من خلال تبني فرق في بطولات كرة القدم وكرة السلة لعدة مدارس، ومشاركة فريقي البنك في عدة بطولات لكرة القدم، بالإضافة إلى تشكيل فريق كرة سلة خاص بالبنك.

وسعى البنك إلى زيادة تنوع الأنشطة الرياضية التي يرعاها، فقام للمرة الأولى بالمشاركة في نشاط «تيلي ماتش» Tele–Mach الذي تضمن مسابقات للأطفال والأهالي، ورعاية مسابقة «البادل تنس» التي أقيمت لأول مرة في الأردن عام 2024. ورعى البنك مسابقة السباحة الحرة الأولى والثانية بالتعاون مع سلطة منطقة العقبة الاقتصادية، والتي شارك فيها موظفو البنك وحققوا مراكز أولى، بالإضافة إلى رعايته رالي وادي القمر للملاحة في وادي رم.

جوائز البنك خلال العام 2024

تقديـرًا لقدراتـه الريادية وخدماتـه المصرفيـة يفتخـر البنـك الأردنـي الكويتـي بسـجل حافـل مـن الجوائـز والتقديـرات العالميـة، وهـي أوسـمة اسـتحقها البنـك بإنجازاتـه المتميـزة وأدائه الرفيـع والتزامـه العالـي. حيـث اشـتملت قائمـة الجوائـز التـي حصـل عليهـا البنـك خلال العـام 2024 علـى:

- جائـزة «أفضـل بنـك فـي مجـال الحوكمـة البيئيـة والاجتماعيـة وحوكمـة الشـركات» لعـام 2024 مـن يورومنـي.

- جائـزة «أفضـل بنـك فـي الأردن للشـركات الصغيـرة والمتوسـطة» لعـام 2024 مـن يورومنـي.

- جائـزة «أفضـل بنـك فـي الأردن للشـركات الصغيـرة والمتوسـطة» لعـام 2024 مـن Global Banking and Finance Review.

- «أفضـل بنـك فـي الأردن فـي مجـال المسـؤولية المجتمعيـة» لعـام 2024 مـن Global Banking and Finance Review.

- «أفضـل بنـك محلـي للخدمـات البنكيـة الخاصـة فـي الأردن» لعـام 2024 مـن يورومنـي

- جائـزة «التميـز فـي الـذكاء الاصطناعـي والتعلـم الآلـي» لعـام 2024 مـن مجلـة التمويـل والمصـارف الآسـيوية.

خطة العمل
لعام 2025

استكمالاً لانجازات مجموعة البنك الأردني الكويتي خلال العام 2024، سيواصل البنك تنفيذ استراتيجيته الهادفة إلى تعزيز التحول الرقمي والابتكار، والنمو في الأعمال ، وترسيخ الممارسات المصرفية المستدامة ، وتعزيز الحوكمة وإدارة المخاطر والامتثال، وبحيث تتلخص خطة العمل لعام 2025 بما يلي:

نمو الأعمال والأداء المالي

يسعى البنك خلال العام 2025 إلى تنويع مصادر الدخل، والبحث عن فرص استراتيجية، ومواصلة تقديم الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية والاستثمارية، التي تلبي احتياجات وتطلعات العملاء، مع استمراره في دعم قطاع الشركات، وخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز الكفاءة التشغيلية للعمليات.

التحول الرقمي والابتكار

مواصلة المسيرة نحو التحول الرقمي، وتحسين تجربة العملاء وتلبية احتياجاتهم، من خلال تقديم وتطوير أفضل المنتجات والخدمات عبر مختلف القنوات الرقمية، والاستمرار بتعزيز الابتكار في قطاع التكنولوجيا المالية، والمشاركة الفعالة في تطوير بيئة التكنولوجيا المالية في الأردن، وتمكين الشركات الناشئة ورواد الأعمال من تطوير حلول مالية مبتكرة- تسهم في نمو الاقتصاد الرقمي في الأردن.

تطوير استراتيجية حوكمة وتحليل البيانات، مع التركيز على استخدام أحدث التقنيات في الذكاء الاصطناعي والبيانات، لتحسين العمليات، ودعم البنية التحتية للبيانات، لتعزيز اتخاذ القرارات المستندة إلى البيانات.

الاستدامة، والحوكمة البيئية والاجتماعية والمسؤولية الاجتماعية

يسعى البنك خلال العام 2025 إلى تطوير استراتيجية شاملة للحوكمة البيئية والاجتماعية، التي تغطي رؤية ورسالة البنك وأهدافه الاستراتيجية الخاصة بالاستدامة، مع التركيز على تحقيق الأثر البيئي والاجتماعي، وتعزيز الاستدامة، والاستمرار في دعم مبادرات التنمية المحلية والوطنية، مما يعزز دور البنك في خدمة المجتمع.

تعزيز المنتجات الخاصة بالتمويل الأخضر، والنمو في تمويل مشاريع الطاقة المتجددة، والمبادرات الصديقة للبيئة، ضمن توجهات البنك، ومتابعة مسيرته في دمج مبادئ الاستدامة في الأعمال، وتحسين كفاءة استهلاك الطاقة، لضمان تعزيز الربحية وإدارة المخاطر المناخية.

يعمل البنك على تبني منهجيه لحوكمة التغير المناخي من خلال تطوير إطار عمل لمواجهة التحديات البيئية وتغيرات المناخ، تبني ممارسات تحقق الاستدامة، وتطوير التوجهات نحو الأنشطة الخضراء، كما سيقوم البنك بإعداد تقارير دورية حول الأثر البيئي والاجتماعي والاستدامة لتعزيز الشفافية.

الحوكمة وإدارة المخاطر والامتثال

الاستمرار بتعزيز وتطبيق مبادئ الحوكمة وإدارة المخاطر والامتثال، من خلال متابعة كافة التشريعات الصادرة عن الجهات الرقابية، والمشاريع المرتبطة بتلك التشريعات، بما يضمن التزام البنك بتطبيقها ضمن المُدد المُحددة من الجهات الرقابية محلياً ودولياً، وأتمتة العمليات الرقابية، وتطبيق الأنظمة المدعومة بالذكاء الاصطناعي، مما يساهم في تحسين الكفاءة، وضمان الالتزام بالتشريعات، وتعزيز الاستعداد للمخاطر الائتمانية، والوقاية من الاحتيال والأمن السيبراني.

الموارد البشرية والتميز التنظيمي

توفير المتطلبات التي تعزز من رضا الموظفين في بيئة وثقافة البنك، لرفع مستوى الانتاجية والحفاظ على الموظفين واستقطاب الكفاءات، من خلال رفع مستوى الكفاءات والمواهب الداخلية لدى مختلف القطاعات في البنك عن طريق توفير برامج ودورات تدريبية نوعية، وشهادات مهنية، ومبادرات تثقيفية وتعليمية في مختلف المجالات وتعزيز المهارات الرقمية لدعم أهداف التحول الرقمي، بالاضافة الى تنفيذ برامج ومبادرات تدعم رفاهية الموظفين في جوانب الصحة الجسدية، والمالية، والنفسية.

الشركات التابعة

الاستفادة من أوجه التكامل مع الشركاء والحلفاء والشركات التابعة من خلال توفير حلول مالية متكاملة، فرص البيع المتقاطع، والبنية التحتية التكنولوجية المشتركة. ومن خلال مواءمة استراتيجيات الأعمال، سيعمل البنك وشركاته التابعة على تعزيز مجموعة المنتجات وتسييرالأعمال، لخلق تجربة سلسة للعملاء.

تقرير مدقق الحسابات المستقل حول القوائم المالية الموحدة والايضاحات المرفقة بها

للعام 2024

إرنست ويونغ الأردن
محاسبون قانونيون
صندوق بريد ١١٤٠
عمان ١١١١٨- المملكة الأردنية الهاشمية
هاتف ٠٧٧٧ ٦٥٨٠ ٠٠٩٦٢ / ٠٠٩٦٢ ٦٥٥٢ ٦١١١
فاكس ٨٣٠٠ ٦٥٥٣ ٠٠٩٦٢
www.ey.com/me

Building a better working world

تقرير مدقق الحسابات المستقل
الى مساهمي البنك الكويتي الاردني
عمان- المملكة الأردنية الهاشمية

تقرير حول تدقيق القوائم المالية الموحدة

الـــرأي

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية الموحدة للبنك الأردني الكويتي (البنك) وشركاته التابعة (ويشار إليه بالمجموعة) والتي تتكون من قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤ وقائمة الدخل الموحدة وقائمة الدخل الشامل الموحدة وقائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة وقائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ والايضاحات حول القوائم المالية الموحدة والمعلومات المتعلقة بالسياسات المحاسبية الجوهرية.

في رأينا، إن القوائم المالية الموحدة المرفقة تُظهر بعدالة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للمجموعة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤ وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية – المعايير المحاسبية (IFRS Accounting Standards) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB).

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، إن مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير مفصلة أكثر ضمن بند مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق القوائم المالية الموحدة الواردة في تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) الصادرة عن المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين بالإضافة إلى متطلبات السلوك المهني الاخرى الملائمة لتدقيق القوائم المالية الموحدة في الأردن، وقد التزمنا بمتطلبات السلوك المهني ومتطلبات المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين. لقد قمنا بالحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة و توفر أساساً لإبداء الرأي.

امر آخر

تم تدقيق القوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٣ من قبل مدقق حسابات آخر، وتم إصدار رأي غير متحفظ حولها بتاريخ ٢٨ شباط ٢٠٢٤.

امور التدقيق الهامة

ان أمور التدقيق الهامة هي تلك الأمور التي وفقاً لاجتهادنا المهني كانت الأكثر جوهرية خلال تدقيق القوائم المالية الموحدة للسنة الحالية. لقد تمت دراسة هذه الأمور ضمن الإطار الكلي لتدقيق القوائم المالية الموحدة لإبداء رأينا حول هذه القوائم ولا نبدي رأياً منفصلاً حول هذه الأمور. تم وصف إجراءات التدقيق المتعلقة بكل امر من الأمور المشار اليها ادناه.

عضو في مؤسسة إرنست ويونغ العالمية

لقد قمنا بالمهام المذكورة في فقرة مسؤولية مدقق الحسابات والمتعلقة بتدقيق القوائم المالية الموحدة. بالإضافة لكافة الأمور المتعلقة بذلك. بناء عليه فأن تدقيقنا يشمل تنفيذ الإجراءات التي تم تصميمها للاستجابة لتقييمنا لمخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة. ان نتائج إجراءات التدقيق التي قمنا بها، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بمعالجة الأمور المشار اليها ادناه، توفر أساسا لرأينا حول تدقيق القوائم المالية الموحدة المرفقة.

كفاية مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات الائتمانية المباشرة إيضاح (٨) في القوائم المالية الموحدة	
امر التدقيق الهام	**نطاق التدقيق لمواجهة امر التدقيق الهام**
بلغت قيمة اجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة كما نهاية العام ٢,٢٥٩,٤٢٨,٤٠٥ دينار، كما بلغت قيمة مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة مقابل تلك التسهيلات ٢١٤,٨٦٤,٨٧٨ دينار. تُظهر أهمية هذه المبالغ مدى الحاجة لتقدير مخاطر الائتمان المرتبطة بها بدقة. يتطلب تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، وفقا لمتطلبات معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩)، قيام الإدارة باستخدام احكام مهمة وفرضيات معقدة، مما يؤدي إلى درجة عالية من عدم التيقن عند تقدير قيمة مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة. تقوم الإدارة بتحديد ما إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي بهذه التسهيلات وتطبيق نموذج التدني المقسم الى ثلاث مراحل لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. تتضمن هذه العملية تصنيف القروض إلى المراحل ١ أو ٢ أو ٣ ووضع فرضيات حول التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة وعوامل الاقتصاد الكلي. نظرًا لأن التسهيلات الائتمانية المباشرة تشكل جزءًا كبيرًا من موجودات المجموعة، فإن هناك احتمالية لعدم دقة احتساب مخصص التدني سواء نتيجة استخدام بيانات غير دقيقة أو فرضيات غير معقولة. بسبب التأثير الجوهري لهذه الأحكام على القوائم المالية الموحدة، إلى جانب صعوبة عملية تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، تم اعتبار كفاية مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات الائتمانية المباشرة كأمر تدقيق هام.	تتضمن اجراءات التدقيق التي قمنا بها ما يلي: • فهم العمليات الرئيسية المتعلقة بعمليات الائتمان في المجموعة، بما في ذلك منح القروض، وتسجيلها، واحتساب مخصصات التدني الخاصة بها، وتقييم فعالية الاجراءات الرئيسية المتبعة في منح القروض وتسجيلها. • مراجعة سياسة احتساب مخصصات التدني الخاصة بالمجموعة بالمقارنة مع متطلبات معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩). • تقييم نموذج خسائر الائتمان المتوقعة الخاص بالمجموعة، مع التركيز على منهجيته والتوافق مع متطلبات معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩). • اختيار عينات من التسهيلات الائتمانية، بما في ذلك تلك المعاد جدولتها، لتقييم تحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان وتصنيف التعرضات ضمن المراحل المختلفة. • تقييم مدى ملاءمة عملية تقدير المجموعة لحدوث ارتفاع في مستوى المخاطر الائتمانية لعينة من التسهيلات الائتمانية وأسس انتقال التعرض الائتماني بين المستويات للتعرضات التي انتقلت بين المستويات.

تم عرض سياسة مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة والمنهجيات المستخدمة في تقيمه في المعلومات المتعلقة بالسياسات المحاسبية الجوهرية وسياسات إدارة المخاطر المتضمنة في هذه القوائم المالية الموحدة.	• قمنا بتعيين خبراء متخصصين لمراجعة المعايير الرئيسية لاحتساب مخصص الخسائر الائتمانية كاحتمالية التعثر، التعرض الائتماني عند التعثر ونسبة الخسارة بافتراض التعثر، وقمنا بتقييم التعديلات التي قامت به الإدارة. • تحققنا من ملاءمة معايير تصنيف التعرضات التي استخدمتها المجموعة ودقة احتساب مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة، بما في ذلك شروط الضمانات وقيمتها. • تقييم اكتمال ودقة البيانات المستخدمة في نماذج احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة بالإضافة الى التأكد من الدقة الحسابية. • تقييم مخصصات التدني لعينة من التسهيلات الائتمانية المتعثرة (المرحلة ٣) وفقا لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (٩). • تقييم الافصاحات في القوائم المالية الموحدة لضمان ملائمتها لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (٩).

المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لعام ٢٠٢٤

تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لعام ٢٠٢٤ غير القوائم المالية الموحدة وتقرير مدقق الحسابات. ان الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. من المتوقع ان يتم تزويدنا بالتقرير السنوي للمجموعة لعام ٢٠٢٤ لاحقا لتاريخ تقريرنا حول القوائم المالية الموحدة. ان رأينا لا يشمل المعلومات الأخرى وأننا لا نبدي اي تأكيد حول المعلومات الأخرى.

ان مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى عند الحصول عليها، فيما إذا كانت المعلومات الأخرى تتعارض جوهريا مع القوائم المالية الموحدة او من معرفتنا خلال عملية تدقيق القوائم المالية الموحدة.

مسؤولية الإدارة والمسؤولين المكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية – المعايير المحاسبية (IFRS Accounting Standards) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، بالإضافة الى تحديد نظام الرقابة الداخلي الضروري لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو عن غلط.

كما أن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة والإفصاح عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية بما في ذلك استخدام مبدأ الاستمرارية في المحاسبة عند إعداد القوائم المالية الموحدة، إلا إذا كان في نية الإدارة تصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها أو عدم وجود أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

إن المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الاشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق القوائم المالية الموحدة

إن أهدافنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن إحتيال أو عن غلط وإصدار تقرير التدقيق الذي يتضمن رأينا. ان التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى ولكنه ليس ضمانة أن التدقيق الذي يجري وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سيكشف دائما خطأ جوهريا عند وجوده. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة لاحتيال أو غلط ويتم اعتبارها جوهرية، إذا كانت منفردةً أو مجتمعةً يمكن ان يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية الموحدة.

إننا نقوم بممارسة الاجتهاد المهني والمحافظة على الشك المهني كجزء من التدقيق وفقا للمعايير الدولية للتدقيق، و كذلك نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الاخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة، سواء الناتجة عن احتيال أو غلط، وتصميم وتنفيذ اجراءات تدقيق تستجيب لهذه المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساساً لإبداء الراي. إن خطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال يعد أكبر من ذلك الناتج عن غلط، لما قد يتضمنه الاحتيال من تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تأكيدات غير صحيحة أو تجاوز لنظام الرقابة الداخلي.

- الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلي المتعلق بالتدقيق وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف وليس بهدف ابداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي للمجموعة.

- تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المطبقة ومعقولية التقديرات المحاسبية و الايضاحات المتعلقة بها التي قامت بها الادارة.

- التوصل الى نتيجة حول ملاءمة استخدام الادارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، وبناءاً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، وفيما إذا كان هناك عدم تيقن جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تلقي بشكوك كبيرة حول قدرة المجموعة على الاستمرار. واذا ما توصلنا الى نتيجة بأن هناك شك جوهري، فعلينا الإشارة في تقرير التدقيق إلى ايضاحات القوائم المالية الموحدة ذات الصلة أو تعديل رأينا اذا كانت هذه الايضاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك فإن الأحداث او الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار المجموعة في اعمالها كمنشأة مستمرة.

- تقييم العرض العام لهيكل القوائم المالية الموحدة ومحتواها بما في ذلك الايضاحات حولها وفيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث التي تحقق العرض العادل.

- تخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للمجموعة للحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للشركات أو وحدات الأعمال ضمن نطاق المجموعة كأساس لتكوين الرأي حول القوائم المالية الموحدة. إننا مسؤولون عن توجيه وإشراف ومراجعة أعمال التدقيق المنجزة لأغراض تدقيق المجموعة. ونحن نبقى وحدنا مسؤولون عن رأي التدقيق.

إننا نتواصل مع المسؤولين المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بنطاق التدقيق وتوقيته وملاحظات التدقيق المهمة التي تتضمن أي نقاط ضعف مهمة في نظام الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها من قبلنا خلال عملية التدقيق.

نقوم كذلك بتزويد المسؤولين المكلفين بالحوكمة بما يفيد التزامنا بمتطلبات السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية والافصاح للمسؤولين المكلفين بالحوكمة عن كل العلاقات والامور الاخرى التي تظهر على انها تؤثر على استقلاليتنا، وحيثما كان ملائما الإفصاح عن الإجراءات المتخذة لالغاء مخاطر الاستقلالية والإجراءات المعززة المطبقة.

من تلك الأمور التي يتم التواصل بها مع المسؤولين المكلفين بالحوكمة، نقوم بتحديد الأمور الاكثر أهمية على تدقيق القوائم المالية الموحدة للفترة الحالية والتي تمثل أمور التدقيق الهامة. اننا نقدم وصف عن هذه الأمور في تقرير التدقيق الا اذا كان القانون أو التعليمات تمنع الإفصاح عن ذلك الامر، او في حالات نادرة جدا والتي بناءاً عليها لا يتم الافصاح عن ذلك الامر في تقريرنا لان العواقب السلبية المتوقعة للإفصاح قد تفوق المنفعة العامة الناتجة عنه.

تقرير حول المتطلبات القانونية

تحتفظ المجموعة بقيود وسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية تتفق مع القوائم المالية الموحدة ونوصي بالمصادقة عليها.

ارنست ويونغ/ الأردن

ارنست وَيونغ
محاسبون قانونيون
عمان - الأردن

علي حسن سمارة
ترخيص رقم ٥٠٣

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية
٢٤ شباط ٢٠٢٥

الموجودات	إيضاحات	2024	2023
		دينـــار	دينـــار
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	4	1,333,864,050	1,072,306,647
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	5	355,396,166	540,276,278
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	6	6,938,982	24,760,478
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	7	124,901,192	116,223,622
تسهيلات إئتمانية مباشرة – بالصافي	8	2,001,903,672	2,006,746,300
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	9	1,433,988,867	1,122,883,189
ممتلكات ومعدات – بالصافي	10	82,992,207	80,450,626
موجودات غير ملموسة – بالصافي	11	12,465,570	11,907,278
موجودات ضريبية مؤجلة	20	62,652,590	58,716,359
موجودات أخرى	13	203,921,338	174,624,209
حق إستخدام أصول مستأجرة	12	11,301,228	12,559,364
موجودات مالية محتفظ بها بهدف البيع	49	-	22,947,701
مجموع الموجودات		**5,630,325,862**	**5,244,402,051**

المطلوبات وحقوق الملكية	إيضاحات	2024	2023
المطلوبات		دينـــار	دينـــار
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	14	44,504,263	69,620,351
ودائع عملاء	15	3,974,141,644	3,707,096,482
تأمينات نقدية	16	154,192,799	139,974,833
أموال مقترضة	17	346,495,061	363,157,170
مخصصات متنوعة	18	26,695,281	20,297,592
السندات الخضراء	19	35,450,000	35,450,000
مخصص ضريبة الدخل	20	38,791,779	32,640,476
مطلوبات ضريبية مؤجلة	20	1,622,124	3,497,873
إلتزامات مقابل حق إستخدام أصول مستأجرة	12	12,307,675	12,791,946
مطلوبات أخرى	21	109,995,152	114,258,915
مطلوبات مرتبطة مباشرة بموجودات محتفظ بها بهدف البيع	49	-	18,105,050
مجموع المطلوبات		**4,744,195,778**	**4,516,890,688**
حقوق الملكية		دينـــار	دينـــار
رأس المال المصرح والمكتتب به والمدفوع	22	150,000,000	150,000,000
السندات الدائمة	23	89,010,000	89,010,000
الإحتياطي القانوني	24	118,411,845	106,382,863
الإحتياطي الإختياري	24	98,944,584	110,944,584
إحتياطي تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة – بالصافي	25	14,828,549	20,004,022
(خسائر) أرباح إكتوارية ناتجة عن إعادة تقييم خطط منافع موظفين محددة – بالصافي		(294,908)	653,467
فروقات ترجمة عملات أجنبية		(3,648,428)	(4,079,865)
حقوق ملكية مرتبطة مباشرة بموجودات محتفظ بها بهدف البيع	49	-	(1,481,196)
الأرباح المدورة	26	240,865,525	143,309,616
مجموع حقوق الملكية - مساهمي البنك		**708,117,167**	**614,743,491**
حقوق غير المسيطرين	2	178,012,917	112,767,872
مجموع حقوق الملكية		**886,130,084**	**727,511,363**
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		**5,630,325,862**	**5,244,402,051**

رئيس مجلس الإدارة　　الرئيس التنفيذي

– تعتبر الإيضاحات المرفقة من (1) الى (51) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها.

قائمة المركز المالي الموحدة كما في 31 كانون الأول 2024

	إيضاحات	2024	2023
		دينـــار	دينـــار
الفوائد الدائنة	28	277,079,409	253,022,628
ينزل :الفوائد المدينة	29	138,451,979	119,782,760
صافي إيرادات الفوائد		**138,627,430**	**133,239,868**
صافي إيرادات العمولات	30	161,171,050	89,931,280
صافي إيرادات الفوائد والعمولات		**299,798,480**	**223,171,148**
أرباح عملات أجنبية	31	81,659,825	31,604,453
ارباح بيع اسهم شركة تابعة	48	-	4,778,733
أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	6	2,463,526	3,218,682
أرباح بيع موجودات مالية من خلال الدخل قائمة الشامل الآخر	7	43,633	-
توزيعات أرباح نقدية لموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر	7	1,519,458	2,486,319
إيرادات أخرى	32	8,031,604	12,005,655
إجمالي الدخل		**393,516,526**	**277,264,990**
نفقات الموظفين	33	48,837,657	48,714,124
إستهلاكات وإطفاءات	10 و11	8,502,220	6,823,512
مخصص خسائر ائتمانية متوقعة – تسهيلات الإئتمانية المباشرة	8	43,552,963	37,745,343
مخصص خسائر ائتمانية متوقعة – تسهيلات غير مباشرة	46	312,933	3,580,797
مخصص خسائر إئتمانية متوقعة – بنوك ومؤسسات مالية	5	703,180	3,633,506
مخصص خسائر إئتمانية متوقعة – بنوك مركزية	4	3,333,160	18,926,243
مخصص خسائر ائتمانية متوقعة – إستثمارات	7 و 9	90,477	659,090
مخصصات متنوعة	18	4,873,025	4,603,216
مصاريف أخرى	34	52,138,020	46,420,117
إجمالي المصروفات		**162,343,635**	**171,105,948**
أرباح ناتجة أثر صفقات الإستحواذ	48	-	15,492,283
الربح للسنة قبل ضريبة الدخل		**231,172,891**	**121,651,325**
ينزل : مصروف ضريبة الدخل	20	36,852,142	31,614,643
الربح للسنة		**194,320,749**	**90,036,682**
يعود الى:			
مساهمي البنك		117,329,104	59,108,014
حقوق غير المسيطرين		76,991,645	30,928,668
		194,320,749	**90,036,682**
		دينار/سهم	**دينار/سهم**
حصة السهم الأساسية والمخفضة من الربح العائد لمساهمي البنك (أساسي ومخفض):	35	0.782	0.394

– تعتبر الإيضاحات المرفقة من (1) الى (51) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها.

2024	2023	
دينـــار	دينـــار	
194,320,749	90,036,682	الربح للسنة
		بنود الدخل الشامل الآخرى
		بنود غير قابلة للتحويل لاحقا لقائمة الدخل الموحدة بعد الضريبة:
(67,199)	7,321,115	صافي التغير في إحتياطي تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر بعد الضريبة – أدوات ملكية
(948,375)	(396,702)	(خسائر) إكتوارية ناتجة عن إعادة تقييم خطط منافع موظفين محددة
		بنود قابلة للتحويل لاحقاً لقائمة الدخل الموحدة بعد الضريبة:
(4,962,816)	5,794,994	صافي التغير في إحتياطي تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر بعد الضريبة – أدوات دين
807,405	(7,291,432)	فروقات ترجمة عملات أجنبية
189,149,764	**95,464,657**	**إجمالي الدخل الشامل للسنة**
		يعود الى:
111,584,426	67,747,556	مساهمي البنك
77,565,338	27,717,101	حقوق غير المسيطرين
189,149,764	**95,464,657**	

– تعتبر الإيضاحات المرفقة من (1) الى (51) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها.

قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024

البيـــــــــــــــان	إيضاحات	رأس المال المصرح والمكتتب به والمدفوع	السندات الدائمة	احتياطيات قانونـــي	احتياطيات إختيـاري	احتياطيات تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة	احتياطيات (خسائر) أرباح اكتوارية ناتجة عن إعادة تقييم خطط منافع موظفين محددة	احتياطيات فروقات ترجمة عملات أجنبية	احتياطيات حقوق ملكية مرتبطة مباشرة بموجودات محتفظ بها بهدف البيع	الأربـاح المـدورة	حقوق الملكية - مساهمي البنك	حقوق غير المسيطرين	مجموع حقوق الملكية
للسنة المنتهية في 31 كانون الاول 2024		دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
الرصيد في بداية السنة		150,000,000	89,010,000	106,382,863	110,944,584	20,004,022	653,467	(4,079,865)	(1,481,196)	143,309,616	614,743,491	112,767,872	727,511,363
الربح للسنة		-	-	-	-	-	-	-	-	117,329,104	117,329,104	76,991,645	194,320,749
صافي التغيرفي القيمة العادلة لموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل بعد الضريبة		-	-	-	-	(5,227,740)	-	-	-	-	(5,227,740)	197,725	(5,030,015)
فروقات ترجمة عملات أجنبية		-	-	-	-	-	-	431,437	-	-	431,437	375,968	807,405
خسائر إكتوارية ناتجة عن إعادة تقييم خطط منافع موظفين محددة		-	-	-	-	-	(948,375)	-	-	-	(948,375)	-	(948,375)
إجمالي الدخل الشامل للسنة		-	-	-	-	(5,227,740)	(948,375)	431,437	-	117,329,104	111,584,426	77,565,338	189,149,764
خسائر متحققة من موجودات مالية –ادوات ملكية من خلال الدخل الشامل		-	-	-	-	52,267	-	-	-	(52,267)	-	-	-
حقوق ملكية مرتبطة مباشرة بموجودات مالية محتفظ بها بهدف البيع		-	-	-	-	-	-	-	1,481,196	-	1,481,196	717,670	2,198,866
فوائد مدينة السندات الدائمة	23	-	-	-	-	-	-	-	-	(7,691,946)	(7,691,946)	-	(7,691,946)
المحول إلى الإحتياطيات	24	-	-	12,028,982	-	-	-	-	-	(12,028,982)	-	-	-
توزيعات أرباح نقدية		-	-	-	(12,000,000)	-	-	-	-	-	(12,000,000)	(13,037,963)	(25,037,963)
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2024		150,000,000	89,010,000	118,411,845	98,944,584	14,828,549	(294,908)	(3,648,428)	-	240,865,525	708,117,167	178,012,917	886,130,084
للسنة المنتهية في 31 كانون الاول 2023													
الرصيد في بداية السنة		150,000,000	-	99,983,479	122,944,584	6,887,913	1,050,169	-	-	94,967,563	475,833,708	1,721,520	477,555,228
الربح للسنة		-	-	-	-	-	-	-	-	59,108,014	59,108,014	30,928,668	90,036,682
صافي التغيرفي القيمة العادلة لموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل بعد الضريبة		-	-	-	-	13,116,109	-	-	-	-	13,116,109	-	13,116,109
فروقات ترجمة عملات أجنبية		-	-	-	-	-	-	(4,079,865)	-	-	(4,079,865)	(3,211,567)	(7,291,432)
أرباح إكتوارية ناتجة عن إعادة تقييم خطط منافع موظفين محددة		-	-	-	-	-	(396,702)	-	-	-	(396,702)	-	(396,702)
إجمالي الدخل الشامل للسنة		-	-	-	-	13,116,109	(396,702)	(4,079,865)	-	59,108,014	67,747,556	27,717,101	95,464,657
حقوق غير المسيطرين نتيجة الاستحواذ		-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	88,054,613	88,054,613
حقوق ملكية مرتبطة مباشرة بموجودات مالية محتفظ بها بهدف البيع		-	-	-	-	-	-	-	(1,481,196)	-	(1,481,196)	-	(1,481,196)
اصدار سندات دائمة		-	89,010,000	-	-	-	-	-	-	-	89,010,000	-	89,010,000
فوائد مدينة السندات الدائمة	23	-	-	-	-	-	-	-	-	(4,366,577)	(4,366,577)	-	(4,366,577)
المحول إلى الإحتياطيات	24	-	-	6,399,384	-	-	-	-	-	(6,399,384)	-	-	-
توزيعات أرباح نقدية	27	-	-	-	(12,000,000)	-	-	-	-	-	(12,000,000)	(4,725,362)	(16,725,362)
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2023		150,000,000	89,010,000	106,382,863	110,944,584	20,004,022	653,467	(4,079,865)	(1,481,196)	143,309,616	614,743,491	112,767,872	727,511,363

– من أصل الأرباح المدورة مبلغ 62,652,590 دينار كما في 31 كانون الأول 2024 مقابل 58,716,359 ديناركما في 31 كانون الأول 2023 مقيد التصرف به لقاء موجودات ضريبية مؤجلة إستناداً لتعليمات البنك المركزي الأردني .

– يتضمن رصيد الأرباح المدورة مبلغ 188,212 ديناركما في 31 كانون الأول 2024 و كما في 31 كانون الأول 2023، لا يمكن التصرف به وفقاً لتعليمات هيئة الأوراق المالية لقاء أثر تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) المبكر خلال عام 2011، والناتجة عن إعادة التقييم للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل بالصافي بعد ما تحقق منه فعلاً من خلال عمليات البيع.

– بموجب تعليمات البنك المركزي الأردني رقم 13/2018 تم نقل الرصيد المتراكم لبند احتياطي مخاطر مصرفية عامة والبالغ 14,288,875 دينار كما في اول كانون الثاني 2018 الى بند الأرباح المدورة للتقاص مع أثر معيار التقارير المالية الدولي رقم (9)، حيث تم استغلال الاحتياطي بشكل كامل.

– يحظر التصرف بالرصيد الدائن لاحتياطي تقيم الموجودات المالية إلا بموافقة مسبقة من البنك المركزي الأردني.

تعتبر الايضاحات المرفقة من (1) الى (51) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها.

قائمة التدفقات النقدية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2024

الأنشطة التشغيلية:	إيضاحات	2024	2023
		دينـــار	دينـــار
الربح للسنة قبل ضريبة الدخل		231,172,891	121,651,325
تعديلات :			
إستهلاكات وإطفاءات	10 و11	8,502,220	6,823,512
مخصص خسائر ائتمانية متوقعه تسهيلات مباشرة	8	43,552,963	37,745,343
مخصص خسائر ائتمانية متوقعه تسهيلات غير مباشرة	46	312,933	3,580,797
مخصص (المسترد من) خسائر ائتمانية متوقعه بنوك	5	703,180	3,633,506
مخصص (المسترد من) خسائر ائتمانية متوقعة بنوك مركزية	4	3,333,160	18,926,243
مخصص خسائر ائتمانية متوقعه إستثمارات	7 و 9	90,477	659,090
صافي إيرادات الفوائد	28 و 29	(25,407,642)	(23,073,340)
مخصص تعويض نهاية الخدمة	18	3,185,926	3,799,994
مخصص قضايا مقامة على البنك والمطالبات المحتملة	18	1,687,099	1,293,111
مخصصات إضافية – أدوات ملكية	34	-	700,000
خسائر بيع موجودات مستملكة	34	1,827,592	478,945
(ارباح)خسائر بيع ممتلكات ومعدات	34	-	1,621,690
(أرباح) بيع موجودات مالية من خلال قائمة الدخل	6	(401,172)	(450,213)
(أرباح) تقييم موجودات مالية من خلال قائمة الدخل	6	(760,517)	(84,361)
(أرباح) بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر – أدوات الدين	7	(43,633)	-
(أرباح) بيع شركة تابعة	48	-	(4,778,733)
مخصصات موجودات مستملكة	33	2,859,098	955,919
فائدة مدفوعة التزامات اصول مستأجرة	12	1,253,308	1,228,502
إطفاء حق إستخدام أصول مستأجرة	12	4,040,780	3,720,522
تأثير التغير في أسعار الصرف على النقد وما في حكمه		(1,377,828)	(2,801,947)
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية قبل التغير في الموجودات والمطلوبات		**274,530,835**	**175,629,905**
التغير في الموجودات والمطلوبات :			
(الزيادة) في النقد والأرصدة والإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	5و4	(91,364,115)	(212,345,511)
(الزيادة) في التسهيلات الائتمانية المباشرة	8	(25,909,217)	(121,851,206)
النقص في الموجودات الأخرى	13	22,801,991	50,258,844
الزيادة في ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر	14	14,180,000	12,000,000
الزيادة في ودائع العملاء	15	265,204,721	1,288,423,524
الزيادة في تامينات نقدية	16	14,217,966	22,048,261
(النقص) الزيادة في مطلوبات أخرى	21	(32,120,253)	16,291,922
(النقص) الزيادة في مطلوبات مرتبطة مباشرة بموجودات محتفظ بها بهدف البيع	49	-	18,105,050
صافي التدفق النقدي من عمليات التشغيل قبل المخصصات المدفوعة وضريبة الدخل المدفوعة		**441,541,928**	**1,248,560,789**
مخصص تعويض نهاية الخدمة المدفوع	18	(987,094)	(1,374,366)
مخصص القضايا المدفوع	18	(44,083)	(33,713)
ضريبة الدخل المدفوعة	20	**(34,749,010)**	(20,214,364)
صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية		**405,761,741**	**1,226,938,346**
الأنشطة الإستثمارية:			
حقوق ملكية مرتبطة مباشرة بموجودات مالية محتفظ بها بهدف البيع	49	-	(1,481,196)
شراء موجودات مالية بالكلفة المطفأة	9	(454,595,675)	(748,591,693)
استحقاق موجودات مالية بالكلفة المطفأة	9	143,505,086	243,038,016
شراء موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	7	(13,158,758)	(12,362,946)
بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	7	2,075,723	559,015
النقص (الزيادة) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	6	18,983,185	(3,387,840)
(الزيادة) في موجودات محتفظ بها بهدف البيع	49	-	(22,947,701)
(الزيادة) في ممتلكات و معدات والموجودات غير الملموسة	11و10	(10,687,164)	(57,550,538)
صافي (النقد المستخدم في) الأنشطة الإستثمارية		**(313,877,603)**	**(602,724,883)**
الأنشطة التمويلية:			
المدفوع من التزام مقابل عقود إيجارات تشغيلية		(4,520,223)	(4,926,064)
الزيادة في أموال مقترضة		(31,741,437)	66,559,102
الزيادة في السندات الخضراء		-	35,450,000
(تسديد) اسناد قرض		-	(11,000,000)
إصدار السندات الدائمة		-	89,010,000
فوائد مدينة مقابل السندات الدائمة		(7,691,946)	(4,366,577)
فروقات ترجمة عملات أجنبية		-	(4,079,865)
الزيادة في حقوق غير المسيطرين		717,670	80,117,684
أرباح نقدية موزعة على المساهمين		(24,667,839)	(11,859,085)
صافي التدفق النقدي (المستخدم في) من الأنشطة التمويلية		**(67,903,775)**	**234,905,195**
صافي الزيادة في النقد وما في حكمه		23,980,363	859,118,658
تأثير تغير أسعار الصرف على النقد وما في حكمه		1,377,828	2,801,947
النقد وما في حكمه في بداية السنة		1,356,581,140	494,660,535
النقد وما في حكمه في نهاية السنة		**1,381,939,331**	**1,356,581,140**

– تعتبر الإيضاحات المرفقة من (1) الى (51) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2024

(ا) معلومات عامة

إن البنك الأردني الكويتي هو شركة مساهمة عامة محدودة أردنية تأسست تحت رقم (108) بتاريخ 25 تشرين الأول 1976 بموجب قانون الشركات الأردني رقم (13) لسنة (1964) ومركزه الرئيسي مدينة عمان في منطقة العبدلي، شارع أمية بن عبد شمس هاتف (5629400 6 962+) ص.ب. (9776) عمان –(11191) المملكة الأردنية الهاشمية. يبلغ رأسمال البنك الحالي المصرح به والمكتتب به والمدفوع 150 مليون دينار موزع على 150 مليون سهم ، بقيمة إسمية دينار للسهم الواحد.

يقوم البنك بتقديم جميع الأعمال المصرفية والمالية المتعلقة بنشاطه من خلال مركزه الرئيسي وفروعه داخل المملكة وعددها (64) وخارجها وعددها (2)، ومن خلال مجموعة من شركاته التابعة التي تقوم بالأعمال المصرفية والتأجير التمويلي والوساطة المالية.أكمل البنك عمليات الاستحواذ على حصة 53.44% من رأس مال مصرف بغداد في جمهورية العراق خلال العام 2023.

إن البنك الأردني الكويتي هو شركة مساهمة عامة محدودة مدرجة أسهمه بالكامل في بورصة عمان.

إن البنك الأردني الكويتي مملوك بنسبة 50.927% من شركة الروابي المتحدة القابضة ويتم توحيد القوائم المالية الموحدة للبنك ضمن القوائم المالية الموحدة لشركة مشاريع الكويت القابضة (كيبكو) وهي الشركة المالكة للشركة الأم.

تم إقرار القوائم المالية الموحدة من قبل مجلس إدارة البنك في جلسته رقم (2/2025) المنعقدة بتاريخ 12 شباط 2025 وهي خاضعة لموافقة الهيئة العامة للمساهمين والبنك المركزي الأردني.

(2) معلومات السياسات المحاسبية الجوهرية

2-1 أسس الإعداد

تم إعداد القوائم المالية الموحدة المرفقة وفقا للمعايير المحاسبية الواردة في معايير التقارير المالية الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية،هذا وقد قام البنك بالتحول وتطبيق معايير التقارير المالية الدولية بشكل كامل بدءاً من أول كانون الثاني 2024 وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية ولتعليمات البنك المركزي الأردني، حيث أن الفروقات بين هذين الاطارين غير جوهرية على القوائم المالية الموحدة.

تم إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية،باستثناء الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل والتى تظهر بالقيمة العادلة بتاريخ القوائم المالية الموحدة ، كما تظهر بالقيمة العادلة الموجودات والمطلوبات المالية التى تم التحوط لمخاطر التغير في قيمتها العادلة.

إن الدينار الأردني هو عملة اظهار القوائم المالية الموحدة والذي يمثل العملة الرئيسية للبنك.

2-2 أسس توحيد القوائم المالية

تتضمن القوائم المالية الموحده القوائم المالية للبنك والشركات التابعة له والخاضعة لسيطرته، وتتحقق السيطرة عندما يكون للبنك القدرة على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية للشركات التابعة وذلك للحصول على منافع من أنشطتها، ويتم إستبعاد المعاملات والأرصدة والإيرادات والمصاريف فيما بين البنك والشركات التابعة له.

يتم إعداد القوائم المالية للشركات التابعة لنفس الفترة المالية للبنك بإستخدام نفس السياسات المحاسبية المتبعة في البنك. إذا كانت الشركات التابعة تتبع سياسات محاسبية تختلف عن تلك المتبعة في البنك فيتم إجراء التعديلات اللازمة على القوائم المالية المرحلية للشركات التابعة لتتطابق مع السياسات المحاسبية المتبعة في البنك.

تمثل حقوق غير المسيطرين ذلك الجزء غير المملوك من قبل البنك من حقوق الملكية في الشركات التابعة.

يمتلك البنك الشركات التابعة التالية كما في 31 كانون الأول 2024:

إسم الشركة	رأس المال المدفوع	نسبة ملكية البنك	طبيعة عمل الشركة	مكان عملها	تاريخ التملك
	دينار	%			
شركة إجارة للتأجير التمويلي	20,000,000	100	تأجير تمويلي	عمان	2011
الشركة المتحدة للاستثمارات المالية *	10,000,000	78.38	وساطة مالية وإستثمارات	عمان	على مراحل إبتداء من العام 2002
مصرف بغداد	162,366,412	53.44	بنك تجاري	العراق	2023

كما في 31 كانون الأول 2023:

إسم الشركة	رأس المال المدفوع	نسبة ملكية البنك	طبيعة عمل الشركة	مكان عملها	تاريخ التملك
	دينار	%			
شركة إجارة للتأجير التمويلي	20,000,000	100	تأجير تمويلي	عمان	2011
مصرف بغداد	162,366,412	53.44	بنك تجاري	العراق	2023

– بلغت حقوق غير المسيطرين 178,012,917 دينار كما في 31 كانون الأول 2024 مقابل مبلغ 112,767,872 دينار كما في 31 كانون الأول 2023 وتفاصيلها كما يلي :

	31 كانون الأول	
	2024	2023
	دينار	دينار
الشركة المتحدة للاستثمارات المالية *	717,670	-
مصرف بغداد	177,295,247	112,767,872
	178,012,917	112,767,872

* تم اعادة تصنيف الشركة ليتم توحيد حساباتها كما في 31 كانون الأول 2024 وفقا لقرار الادارة بالعدول عن بيع الاستثمار لعدم توفر الفرصة المناسبة في الوقت الحالي.

يتم توحيد القوائم المالية للشركات التابعة ابتداءً من تاريخ ممارسة السيطرة وحتى تتوقف هذه السيطرة. وتتم السيطرة على الشركة المستثمر بها عندما تمنح للمجموعة القدرة على توجيه السياسات المالية والتشغيلية للشركة التابعة للتأثير على عوائد المجموعة.

تتحقق السيطرة عندما يكون للمجموعة حقوق في العوائد المتغيرة الناتجة عن ارتباطها بالشركة المستثمر فيها، ولديها القدرة على التأثير على هذه العوائد من خلال قدرتها على السيطرة على الشركة المستثمر فيها. وتتم السيطرة على الشركة المستثمر فيها فقط عند تحقق ما يلي:

- سيطرة المجموعة على الشركة المستثمر فيها (الحقوق القائمة التي تمنح المجموعة القدرة على توجيه النشاطات ذات الصلة للشركة المستثمر فيها).
- تعرض المجموعة أو حقوقها في العوائد المتغيرة الناتجة عن ارتباطها بالشركة المستثمر فيها.
- القدرة على ممارسة السيطرة على الشركة المستثمر فيها والتأثير على عوائدها.

عندما تمتلك المجموعة أقل من أغلبية حقوق التصويت أو ما شابهها في الشركة المستثمر فيها، تقوم المجموعة بأخذ جميع الحقائق والظروف ذات العلاقة بعين الاعتبار لتحديد ما إذا كانت تمتلك سيطرة على الشركة المستثمر فيها ويتضمن ذلك:

- الترتيبات التعاقدية مع حملة حقوق تصويت الآخرين في الشركة المستثمر فيها.
- الحقوق الناتجة من الترتيبات التعاقدية الأخرى.
- حقوق التصويت الحالية وحقوق التصويت المحتملة للمجموعة.

تقوم المجموعة بإعادة تقييم ما إذا كانت تسيطر على الشركة المستثمر فيها في حال وجود ظروف أو حقائق تدل على التغير في عنصر أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة.

يتم توحيد القوائم المالية للشركات التابعة ابتداءً من تاريخ ممارسة السيطرة وحتى توقف هذه السيطرة. يتم توحيد موجودات ومطلوبات وإيرادات ومصروفات الشركات التابعة في القوائم المالية المرحلية الموحده المختصرة من تاريخ سيطرة المجموعة على الشركة التابعة وحتى تتوقف هذه السيطرة.

يتم تحميل الأرباح أو الخسائر وكل بند من بنود الدخل الشامل الآخر على حقوق حملة الأسهم في الشركة وحقوق غير المسيطرين حتى لو أدى ذلك إلى عجز في رصيد حقوق غير المسيطرين. وإذا اقتضت الحاجة، يتم تعديل القوائم المالية للشركات التابعة لتتماشى سياساتها المحاسبية مع السياسات المحاسبية للمجموعة. يتم استبعاد الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية والإيرادات والمصروفات والأرباح أو الخسائر المتعلقة بالمعاملات بين شركات المجموعة.

يتم تسجيل الأثر الناتج عن تغير نسبة الملكية في الشركة التابعة الذي لا ينجم عنه فقدان للسيطرة في حقوق الملكية. عند فقدان السيطرة على الشركة التابعة، تقوم المجموعة بما يلي:

- إلغاء الاعتراف بموجودات (بما فيها الشهرة) ومطلوبات الشركة التابعة
- إلغاء الاعتراف بحقوق غير المسيطرين
- إلغاء الاعتراف باحتياطي ترجمة العملات الأجنبية
- الاعتراف بالقيمة العادلة للمبالغ المستلمة
- الاعتراف بالقيمة العادلة للاستثمار المحتفظ به في الشركة التابعة
- الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة عن عملية فقدان السيطرة
- إعادة تصنيف حصة الشركة التي تم تسجيلها سابقاً في بنود الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح أو الخسائر.

3-2 التغيرات في السياسات المحاسبية والإفصاحات

إن السياسات المحاسبية المتبعة في اعداد القوائم المالية الموحدة متفقة مع تلك التي اتبعت في اعداد القوائم المالية السنوية للبنك للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023، باستثناء أن البنك قام بتطبيق المعايير والتعديلات التالية بدأً من 1 كانون الثاني 2024:

تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16: مسؤولية الإيجار في البيع وإعادة التأجير تحدد التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 المتطلبات التي يستخدمها البائع والمستأجر في قياس مسؤولية الإيجار الناشئة عن معاملة البيع وإعادة التأجير، لضمان عدم اعتراف البائع والمستأجر بأي مبلغ من الربح أو الخسارة يتعلق بحق الاستخدام الذي يحتفظ به.

- لم يكن لهذه التعديلات أثر جوهري على القوائم المالية الموحدة للبنك.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1): تصنيف المطلوبات المتداولة مقابل غير المتداولة تحدد التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (I) متطلبات تصنيف المطلوبات المتداولة مقابل غير المتداولة. توضح هذه التعديلات:

- **تعريف "الحق لتأجيل التسوية"،**

  الحق لتأجيل التسوية يجب ان يكون موجود في نهاية الفترة المالية،

  ان التصنيف لا يتأثر باحتمالية المنشأة ممارسة حقها في التأجيل،

وفي حال كانت المشتقات المتضمنة في المطلوبات القابلة للتحويل في حد ذاتها أداة حقوق ملكية عند اذ لا تؤثر شروط المطلوبات على تصنيفها.

بالإضافة إلى ذلك، تم إدخال شرط الإفصاح الاجباري عندما يتم تصنيف التزام ناشئ عن اتفاقية قرض على أنه غير متداول وحق الكيان في تأجيل التسوية مشترط على الامتثال للتعهدات المستقبلية في غضون اثني عشر شهراً.

- لم يكن لهذه التعديلات أثر جوهري على القوائم المالية الموحدة للبنك.

ترتيبات تمويل الموردين - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي (7) والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (7)

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في أيار 2023 تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم «بيان التدفقات النقدية 7» والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7 «الأدوات المالية»:

حيث وضحت هذه التعديلات خصائص ترتيبات تمويل الموردين والافصاحات الإضافية المطلوبة عن هذه الترتيبات.

إن الغرض من متطلبات الإفصاح الواردة في هذه التعديلات هو مساعدة مستخدمي القوائم المالية على فهم آثار ترتيبات تمويل الموردين على التزامات المنشأة وتدفقاتها النقدية وتعرضها لمخاطر السيولة. توضح قواعد التحول ان المؤسسة غير ملزمة بتقديم إيضاحات في الفترات المرحلية من السنة الأولى لتطبيق التعديلات.

لم يكن لهذه التعديلات أثر جوهري على القوائم المالية الموحدة للبنك.

2 - 4 معلومات القطاعات

قطاع الأعمال يمثل مجموعة من الموجودات والعمليات التي تشترك معاً في تقديم منتجات أو خدمات خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات أعمال أخرى والتي يتم قياسها وفقاً للتقارير التي يتم إستعمالها من قبل المدراء التنفيذيين وصانعو القرار الرئيسيين لدى البنك.

القطاع الجغرافي يرتبط في تقديم منتجات أو خدمات في بيئة إقتصادية محددة خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات تعمل في بيئات إقتصادية أخرى.

2 - 5 الأدوات المالية

الإعتراف المبدئي والقياس

يعترف بالموجودات والمطلوبات المالية في قائمة المركز المالي الموحدة للبنك عندما يصبح البنك طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة ويتم الإعتراف بالقروض والسلف للعملاء حال قيدها إلى حساب العملاء.

تقاس الموجودات والمطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة، وتضاف تكاليف المعاملات التي تعود مباشرة إلى الإستحواذ أو إصدار موجودات ومطلوبات مالية إلى القيمة العادلة للموجوات المالية أو المطلوبات المالية، أو خصمها منها، حسب الضرورة، عند الإعتراف المبدئي، كما تثبت تكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة بإقتناء موجودات مالية أو مطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة.

إذا كان سعر المعاملة يختلف عن القيمة العادلة عند الإعتراف الأولي، فإن البنك يعالج هذا الفرق على النحو التالي:

- إذا تم إثبات القيمة العادلة بسعر محدد في سوق نشط لموجودات أو مطلوبات متماثلة أو بناء على أسلوب تقييم يستخدم فقط مدخلات يمكن ملاحظتها في السوق فإنه يعترف بالفرق في الربح أو الخسارة عند الإعتراف الأولي (أي ربح أو خسارة اليوم الأول).
- في جميع الحالات الأخرى، تعدل القيمة العادلة لتتماشى مع سعر المعاملة (أي أنه سيتم تأجيل ربح أو خسارة اليوم الأول من خلال تضمينه/ تضمينها في القيمة الدفترية الأولية للأصل أو الإلتزام).

بعد الإعتراف الأولي، سيتم اخذ الربح أو الخسارة المؤجلة إلى قائمة الدخل الموحدة على أساس منطقي، فقط إلى الحد الذي ينشأ فيه عن تغيير في عامل (بما في ذلك الوقت) يأخذه المشاركون في السوق بعين الإعتبار عند تسعير الأصل أو الإلتزام أو عند إلغاء الإعتراف من تلك الأداة.

الموجودات المالية

- تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مدفوعات لأصل المبلغ والفائدة فقط:

لأغراض هذا التقييم، يتم تعريف «أصل المبلغ» على أنه القيمة العادلة للأصل المالي بتاريخ الإعتراف الأولي. يتم تعريف «الفائدة» على أنها الإعتبار للقيمة الزمنية للنقود وللمخاطر الائتمانية المرتبطة بأصل المبلغ القائم خلال فترة زمنية معينة وتكاليف الإقراض الأساسية الأخرى (مثل مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية)، وكذلك هامش ربح.

في تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط مدفوعات لأصل المبلغ والفائدة، أخذ البنك في الإعتبار الشروط التعاقدية للأداة. ويشمل ذلك تقييم ما إذا كانت الموجودات المالية تنطوي على مدة تعاقدية يمكن أن تغير توقيت أو مقدار التدفقات النقدية التعاقدية وعليه لا تستوفي الشرط مدفوعات لأصل المبلغ والفائدة فقط. عند إجراء هذا التقييم، يأخذ البنك بعين الإعتبار:

- الأحداث الطارئة التي من شأنها أن تغير مقدار أو توقيت التدفقات النقدية.
- ميزات الدفع المسبق وإمكانية التمديد.
- الشروط التي تحدد مطالبة البنك بالتدفقات النقدية من الموجودات المحددة.

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة:

إن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة هي:

- موجودات ذات تدفقات نقدية تعاقدية والتي هي ليست مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.
- موجودات محتفظ بها ضمن نموذج الأعمال غير تلك المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو المحتفظ بها للتحصيل والبيع.
- موجودات مصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة بإستخدام خيار القيمة العادلة.

يتم قياس هذه الموجودات بالقيمة العادلة، مع الإعتراف بأية أرباح / خسائر ناتجة عن إعادة القياس في قائمة الدخل الموحدة.

إعادة التصنيف

إذا تغير نموذج الأعمال الذي يحتفظ بموجبه البنك بموجودات مالية، يعاد تصنيف الموجودات المالية التي تعرضت للتأثر. تسري متطلبات التصنيف والقياس المتعلقة بالفئة الجديدة بأثر مستقبلي إعتباراً من اليوم الأول من فترة التقرير الأولى بعد التغيير في نموذج الأعمال والذي ينتج عنه إعادة تصنيف الموجودات المالية للبنك. يتم النظر في التغيرات في التدفقات النقدية التعاقدية في إطار السياسة المحاسبية المتعلقة بتعديل وإستبعاد الموجودات المالية المبينة أدناه.

الإعتراف المبدئي

يتم الإعتراف بكافة الموجودات المالية بتاريخ المتاجرة عندما يكون شراء أو بيع أصل مالي بموجب عقد تتطلب شروطه تسليم الأصل المالي ضمن إطار زمني محدد من قبل السوق المعني، ويتم قياسه مبدئياً بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكاليف المعاملة بإستثناء تلك الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة في قائمة الدخل الموحدة. يتم الإعتراف بتكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة بإستحواذ الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في قائمة الدخل الموحدة.

القياس اللاحق

يتطلب قياس جميع الموجودات المالية المعترف بها والتي تقع ضمن نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) لاحقاً التكلفة المطفأة أو القيمة العادلة على أساس نموذج أعمال المنشأة لإدارة الموجودات المالية وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية.

وعلى وجه التحديد:

- أدوات التمويل المحتفظ بها في نماذج الأعمال الذي يهدف إلى تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، والتي يكون لها تدفقات نقدية تعاقدية تكون فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم، وتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة.
- أدوات التمويل المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال الذي يهدف إلى كلا من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع أدوات الدين، والتي يكون لها تدفقات نقدية تعاقدية تكون هي فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم، ويتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.
- تم قياس جميع أدوات التمويل الأخرى (مثل أدوات الدين المدارة على أساس القيمة العادلة، أو المحتفظ بها للبيع) والإستثمارات في حقوق الملكية لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة .

ومع ذلك، يمكن للبنك أن يقوم بإختيار/ تحديد غير القابل للإلغاء بعد الإعتراف الأولي بالأصل المالي على أساس كل أصل على حدى كما يلي:

- يمكن للبنك القيام بالإختيار بشكل غير قابل للإلغاء إدراج التغييرات اللاحقة في القيمة العادلة للإستثمار في حقوق الملكية غير المحتفظ بها للتداول أو الإستبدال المحتمل المعترف به من قبل المشتري ضمن إندماج الأعمال التي ينطبق عليها المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)، في الدخل الشامل الأخر .
- يمكن للبنك تحديد بشكل غير قابل للإلغاء أدوات التمويل التي تستوفي معايير التكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كما تم قياسها بالقيمة العادلة من قائمة الدخل الموحدة إذا كان ذلك يقوم بإلغاء أو يخفض بشكل كبير عدم التطابق في المحاسبة (المشار إليها بخيار القيمة العادلة).

أدوات الدين بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:

يقوم البنك بتقييم تصنيف وقياس الأصل المالي وفق خصائص التدفقات النقدية التعاقدية ونموذج أعمال البنك لإدارة الأصل.

بالنسبة للأصل الذي يتم تصنيفه وقياسه بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فإن شروطه التعاقدية ينبغي أن تؤدي إلى التدفقات النقدية التي هي فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

لغايات إختبار مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم (SPPI)، فإن الأصل هو القيمة العادلة للأصل المالي عند الإعتراف الأولي. قد يتغير هذا المبلغ الأساسي على مدى عمر الأصل المالي (على سبيل المثال، إذا كان هناك تسديد لأصل الدين). تتكون الفائدة من البدل للقيمة الزمنية للنقود، ولمخاطر الائتمان المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم خلال فترة معينة من الوقت وخيارات ومخاطر الإقراض الأساسية الأخرى، بالإضافة إلى هامش الربح. يتم إجراء تقييم لمدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم بالعملة المقوم بها الأصل المالي.

إن التدفقات النقدية التعاقدية التي تمثل مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم والتي تتوافق مع ترتيب التمويل الأساسي. إن الشروط التعاقدية التي تنطوي على التعرض للمخاطر أو التقلبات في التدفقات النقدية التعاقدية غير المرتبطة بترتيب التمويل الأساسي، مثل التعرض للتغيرات في أسعار الأسهم أو أسعار السلع، لا تؤدي إلى تدفقات نقدية تعاقدية والتي تكون فقط من مدفوعات أصل الدين والفائدة. كما يمكن أن يكون الأصل المالي الممنوح أو المستحوذ عليه عبارة عن ترتيب التمويل الأساسي بغض النظر عما إذا كان قرضاً في شكله القانوني.

تقييم نموذج الأعمال:

يعتبر تقييم نماذج الأعمال لإدارة الموجودات المالية أمرا أساسيا لتصنيف الأصل المالي. يحدد البنك نماذج الأعمال على مستوى يعكس كيفية إدارة مجموعات الموجودات المالية معا لتحقيق هدف أعمال معين. ولا يعتمد نموذج الأعمال الخاص بالبنك على نوايا الإدارة فيما يتعلق بأداة فردية، وبالتالي يتم تقييم نموذج الأعمال عند مستوى جماعي وليس على أساس كل أداة على حدى.

يتبنى البنك أكثر من نموذج أعمال واحد لإدارة أدواته المالية التي تعكس كيفية إدارة البنك لموجوداته المالية من أجل توليد التدفقات النقدية. تحدد نماذج أعمال البنك ما إذا كانت التدفقات النقدية سوف تنتج عن تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو بيع الموجودات المالية أو كليهما.

يأخذ البنك في الإعتبار جميع المعلومات ذات العلاقة المتاحة عند إجراء تقييم نموذج العمل. ومع ذلك، لا يتم إجراء هذا التقييم على أساس السيناريوهات التي لا يتوقع البنك حدوثها بشكل معقول، مثل ما يسمى بسيناريوهات «الحالة الأسوأ» أو «حالة الإجهاد». كما يأخذ البنك في الإعتبار جميع الأدلة ذات العلاقة المتاحة مثل:

- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة وتطبيق تلك السياسات ما إذا كانت إستراتيجية الإدارة تركز على الحصول على الإيرادات التعاقدية، والحفاظ على معدل ربح محدد، ومطابقة فترة الموجودات المالية مع فترة المطلوبات المالية التي تمول تلك الموجودات أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الموجودات.
- كيفية تقييم أداء نموذج الأعمال والأصول المالية المحتفظ بها في نموذج الأعمال هذا وإبلاغ موظفي الإدارة الرئيسيين بذلك.
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية الموجودة في ذلك النموذج)، وعلى وجه الخصوص الطريقة التي تدار بها تلك المخاطر.
- كيفية تعويض مديري الأعمال (على سبيل المثال ما إذا كان التعويض يستند إلى القيمة العادلة للأصول المدارة أو على التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة).
- عند الإعتراف المبدئي بالأصل المالي، يقوم البنك بتحديد ما إذا كانت الموجودات المالية المعترف بها مؤخرا هي جزء من نموذج أعمال قائم أو فيما إذا كانت تعكس بداية نموذج أعمال جديد. يقوم البنك بإعادة تقييم نماذج أعماله في كل فترة تقرير لتحديد فيما إذا كانت نماذج الأعمال قد تغيرت منذ الفترة السابقة.

عندما يتم إلغاء الإعتراف بأداة الدين التي تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم إعادة تصنيف الربح / الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقا في الدخل الشامل الآخر الاموحدة ضمن حقوق الملكية إلى قائمة الدخل الموحدة . في المقابل، بالنسبة للإستثمار في حقوق الملكية الذي تم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فإن الربح / الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقا في الدخل الشامل الآخر لا يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى قائمة الدخل الموحدة بل يتم تحويلها مباشرة ضمن حقوق الملكية.

- تخضع أدوات الدين التي يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لإختبار التدني.

أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية

تحديد القيمة الدفترية للموجودات المالية المسجلة بالعملة الأجنبية وتترجم بالسعر السائد في نهاية كل فترة تقرير. وعلى وجه التحديد:

- فيما يتعلق بالموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة والتي ليست جزءاً من علاقة تحوطية محددة، فإنه يعترف بفروقات العملة في قائمة الدخل الموحدة.
- فيما يتعلق بأدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتي هي ليست جزءاً من علاقة تحوطية محددة، فإنه يُعترف بفروقات الصرف على التكلفة المطفأة لأداة الدين في قائمة الدخل الموحدة.
- كما يُعترف بفروقات الصرف الأخرى في الدخل الشامل الآخر في إحتياطي إعادة تقييم الإستثمارات.

فيما يتعلق بالموجودات المالية التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة والتي هي ليست جزءاً من علاقة محاسبية تحوطية محددة، فإنه يُعترف بفروقات الصرف من ربح أو خسارة في قائمة الدخل الموحدة.

- فيما يتعلق بأدوات حقوق الملكية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل، يُعترف بفروقات أسعار الصرف في الدخل الشامل الآخر في إحتياطي تقييم الإستثمارات.

القيمة العادلة

يمكن تصنيف أداة مالية ذات قيمة عادلة يمكن قياسها بشكل موثوق بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة (خيار القيمة العادلة) عند الإعتراف الأولي بها حتى إذا لم يتم إقتناء الأدوات المالية أو تكبدها بشكل أساسي لغرض البيع أو إعادة الشراء. يمكن إستخدام خيار القيمة العادلة للموجودات المالية إذا كان يقضي أو يقلل بشكل كبير من عدم تطابق القياس أو الإعتراف الذي كان سينشأ بخلاف ذلك من قياس الموجودات أو المطلوبات أو الإعتراف بالأرباح والخسائر ذات الصلة على أساس مختلف («عدم التطابق المحاسبي»). يمكن إختيار خيار القيمة العادلة للمطلوبات المالية في الحالات التالية:

- إن كان الاختيار يؤدي إلى إلغاء أو تخفيض بشكل كبير عدم التطابق المحاسبي.
- إن كانت المطلوبات المالية تمثل جزءً من محفظة تُدار على أساس القيمة العادلة، وفقاً لإستراتيجية موثقة لإدارة المخاطر أو الإستثمار.
- إن كان هناك مشتق يتضمنه العقد المالي أو غير المالي الأساسي ولا يرتبط المشتق ارتباطاً وثيقاً بالعقد الأساسي.

لا يمكن إعادة تصنيف هذه الأدوات من فئة القيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة أثناء الإحتفاظ بها أو إصدارها. يتم قيد الموجودات المالية المحددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة بالقيمة العادلة مع إدراج أي أرباح أو خسائر غير محققة ناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة في إيرادات الإستثمار.

2 - 6 الإفصاحات الوصفية المتعلقة بتطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9).

1 - تعريف تطبيق البنك للتعثر وآلية معالجة التعثر:

يعرف البنك التعثر وآلية معالجة التعثر وفقاً لمنهجية تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) وقد تضمنت عدد من المؤشرات التي تدل على وجود حالة تعثر يتوجب الإلتزام بها أيضاً.

- وجود مستحقات تساوي أو تزيد عن (90) يوم.
- إرتفاع في درجات المخاطر عن 7-.
- التعرض الائتماني/ أدوات الدين التي يتوفر دليل / أدلة على أنها أصبحت متعثرة (غير منتظمة) او متوقع تعثرها قريباً.
- إن الطرف المدين يواجه صعوبات مالية مؤثرة (ضعف شديد في البيانات المالية).
  وجود مؤشرات واضحة تدل على قرب إفلاس الطرف المدين.

آلية معالجة التعثر:

يقوم البنك بمتابعة العميل قبل تعثره محاولاً عدم الوصول إلى مرحلة تصنيف التسهيلات الممنوحة له، وفي حال تم التصنيف يتم بناء المخصص المحدد مقابله، وكذلك متابعته من قبل دائرة المتابعة والتحصيل قبل البدء بالإجراءات القانونية في حال عدم الوصول إلى حلول أو جدولات.

2 - شرح مفّصل عن نظام التصنيف الائتماني الداخلي لدى البنك وآلية عمله:

- نظام التصنيف الائتماني الداخلي لعملاء الشركات:

يطبق البنك نظام تصنيف ائتماني داخلي آلي من مورد شركة Moody's، نظام التصنيف يضم كل من العمليات، والضوابط، والبيانات المجمعة، ونظام المعلومات التي تدعم وتقيم الجدارة الائتمانية للمقترض والتي يتم ترجمتها إلى درجة مخاطر للعملاء وربطها بإحتمالية تعثر العميل وبما يساهم بإحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.

يحتوي نظام Moody's على النماذج (Model's) التالية لإحتساب التصنيف الائتماني للعملاء:

- نموذج تصنيف الشركات الكبرى.
- نموذج تصنيف الشركات الصغيرة والمتوسطة (مع وجود بيانات مالية).
- نموذج تصنيف الشركات الصغيرة والمتوسطة (بدون وجود بيانات مالية).
- نموذج تصنيف العملاء لتمويل المشاريع.
- نموذج تصنيف كبار العملاء من أصحاب الثروات.

تتراوح الدرجات في النظام من 1 (إستثنائي: شركة ذات جودة عالية جدا وبأقل المخاطر) الى 10 (هالك: شركة مصنفة غير عاملة)ـ 7 درجات عاملة و3 درجات غير عاملة.

يوجد Master scale واضح ومحدد، كل تصنيف ائتماني يتم إحتسابه من خلال نظام (Moody's) يقابله معدل إحتمالية التعثر (PD).يتم عمل تحليل مالي وغير مالي للعملاء، ويتكون هيكل التحليل المالي لنظام (Moody's Financial Analysis Structure) Moody's من أربعة أقسام رئيسية:

1 - الأنشطة التشغيلية.

2 - السيولة.

3 - هيكل رأس المال.

4 - خدمة الدين.

يمكن عمل اعادة تصنيف لتصنيف العميل من خلال موافقة لجنة الإدارة للتسهيلات على التصنيف المقترح.

- نظام التصنيف الائتماني الداخلي لعملاء الأفراد (Credit Scoring System):

يتم تصنيف عملاء التجزئة (الأفراد) ومنحهم درجة تصنيف بناء على مخاطرهم قبل الموافقة على منحهم القروض ويتم الإستفادة منها لغايات تقدير إحتمالية التعثر. ويتم ذلك لمنتجات قروض الإسكان، وتمويل السيارات والقروض الإستهلاكية.

3 - الآلية المعتمدة لإحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) على الأدوات المالية ولكل بند على حدا:

يتم إستخدام نموذج « تحقق الخسارة» بإستخدام نموذج النظرة المستقبلية «الخسائر الائتمانية المتوقعة» والذي يتطلب إستخدام التقديرات والإجتهادات بشكل جوهري لتقدير العوامل الإقتصادية والتي لها تأثير على قيمة التدني وفقاً للنموذج الجديد، حيث تم تطبيق هذا النموذج وتم إحتساب خسائر التدني وفقاً للقواعد التالية:

- خسائر التدني ل 12 شهر: يتم إحتساب التدني للتعثر المتوقع خلال 12 شهر اللاحقة لتاريخ القوائم المالية.
- خسائر التدني لعمر الأداة: يتم إحتساب التدني للتعثر المتوقع على عمر الأداة المالية حتى تاريخ الإستحقاق لتاريخ القوائم المالية الموحدة.

إن آلية إحتساب الخسائر المتوقعة تعتمد على إحتمالية التعثر (Probability of Default) والتي تحتسب وفقاً للمخاطر الائتمانية والعوامل الإقتصادية المستقبلية والخسارة في حالة التعثر (Loss Given Default) والتي تعتمد على القيمة التحصيلية للضمانات القائمة وكذلك المبلغ المعرض للتعثر (Exposure at Default(EAD.

وفقاً لمتطلبات المعيار (٩) يطبق نموذج قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة ضمن الإطار التالي (بإستثناء ما تم قياسه منها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل):

- القروض والتسهيلات الائتمانية (المباشرة وغير المباشرة).
- أدوات الدين المسجلة بالتكلفة المطفأة. أدوات الدين المسجلة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر.
- الذمم المدينة التجارية.
- التعرضات الائتمانية على البنوك والمؤسسات المالية بإستثناء الأرصدة الجارية التي تستعمل لتغطية عمليات البنك مثل الحوالات، الكفالات والإعتمادات خلال فترة زمنية قصيرة جداً (أيام).

فيما يخص التسهيلات المتجددة يتم إحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة ECL بناء على ال Behavioral maturity وتبلغ ثلاث سنوات.

4 - تعريف وآلية احتساب ومراقبة إحتمالية التعثر (PD) والتعرض الائتماني عند التعثر (EAD) ونسبة الخسارة بإفتراض التعثر (LGD).

أ - إحتمال التعثر Probability of Default (PD):

هو الخطر الناتج عن عدم قدرة أو رغبة المقترض في سداد ديونه بالكامل أو في الوقت المحدد، والذي يتم توقعه عادة من خلال تحليل قدرة العميل على سداد مديونيته وفقاً لبياناته المالية. وترتبط إحتمالية تعثر العميل بشكل عام مع المعطيات المالية مثل عدم كفاية التدفقات النقدية لخدمة الديون، إنخفاض إيرادات أو هوامش التشغيل، رافعة مالية عالية، أو إنخفاض السيولة، ويتم الإحتساب على النحو التالي:

عملاء الشركات:

- يتم إحتساب احتمالية التعثر من خلال ربط التصنيفات الائتمانية ضمن التصنيف الائتماني الداخلي بدرجة تعثرهم المحددة في ال Master Scale ولكل عميل على حدا. ويتم تحويل إحتمالية التعثر من Through The Cycle (TTC) الى Point In Time، بعد أن تم عمل معايرة للتصنيف الائتماني وما يقابله من إحتمالية تعثر لتتناسب مع بيانات التعثر لدى البنك.
- فيما يخص الديون المتعثرة Stage 3 تم تحديد إحتمال تعثر 100%.
- الحسابات غير المصنفة داخلياً تم إفتراض درجة تصنيف 5 لها لدى البنك.
- تم إحتساب إحتمالية التعثر للحكومة الأردنية بناء على تصنيفها الائتماني الخارجي.

عملاء التجزئة:

يتم إحتساب إلى PD الخاص بهم إعتماداً على Behavioral Scoring وبناء على logistic regression لكل عميل على حدا.
فيما يخص أدوات الدين والسوق النقدي فقد تم إعتماد التصنيف الائتماني الخارجي من قبل شركة Moodys، وفي حال كانت أداة الدين لشركة غير مصنفة يتم التعامل معها كالشركات غير المصنفة، أما البنوك غير المصنفة فيتم إعتماد التصنيف الائتماني للبلد التي ينتمي له البنك وتعديله بما يتناسب مع المتانة المالية للبنك.

ب - نسبة الخسائر الناتجة عن التعثر Loss Given Default (LGD) :

هي نسبة الأصول التي من المتوقع خسارتها في حال تخلف العميل عن السداد حيث تعرف هذه النسبة على مستوى التسهيل وليس على مستوى العميل وتتأثر بعوامل مختلفة مثل مدى توفر الضمانات، نوع الضمانة، درجة أولوية السداد، أجل القرض ونوعيته. ويتم الإحتساب على النحو التالي:

عملاء الشركات وأدوات الدين:

- يتم إستخدام نظام لإحتساب LGD يعتمد على عدد من المحددات منها تصنيف العميل الائتماني، القطاع الإقتصادي، نوع وقيمة الضمان، ونسبة التغطية وقد تم إحتسابها بناء على المعلومات التاريخية.

  تم عمل نسب إقتطاع Hair cut للضمانات بناء على التعليمات الداخلية للبنك.

- وضع حدود دنيا Floors ل LGD تتراوح بين 0% 10%
- التسهيلات المتعثرة Stage 3 فقد تم تحديد نسبة LGD للجزء غير المغطى بضمانات 100 %.
- تم تحديد نسبة LGD للحكومة الأردنية 0%.

عملاء التجزئة:

تم بناء نموذج Model للإحتساب (Logistic regression model) وبإستخدام المتغيرات المستعملة بإحتساب نموذج Probability of Default.

ج - المبلغ المعرض للتعثر Exposure at Default(EAD)

يعرف المبلغ المعرض للمخاطر على أنه قيمة المديونية التي يتعرض فيها البنك لإحتمالية عدم السداد في حالة تعثر العميل، وعلى النحو التالي:

- يكون عبارة عن الرصيد الحالي فيما يخص التسهيلات المباشرة وبنسبة CCF تبلغ 100% للتسهيلات غير المباشرة.
- في حالة السقوف فيكون قيمة المبلغ المعرض للتعثر يقسم إلى جزئين وهي الإلتزامات المستغلة والإلتزامات غير المستغلة حيث يتم إحتساب الرصيد أو السقف أيهما أعلى.
- فيما يخص التجزئة تم الإعتماد في تحديد قيمة المبلغ المعرض للتعثر بإستخدام نسبة التسهيلات التي تم سدادها تاريخياً Prepayment فيما يخص العملاء.

- محددات التغير المهم في المخاطر الائتمانية التي أعتمد عليها البنك في إحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.

التصنيف	المعايير
المرحلة الأولى	تتضمن التعرضات الائتمانية / أدوات الدين التي لم يحصل زيادة مهمة أو مؤثرة في مخاطرها الائتمانية منذ الإعتراف الأولي بالتعرض / الأداة أو أن لها مخاطر ائتمان منخفضة بتاريخ إعداد البيانات المالية وتعتبر مخاطر الائتمان منخفضة في حال توفرت الشروط التالية:
	مخاطر تعثر منخفضة.
	المدين له مقدرة عالية في الأجل القصير على الوفاء بإلتزاماته.
	إن البنك لا يتوقع حدوث تغيرات معاكسة في الإقتصاد وفي بيئة العمل في الأجل الطويل تؤثر سلباً في قدرة المدين على الوفاء بإلتزاماته (مؤشرات الإقتصاد الكلي وإختبارات الضغط).
المرحلة الثانية	الحسابات التي لديها مستحقات أكثر من 30 يوم وتقل عن 90 يوم.
	الحسابات التي تم جدولتها سابقا.
	الحسابات التي تم هيكلتها مرتين خلال عام.
	الحسابات التي تصنيفها الائتماني الداخلي 7– .
	في حال تخفيض التصنيف الائتماني الداخلي الفعلي أو المتوقع للمقترض أو للتعرض الائتماني / لأداة الدين حسب نظام التقييم الداخلي المطبق لدى البنك.
	الإنخفاض الجوهري الفعلي أو المتوقع للتصنيف الائتماني الخارجي للتعرض الائتماني / لأداة الدين.
	تغيرات سلبية جوهرية في أداء وسلوك المقترض مثل التأخر في تسديد الأقساط أو عدم الرغبة في التجاوب مع البنك.
المرحلة الثالثة	تتضمن التعرض الائتماني/ أدوات الدين التي يتوفر دليل / أدلة على أنها أصبحت متعثرة (غير منتظمة) أو متوقع تعثرها قريبا.
	إن الطرف المدين يواجه صعوبات مالية مؤثرة (ضعف شديد في البيانات المالية).
	عدم الإلتزام بالشروط التعاقدية مثل وجود مستحقات تساوي أو تزيد عن (90) يوم، وإرتفاع التصنيف الائتماني عن 7–.
	وجود مؤشرات واضحة تدل على قرب إفلاس الطرف المدين.

– يوجد ضوابط واضحة ومحددة للتصنيف في المراحل الثلاث (3.2.1) والإنتقال بينهم، في حال حصول تحسن على نوعية الائتمان وتوفر أسباب كافية وموثقة تجعل من الممكن نقل تعرضات ائتمانية من المرحلة الثالثة الى المرحلة الثانية او من المرحلة الثانية الى المرحلة الأولى، فان عملية النقل يجب أن لا تتم إلا بعد التحقق من تحسن الوضع الائتماني للتعرض والإلتزام بسداد 3 أقساط شهرية أو قسطين ربع سنويين أو قسط نصف سنوي على الأقل في موعدها، إضافة إلى تحسن التصنيف الائتماني للعميل أفضل من 7– لتنتقل إلى المرحلة الاولى.

– يعتبر تراجع التصنيف الائتماني للتعرض الائتماني/ لأداة الدين بمقدار درجتين على نظام التصنيف الائتماني المكون من 10 درجات منذ تاريخ الإعتراف الأولي دليل على حدوث تراجع مهم في مخاطر الائتمان.

5 - المؤشرات الإقتصادية الرئيسية التي تم إستخدامها من قبل البنك في إحتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة (PD).

إستخدم البنك مؤشرات إقتصادية رئيسية في إحتساب الخسارة الائتمانية المتوقع (PD)، وعلى النحو التالي:

الشركات: مؤشرات نمو الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر السوق المالي.

التجزئة: تم إستخدام عدد أكبر من المتغيرات أهمها مؤشر أسعار المستهلكين، الناتج المحلي الإجمالي، سعر الفائدة للودائع بين البنوك، حجم الإستهلاك، التضخم المتوقع، نسبة البطالة، سعر فائدة إعادة الخصم، أسعار الفائدة لنافذة الإيداع وأخرى.

حاكمية تطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (9) وبما يتضمن مسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لضمان الإلتزام بمتطلبات تطبيق بالمعيار.

- تقع على مجلس الإدارة المسؤولية لوضع درجة المخاطر المقبولة والإدارة الفاعلة لإدارة المخاطر لدى البنك.
- مجلس الإدارة مسؤول وصاحب الصلاحية لإعتماد الخسائر الائتمانية المتوقعة ضمن البيانات المالية للبنك.
- مجلس إدارة البنك بتوفير هيكل وإجراءات حاكمية مناسبة تضمن التطبيق السليم للمعيار من خلال تحديد أدوار اللجان والدوائر ووحدات العمل في البنك وضمان تكاملية العمل فيما بينها وتوفير البنية التحتية المناسبة.
- يقوم مجلس الإدارة بالتأكد من قيام إدارة البنك بتطوير الأنظمة اللازمة لتوفير المعلومات والبيانات الكافية وبشكل دقيق وآمن بحيث توفر القدرة الدقيقة للبنك على الإحتساب وبتشارك من جميع وحدات العمل ذات العلاقة في البنك وبإشراف من مجلس إدارة البنك ولجانه ذات العلاقة.
- يقوم مجلس الإدارة بالتأكد من قيام إدارة البنك بتطبيق أنظمة ذات نوعية عالية وجودة يعتمد عليها سواء من ناحية المدخلات أو عمليات التشغيل عيها أو النتائج المستخرجة منها.
- يتأكد مجلس الإدارة من قيام الوحدات الرقابية في البنك وتحديداً إدارة المخاطر، إدارة التدقيق الداخلي بكافة الأعمال اللازمة للتحقق من صحة وسلامة المنهجيات والأنظمة المستخدمة في إطار تطبيق المعيار 9 والعمل على توفير الدعم اللازم لهذه الوحدات الرقابية.

لجنة مجلس الإدارة للتدقيق:

- تراقب اللجنة التواؤم مع إطار إحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لمعيار التقارير المالية رقم (9) وتتأكد من قيام التدقيق الداخلي بواجبه بهذا الخصوص.
- توصي اللجنة لمجلس الإدارة بإعتماد أرقام الخسائر الائتمانية المتوقعة كجزء من البيانات المالية ربع السنوية.

لجنة مجلس الإدارة للمخاطر:

- تقوم اللجنة بمراجعة إطار وفرضيات إحتساب المخاطر الائتمانية المتوقعة والتوصية بإعتمادها.
- تعتبر المسؤولة عن عملية إحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة ويتم الرجوع اليها على مستوى مجلس الإدارة فيما يتعلق بالأدوار والنماذج المستخدمة للإحتساب.

لجنة الإدارة للمخصصات:

- تعتبر مسؤولة عن أي إستثناءات على نتائج مخرجات الأنظمة والإجراءات المحددة والنماذج الموثقة لعملية الإحتساب.
- تراجع عملية محددات المراحل Staging rules وتضع التوصيات اللازمة.
- الإطلاع على الإحتساب للخسائر الائتمانية المتوقعة والتوصية بإعتمادها.

إدارة المخاطر:

- تقوم إدارة المخاطر بالأعمال اللازمة للتحقق من صحة وسلامة المنهجيات والأنظمة المستخدمة في إطار تطبيق المعيار رقم 9.
- مراجعة النماذج المستخدمة والفرضيات المستخدمة بالإحتساب والتوصية بأي تعديلات مطلوبة.
- تقييم أنظمة التصنيف الائتماني والمحددات المستخدمة بها ونتائجها.
- وضع مؤشرات تعتبر مؤشرات للتغير المهم في المخاطر الائتمانية.
- مراجعة عملية الإنتقال بين المراحل المختلفة ومقارنتها مع Staging rules ومراجعة هذه المحددات بشكل دوري.

إدارة الشؤون المالية:

- إحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة ECL.
- تحليل نتائج الإحتساب المختلفة ومراجعة دقتها وكفاءة عملية إحتسابها.
- إعداد الكشوفات التفصيلية المطلوبة من البنك المركزي الأردني.
- الإشتراك مع الدوائر المعنية بمراجعة نموذج الأعمال الذي يتم من خلاله تحديد أهداف وأسس إقتناء وتصنيف الأدوات المالية وبما يضمن التكامل مع متطلبات العمل الأخرى.
- إعداد القيود المحاسبية وعكس نتائج الإحتساب على النظام البنكي الرئيسي.

التدقيق الداخلي:

تقوم إدارة التدقيق الداخلي بكافة الأعمال اللازمة للتحقق من صحة وسلامة المنهجيات والفرضيات والأنظمة المستخدمة.

2 - 7 التدني في قيمة الموجودات المالية

يقوم البنك بالإعتراف بمخصصات خسائر الائتمان المتوقعة على الأدوات المالية التالية التي لم يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة:

- الأرصدة والودائع لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
- تسهيلات ائتمانية مباشرة (قروض ودفعات مقدمة للعملاء)
- موجودات مالية بالتكلفة المطفأة (أوراق أدوات الدين)
- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر
- تعرضات خارج قائمة المركز المالي خاضعة لمخاطر الائتمان (عقود الضمان المالي الصادرة).

لا يتم إثبات خسارة تدني في أدوات حقوق الملكية، حيث يتم تقييمها بالقيمة العادلة.

بإستثناء الموجودات المالية المشتراة أو الناشئة ذات القيمة الائتمانية المنخفضة (والتي تم أخذها بالإعتبار بشكل منفصل (أدناه)، يجب قياس خسائر الائتمان المتوقعة من خلال مخصص خسارة بمبلغ يعادل:

- الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً، أي العمر الزمني للخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن تلك الأحداث الإفتراضية على الأدوات المالية التي يمكن تحقيقها في غضون (12) شهراً بعد تاريخ الإبلاغ، ويشار إليها بالمرحلة الأولى.
- الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة، أي العمر الزمني للخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة عن جميع الأحداث الإفتراضية المحتملة على مدى عمر الأداة المالية والمشار إليها في المرحلة الثانية والمرحلة الثالثة.

يتوجب قيد مخصص للخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى الحياة للأداة المالية إذا زادت مخاطر الائتمان على تلك الأداة المالية بشكل كبير منذ الإعتراف الأولي. وبخصوص جميع الأدوات المالية الأخرى، تقاس الخسارة الائتمانية المتوقعة بمبلغ يعادل الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً.

تعتبر الخسائر الائتمانية المتوقعة تقديراً مرجحاً محتملاً للقيمة الحالية لخسائر الائتمان. يتم قياس هذه القيمة على أنها القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للبنك بموجب العقد والتدفقات النقدية التي يتوقع البنك إستلامها والتي تنشأ من ترجيح عدة سيناريوهات إقتصادية مستقبلية، مخصومة وفقاً لسعر الفائدة الفعال لأصل.

بالنسبة للسقوف غير المستغلة، فإن الخسائر الائتمانية المتوقعة هي الفرق بين القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للبنك إذا قام المقترض بسحب التمويل والتدفقات النقدية التي يتوقع البنك تلقيها إذا تم إستغلال التمويل .

بالنسبة لعقود الضمان المالي، فإن الخسائر الائتمانية المتوقعة هي الفرق بين المدفوعات المتوقعة لتسديد حامل أداة الدين المضمونة مطروحا منها أي مبالغ يتوقع البنك إستلامها من حامل الأداة أو العميل أو أي طرف آخر.

يقوم البنك بقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس فردي أو على أساس المحفظة للقروض التي تتقاسم خصائص المخاطر الاقتصادية المماثلة. يستند قياس مخصص الخسارة إلى القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة للأصل بإستخدام معدل الفائدة الفعال الأصلي للأصل، بغض النظر عما إذا تم قياسها على أساس فردي أو على أساس المحفظة.

الموجودات المالية المتدنية ائتمانياً

يعتبر الأصل المالي « متدني ائتمانيا » عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي. يشار إلى الموجودات المالية المتدني ائتمانياً كموجودات المرحلة الثالثة. تشمل الأدلة على التدني الائتماني بيانات يمكن ملاحظتها حول الأحداث التالية:

- صعوبات مالية كبيرة يواجهها المقترض أو المصدر.
- إخلال في العقد، على سبيل المثال العجز أو التأخير في التسديد.
- قيام البنك بمنح المقترض، لأسباب إقتصادية أو تعاقدية تتعلق بالصعوبة المالية للمقترض، تنازلاً.
- إختفاء سوق نشطة لهذا الأصل المالي بسبب الصعوبات المالية.
- شراء أصل مالي بخصم كبير يعكس الخسائر الائتمانية المتكبدة.

قد يتسبب التأثير المشترك لعدة أحداث في تحول الموجودات المالية إلى موجودات ذات قيمة ائتمانية متدنية. يقوم البنك بتقييم فيما إذا كان قد حصل تدني ائتماني لأدوات الدين التي تمثل الموجودات المالية المقاسه بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في تاريخ كل تقرير بتقييم ما إذا كان هناك تدني ائتماني في أدوات الدين والعائدة للشركات، يعتبر البنك عوامل تمثل عائدات السندات والتصنيف الائتماني وقدرة المقترض على زيادة التمويل.

يعتبر القرض قد تدنى ائتمانياً عند منح المقترض إمتيازاً بسبب تدهور وضعه المالي، ما لم يتوفر دليل على أنه نتيجة لمنح الإمتياز، فإن خطر عدم إستلام التدفقات النقدية التعاقدية قد إنخفض إنخفاضا كبيراً، ولا توجد هناك مؤشرات أخرى للتدني. وبخصوص الموجودات المالية التي يكون هناك تفكير في إجراء تنازلات حولها ولكنها لا تمنح، يعتبر الأصل قد تدنى ائتمانيا عندما يتوفر دليل واضح على تدني الائتمان بما في ذلك الوفاء بتعريف التخلف عن السداد. يشمل تعريف التخلف عن السداد مؤشرات إحتمالية عدم السداد والتوقف إذا كانت المبالغ مستحقة الدفع لمدة (90) يوماً أو أكثر. وعلى الرغم من ذلك، فإن الحالات التي لا يتم فيها الإعتراف بإنخفاض القيمة للموجودات بعد (90) يوماً من الإستحقاق يتم دعمها بمعلومات معقولة.

الموجودات المالية المشتراة أو التي نشأت المتدنية ائتمانياً

يتم التعامل مع الموجودات المالية المشتراة أو التي نشأت المتدنية ائتمانياً بطريقة مختلفة نظراً لأن الأصل يكون ذو قيمة ائتمانية منخفضة عند الإعتراف الأولي. وبخصوص هذه الموجودات، يستدرك البنك جميع التغيرات في الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى الحياة منذ الإعتراف الأولي كمخصص خسارة، وتستدرك أي تغييرات في قائمة الدخل الموحدة . يؤدي التغيير الإيجابي لمثل هذه الأصول إلى تحقيق مكاسب تدني القيمة.

تعريف التخلف في السداد

يُعتبر تعريف التخلف عن السداد أمراً في غاية الأهمية عند تحديد الخسارة الإئتمانية المتوقعة. يستخدم تعريف التخلف عن السداد في قياس قيمة الخسارة الإئتمانية المتوقعة وفي تحديد ما إذا كان مخصص الخسارة يستند إلى الخسارة الإئتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً أو لمدى الحياة، لأن التخلف عن السداد هو أحد مكونات إحتمالية التخلف عن السداد (Probability of Default)، التي تؤثر على كل من قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وتحديد الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان أدناه.

يعتبر البنك ما يلي بمثابة حدث للتخلف في السداد:

- تخلف المقترض عن السداد لأكثر من 90 يومًا بخصوص أي التزام ائتماني مهم إلى البنك
- من غير المحتمل أن يدفع المقترض إلتزاماته الائتمانية للبنك بالكامل.
- يُصمم تعريف التخلف عن السداد بشكل مناسب ليعكس الخصائص المختلفة لأنواع مختلفة من الأصول. وتعتبر السحوبات على المكشوف مستحقة الدفع بمجرد إنتهاك العميل حداً محددًا أو تم إعلامه بحد أصغر من المبلغ الحالي غير المسدد.

عند تقييم ما إذا كان من غير المحتمل أن يدفع المقترض إلتزامه الائتماني، يأخذ البنك في الحسبان المؤشرات النوعية والكمية. وتعتمد المعلومات المقيمة على نوع الأصل، وعلى سبيل المثال في الإقراض للشركات، فإن المؤشر النوعي المستخدم هو خرق العهود، وهو أمر غير مناسب للإقراض بالتجزئة. إن المؤشرات الكمية، مثل التأخر في السداد وعدم سداد إلتزام آخر للطرف المقابل، هي مدخلات رئيسية في هذا التحليل. كما يستخدم البنك مصادر معلومات متنوعة لتقييم التخلف عن السداد والتي تُطَور داخلياً أو يتم الحصول عليها من مصادر خارجية.

الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان

يقوم البنك بمراقبة جميع الموجودات المالية وإلتزامات القروض الصادرة وعقود الضمان المالي التي تخضع لمتطلبات إنخفاض القيمة لتقييم ما إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الإعتراف الأولي. إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان، سيقوم البنك بقياس مخصص الخسارة على أساس مدى الحياة بدلاً من الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً.

لا يقوم البنك بإعتبار الموجودات المالية ذات المخاطر الائتمانية «المنخفضة» بتاريخ التقرير المالي أنه لم يحصل لها زيادة هامة في مخاطر الائتمان. نتيجةً لذلك، يقوم البنك بمراقبة جميع الموجودات المالية وإلتزامات القروض الصادرة وعقود الضمان المالي التي تخضع لإنخفاض القيمة للزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان.

عند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان على الأداة المالية قد إرتفعت ارتفاعاً كبيراً منذ الإعتراف الأولي، يقوم البنك بمقارنة مخاطر حدوث التخلف في السداد على الأداة المالية في تاريخ التقرير إستناداً إلى الإستحقاق المتبقي للأداة مع وجود خطر حدوث تخلف عن السداد كان متوقعاً لفترة الإستحقاق المتبقية في تاريخ التقرير الحالي عندما تم الإعتراف بالأداة المالية لأول مرة. عند إجراء هذا التقييم، يأخذ البنك بالإعتبار كلٍ من المعلومات الكمية والنوعية التي تكون معقولة وقابلة للدعم، بما في ذلك الخبرة التاريخية والمعلومات المستقبلية المتاحة دون تكلفة أو جهد لا مبرر له، بناءً على الخبرة التاريخية للبنك وتقييم الخبير الائتماني بما في ذلك المعلومات المستقبلية.

تمثل السيناريوهات الإقتصادية المتعددة أساس تحديد إحتمالية التخلف في السداد عند الإعتراف الأولي وفي تواريخ التقارير اللاحقة. سينتج عن السيناريوهات الإقتصادية المختلفة إحتمالية مختلفة للتخلف عن السداد. إن ترجيح السيناريوهات المختلفة يشكل أساس متوسط الإحتمال المرجح للتخلف عن السداد والذي يستخدم لتحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد ارتفعت بشكل كبيرة.

بالنسبة إلى تمويل الشركات، تشمل المعلومات الإستشرافية الآفاق المستقبلية للصناعات التي تعمل فيها الأطراف المقابلة للبنك، والتي يتم الحصول عليها من تقارير الخبراء الإقتصاديين والمحللين الماليين والهيئات الحكومية ومراكز الفكر ذات الصلة وغيرها من المنظمات المماثلة، بالإضافة إلى الأخذ في الإعتبار المصادر الداخلية والخارجية المتنوعة للمعلومات الإقتصادية الفعلية والمتوقعة. وبخصوص تمويل الأفراد، تتضمن معلومات الإقراض الإستشرافية التوقعات الإقتصادية عينها مثل الإقراض المؤسسي وتوقعات إضافية للمؤشرات الإقتصادية المحلية، خاصة للمناطق التي تركز على صناعات معينة، بالإضافة إلى معلومات داخلية عن سلوك العملاء المتعلقة بالسداد. يخصص البنك لنظائره درجة مخاطر ائتمانية ذات صلة بناء على جودتها وتعد المعلومات الكمية مؤشراً أساسياً على الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان وهي تستند إلى التغيير في إحتمالية التخلف عن السداد بناءً على التغير في إحتمالية التخلف عن السداد مدى الحياة من خلال مقارنة.

- إحتمالية التخلف عن السداد مدى الحياة المتبقية في تاريخ التقرير.
- إحتمالية التخلف عن السداد مدى الحياة المتبقية بهذه النقطة من الزمن الذي تم تقديرها على أساس الحقائق والظروف عند الإعتراف الأولي للتعرض.

تُعتبر إحتماليات التخلف عن السداد إستشرافية، ويستخدم البنك المنهجيات والبيانات ذاتها المستخدمة في قياس مخصصات الخسارة الائتمانية المتوقعة.

إن العوامل النوعية التي تشير إلى زيادة ملحوظة في مخاطر الائتمان تنعكس في نماذج إحتمالية التخلف عن السداد في الوقت المناسب. ومع ذلك، لا يزال البنك ينظر بشكل منفصل في بعض العوامل النوعية لتقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت زيادة كبيرة. وفيما يتعلق بالإقراض للشركات، فإن هناك تركيز خاص على الأصول التي تشملها «قائمة المراقبة» حيث يدرج التعرض في قائمة المراقبة عندما يكون هناك مخاوف حول تدهور الجدارة الائتمانية للطرف المقابل. وبشأن إقراض الأفراد، يأخذ البنك في الإعتبار فترات عدم سداد وتحمل عدم حصوله، وعلامات الإئتمان والأحداث مثل البطالة أو الإفلاس أو الطلاق أو الوفاة.

وحيث أن الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان منذ الإعتراف الأولي هي مقياس نسبي، فإن تغييراً معيناً، بالقيمة المطلقة، في إحتمالية عدم السداد سيكون أكثر أهمية بالنسبة لأداة مالية ذات إحتمالية عدم سداد أولي أقل مقارنةً بأداة مالية ذات إحتمالية عدم سداد أعلى.

تعديل وإلغاء الإعتراف بالموجودات المالية

يتم التعديل على الأصل المالي عندما يتم إعادة التفاوض على الشروط التعاقدية التي تنظم التدفقات النقدية لأصل مالي أو يتم تعديلها بطريقة أخرى بين الإعتراف الأولي وإستحقاق الأصل المالي. يؤثر التعديل على مبلغ و/أو توقيت التدفقات النقدية التعاقدية إما فوراً أو في تاريخ مستقبلي. بالإضافة إلى ذلك، سيشكل إدخال أو تعديل العهود القائمة لقرض قائم تعديلاً حتى إذا لم تؤثر هذه التعهدات الجديدة أو المعدلة على التدفقات النقدية على الفور ولكنها قد تؤثر على التدفقات النقدية بناءً على ما إذا كان التعهد مستوفياً أم لا (على سبيل المثال تغيير في الزيادة في معدل الفائدة الذي ينشأ عندما يتم فسخ التعهدات).

يقوم البنك بإعادة التفاوض على القروض مع العملاء الذين يواجهون صعوبات مالية لزيادة التحصيل وتقليل مخاطر التعثر في السداد. يتم تيسير شروط سداد القرض في الحالات التي يكون فيها المقترض قد بذل كل الجهود المعقولة للدفع بموجب الشروط التعاقدية الأصلية، وأن يكون خطر هام من التعثر في السداد أو التقصير قد حدث بالفعل ومن المتوقع أن يتمكن المقترض من الوفاء بالشروط المعدلة. تشمل الشروط المعدلة في معظم الحالات تمديد فترة إستحقاق القرض، التغييرات في توقيت التدفقات النقدية للقرض (تسديد الأصل والفائدة)، تخفيض مبلغ التدفقات النقدية المستحقة (الأصل والإعفاء من الفائدة) وتعديلات التعهدات. ينتهج البنك سياسة إنتظار وتطبق على إقراض الشركات والأفراد.

عندما يتم تعديل أصل مالي، يقوم البنك بتقييم ما إذا كان هذا التعديل يؤدي إلى إلغاء الإعتراف. وفقًا لسياسة البنك، فإن التعديل يؤدي إلى إلغاء الاعتراف عندما يؤدي إلى إختلاف كبير في الشروط.

- عوامل النوعية مثل عدم بقاء التدفقات النقدية التعاقدية بعد التعديل على أنها فقط مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم (SPPI)، أو التغير في العملة أو التغيير في الطرف المقابل أو مدى التغير في سعر الفائدة، أو الإستحقاق وإذا كانت هذه لا تشير بوضوح إلى تعديل جوهري، إذن؛ إجراء تقييم كمي لمقارنة القيمة الحالية للتدفقات النقدية التعاقدية المتبقية في إطار الشروط الأصلية مع التدفقات النقدية التعاقدية وفقاً للشروط المعدلة، وخصم كلا المبلغين على أساس الفائدة الفعلية الأصلية.

في حالة إلغاء الإعتراف بالأصل المالي، يتم إعادة قياس مخصص لخسائر الائتمان المتوقعة في تاريخ إلغاء الإعتراف لتحديد صافي القيمة المدرجة للأصل في ذلك التاريخ. إن الفرق بين هذه القيمة المدرجة المعدلة والقيمة العادلة للموجودات المالية الجديدة مع الشروط الجديدة سوف يؤدي إلى ربح أو خسارة عند إلغاء الإعتراف. سيكون للأصل المالي الجديد مخصص خسارة يتم قياسه بناءً على خسائر ائتمانية متوقعة لمدة (12) شهراً بإستثناء الحالات النادرة التي يعتبر فيها القرض الجديد قد نشأ متدني ائتمانيا. ينطبق هذا فقط في الحالة التي يتم فيها الإعتراف بالقيمة العادلة للقرض الجديد بخصم كبير لمبلغ القيمة الأسمية المعدل حيث لا يزال هناك خطر كبير للتعثر عن السداد ولم يتم تخفيضه نتيجة التعديل. يراقب البنك مخاطر الائتمان للموجودات المالية المعدلة من خلال تقييم المعلومات النوعية والكمية، مثل ما إذا كان المقترض في حالة تعثر سابقة بموجب الشروط الجديدة.

عند تعديل الشروط التعاقدية لأصل مالي ولا يؤدي التعديل إلى إلغاء الإعتراف، يحدد البنك ما إذا كانت مخاطر ائتمان الموجودات المالية قد زادت زيادة كبيرة منذ الإعتراف الأولي من خلال مقارنة:

- إحتمالية عدم السداد للفترة المتبقية مقدرة على أساس البيانات عند الإعتراف الأولي والشروط التعاقدية الأصلية.
- إحتمالية عدم السداد للفترة المتبقية في تاريخ التقرير إستنادا إلى الشروط المعدلة.

وبخصوص الموجودات المالية المعدلة كجزء من سياسة التحمل للبنك، عندما لا ينتج عن التعديل إلغاء الإعتراف، فإن تقدير إحتمالية عدم السداد يعكس مدى قدرة البنك على تحصيل التدفقات النقدية المعدلة مع مراعاة خبرات البنك السابقة من إجراءات التحمل المماثلة، وكذلك مختلف المؤشرات السلوكية، بما في ذلك أداء الدفع للمقترض في ظل الشروط التعاقدية المعدلة. إذا بقيت مخاطر الائتمان أعلى بكثير مما كان متوقعاً عند الإعتراف الأولي، فإن مخصص الخسارة يقاس بمبلغ يساوي الخسارة الائتمانية المتوقعة مدى الحياة. وعموماً، يقاس مخصص الخسارة للقروض التي يتم تحملها على أساس الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً عندما يتوفر دليل على تحسن سلوك المقترض في السداد بعد التعديل مما يؤدي إلى عكس الزيادة الكبيرة السابقة في مخاطر الائتمان.

عندما لا يسفر التعديل عن إلغاء الإعتراف، يقوم البنك بإحتساب ربح أو خسارة التعديل لمقارنة إجمالي القيمة الدفترية قبل التعديل وبعده (بإستثناء مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة). ويقوم البنك بعد ذلك بقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة للأصل المُعدل حيث تُدرج التدفقات النقدية المتوقعة الناشئة من الأصل المالي المعدل في حساب العجز النقدي المتوقع من الأصل الأصلي.

يقوم البنك بإلغاء الإعتراف بالأصل المالي عند إنتهاء الحقوق التعاقدية المتعلقة بإستلام التدفقات النقدية من الأصل، أو عندما تقوم بتحويل الأصل المالي وكافة المخاطر وعوائد ملكية الموجودات إلى طرف آخر. أما في حالة عدم قيام البنك بالتحويل أو الإحتفاظ بمخاطر ومنافع الملكية بشكل جوهري وإستمراره بالسيطرة على الأصل المحول، يقوم البنك بالإعتراف بحصته المتبقية في الأصل المحول والمطلوبات المتعلقة به في حدود المبالغ المتوقع دفعها. أما في حالة إحتفاظ البنك بكافة مخاطر ومنافع الملكية للأصل المالي المحول بشكل جوهري، فإن البنك يستمر بالإعتراف بالأصل المالي وبأية إقتراضات مرهونة للعوائد المستلمة.

عند إلغاء الإعتراف بأصل مالي بالكامل، يتم الإعتراف بالفرق بين القيمة المدرجة للأصل ومجموع كلٍ من المبلغ المستلم والمستحق والمكاسب أو الخسائر المتراكمة والتي تم الإعتراف بها في الدخل الشامل الآخر والمتراكمة في حقوق الملكية في قائمة الدخل الموحدة، مع إستثناء الإستثمار في حقوق الملكية المحدد الذي تم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، حيث لا يتم إعادة تصنيف الربح/ الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر إلى قائمة الدخل الموحدة لاحقاً.

اعدام الموجودات المالية

يتم شطب الموجودات المالية عندما لا يكون هناك توقعات معقولة للإسترداد مثل عدم قيام العميل بالإشتراك في خطة دفع مع البنك. يقوم البنك بتصنيف الأموال أو المبالغ المستحقة لاعدامها بعد إستنفاد جميع طرق الدفع الممكنة. ولكن في حال تم اعدام التمويل أو الذمم المدينة، يستمر البنك في نشاط الإنفاذ لمحاولة إسترداد الذمة المدينة المستحقة، والتي يتم إثباتها في قائمة الدخل الموحدة عند إستردادها.

عرض مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي الموحدة.

يتم عرض مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي الموحدة كما يلي:

- للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة: كاستقطاع من القيمة الدفترية الإجمالية للأصول.
- لأدوات الدين التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر: لا يتم إثبات مخصص خسارة في قائمة المركز المالي الموحدة حيث أن القيمة الدفترية هي بالقيمة العادلة. ومع ذلك، يتم تضمين مخصص الخسارة كجزء من مبلغ إعادة التقييم في إحتياطي إعادة تقييم الإستثمارات.
- إلتزامات القروض وعقود الضمان المالي.
- عندما تشتمل الأداة المالية على مكون مسحوب وغير مسحوب، ولا يمكن للبنك تحديد الخسارة الائتمانية المتوقعة على مكون إلتزام القرض بشكل منفصل عن تلك على المكون المسحوب؛ فإن البنك يقدم مخصص خسارة مجمع لكلا المكونين. يُعرض المبلغ المجمع كخصم من القيمة الدفترية الإجمالية للمكون المسحوب. تُعرض أي زيادة في مخصص الخسارة عن المبلغ الإجمالي للمكون المسحوب كمخصص.
- المطلوبات المالية وحقوق الملكية.

تصنف أدوات الدين وحقوق الملكية الصادرة إما كمطلوبات مالية أو كحقوق ملكية وفقاً لمضمون الترتيب التعاقدي.

إن المطلوبات المالية هي إلتزام تعاقدي بتسليم نقد أو أصل مالي آخر أو لتبادل أصول مالية أو مطلوبات مالية مع كيان آخر وفق شروط قد تكون غير مواتية للبنك أو عقد سيتم تسويته أو ربما يتم تسويته بأدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك وهو عقد من غير المشتقات حيث يكون البنك ملزم أو قد يكون ملزم بتسليم عدد متغير من أدوات حقوق الملكية الخاصة به، أو عقد المشتقات على حقوق الملكية الخاصة التي سيتم أو يمكن تسويتها بخلاف تبادل مبلغ محدد من النقد (أو أصل مالي آخر) لعدد محدد من أدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك.

2 - 8 القروض والسلف

تتضمن «القروض والسلف» المدرجة في قائمة المركز المالي ما يلي:

- القروض والسلف المقاسة بالتكلفة المطفأة، والتي يتم قياسها مبدئيا بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملة المباشرة الإضافية، ولاحقاً بالتكلفة المطفأة بإستخدام طريقة الفائدة الفعالة.
- القروض والسلف التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة أو المحددة على أنها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، يتم قياسها بالقيمة العادلة ويتم تسجيل التغيرات المعترف بها مباشرة في الربح أو الخسارة.
- ذمم الإيجار.
- يتم تعليق الفوائد والعمولات على التسهيلات الائتمانية غير العاملة الممنوحة للعملاء.
- يتم تحويل التسهيلات الائتمانية والفوائد المعلقة الخاصة بها والمغطاة بمخصصات بالكامل خارج قائمة المركز المالي وذلك وفقاً لقرارات مجلس الإدارة بذلك الخصوص.

عندما يقوم البنك بشراء أصل مالي وإبرام اتفاقية في وقت واحد لإعادة بيع الأصل (أو أصل مشابه إلى حد كبير) بسعر ثابت في تاريخ لاحق (إعادة الشراء أو إقتراض الأسهم)، يتم إحتساب المقابل المدفوع كقرض أو سلفة، ولا يتم الإعتراف بالأصل في القوائم المالية الموحدة للبنك.

أدوات حقوق الملكية

رأس المال

أداة حقوق الملكية هي أي عقد يثبت فائدة متبقية في موجودات المنشأة بعد خصم جميع مطلوباتها. يُعترف بأدوات حقوق الملكية الصادرة عن البنك وفقاً للعوائد المستلمة، بعد خصم تكاليف الإصدار المباشرة.

أسهم الخزينة

يُعترف بإعادة شراء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك وتخصم مباشرة في حقوق المساهمين. لا يتم إثبات أي مكسب / خسارة في قائمة الدخل الموحدة عند شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك.

المطلوبات المالية

تُصنف المطلوبات المالية إما كمطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة أو المطلوبات المالية الأخرى.

المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة.

تصنيف المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة عندما تكون المطلوبات المالية (1) محتفظ بها للمتاجرة أو (2) تصنف بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة. يصنف الإلتزام المالي كمحتفظ به للمتاجرة إذا كان:

- تم تكبده بشكل أساسي لغرض إعادة شرائه على المدى القريب.
- عند الإعتراف الأولي، يعد هذا جزءاً من محفظة الأدوات المالية المحددة التي يديرها البنك ولديه نمط فعلي حديث لجني الأرباح على المدى القصير.
- هو مشتق غير محدد وفعال كأداة تحوط.
- يمكن تحديد الإلتزام المالي بخلاف الإلتزام المالي المحتفظ به لغرض المتاجرة أو الإعتبار المحتمل الذي يمكن أن يدفعه مشتري كجزء من دمج الأعمال بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة عند الإعتراف الأولي إذا كان هذا التصيف يلغي أو يقلل بشكل كبير من عدم تناسق القياس أو الإعتراف الذي قد ينشأ خلافاً لذلك.
- كان الإلتزام المالي يُشكل جزءاً من مجموعة موجودات المالية أو مطلوبات مالية أو كليهما، والتي تدار ويقييم أدائها على أساس القيمة العادلة، وفقاً لإستراتيجية إدارة المخاطر أو الإستثمار الموثقة للبنك، وكانت المعلومات المتعلقة بتشكيل المجموعة مقدمة داخلياً على هذا الأساس.
- إذا كان الإلتزام المالي يشكل جزءاً من عقد يحتوي على مشتق واحد أو أكثر من المشتقات، ويسمح المعيار الدولي للتقارير المالية (9) بعقد هجين بالكامل (المركب) ليتم تحديده بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة.
- تدرج المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة بالقيمة العادلة، ويعترف بأي أرباح أو خسائر تنشأ من إعادة القياس في قائمة الدخل الموحدة إلى الحد الذي لا تكون فيه جزءاً من علاقة تحوط محددة. يشتمل صافي الأرباح / الخسائر المعترف بها في قائمة الدخل الموحدة على أي فوائد مدفوعة على المطلوبات المالية ويجري تضمينها في بند «صافي الأرباح أو الخسائر من الأدوات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة.

ومع ذلك، فيما يتعلق بالمطلوبات المالية غير المشتقة المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة، يُدرج مبلغ التغيير في القيمة العادلة للمطلوبات المالية والذي نتج عن التغيرات في المخاطر الائتمانية لتلك الإلتزامات في الدخل الشامل الآخر، ما لم يؤدي الإعتراف بآثار التغييرات في مخاطر ائتمان المطلوبات في الدخل الشامل الآخر إلى خلق أو زيادة عدم التوافق محاسبياً في قائمة الدخل الموحدة يُعترف بالمبلغ المتبقي من التغيرات في القيمة العادلة للإلتزام في قائمة الدخل الموحدة ولإيعاد تصنيف التغيرات في القيمة العادلة المنسوبة إلى مخاطر ائتمان المطلوبات المالية المعترف بها في الدخل الشامل الآخر لاحقاً قائمة الدخل الموحدة. وبدلاً من ذلك، تحول إلى أرباح محتجزة عند إلغاء الإعتراف بالإلتزام المالي.

وبخصوص إلتزامات القروض الصادرة وعقود الضمانات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة، تدرج كافة المكاسب والخسائر في قائمة الدخل الموحدة.

عند تحديد ما إذا كان الإعتراف بالتغيرات في مخاطر ائتمان المطلوبات في الدخل الشامل الآخر سيخلق أو يزيد من عدم التطابق المحاسبي في قائمة الدخل الموحدة فإن البنك يقييم ما إذا كان يتوقع تعويض آثار التغييرات في مخاطر الائتمان الخاصة بالمطلوبات في قائمة الدخل الموحدة بتغيير في القيمة العادلة لأداة مالية أخرى تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة .

مطلوبات مالية أخرى

طريقة الفائدة الفعالة هي طريقة لإحتساب التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية وتخصيص مصروفات الفائدة على مدار الفترة ذات الصلة. إن معدل الفائدة الفعال هو السعر الذي يخصم بالضبط المدفوعات النقدية المستقبلية المقدرة خلال العمر المتوقع للإلتزام المالي، أو، عند الإقتضاء، فترة أقصر، إلى صافي القيمة الدفترية عند الإعتراف الأولي. للحصول على تفاصيل حول معدل الفائدة الفعال.

يتم قياس المطلوبات المالية الأخرى، بما في ذلك الودائع والقروض، مبدئيًا بالقيمة العادلة، بعد خصم تكاليف المعاملة. وبعد ذلك تُقاس المطلوبات المالية الأخرى بالتكلفة المطفأة بإستخدام طريقة الفائدة الفعالة.

إلغاء الإعتراف بالمطلوبات المالية

يلغي البنك الإعتراف بالمطلوبات المالية فقط عند الوفاء أو إلغاء أو انتهاء التزامات البنك. كما يُعترف بالفرق بين القيمة الدفترية للمطلوبات المالية التي ألغي الإعتراف بها والمبلغ المدفوع والمستحق في قائمة الدخل الموحدة.

عندما يبادل البنك أداة دين واحدة مع المقرض الحالي بأداة أخرى بشروط مختلفة إختلافاً كبيراً، فإن هذا التبادل يُحتسب كإطفاء للمطلوبات المالية الأصلية ويُعترف بمطلوبات مالية جديدة. وبالمثل، يعالج البنك التعديل الجوهري لشروط الإلتزام القائم أو جزءاً منه كإطفاء للمطلوبات المالية الأصلية وإعتراف بالإلتزام الجديد. ويفترض أن تختلف الشروط إختلافاً جوهرياً إذا كانت القيمة الحالية المخفضة للتدفقات النقدية في إطار الشروط الجديدة، بما في ذلك أي رسوم مدفوعة بالصافي بعد طرح أي رسوم مستلمة ومخصومة بإستخدام المعدل الفعال الأصلي بفارق 10% على الأقل عن القيمة الحالية المخفضة للتدفقات النقدية المتبقية للمطلوبات المالية الأصلية.

الأدوات المالية المشتقة

يدخل البنك في مجموعة متنوعة من الأدوات المالية المشتقة والتي يُحتفظ ببعضها للتداول بينما يُحتفظ بأخرى لإدارة التعرض لمخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر الائتمان، ومخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية. تتضمن المشتقات المالية العقود الآجلة للعملات الأجنبية، ومقايضات أسعار الفائدة، ومقايضات أسعار الفائدة عبر العملات، ومقايضات العجز الائتماني.

يتم إثبات المشتقات المالية مبدئيًا بالقيمة العادلة في تاريخ إبرام عقد المشتقات ويعاد قياسها لاحقاً إلى قيمتها العادلة في تاريخ كل قائمة مركز مالي. يتم إثبات الأرباح / الخسائر الناتجة في قائمة الدخل الموحدة على الفور ما لم تحدد المشتقة وتكون فعالة كأداة تحوط، وفي هذه الحالة يعتمد توقيت الإعتراف في قائمة الدخل الموحدة على طبيعة علاقة التحوط. يحدد البنك بعض المشتقات إما كتحوطات القيمة العادلة للأصول أو للمطلوبات المعترف بها أو لإلتزامات الشركة (تحوطات القيمة العادلة) أو تحوطات معاملات التنبؤ المحتملة أو تحوطات مخاطر العملات الأجنبية للإلتزامات الثابتة (تحوطات التدفقات النقدية) أو تحوطات صافي الإستثمارات في العمليات الأجنبية (تحوطات الإستثمار الصافي).

يُعترف بالمشتقات ذي القيمة العادلة الموجبة كأصل مالي في حين يُعترف بالمشتقات ذي القيمة العادلة السالبة كمطلوبات مالية. تُعرض المشتقات كأصول غير متداولة أو مطلوبات غير متداولة إذا كانت فترة الإستحقاق المتبقية للأداة أكثر من (12) شهراً ولا يتوقع تحقيقها أو تسويتها خلال (12) شهراً. كما تُعرض المشتقات الأخرى كأصول متداولة أو مطلوبات متداولة.

المشتقات المتضمنة

يتم التعامل مع المشتقات المتضمنة في المطلوبات المالية أو غيرها من عقود مضيف الأصول غير المالية كمشتقات منفصلة عندما لا تكون مخاطرها وخصائصها مرتبطة بشكل وثيق بمخاطر العقود المضيفة ولا تقاس العقود المضيفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة.

تُعرض المشتقات الضمنية كأصل غير متداول أو مطلوبات غير متداولة إذا كانت فترة الإستحقاق المتبقية للأداة الهجينة التي يرتبط بها المشتق الضمني أكثر من 12 شهراً ولا يتوقع تحقيقها أو تسويتها خلال 12 شهراً. تُعرض المشتقات الأخرى المتضمنة موجودات أخرى أو مطلوبات أخرى.

عقود الضمان المالي

عقد الضمان المالي هو عقد يتطلب من المصدر أن يسدد دفعات محددة لتعويض حامله عن الخسارة التي تكبدها بسبب إخفاق المدين المحدد في سداد المدفوعات عند إستحقاقها وفقا لشروط أداة الدين.

تقاس عقود الضمانات المالية الصادرة من كيان يعود للبنك مبدئياً بالقيمة العادلة لها، وفي حالة عدم تحديدها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة والتي لا تنتج عن تحويل أصل مالي، يتم قياسها لاحقاً:

- بمبلغ مخصص الخسارة المحدد وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9).
- المبلغ المعترف به مبدئياً، مطروحاً منه، عندما يكون ذلك مناسباً، مبلغ الأرباح أو الخسائر المتراكم المعترف به وفقًا لسياسات تحصيل الإيرادات للبنك، أيهما أكبر.
- تُعرض عقود الضمان المالي غير المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة كمخصصات في قائمة المركز المالي الموحدة ويعرض إعادة القياس في الإيرادات الأخرى.

لم يحدد البنك أي عقود ضمان مالي بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة.

إلتزامات بتقديم قرض بسعر فائدة أقل من سعر السوق.

تقاس الإلتزامات بتقديم قرض بسعر فائدة أقل من سعر السوق مبدئياً بقيمتها العادلة، وإذا لم تحدد بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة، فإنها تُقاس لاحقاً:

- بمبلغ مخصص الخسارة المحدد وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9).
- المبلغ المعترف به مبدئياً، مطروحاً منه، عندما يكون ذلك مناسباً، مبلغ الأرباح أو الخسائر المتراكم المعترف به وفقاً لسياسات تحصيل الإيرادات للبنك، أيهما أعلى.

تُعرض الإلتزامات بتوفير قرض بسعر فائدة أقل من سعر السوق غير المحددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة كمخصصات في قائمة المركز المالي الموحدة ويعرض إعادة القياس في الإيرادات الأخرى.

لم يحدد البنك أي إلتزامات لتقديم قرض بسعر فائدة أقل من سعر السوق المحدد بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة.

المشتقات المالية

مشتقات مالية للمتاجرة

يتم إثبات القيمة العادلة لمشتقات الأدوات المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة (مثل عقود العملات الأجنبية الآجلة، عقود الفائدة المستقبلية، عقود المقايضة، حقوق خيارات أسعار العملات الأجنبية) في قائمة المركز المالي الموحدة وتحدد القيمة العادلة وفقاً لأسعار السوق السائدة، وفي حال عدم توفرها تذكر طريقة التقييم، ويتم تسجيل مبلغ التغيرات في القيمة العادلة في قائمة الدخل الموحدة.

محاسبة التحوط

يُحدد البنك بعض المشتقات كأدوات تحوط فيما يتعلق بمخاطر العملات الأجنبية ومخاطر سعر الفائدة في تحوطات القيمة العادلة أو تحوطات التدفقات النقدية أو تحوطات صافي الإستثمارات في العمليات الأجنبية حسب الإقتضاء. كما يتم المحاسبة عن تحوطات مخاطر الصرف الأجنبي على إلتزامات البنك كتحوطات للتدفق النقدي. لا يطبق البنك محاسبة التحوط للقيمة العادلة على تحوطات محفظة مخاطر سعر الفائدة. بالإضافة لذلك، لا يستخدم البنك قواعد محاسبة التحوط وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39)، أي أن البنك يطبق قواعد محاسبة التحوط حسب معيار التقارير المالي الدولي رقم (9).

- عند بداية علاقة التحوط، يوثق البنك العلاقة بين أداة التحوط والبند المتحوط له، بالإضافة إلى أهداف إدارة المخاطر وإستراتيجيتها للقيام بمعاملات تحوط متنوعة. علاوة على ذلك، عند بداية التحوط وعلى أساس مستمر، يوثق البنك ما إذا كانت أداة التحوط فعالة في تقاص التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المتحوط له التي يمكن أن تعزى للخطر المتحوط له، والتي تلبي عندها جميع علاقات التحوط متطلبات فعالية التحوط التالية: توجد علاقة إقتصادية بين البند المتحوط له وبين أداة التحوط.
- لا يهيمن أثر مخاطر الإئتمان على تغيرات القيمة التي تنتج عن هذه العلاقة الإقتصادية.
- نسبة التحوط لعلاقة التحوط هي نفسها الناتجة عن كمية البند المتحوط له والتي يقوم البنك بالتحوط له فعلياً وكمية أداة التحوط التي يستخدمها البنك بالفعل للتحوط لتلك الكمية من البند المتحوط له.

يقوم البنك بإعادة توازن علاقة التحوط من أجل الإمتثال لمتطلبات نسبة التحوط عند الضرورة. في مثل هذه الحالات، قد يتم تطبيق الإيقاف على جزء فقط من علاقة التحوط. على سبيل المثال، قد تُعدل نسبة التحوط بطريقة تجعل جزء من بند التحوط لا يعد جزءاً من علاقة التحوط، وبالتالي لا يتم إيقاف محاسبة التحوط إلا لحجم بند التحوط الذي لم يعد جزءاً من علاقة التحوط. يقوم البنك بإعادة توازن علاقة التحوط من أجل الإمتثال لمتطلبات نسبة التحوط عند الضرورة. في مثل هذه الحالات، قد يتم تطبيق الإيقاف على جزء فقط من علاقة التحوط. على سبيل المثال، قد تُعدل نسبة التحوط بطريقة تجعل جزء من بند التحوط لا يعد جزءاً من علاقة التحوط، وبالتالي لا يتم إيقاف محاسبة التحوط إلا لحجم بند التحوط الذي لم يعد جزءاً من علاقة التحوط.

إذا توقفت علاقة التحوط عن الوفاء بمتطلبات فعالية التحوط المتعلقة بنسبة التحوط ولكن ما زال هدف إدارة المخاطر لعلاقة التحوط هذه هو ذات الشيء، فإن المجموعة تعدل نسبة التحوط لعلاقة التحوط (مثل إعادة توازن التحوط) بحث تجتمع معايير التأهيل مرة أخرى.

في بعض علاقات التحوط، يحدد البنك القيمة الحقيقية للخيارات فقط. وفي هذه الحالة، يؤجل تغيير القيمة العادلة لمكون القيمة الزمنية لعقد الخيار في الدخل الشامل الآخر، على مدى فترة التحوط، إلى الحد الذي يتعلق به بالبند المتحوط له ويعاد تصنيفه من حقوق الملكية إلى قائمة الدخل الموحدة عندما لا يؤدي البند المتحوط له إلى الإعتراف بالبنود غير المالية. لا تتضمن سياسة البنك لإدارة المخاطر تحوطات البنود التي تؤدي إلى الإعتراف بالبنود غير المالية، وذلك لأن مخاطر البنك تتعلق بالمواد المالية فقط .

إن البنود المتحوط لها والتي يحددها البنك هي بنود تحوط ذات صلة بالفترة الزمنية، مما يعني أنه تُطفأ القيمة الزمنية الأصلية للخيار المتعلق بالبند المتحوط له من حقوق الملكية إلى قائمة الدخل الموحدة على أساس رشيد (على سبيل المثال، وفقاً لطريقة القسط الثابت) على مدى فترة علاقة التحوط.

في بعض علاقات التحوط يستبعد البنك من التحديد العنصر الأجل لعقود الآجلة أو الفرق على أساس العملات لأدوات التحوط عبر العملات. في هذه الحالة، تُطبق معاملة مماثلة للحالة المطبقة على القيمة الزمنية للخيارات. وتعتبر معالجة العنصر الآجل للعقد الآجل والعنصر على أساس العملة أمراً اختيارياً ويطبق الخيار على أساس كل تحوط على حدى، بخلاف معالجة القيمة الزمنية للخيارات التي تعتبر إلزامية. وبخصوص علاقات التحوط والمشتقات الآجلة أو العملات الأجنبية مثل مقايضات أسعار الفائدة عبر العملات، عندما يُستبعد العنصر الآجل أو الفرق على أساس العملة من التصنيف، فإن البنك يعترف عموماً بالعنصر المستبعد في الدخل الشامل الآخر.

تحدد تفاصيل القيم العادلة للأدوات المشتقة المستخدمة لأغراض التحوط والحركات في إحتياطي التحوط في حقوق الملكية.

التحوطات بالقيمة العادلة

يُعترف بتغير القيمة العادلة لأدوات التحوط المؤهلة في قائمة الدخل الموحدة فيما عدا عندما تحوط أداة التحوط أداة حقوق الملكية المحددة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، وفي هذه الحالة، يُعترف به في الدخل الشامل الآخر. لم يحدد البنك علاقات تحوط القيمة العادلة عندما تحوط أداة التحوط أداة حقوق الملكية المحددة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

تعدل القيمة الدفترية للبند المتحوط له الذي لم يتم قياسه بالقيمة العادلة بالتغيير في القيمة العادلة الذي يمكن أن يعزى إلى المخاطر المتحوط لها وإجراء قيد بقائمة في قائمة الدخل الموحدة. وبخصوص أدوات الدين التي تُقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، لا تُعدل القيمة الدفترية كما هي بالفعل بالقيمة العادلة، ولكن يُدرج جزء الربح أو الخسارة من القيمة العادلة على البند المتحوط له المرتبط بالخطر المتحوط له في قائمة الدخل الموحدة بدلاً من الدخل الشامل الآخر. عندما يكون البند المتحوط له أداة حقوق ملكية محددة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، تبقى أرباح / خسائر التحوط في الدخل الشامل الآخر لمطابقة أداة التحوط.

لا يتوقف البنك عن محاسبة التحوط إلا عندما تتوقف علاقة التحوط (أو جزء منها) عن الوفاء بالمعايير المؤهلة (بعد إعادة التوازن، إن وجدت). يتضمن ذلك حالات إنتهاء صلاحية أداة التحوط أو بيعها أو إنهاؤها أو ممارستها، ويحتسب الإستبعاد للأثر المستقبلي. كما يتم إضفاء تعديل القيمة العادلة للقيمة الدفترية للبنود المتحوط لها والتي تستخدم بشأنها طريقة معدل الفائدة الفعال (أي أدوات الدين المقاسة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر) الناتج عن المخاطر المتحوط لها في قائمة الدخل الموحدة بدءاً من تاريخ لا يتجاوز تاريخ التوقف عن محاسبة التحوط.

تحوطات التدفق النقدي

يُستدرك الجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات وأدوات التحوط الأخرى المؤهلة والتي تحدد وتؤهل كتحوطات للتدفقات النقدية في إحتياطي التحوط للتدفقات النقدية، وهو مكون منفصل في الدخل الشامل الآخر، محصوراً بالتغير التراكمي في القيمة العادلة للبند المتحوط له من بداية التحوط مطروحاً منه أي مبالغ أعيد تدويرها إلى قائمة الدخل الموحدة.

يعاد تصنيف المبالغ المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر وتراكم في حقوق المساهمين في قائمة الدخل الموحدة في الفترات التي يؤثر فيها بند التحوط على الربح أو الخسارة، في نفس سطر البند المتحوط له المستدرك. إذا لم يعد البنك يتوقع حدوث المعاملة، فإنه يعاد تصنيف هذا المبلغ فوراً إلى قائمة الدخل الموحدة.

يتوقف البنك عن محاسبة التحوط فقط عندما تتوقف علاقة التحوط (أو جزء منها) عن الوفاء بالمعايير المؤهلة (بعد إعادة التوازن، إن وجدت). ويشمل ذلك الحالات التي تنتهي فيها أداة التحوط أو يتم بيعها أو إنهاؤها أو ممارستها، أو عندما لا يعتبر حدوث معاملة تحوط محددة أمراً محتملًا بدرجة كبيرة، ويُحتسب التوقف بأثر مستقبلي. يتبقى أي أرباح / خسائر معترف بها في الدخل الشامل الآخر ومراكمة في حقوق الملكية في ذلك الوقت في حقوق الملكية ويعترف بها عند تسجيل المعاملة المتوقعة في النهاية في الربح أو الخسارة. عندما يصبح حدوث معاملة كانت متوقعة غير متوقع، فإنه يعاد تصنيف الأرباح / الخسائر المتراكمة في حقوق المساهمين ويعترف بها مباشرة في قائمة الدخل الموحدة.

تحوطات صافي الإستثمارات في العمليات الأجنبية

تعالج تحوطات صافي الإستثمارات في العمليات الأجنبية محاسبياً على نحو مشابه لتحوطات التدفقات النقدية. ويعترف بأي أرباح / خسائر على أداة التحوط المتعلقة بالجزء الفعال للتحوط في الدخل الشامل الآخر وتراكم في الإحتياطي تحويل العملات الأجنبية.

يُعاد تصنيف الأرباح والخسائر الناتجة عن أداة التحوط المتعلقة بالجزء الفعال للتحوط المتراكم في إحتياطي تحويل العملات الأجنبية إلى الأرباح أو الخسائر بنفس الطريقة كفروقات أسعار صرف العملات الأجنبية العائدة للعملية الأجنبية كما هو موضح أعلاه.

التقاص

يتم إجراء تقاص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية وإظهار المبلغ الصافي في قائمة المركز المالي الموحدة فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاص أو يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

2 - 9 حسابات مداره لصالح العملاء

تمثل الحسابات التي يديرها البنك نيابة عن العملاء ولا تعتبر من موجودات البنك. يتم إظهار رسوم وعمولات إدارة تلك الحسابات في قائمة الدخل الموحدة، يتم إعداد مخصص مقابل إنخفاض قيمة المحافظ مضمونة رأس المال المدارة لصالح العملاء عن رأس مالها.

2 - 10 القيمة العادلة

تُعرف القيمة العادلة بالسعر الذي سيتم قبضه لبيع أي من الموجودات أو دفعه لتحويل أي من المطلوبات ضمن معاملة منظمة بين المتشاركين في السوق في تاريخ القياس، بغض النظر عن ما إذا كان السعر يمكن تحقيقه بطريقة مباشرة أو ما إذا كان مقدراً بفضل أسلوب تقييم أخر. وعند تقدير القيمة العادلة لأي من الموجودات أو المطلوبات، يأخذ البنك بعين الإعتبار عند تحديد سعر أي من الموجودات أو المطلوبات ما إذا كان يتعين على المتشاركين بالسوق أخذ تلك العوامل بعين الإعتبار في تاريخ القياس. يتم تحديد القيمة العادلة بشأن أغراض القياس و/أو الإفصاح في هذه البيانات المالية وفق تلك الأسس، وذلك بإستثناء ما يتعلق بإجراءات القياس التي تتشابه مع إجراءات القيمة العادلة ولسيت قيمة عادلة مثل القيمة العادلة كما هو مستعمل بالمعيار المحاسبي الدولي رقم \(36)،، إضافة إلى ذلك، تُصنف قياسات القيمة العادلة، لأغراض إعداد التقارير المالية، إلى المستوى (1) أو (2) أو (3) بناءً على مدى وضوح المدخلات بالنسبة لقياسات القيمة العادلة وأهمية المدخلات بالنسبة لقياسات القيمة العادلة بالكامل، وهي محددة كما يلي:

- مدخلات المستوى (1) وهي المدخلات المستنبطة من الأسعار المدرجة (غير المعدّلة) لموجودات أو مطلوبات مطابقة في أسواق نشطة والتي يمكن للمنشأة الحصول عليها في تاريخ القياس.
- مدخلات المستوى (2) وهي المدخلات المستنبطة من البيانات عدا عن الأسعار المدرجة المستخدمة في المستوى 1 والملاحظة للموجودات أو المطلوبات، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.
- مدخلات المستوى (3) وهي مدخلات للموجودات أو المطلوبات لا تعتمد على أسعار السوق الملحوظة.

2 - 11 الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون مستحقة

تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة في قائمة المركز المالي الموحدة ضمن بند «موجودات أخرى» وذلك بالقيمة التي آلت بها للبنك أو القيمة العادلة أيهما أقل، ويعاد تقييمها في تاريخ القوائم المالية الموحدة بالقيمة العادلة بشكل إفرادي، ويتم قيد أي تدني في قيمتها كخسارة في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد. يتم أخذ الزيادة اللاحقة في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة إلى الحد الذي لا يتجاوز قيمة التدني الذي تم تسجيله سابقاً .

قام البنك المركزي الأردني بموجب تعميم رقم 16234/3/10 تاريخ 10 تشرين الأول 2022 بالغاء العمل بكافة التعاميم السابقة التي تقضي اقتطاع مخصصات مقابل العقارات المستملكة المخالفة لأحكام قانون البنوك مع الابقاء على المخصصات المرصودة مقابل العقارات ليتم تحريرها عند التخلص منها.

2 - 12 ممتلكات ومعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالكلفة بعد تنزيل الإستهلاك المتراكم وأي تدني في قيمتها، ويتم إستهلاك الممتلكات والمعدات (بإستثناء الأراضي) عندما تكون جاهزة للإستخدام بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المتوقع لها بإستخدام النسب السنوية المئوية التالية:

	%
مباني	3
معدات وأجهزة وأثاث	15-9
وسائط نقل	15
أجهزة الحاسب الآلي	20
تحسينات مباني	20

عندما يقل المبلغ الممكن إسترداده من أي من الممتلكات والمعدات عن صافي قيمتها الدفترية فإنه يتم تخفيض قيمتها إلى القيمة الممكن إسترادها وتسجل قيمة التدني في قائمة الدخل .

يتم مراجعة العمر الإنتاجي للممتلكات والمعدات في نهاية كل عام، فاذا كانت توقعات العمر الإنتاجي تختلف عن التقديرات المعدة سابقاً يتم تسجيل التغير في التقدير للسنوات اللاحقة بإعتباره تغير في التقديرات.

يتم إستبعاد الممتلكات والمعدات عند التخلص منها او عندما لا يعود أي منافع مستقبلية متوقعة من إستخدامها أو من التخلص منها.

2 - 13 الموجودات غير الملموسة

الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال الإندماج تقيد بالقيمة العادلة في تاريخ الحصول عليها. أما الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال طريقة أخرى غير الإندماج فيتم تسجيلها بالكلفة.

يتم تصنيف الموجودات غير الملموسة على أساس تقدير عمرها الزمني لفترة محددة أو لفترة غير محددة. ويتم إطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر زمني محدد خلال هذا العمر ويتم قيد الإطفاء في قائمة الدخل الموحدة أما الموجودات غير الملموسة التي عمرها الزمني غير محدد فيتم مراجعة التدني في قيمتها في تاريخ القوائم المالية الموحدة ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها في قائمة الدخل الموحدة.

لا يتم رسملة الموجودات غير الملموسة الناتجة عن أعمال البنك ويتم تسجيلها في قائمة الدخل الموحدة في نفس الفترة.

يتم مراجعة أية مؤشرات على تدني قيمة الموجودات غير الملموسة في تاريخ القوائم المالية الموحدة كذلك يتم مراجعة تقدير العمر الزمني لتلك الموجودات ويتم إجراء أية تعديلات على الفترات اللاحقة.

يتم إطفاء أنظمة الحاسوب والبرامج على مدى عمرها الإنتاجي المقدر بطريقة القسط الثابت وبمعدل 20 % 33- سنوياً.

2 - 14 النقد وما في حكمه

هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر، وتتضمن: النقد والأرصدة لدى بنوك مركزية والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية، وتنزل ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر والأرصدة المقيدة السحب.

2 - 15 الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها بهدف البيع

يتم تصنيف الموجودات غير المتداولة على أنها محتفظ بها بهدف البيع في حال كان إسترداد المبالغ المقيدة بشكل رئيسي سيتم من خلال عملية بيع وليس من خلال العمليات المستمرة، ويجب أن يكون الأصل جاهز للبيع في وضعه الحالي، ويجب ان يكون أمر بيعها محتمل بشكل كبير. بالإضافة الى أن يكون هنالك إلتزام بخطة البيع من قبل الإدارة وبحيث يكون البيع مؤهلاً للإعتراف به كعملية بيع مكتملة خلال سنة واحدة من تاريخ هذا التصنيف.

عندما يكون البنك ملتزم بخطة بيع تتضمن فقدان السيطرة على شركة تابعة، يتوجب عليه تصنيف جميع موجوداتها وإلتزاماتها على أنها محتفظ بها بهدف البيع وذلك عند إستيفاء جميع الشروط المشار اليها أعلاه.

يتم قياس الموجودات غير المتداولة المصنفة بأنها محتفظ بها بهدف البيع بالقيمة الدفترية أو بالقيمة العادلة مطروح منها تكاليف البيع أيهما أقل، كما يتم إظهار نتائج أعمال تلك الشركة ضمن بند مستقل في قائمة الدخل الموحدة كصافي أرباح من العمليات غير المستمرة.

2 - 16 الموجودات المالية المرهونة

وهي الموجودات المالية المرهونة لصالح أطراف أخرى مع وجود حق للطرف الآخر بالتصرف فيها (بيع او إعادة رهن) يستمر تقييم هذه الموجودات وفق السياسات المحاسبية المتبعة لتقييم كل منها حسب تصنيفه الأصلي.

2 - 17 مخصص تعويض نهاية الخدمة للموظفين

يتم تكوين مخصص لمواجهة الإلتزامات القانونية والتعاقدية الخاصة بنهاية الخدمة للموظفين أو عن مدة الخدمة المتراكمة للموظفين بتاريخ قائمة المركز المالي الموحدة بموجب اللوائح الداخلية للبنك.

يتم تسجيل التعويضات السنوية المدفوعة للموظفين الذين يتركون الخدمة على حساب مخصص تعويض نهاية الخدمة عند دفعها. ويتم أخذ مخصص للإلتزامات المترتبة على البنك من تعويض نهاية الخدمة للموظفين في قائمة الدخل الموحدة أو الدخل الشامل وفقاً لمتطلبات لمعيار المحاسبة الدولي رقم (19) والذي يخص منافع الموظفين.

2 - 18 المخصصات

يتم الإعتراف بالمخصصات عندما يكون على البنك التزامات في تاريخ قائمة المركز المالي الموحدة ناشئة عن أحداث سابقة وأن يكون تسديد الإلتزامات محتمل ويمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه.

2 - 19 ضريبة الدخل

تمثل مصاريف الضرائب مبالغ الضرائب المستحقة والضرائب المؤجلة.

تحسب مصاريف الضرائب المستحقة على أساس الأرباح الخاضعة للضريبة، وتختلف الأرباح الخاضعة للضريبة عن الأرباح المعلنة في القوائم المالية الموحدة، لأن الأرباح المعلنة تشمل إيرادات غير خاضعة للضريبة أو مصاريف غير قابلة للتنزيل في السنة المالية وإنما في سنوات لاحقة او الخسائر المتراكمة المقبولة ضريبيا أو بنود ليست خاضعة او مقبولة التنزيل لأغراض ضريبية.

تحسب الضرائب بموجب النسب الضرائبية المقررة بموجب القوانين والأنظمة والتعليمات في البلدان التي يعمل فيها البنك.

إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقع دفعها أو إستردادها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمة الموجودات أو المطلوبات في القوائم المالية الموحدة والقيمة التي يتم إحتساب الربح الضريبي على أساسها. يتم إحتساب الضرائب المؤجلة بإستخدام طريقة الإلتزام بقائمة المركز المالي الموحدة وتحتسب الضرائب المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تسوية الإلتزام الضريبي أو تحقيق الموجودات الضريبية المؤجلة.

يتم مراجعة رصيد الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة في تاريخ القوائم المالية الموحدة ويتم تخفيضها في حالة توقع عدم إمكانية الإستفادة من تلك الموجودات الضريبية جزئياً او كلياً.

2 - 20 صافي إيرادات الفوائد

يتم إثبات إيرادات ومصروفات الفوائد لجميع الأدوات المالية بإستثناء تلك المصنفة كمحتفظ بها للمتاجرة أو تلك المقاسة أو المحددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة في «صافي إيرادات الفوائد» في قائمة الدخل الموحدة بإستخدام طريقة الفائدة الفعالة. كما تُدرج الفوائد على الأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة ضمن حركة القيمة العادلة خلال الفترة .

معدل الفائدة الفعال هو السعر الذي يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأداة المالية خلال العمر المتوقع للأداة المالية أو، عند الإقتضاء، لفترة أقصر، إلى صافي القيمة الدفترية للأصل المالي أو المطلوبات المالية. كما تقدر التدفقات النقدية المستقبلية بمراعاة جميع الشروط التعاقدية للأداة.

تُحتسب إيرادات الفوائد / مصروفات الفوائد من خلال العمل بمبدأ معدل الفائدة الفعال على القيمة الدفترية الإجمالية للموجودات المالية غير المتدنية إئتمانياً (أي على أساس التكلفة المطفأة للأصل المالي قبل التسوية لأي مخصص خسارة ائتمانية متوقعة) أو إلى التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية. وبخصوص الموجودات المالية المتدنية إئتمانياً، تُحتسب إيرادات الفوائد من خلال تطبيق معدل الفائدة الفعال على التكلفة المطفأة للموجودات المالية المتدنية ائتمانياً (أي إجمالي القيمة الدفترية مطروحاً منه مخصص خسائر الإئتمان المتوقعة). أما بخصوص الموجودات المالية التي نشأت أو تم الأستحواذ عليها وهي متدنية إئتمانياً، فإن معدل الفائدة الفعال يعكس الخسائر الإئتمانية المتوقعة في تحديد التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع إستلامها من الأصل المالي.

تتضمن إيرادات ومصروفات الفوائد في قائمة الدخل الموحدة للبنك أيضاً الجزء الفعال من تغيرات القيمة العادلة للمشتقات المصنفة كأدوات تحوط في تحوطات التدفقات النقدية لمخاطر سعر الفائدة. وبخصوص تحوطات القيمة العادلة لمخاطر أسعار الفائدة حول مصاريف وإيرادات الفوائد، يُدرج أيضاً الجزء الفعال من تغيرات القيمة العادلة للمشتقات المحددة، وتدرج كذلك تغيرات القيمة العادلة للمخاطر المحددة للبند المتحوط له في إيرادات ومصروفات الفوائد، كما وتتضمن مصاريف الفوائد قيمة الفوائد مقابل إلتزامات عقود الإيجار.

2 - 21 صافي إيرادات العمولات

يتضمن صافي إيرادات ومصروفات العمولات رسوماً غير الرسوم التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعال. كما تتضمن العمولات المدرجة في هذا الجزء من قائمة الدخل الموحدة للبنك العمولات المفروضة على خدمة القرض، وعمولات عدم الإستخدام المتعلقة بإلتزامات القروض عندما يكون من غير المحتمل أن يؤدي ذلك إلى ترتيب محدد للإقراض وعمولات التمويل المشترك للقروض.

تُحتسب مصاريف عمولات فيما يتعلق بالخدمات عند إستلام الخدمات.

2 - 22 صافي إيرادات المتاجرة

يشمل صافي إيرادات المتاجرة جميع المكاسب والخسائر من التغيرات في القيمة العادلة للأصول المالية والمطلوبات المالية المحتفظ بها للمتاجرة. لقد إختار البنك عرض حركة القيمة العادلة الكاملة لأصول ومطلوبات المتاجرة في دخل المتاجرة، بما في ذلك أي إيرادات ومصروفات وأرباح أسهم ذات صلة.

2 - 23 صافي الدخل من الأدوات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة

يشمل صافي الدخل من الأدوات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة جميع المكاسب والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة بإستثناء الموجودات المحتفظ بها للمتاجرة. لقد إختار البنك عرض الحركة بالقيمة العادلة بالكامل للموجودات والمطلوبات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة في هذا السطر، بما في ذلك إيرادات الفوائد والمصروفات وأرباح الأسهم ذات الصلة.

تُعرض حركة القيمة العادلة للمشتقات المحتفظ بها للتحوط الإقتصادي حيثما لا تُطَبَق محاسبة التحوط في «صافي الدخل من أدوات مالية أخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة «. ومع ذلك، وفيما يتعلق بعلاقات التحوط بالقيمة العادلة المخصصة والفعالة تُعرض المكاسب والخسائر على أداة التحوط على نفس سطر البند في قائمة الدخل الموحدة كبند متحوط له. وبخصوص التدفقات النقدية المعيّنة والفعالة وعلاقات محاسبة التحوط بشأن صافي الإستثمار، تدرج أرباح وخسائر أداة التحوّط، بما في ذلك أي عدم فعّالية تحوّطية مدرجة في قائمة الدخل الموحدة، في نفس البند كبند متحوط له يؤثر على قائمة الدخل الموحدة.

2 - 24 إيراد توزيعات الأرباح

تتحقق إيرادات توزيعات الأرباح عند إثبات حق إستلام المدفوعات، وهو التاريخ السابق لأرباح الأسهم المدرجة، وعادةً التاريخ الذي يوافق فيه المساهمون على توزيعات أرباح الأسهم غير المدرجة.

يعتمد توزيع أرباح الأسهم في قائمة الدخل الموحدة على تصنيف وقياس الإستثمار في الأسهم، أي:

- بخصوص أدوات حقوق الملكية المحتفظ بها للمتاجرة، تدرج إيرادات توزيعات الأرباح في قائمة الدخل الاموحدة ضمن بند أرباح (خسائر) الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة.
- بخصوص أدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، تُدرج أرباح الأسهم في قائمة الدخل الموحدة ضمن بند توزيعات أرباح من الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.
- بخصوص أدوات حقوق الملكية غير المُصنّفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وغير المحتفظ لأغراض المتاجرة، تُدرج إيرادات توزيعات الأرباح كدخل صافي من أدوات أخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة.

2 - 25 التدني في الموجودات غير المالية

- يتم مراجعة القيمة المدرجة للموجودات غير المالية للبنك في نهاية كل سنة مالية ما عدا الموجودات الضريبية المؤجلة لتحديد فيما إذا كان هناك مؤشر حول التدني، وفي حال وجود مؤشر حول التدني يتم تقدير المبلغ الممكن إسترداده من تلك الموجودات.
- في حال زادت القيمة المدرجة للموجودات عن المبلغ الممكن إسترداده من تلك الموجودات، يتم تسجيل خسارة التدني في تلك الموجودات.
- المبلغ الممكن إسترداده هو القيمة العادلة للأصل – مطروحا منها تكاليف البيع – أو قيمة إستخدامه أيهما أكبر.
- يتم تسجيل كافة خسائر التدني في قائمة الدخل الموحدة والدخل الشامل الآخر الموحدة.
- لا يتم عكس خسارة التدني في قيمة الشهرة. بالنسبة للموجودات الأخرى، يتم عكس خسارة التدني في القيمة فقط إذا كانت القيمة الدفترية للموجودات لا تتجاوز القيمة الدفترية التي تم تحديدها بعد تنزيل الإستهلاك أو الإطفاء اذا لم يتم الإعتراف بخسارة التدني في القيمة.

2 - 26 العملات الأجنبية

تُسجل فروقات الصرف في قائمة الدخل الموحدة في الفترة التي تنشأ فيها بإستثناء:

- فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية على المعاملات التي تم من أجل التحوط لمخاطر عملات أجنبية.
- فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية على البنود النقدية المطلوبة من / إلى عملية أجنبية التي من غير المخطط تسويتها أو من غير المحتمل تسويتها في المستقبل القريب (وبالتالي تشكل هذه الفروقات جزءاً من صافي الإستثمار في العملية الأجنبية)، والتي يُعترف بها مبدئياً في حساب الدخل الشامل الآخر ويعاد تصنيفها من حقوق الملكية إلى قائمة الدخل الموحدة عند البيع أو التصرف الجزئي بصافي الإستثمار.

ومن أجل عرض القوائم المالية الموحدة يتم تحويل موجودات ومطلوبات العمليات الأجنبية للبنك وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ قائمة المركز المالي. كما تحول الايرادات وفقًا لمتوسط أسعار الصرف للفترة، ما لم تتغير أسعار الصرف تغيراً كبيراً خلال تلك الفترة، وفي هذه الحالة تُستخدم أسعار الصرف في تاريخ المعاملات. كما تُستدرك فروقات التحويل الناشئة، إن وجدت، في قائمة الدخل الموحدة الشامل الآخر وتجمع في بند منفصل لحقوق الملكية.

عند إستبعاد عمليات أجنبية (أي التخلص من كامل حصة البنك من عمليات أجنبية، أو الناتج من فقدان السيطرة على شركة تابعة ضمن عمليات أجنبية أو الاستبعاد الجزئي بحصه في ترتيب مشترك أو شركة زميلة ذات طابع اجنبي تصبح فيها الحصة المحتفظ بها أصلًا ماليًا)، فإنه يعاد تصنيف جميع فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية المتراكمة في البند المنفصل تمثل حقوق الملكية بخصوص تلك العملية العائدة لمالكي البنك إلى قائمة الدخل الموحدة.

بالإضافة لذلك، فيما يتعلق بالتخلص الجزئي من شركة تابعة تتضمن عمليات أجنبية لا ينتج عنها فقدان البنك للسيطرة على الشركة التابعة، تعاد حصتها من فروقات الصرف المتراكمة إلى صافي الدخل الشامل بنسبة التي تم استبعادها ولا يعترف بها في قائمة الدخل الموحدة أما بخصوص جميع التصفيات الجزئية الأخرى (مثل التصفيات الجزئية للشركات الحليفة أو المشاريع المشتركة التي لا تؤدي إلى فقدان البنك لتأثير مهم أو سيطرة مشتركة)، فإنه يعاد تصنيف الحصة من فروقات الصرف المتراكمة إلى قائمة الدخل الموحدة .

2 - 27 عقود الايجار

قام البنك بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) «الإيجارات» الذي حل محل الإرشادات الموجودة بشأن عقود الإيجار، بما في ذلك معيار المحاسبة الدولي رقم (17) «عقود الإيجار» والتفسير الدولي (4) «تحديد ما إذا كان ترتيب ما ينطوي على عقد إيجار «وتفسير لجنة التفسيرات السابقة (15) «عقود الإيجار التشغيلي– الحوافز «وتفسير لجنة التفسيرات السابقة (27) «تقويم جوهر المعاملات التي تأخذ الشكل القانوني لعقد الإيجار.

البنك كمستأجر

في تاريخ توقيع العقد، أو في تاريخ اعادة تقييم العقد الذي يحتوي على عناصر الإيجار، يقوم البنك بتوزيع كامل قيمة العقد على مكونات العقد بطريقة نسبية تتماشى مع القيمة. علماً بان البنك قد قرر فيما يتعلق بعقود الايجار التي تتضمن أرض ومبنى بان تعامل مكونات العقد كبند واحد.

عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود الإيجار للموجودات ذات القيمة المنخفضة:

اختار البنك عدم الاعتراف بالموجودات الخاصة بحق الاستخدام والتزامات الإيجار لعقود الإيجار قصيرة الأجل للبنود التي لها فترة إيجار لمدة 12 شهر أو أقل وإيجارات منخفضة القيمة. حيث يعترف البنك بدفعات الإيجار المرتبطة بهذه العقود كمصاريف تشغيلية على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

البنك كمؤجر

- عندما يكون البنك كمؤجر، فإنه يحدد عند بدء عقد الإيجار ما إذا كان كل عقد إيجار عقد إيجار تمويلي أو عقد إيجار تشغيلي.
- لتصنيف كل عقد إيجار، يقوم البنك بإجراء تقييم شامل لبيان ما إذا كان عقد الإيجار ينقل إلى حد كبير جميع المخاطر والمنافع المرتبطة بملكية هذا الأصل. إذا كان هذا هو الحال، فإن عقد الإيجار هو عقد إيجار تمويلي؛ إذا لم يكن كذلك، فهو عقد إيجار تشغيلي. كجزء من هذا التقييم، يأخذ البنك في عين الإعتبار مؤشرات معينة مثل ما إذا كان عقد الإيجار هو الجزء الأكبر من العمر الإقتصادي للأصل.

يطبق البنك متطلبات إلغاء الإعتراف والتدني في المعيار الدولي للتقارير المالية (9) على صافي الإستثمار في عقد الإيجار. يقوم البنك بإجراء مراجعة دورية للقيمة المتبقية غير المضمونة المتوقعة التي تم إستخدامها في إحتساب مبلغ الإستثمار الإجمالي في الإيجار.

(3) إستخدام التقديرات

إن إعداد القوائم المالية الموحدة وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من إدارة البنك القيام بتقديرات وإجتهادات تؤثر في مبالغ الموجودات والمطلوبات المالية والإفصاح عن الإلتزامات المحتملة. كما أن هذه التقديرات والإجتهادات تؤثر في الإيرادات والمصاريف والمخصصات وكذلك إحتياطي تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة وبشكل خاص يتطلب من إدارة البنك إصدار أحكام وإجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها. إن التقديرات المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وإن النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل يتم مراجعة الإجتهادات والتقديرات والإفتراضات بشكل دوري، ويتم قيد أثر التغير في التقديرات في الفترة المالية التي حدث فيها هذه التغير في حال كان التغير يؤثر على هذه الفترة المالية فقط ويتم قيد أثر التغير في التقديرات في الفترة المالية التي حدث فيها هذه التغير وفي الفترات المالية المستقبلية في حال كان التغير يؤثر على الفترة المالية والفترات المالية المستقبلية.

تعتقد إدارة البنك بأن التقديرات الواردة ضمن القوائم المالية الموحدة معقولة وهي مفصلة على النحو التالي:

- التدني في قيمة العقارات المستملكة

يتم قيد التدني في قيمة العقارات المستملكة إعتماداً على تقييمات عقارية حديثة ومعتمدة من قبل مقدرين معتمدين لغايات إحتساب التدني في قيمة الأصل، ويعاد النظر في ذلك التدني بشكل دوري.

- مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة

يتطلب من إدارة البنك استخدام إجتهادات وتقديرات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها وتقدير مخاطر الزيادة الهامة في مخاطر الإئتمان للموجودات المالية بعد الإعتراف الأولي بها ومعلومات القياس المستقبلية لخسائر الإئتمان المتوقعة. ان أهم السياسات والتقديرات المستخدمة من قبل إدارة البنك مفصلة ضمن الإيضاح رقم (2-6).

- الإيجارات

تحديد مدة عقد الإيجار: عند تحديد مدة عقد الإيجار، تأخذ الإدارة في الإعتبار جميع الحقائق والظروف التي تخلق حافزاً إقتصاديا خيار التمديد أو عدم خيار لإنهاء. يتم تضمين خيارات التمديد (أو الفترات التي تلي خيارات الإنهاء) فقط في مدة عقد الإيجار إذا كان عقد الإيجار مؤكدا بشكل معقول أن يتم تمديده (أو لم يتم إنهائه). تتم مراجعة التقييم في حالة حدوث حدث مهم أو تغيير كبير في الظروف التي تؤثر على هذا التقييم والتي تكون ضمن سيطرة المستأجر. خيارات التمديد والإنهاء في عقود الإيجار: يتم تضمين خيارات التمديد والإنهاء في عدد من عقود الإيجار. تستخدم هذه الشروط لزيادة المرونة التشغيلية من حيث إدارة العقود، أن معظم خيارات التمديد والإنهاء المحتفظ بها قابلة للتجديد من قبل كل من البنك والمؤجر.

خصم مدفوعات الإيجار: تم خصم مدفوعات الإيجار بإستخدام معدل الإقتراض الإضافي للبنك (IBR). (طبقت الإدارة الأحكام والتقديرات لتحديد معدل الإقتراض الإضافي عند بدء عقد الإيجار).

- الأعمار الإنتاجية للموجودات الملموسة والموجودات غير الملموسة

تقوم الإدارة بإعادة تقدير الأعمار الإنتاجية للموجودات الملموسة والموجودات غير الملموسة بشكل دوري لغايات إحتساب الإستهلاكات والإطفاءات السنوية إعتماداً على الحالة العامة لتلك الأصول وتقديرات الأعمار الإنتاجية المتوقعة في المستقبل ويتم قيد خسارة التدني في قائمة الدخل الموحدة للسنة.

- الموجودات والمطلوبات التي تظهر بالكلفة

تقوم الإدارة بمراجعة الموجودات والمطلوبات التي تظهر بالكلفة بشكل دوري لغايات تقدير أي تدني في قيمتها ويتم قيد خسارة التدني في قائمة الدخل الموحدة للسنة.

- ضريبة الدخل

يتم تحميل السنة المالية بما يخصها من نفقة ضريبة الدخل وفقاً للأنظمة والقوانين والمعايير المحاسبية ويتم إحتساب وإثبات الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة ومخصص الضريبة اللازم.

- مخصص القضايا

يتم تكوين مخصص لمواجهة أية إلتزامات قضائية محتملة إستناداً للدراسة القانونية المعدة من قبل المستشار القانوني في البنك والتي تحدد المخاطر المحتمل حدوثها بالمستقبل ويعاد النظر في تلك الدراسة بشكل دوري.

(4) نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	2024	2023
	دينـــار	دينـــار
نقد في الخزنة	265,270,359	285,082,880
أرصدة لدى بنوك مركزية :		
حسابات جارية وتحت الطلب	696,387,329	390,776,557
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار وشهادات إيداع	-	108,000,000
متطلبات الإحتياطي النقدي	403,480,464	316,388,152
مجموع الأرصدة لدى البنوك المركزية	1,099,867,793	815,164,709
ينزل : مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للأرصدة لدى بنوك مركزية خارجية *	31,274,102	27,940,942
صافي الأرصدة لدى البنوك المركزية	1,068,593,691	787,223,767
المجموع	**1,333,864,050**	**1,072,306,647**

- بلغت قيمة الاحتياطيات مقيدة السحب لدى البنك المركزي العراقي مبلغ 279,453,168 دينار أردني كما في 31 كانون الأول 2024 مقابل 188,997,501 دينار أردني كما في 31 كانون الأول 2023 وتم استبعادها من النقد ومافي حكمه لاغراض قائمة التدفقات النقدية الموحدة.

- بلغت ارصدة مصرف بغداد لدى فرع البنك المركزي العراقي في السليمانية و أربيل مبلغ 9,762,446 دينار أردني و 14,739,877 دينار أردني على التوالي كما في 31 كانون الأول 2024 مقابل 9,762,637 دينار أردني و 14,740,069 دينار أردني على التوالي كما في 31 كانون الأول 2023 هذا وتم استبعادها من النقد ومافي حكمه لاغراض قائمة التدفقات النقدية الموحدة.

* تخص أرصدة شركة تابعة لدى بنك مركزي خارجي، حيث لا يوجد خسائر ائتمانية فيما يخص الأرصدة المحلية.

– فيما يلي افصاح توزيع اجمالي الأرصدة لدى البنوك المركزية حسب فئات التصنيف الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2024 و2023:

فئات التصنيف الائتماني بناءً على النظام الداخلي للبنك	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
31 كانون الأول 2024				
من (1) الى (5)	190,271,635	-	-	190,271,635
من (6) الى (7)	3,018,299	-	-	3,018,299
من (8) الى (10)	-	-	-	-
غير مصنف	875,449,547	-	31,128,312	906,577,859
المجموع	**1,068,739,481**	**-**	**31,128,312**	**1,099,867,793**
31 كانون الأول 2023				
من (1) الى (5)	-	-	-	-
من (6) الى (7)	2,451,539	-	-	2,451,539
من (8) الى (10)	-	-	-	-
غير مصنف	781,102,212	24,502,304	7,108,654	812,713,170
المجموع	**783,553,751**	**24,502,304**	**7,108,654**	**815,164,709**

– فيما يلي إفصاح الحركة على الأرصدة لدى البنوك المركزية خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024 و 2023:

البيان	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
31 كانون الأول 2024				
الرصيد في بداية السنة	783,553,751	24,502,304	7,108,654	815,164,709
الأرصدة الجديدة خلال السنة	121,313	-	6,625,992	6,747,305
الأرصدة المسددة خلال السنة	(132,116,740)	-	(450,235)	(132,566,975)
ما تم تحويله إلى المرحلة الاولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	(24,502,304)	24,502,304	-
إجمالي الأثر نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	-	-	(14,739,878)	(14,739,878)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	417,181,157	-	8,081,475	425,262,632
الأرصدة المعدومة	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**1,068,739,481**	**-**	**31,128,312**	**1,099,867,793**
31 كانون الأول 2023				
الرصيد في بداية السنة	419,143,482	-	-	419,143,482
الأرصدة الجديدة خلال السنة	250,152,121	-	-	250,152,121
الأرصدة المسددة خلال السنة	(111,526,049)	(1,109)	(913,396)	(112,440,554)
ما تم تحويله إلى المرحلة الاولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
ما تم اضافته خلال الاستحواذ	225,784,197	24,503,413	8,022,050	258,309,660
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
الأرصدة المعدومة	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**783,553,751**	**24,502,304**	**7,108,654**	**815,164,709**

– فيما يلي إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة لأرصدة البنوك المركزية الخارجية خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024 و 2023:

	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
31 كانون الأول 2024				
الرصيد في بداية السنة	-	20,832,288	7,108,654	27,940,942
الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأرصدة الجديدة خلال السنة	24	-	6,625,992	6,626,016
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأرصدة المسددة خلال السنة	-	-	(450,005)	(450,005)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	(20,832,288)	20,832,288	-
إجمالي الأثر على خسارة التدني نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	-	-	(11,069,843)	(11,069,843)
الأثر على المخصص الناتج عن تعديلات	145,766	-	8,081,226	8,226,992
مخصص الأرصدة المعدومة	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**145,790**	**-**	**31,128,312**	**31,274,102**
31 كانون الأول 2023				
الرصيد في بداية السنة	-	-	-	-
الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأرصدة الجديدة خلال السنة	-	14,940,836	3,985,407	18,926,243
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأرصدة المسددة خلال السنة	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن التعديلات	-	-	-	-
ما تم اضافته خلال الاستحواذ	-	5,891,452	3,123,247	9,014,699
مخصص الأرصدة المعدومة	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**-**	**20,832,288**	**7,108,654**	**27,940,942**

(5) أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	بنوك ومؤسسات مصرفية محلية		بنوك ومؤسسات مصرفية خارجية		المجموع	
	2024	2023	2024	2023	2024	2023
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
حسابات جارية وتحت الطلب	172,395	4,271	306,676,736	507,791,152	306,849,131	507,795,423
ودائع تستحق خلال فترة ثلاثة أشهر أو أقل	-	-	54,318,727	37,549,367	54,318,727	37,549,367
المجموع	172,395	4,271	360,995,463	545,340,519	361,167,858	545,344,790
ينزل : مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للأرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	(5,771,692)	(5,068,512)	(5,771,692)	(5,068,512)
صافي مجموع الارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	**172,395**	**4,271**	**355,223,771**	**540,272,007**	**355,396,166**	**540,276,278**

- بلغت الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية التي لا تتقاضى فوائد 251,350,444 دينار كما في 31 كانون الأول 2024 مقابل 428,470,213 دينار كما في 31 كانون الاول 2023.
- بلغت الأرصدة مقيدة السحب مبلغ 9,543,454 دينار كما في 31 كانون الأول 2024 و مقابل 9,383,933 دينار كما في 31 كانون الأول 2023.
- فيما يلي إفصاح توزيع إجمالي الأرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية حسب فئات التصنيف الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2024 و 2023:

فئات التصنيف الائتماني بناءً على النظام الداخلي للبنك	المرحلة الأولى افرادي	المرحلة الثانية افرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2024				
من (1) الى (5)	135,700,199	-	-	135,700,199
من (6) الى (7)	11,673,465	-	-	11,673,465
من (8) الى (10)	-	-	-	-
غير مصنف	208,127,374	733,570	4,933,250	213,794,194
المجموع	**355,501,038**	**733,570**	**4,933,250**	**361,167,858**
31 كانون الأول 2023				
من (1) الى (5)	165,160,952	-	-	165,160,952
من (6) الى (7)	16,887,645	-	-	16,887,645
من (8) الى (10)	-	-	-	-
غير مصنف	358,360,788	4,910,328	25,077	363,296,193
المجموع	**540,409,385**	**4,910,328**	**25,077**	**545,344,790**

– فيما يلي إفصاح الحركة على الأرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024 و 2023:

	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2024				
الرصيد في بداية السنة	540,409,385	4,910,328	25,077	545,344,790
الأرصدة الجديدة خلال السنة	224,933,177	733,570	22,920	225,689,667
الأرصدة المسددة خلال السنة	(355,949,455)	-	(25,075)	(355,974,530)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	(4,910,328)	4,910,328	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(53,892,069)	-	-	(53,892,069)
الأرصدة المعدومة	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**355,501,038**	**733,570**	**4,933,250**	**361,167,858**
31 كانون الأول 2023				
الرصيد في بداية السنة	123,437,378	-	-	123,437,378
الأرصدة الجديدة خلال السنة	369,858,876	-	-	369,858,876
الأرصدة المسددة خلال السنة	(14,281,286)	(857,575)	(79,761)	(15,218,622)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
ما تم اضافته خلال الاستحواذ	61,394,417	5,767,903	104,838	67,267,158
الأرصدة المعدومة	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**540,409,385**	**4,910,328**	**25,077**	**545,344,790**

– فيما يلي إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة لأرصدة البنوك والمؤسسات المصرفية خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024 و 2023:

	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2024				
الرصيد في بداية السنة	133,107	4,910,328	25,077	5,068,512
الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأرصدة الجديدة خلال السنة	45,369	733,570	22,920	801,859
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأرصدة المسددة خلال السنة	(111,573)	-	(25,077)	(136,650)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	(4,910,328)	4,910,328	-
التغيرات الناتجة عن التعديلات	37,971	-	-	37,971
مخصص الأرصدة المعدومة	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**104,874**	**733,570**	**4,933,248**	**5,771,692**
31 كانون الأول 2023				
الرصيد في بداية السنة	1,425	-	-	1,425
الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأرصدة الجديدة خلال السنة	45,572	3,582,433	6,547	3,634,552
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأرصدة المسددة خلال السنة	(1,046)	-	-	(1,046)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن التعديلات	-	-	-	-
ما تم اضافته خلال الاستحواذ	87,156	1,327,895	18,530	1,433,581
مخصص الأرصدة المعدومة	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**133,107**	**4,910,328**	**25,077**	**5,068,512**

(6) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

	2024	2023
	دينار	دينار
أسهم مدرجة في أسواق نشطة	3,452,085	21,299,672
موجودات مالية متوفر لها أسعار سوقية :		
سندات مالية مدرجة في أسواق نشطة *	3,486,897	3,460,806
مجموع الموجودات المالية من خلال قائمة الدخل	**6,938,982**	**24,760,478**

– بلغت قيمة الأرباح الغير المتحققة الناتجة عن تقييم الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل مبلغ 760,517 دينار خلال العام 2024 والتي تم تسجيلها ضمن قائمة الدخل الموحدة مقابل مبلغ 84,361 دينار كما في 31 كانون الأول 2023.

– بلغت توزيعات الأرباح النقدية على الاستثمارات أعلاه 1,301,837 دينار للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024 مقابل مبلغ 2,684,108 دينار للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023.

– بلغت قيمة الارباح المتحققة من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل 401,172 دينار خلال العام 2024 تم قيدها في قائمة الدخل الموحدة مقابل ارباح بقيمة 450,213 كما في 31 كانون الأول 2023.

* جميع السندات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل تندرج ضمن التصنيف الائتماني من (1) الى (5) بناءً على النظام الداخلي للبنك وهي ضمن المرحلة الأولى.

(7) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

	2024	2023
	دينار	دينار
أسهم مدرجة في أسواق نشطة	26,714,208	27,928,802
أسهم غير مدرجة في أسواق نشطة	57,279,384	55,884,750
مجموع الأسهم	83,993,592	83,813,552
سندات مالية مدرجة في أسواق نشطة	40,907,600	32,410,070
مجموع السندات المالية	40,907,600	32,410,070
مجموع الموجودات المالية من خلال الدخل الشامل الآخر	124,901,192	116,223,622
تحليل السندات والأذونات :		
ذات عائد ثابت	40,907,600	32,410,070
المجموع	**40,907,600**	**32,410,070**

– – بلغت قيمة الخسائر المتحققة من أسهم بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر خلال العام 2024 مبلغ 52,267 دينار والتي تم قيدها مباشرة ضمن الأرباح المدورة في قائمة حقوق الملكية الموحدة، في حين انه لم يتم قيد اية خسائر أو ارباح متحققة خلال العام 2023.

– بلغت قيمة الارباح المتحققة والناتجة من بيع سندات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر خلال العام 2024 مبلغ 43,633 دينار في حين انه لم يتم قيد اية ارباح أو خسائر ناتجة من بيع سندات مالية بالقيمة االعادلة من خلال الدخل الشامل الاخر خلال العام 2023 والتي تم قيدها مباشرة من قائمة الدخل الموحدة.

– بلغت توزيعات الأرباح النقدية على الاستثمارات أعلاه 1,519,458 دينار للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024 مقابل 2,486,319 دينار للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023.

– فيما يلي إفصاح توزيع إجمالي أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر حسب فئات التصنيف الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2024 و2023:

فئات التصنيف الائتماني بناءً على النظام الداخلي للبنك	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2024				
من (1) الى (5)	38,732,275	-	-	38,732,275
من (6) الى (7)	2,175,325	-	-	2,175,325
من (8) الى (10)	-	-	-	-
غير مصنف	-	-	-	-
المجموع	**40,907,600**	**-**	**-**	**40,907,600**
31 كانون الأول 2023				
من (1) الى (5)	8,640,668	-	-	8,640,668
من (6) الى (7)	23,769,402	-	-	23,769,402
من (8) الى (10)	-	-	-	-
غير مصنف	-	-	-	-
المجموع	**32,410,070**	**-**	**-**	**32,410,070**

– فيما يلي إفصاح الحركة على رصيد أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024 و 2023:

	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2024				
القيمة العادلة في بداية السنة	32,410,070	-	-	32,410,070
أدوات الدين الجديدة خلال السنة	10,952,682	-	-	10,952,682
أدوات الدين المسددة خلال السنة	(2,075,723)	-	-	(2,075,723)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(379,429)	-	-	(379,429)
أدوات الدين المعدومة	-	-	-	-
القيمة العادلة في نهاية السنة	**40,907,600**	**-**	**-**	**40,907,600**
31 كانون الأول 2023				
القيمة العادلة في بداية السنة	22,578,510	-	-	22,578,510
أدوات الدين الجديدة خلال السنة	10,390,575	-	-	10,390,575
أدوات الدين المسددة خلال السنة	(559,015)	-	-	(559,015)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
أدوات الدين المعدومة	-	-	-	-
القيمة العادلة في نهاية السنة	**32,410,070**	**-**	**-**	**32,410,070**

– فيما يلي إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة لأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024 و 2023. هذا ويتم قيد تلك المخصصات كإضافة على إحتياطي التقييم لتحويله الى قائمة الدخل وفقا لمتطلبات معيار التقارير المالية الدولي رقم (9).

	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2024				
الرصيد في بداية السنة	44,965	-	-	44,965
الخسائر الائتمانية المتوقعة على أدوات الدين الجديدة خلال السنة	118,887	-	-	118,887
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على أدوات الدين المسددة خلال السنة	(12,257)	-	-	(12,257)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(1,064)	-	-	(1,064)
مخصص أدوات الدين المعدومة	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**150,531**	**-**	**-**	**150,531**
31 كانون الأول 2023				
الرصيد في بداية السنة	11,264	-	-	11,264
الخسائر الائتمانية المتوقعة على أدوات الدين الجديدة خلال السنة	34,793	-	-	34,793
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على أدوات الدين المسددة خلال السنة	(1,092)	-	-	(1,092)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
مخصص أدوات الدين المعدومة	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**44,965**	**-**	**-**	**44,965**

– يظهر مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة ضمن الحركة على احتياطي تقييم القيمة العادلة للموجودات المالية ضمن حقوق الملكية.

(8) تسهيلات ائتمانية مباشرة بالتكلفة المطفأة- بالصافي

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	2024	2023
	دينـــار	دينـــار
الأفراد(التجزئة)		
حسابات جارية مدينة	113,416	165,525
قروض وكمبيالات *	390,678,114	360,646,044
بطاقات الائتمان	14,908,703	14,682,316
القروض العقارية	259,488,022	225,459,851
الشركات		
الشركات الكبرى		
حسابات جارية مدينة	119,672,878	134,310,075
قروض وكمبيالات*	1,162,122,787	1,173,501,319
مؤسسات صغيرة ومتوسطة		
حسابات جارية مدينة	20,887,399	24,201,351
قروض وكمبيالات *	131,420,355	127,902,320
الحكومة والقطاع العام	160,136,731	175,786,439
المجموع	2,259,428,405	2,236,655,240
ينزل: مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	214,864,878	195,406,591
ينزل: فوائد معلقة	42,659,855	34,502,349
صافي التسهيلات الإئتمانية المباشرة	2,001,903,672	2,006,746,300

* صافي بعد تنزيل الفوائد والعمولات المقبوضة مقدماً البالغة 695,943 دينار كما في 31 كانون الأول 2024 مقابل 730,704 دينار كما في 31 كانون الأول 2023.

– بلغت التسهيلات الائتمانية ضمن المرحلة الثالثة 187,101,876 دينار أي ما نسبته 8.28% من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الأول 2024 (169,196,812 دينار أي ما نسبته 7.56% من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الاول 2023).

– بلغت التسهيلات الإئتمانية ضمن المرحلة الثالثة بعد تنزيل الفوائد والعمولات المعلقة 151,563,439 دينار أي ما نسبته 6.84 % من رصيد التسهيلات الإئتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة كما في 31 كانون الأول 2024 (مقابل 135,958,344 دينار أي ما نسبته 6.17 % من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة كما في 31 كانون الاول 2023).

– بلغت التسهيلات الإئتمانية الممنوحة للحكومة الأردنية وبكفالتها 85,694,501 دينار أي ما نسبته 3.79 % من إجمالي التسهيلات الإئتمانية المباشرة كما في 31 كانون الأول 2024 مقابل 101,239,716 دينار أي ما نسبته 4.53 % كما في 31 كانون الأول 2023.

– تم اعادة تصنيف بعض ارقام المقارنة ، حيث ارتفعت القروض والكمبيالات ضمن قطاع التجزئة بمبلغ 66,651,695 دينار مع انخفاضها بنفس القيمة ضمن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وقد تم اعادة تصنيف الخسائر الائتمانية المتوقعة والفوائد المعلقة لتتناسب مع اعادة التصنيف.

– فيما يلي إفصاح الحركة على رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة بشكل تجميعي خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024 و 2023:

	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع
	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي		
	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
31 كانون الأول 2024						
الرصيد في بداية السنة	1,768,094,984	-	299,363,444	-	169,196,812	2,236,655,240
التسهيلات الجديدة خلال السنة	217,630,733	-	4,584,092	-	16,781,849	238,996,674
التسهيلات المسددة خلال السنة	(68,306,431)	-	(22,497,673)	-	(21,979,149)	(112,783,253)
ما تم تحويله إلى المرحلة الاولى	8,501,179	-	(7,685,516)	-	(815,663)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(106,234,367)	-	108,624,501	-	(2,390,134)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(16,689,078)	-	(39,261,738)	-	55,950,816	-
التأثير الكلي على حجم التعرضات نتيجة إعادة التصنيف بين المراحل	(1,130,307)	-	1,834,260	-	(1,073,308)	(369,355)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(48,460,000)	-	(40,847,382)	-	549,476	(88,757,906)
اثر اعادة تصنيف الموجودات المحتفظ بها بهدف البيع	13,223,723	-	1,582,105	-	5,460,579	20,266,407
التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	-	-	-	-	(34,579,402)	(34,579,402)
الرصيد في نهاية السنة	**1,766,630,436**	**-**	**305,696,093**	**-**	**187,101,876**	**2,259,428,405**
31 كانون الأول 2023						
الرصيد في بداية السنة	1,775,575,135	-	191,854,673	-	137,657,368	2,105,087,176
التسهيلات الجديدة خلال السنة	268,137,036	-	21,168,043	-	4,247,151	293,552,230
التسهيلات المسددة خلال السنة	(120,716,762)	-	(6,499,641)	-	(46,836,426)	(174,052,829)
ما تم تحويله إلى المرحلة الاولى	28,905,386	-	(27,413,501)	-	(1,491,885)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(127,177,930)	-	128,988,114	-	(1,810,184)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(9,120,813)	-	(26,955,419)	-	36,076,232	-
إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	(2,819,031)	-	19,874,229	-	1,545,692	18,600,890
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(44,224,247)	-	2,162,075	-	(2,656,922)	(44,719,094)
اثر اعادة تصنيف الموجودات المحتفظ بها بهدف البيع	(8,607,838)	-	(4,025,828)	-	(3,155,432)	(15,789,098)
ما تم اضافته خلال الاستحواذ	8,144,048	-	210,699	-	67,070,838	75,425,585
التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	-	-	-	-	(21,449,620)	(21,449,620)
الرصيد في نهاية السنة	**1,768,094,984**	**-**	**299,363,444**	**-**	**169,196,812**	**2,236,655,240**

مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات الائتمانية المباشرة:

– فيما يلي الحركة الحاصلة على مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة خلال السنة:

31 كانون الأول 2024	الأفراد	القروض العقارية	الشركات			الإجمالي
			الكبرى	الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	31,618,249	16,679,807	136,826,371	9,970,779	311,385	195,406,591
المخصص المضاف خلال السنة	12,563,387	2,132,750	1,503,940	1,454,074	-	17,654,151
المخصص المسترد (الوفر) خلال السنة	(1,533,950)	(659,541)	(13,836,864)	(511,514)	-	(16,541,869)
الأثر على المخصص – كما في نهاية السنة– نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	7,416,999	2,850,051	21,274,350	1,143,398	-	32,684,798
التغيرات الناتجة عن تعديلات	3,376,624	968,629	4,247,032	1,186,447	(22,849)	9,755,883
اثر اعادة تصنيف الموجودات المحتفظ بها بهدف البيع	2,462,778	-	50,436	1,590,501	-	4,103,715
مخصص الديون المشطوبة والمحولة لخارج قائمة المركز المالي	(5,296,742)	(54,321)	(19,961,991)	(2,885,337)	-	(28,198,391)
الرصيد في نهاية السنة	50,607,345	21,917,375	130,103,274	11,948,348	288,536	214,864,878
المرحلة الأولى	10,675,007	1,884,464	8,320,920	960,302	288,536	22,129,229
المرحلة الثانية	1,826,724	12,181,959	56,227,016	2,017,317	-	72,253,016
المرحلة الثالثة	38,105,614	7,850,952	65,555,338	8,970,729	-	120,482,633
المجموع	**50,607,345**	**21,917,375**	**130,103,274**	**11,948,348**	**288,536**	**214,864,878**

31 كانون الأول 2023	الأفراد	القروض العقارية	الشركات			الإجمالي
			الكبرى	الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	26,214,814	29,214,285	88,931,601	7,372,766	635,920	152,369,386
المخصص المضاف خلال السنة	4,373,969	230,731	2,122,956	409,687	-	7,137,343
المخصص المسترد (الوفر) خلال السنة	(664,370)	(6,129,300)	(5,251,352)	(548,977)	-	(12,593,999)
الأثر على المخصص –كما في نهاية السنة– نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	4,692,305	424,852	16,487,900	3,533,548	-	25,138,605
التغيرات الناتجة عن تعديلات	2,489,336	2,796,555	12,530,507	571,531	(324,535)	18,063,394
اثر استبعاد الموجودات المالية المتاحة للبيع	(2,752,600)	-	-	(381,850)	-	(3,134,450)
ما تم اضافته خلال الاستحواذ	-	-	22,961,143	-	-	22,961,143
مخصص الديون المشطوبة والمحولة لخارج قائمة المركز المالي	(2,735,205)	(9,857,316)	(956,384)	(985,926)	-	(14,534,831)
الرصيد في نهاية السنة	**31,618,249**	**16,679,807**	**136,826,371**	**9,970,779**	**311,385**	**195,406,591**
المرحلة الأولى	11,386,405	3,426,030	9,416,373	622,107	311,385	25,162,300
المرحلة الثانية	2,758,657	5,951,516	55,746,488	430,258	-	64,886,919
المرحلة الثالثة	17,473,187	7,302,261	71,663,510	8,918,414	-	105,357,372
المجموع	**31,618,249**	**16,679,807**	**136,826,371**	**9,970,779**	**311,385**	**195,406,591**

– بلغت قيمة المخصصات التي انتفت الحاجة اليها نتيجة تسويات او تسديد ديون وحولت إزاء ديون أخرى 16,541,869 دينار للعام 2024 مقابل 12,593,999 دينار للعام 2023.

– تم خلال العام 2024 تحويل/شطب ديون تسهيلات إئتمانية شاملة للفوائد المعلقة بمبلغ 34,579,402 دينار مقابل 21,449,620 دينار في العام 2023 إلى خارج قائمة المركز المالي الموحدة وفقاً لقرار مجلس الإدارة ليصبح اجمالي الرصيد 211,764,511 دينار كما في 31 كانون الأول 2024 مقابل 177,185,109 دينار كما في 31 كانون الأول 2023.

– تم الإفصاح أعلاه عن إجمالي المخصصات المعدة إزاء الديون المحتسبة على أساس العميل الواحد.

الفوائد المعلقة

فيما يلي الحركة الحاصلة على الفوائد المعلقة خلال السنة:

31 كانون الأول 2024	الأفراد	القروض العقارية	الشركات		الحكومة والقطاع العام	الإجمالي
			الكبرى	الصغيرة والمتوسطة		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	3,121,388	3,078,553	27,228,259	1,074,149	-	34,502,349
يضاف: الفوائد المعلقة خلال السنة	4,413,916	314	51,779	52,036	-	4,518,045
ينزل: الفوائد المحولة للإيرادات	(213,096)	(619,698)	(3,374,457)	(57,013)	-	(4,264,264)
إجمالي الأثر على الفوائد المعلقة نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	796,843	3,723,370	2,180,342	163,511	-	6,864,066
الأثر على الفوائد المعلقة الناتج عن تعديلات	209,999	59,027	6,804,753	267,335	-	7,341,114
الفوائد المعلقة على التعرضات المعدومة	(509,902)	(33,103)	(5,690,222)	(147,784)	-	(6,381,011)
اثر اعادة تصنيف الموجودات المحتفظ بها بهدف البيع	33,915	-	-	45,641	-	79,556
الرصيد في نهاية السنة	**7,853,063**	**6,208,463**	**27,200,454**	**1,397,875**	**-**	**42,659,855**

31 كانون الأول 2023	الأفراد	القروض العقارية	الشركات		الحكومة والقطاع العام	الإجمالي
			الكبرى	الصغيرة والمتوسطة		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	2,515,054	8,857,658	17,872,133	832,510	-	30,077,355
يضاف: الفوائد المعلقة خلال السنة	1,376	112,254	36,809	24,948	-	175,387
ينزل: الفوائد المحولة للإيرادات	(136,193)	(153,867)	(10,187)	(66,534)	-	(366,781)
إجمالي الأثر على الفوائد المعلقة نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	205,636	48,471	1,862,293	333,895	-	2,450,295
الأثر على الفوائد المعلقة الناتج عن تعديلات	574,764	558,150	3,765,906	(3,556)	-	4,895,264
ما تم اضافته خلال الاستحواذ	455,957	-	3,729,661	-	-	4,185,618
الفوائد المعلقة التي تم شطبها/تحويلها إلى خارج المركز المالي	(495,206)	(6,344,113)	(28,356)	(47,114)	-	(6,914,789)
الرصيد في نهاية السنة	**3,121,388**	**3,078,553**	**27,228,259**	**1,074,149**	**-**	**34,502,349**

– فيما يلي إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات المباشرة بشكل تجميعي خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024 و 2023:

أ- حسب القطاع الاقتصادي:

	الأفراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	الشركات الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	الإجمالي
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2024						
الرصيد في بداية السنة	31,618,249	16,679,807	136,826,371	9,970,779	311,385	195,406,591
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	12,563,387	2,132,750	1,503,940	1,454,074	-	17,654,151
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	(1,533,950)	(659,541)	(13,836,864)	(511,514)	-	(16,541,869)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	501,641	(1,811,813)	(988,815)	(86,162)	-	(2,385,149)
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(1,630,514)	1,749,102	(4,097,491)	1,374,391	-	(2,604,512)
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	1,128,873	62,711	5,086,306	(1,288,229)	-	4,989,661
اثر اعادة تصنيف الموجودات المحتفظ بها بهدف البيع	2,462,778	-	50,436	1,590,501	-	4,103,715
إجمالي الأثر على خسارة التدني نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	7,416,999	2,850,051	21,274,350	1,143,398	-	32,684,798
الأثر على المخصص الناتج عن تعديلات	3,376,624	968,629	4,247,032	1,186,447	(22,849)	9,755,883
مخصص التسهيلات المعدومة و المحول خارج المركز المالي	(5,296,742)	(54,321)	(19,961,991)	(2,885,337)	-	(28,198,391)
الرصيد في نهاية السنة	**50,607,345**	**21,917,375**	**130,103,274**	**11,948,348**	**288,536**	**214,864,878**
إعادة توزيع:						
المخصصات على مستوى إفرادي	50,607,345	21,917,375	130,103,274	11,948,348	288,536	214,864,878
المخصصات على مستوى تجميعي	-	-	-	-	-	-
31 كانون الأول 2023						
الرصيد في بداية السنة	26,214,814	29,214,285	88,931,601	7,372,766	635,920	152,369,386
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	4,373,969	230,731	2,122,956	409,687	-	7,137,343
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	(664,370)	(6,129,300)	(5,251,352)	(548,977)	-	(12,593,999)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	530,462	83,502	(11,449,343)	(121,414)	-	(10,956,793)
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	57,566	174,463	7,448,347	(1,193,341)	-	6,487,035
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(588,028)	(257,965)	4,000,996	1,314,755	-	4,469,758
إجمالي الأثر على خسارة التدني نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	4,692,305	424,852	16,487,900	3,533,548	-	25,138,605
الأثر على المخصص الناتج عن تعديلات	2,489,336	2,796,555	12,530,507	571,531	(324,535)	18,063,394
اثر استبعاد الموجودات المتاحة للبيع	(2,752,600)	-	-	(381,850)	-	(3,134,450)
ما تم اضافته خلال عملية الاستحواذ	-	-	22,961,143	-	-	22,961,143
مخصص التسهيلات المعدومة و المحول خارج المركز المالي	(2,735,205)	(9,857,316)	(956,384)	(985,926)	-	(14,534,831)
الرصيد في نهاية السنة	**31,618,249**	**16,679,807**	**136,826,371**	**9,970,779**	**311,385**	**195,406,591**
إعادة توزيع:						
المخصصات على مستوى إفرادي	31,618,249	16,679,807	136,826,371	9,970,779	311,385	195,406,591
المخصصات على مستوى تجميعي	-	-	-	-	-	-

ب- حسب المرحلة:

	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2024				
الرصيد في بداية السنة	25,162,300	64,886,919	105,357,372	195,406,591
التسهيلات الجديدة خلال السنة	2,346,386	1,514,841	13,792,924	17,654,151
التسهيلات المسددة خلال السنة	(927,590)	(2,624,107)	(12,990,172)	(16,541,869)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	1,481,913	(1,060,171)	(421,742)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(3,384,022)	5,168,995	(1,784,973)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(483,040)	(6,713,337)	7,196,377	-
اثر اعادة تصنيف الموجودات المحتفظ بها بهدف البيع	298,482	17,436	3,787,797	4,103,715
إجمالي الأثر على خسارة التدني نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	(1,246,847)	3,566,714	30,364,931	32,684,798
الأثر على المخصص الناتج عن تعديلات	(1,118,353)	7,495,726	3,378,510	9,755,883
التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	-	-	(28,198,391)	(28,198,391)
الرصيد في نهاية السنة	**22,129,229**	**72,253,016**	**120,482,633**	**214,864,878**

	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2023				
الرصيد في بداية السنة	33,732,007	34,109,552	84,527,827	152,369,386
التسهيلات الجديدة خلال السنة	5,012,947	-	2,124,396	7,137,343
التسهيلات المسددة خلال السنة	(2,980,969)	(841,998)	(8,771,032)	(12,593,999)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	3,287,533	(2,569,770)	(717,763)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(13,876,733)	14,669,749	(793,016)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(367,593)	(5,612,945)	5,980,538	-
إجمالي الأثر على خسارة التدني نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	(2,670,231)	14,810,799	12,998,037	25,138,605
الأثر على المخصص الناتج عن تعديلات	3,148,369	9,540,254	5,374,771	18,063,394
اثر استبعاد الموجودات المتاحة للبيع	(570,651)	(22,096)	(2,541,703)	(3,134,450)
ما تم اضافته خلال الفترة نتيجة عملية الاستحواذ	447,621	803,374	21,710,148	22,961,143
التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	-	-	(14,534,831)	(14,534,831)
الرصيد في نهاية السنة	**25,162,300**	**64,886,919**	**105,357,372**	**195,406,591**

الأفراد

– فيما يلي إفصاح توزيع إجمالي تسهيلات الأفراد حسب فئات التصنيف الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2024 و2023 :

فئات التصنيف الائتماني بناءً على النظام الداخلي للبنك	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2024				
من (1) الى (5)	101,108,098	17,737,422	12,144	118,857,664
من (6) الى (7)	11,796	7,035,867	4,052,195	11,099,858
من (8) الى (10)	-	-	29,004,817	29,004,817
غير مصنف	220,113,502	5,980,582	20,643,810	246,737,894
المجموع	**321,233,396**	**30,753,871**	**53,712,966**	**405,700,233**
31 كانون الأول 2023				
من (1) الى (5)	85,644,694	8,916,664	-	94,561,358
من (6) الى (7)	7,330,889	-	-	7,330,889
من (8) الى (10)	-	-	4,709,689	4,709,689
غير مصنف	239,428,887	7,945,802	21,517,260	268,891,949
المجموع	**332,404,470**	**16,862,466**	**26,226,949**	**375,493,885**

– فيما يلي إفصاح الحركة على رصيد تسهيلات الأفراد خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024 و 2023:

	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2024				
الرصيد في بداية السنة	332,404,470	16,862,466	26,226,949	375,493,885
التسهيلات الجديدة خلال السنة	44,499,959	537,543	15,243,471	60,280,973
التسهيلات المسددة خلال السنة	(19,445,647)	(683,234)	(1,678,291)	(21,807,172)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	4,744,176	(4,119,388)	(624,788)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(25,262,649)	25,678,373	(415,724)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(8,624,689)	(7,531,264)	16,155,953	-
اثر اعادة تصنيف الموجودات المحتفظ بها بهدف البيع	6,213,688	-	3,600,688	9,814,376
إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	(383,595)	(911,868)	288,380	(1,007,083)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(12,912,317)	921,243	722,972	(11,268,102)
التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	-	-	(5,806,644)	(5,806,644)
الرصيد في نهاية السنة	**321,233,396**	**30,753,871**	**53,712,966**	**405,700,233**

	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2023				
الرصيد في بداية السنة	305,881,021	19,548,972	20,041,643	345,471,636
التسهيلات الجديدة خلال السنة	50,063,609	805,580	3,888,752	54,757,941
التسهيلات المسددة خلال السنة	(21,476,105)	(1,078,428)	(1,300,136)	(23,854,669)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	11,650,123	(10,415,836)	(1,234,287)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(9,845,099)	10,561,154	(716,055)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(5,800,229)	(2,297,316)	8,097,545	-
إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	(1,621,498)	582,863	122,294	(916,341)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(711,528)	728,452	338,058	354,982
اثر استبعاد الموجودات المتاحة للبيع	(3,771,498)	(1,783,675)	(2,495,100)	(8,050,273)
ما تم اضافته خلال الفترة نتيجة عملية الاستحواذ	8,035,674	210,700	2,714,646	10,961,020
التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	-	-	(3,230,411)	(3,230,411)
الرصيد في نهاية السنة	**332,404,470**	**16,862,466**	**26,226,949**	**375,493,885**

- فيما يلي إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة لتسهيلات الأفراد خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024 و 2023:

	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2024				
الرصيد في بداية السنة	11,386,405	2,758,657	17,473,187	31,618,249
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	411,175	9,520	12,142,692	12,563,387
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	(508,084)	(77,242)	(948,624)	(1,533,950)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	1,285,444	(931,508)	(353,936)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(440,450)	662,942	(222,492)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(343,352)	(1,361,949)	1,705,301	-
اثر اعادة تصنيف الموجودات المحتفظ بها بهدف البيع	20,070	-	2,442,708	2,462,778
إجمالي الأثر على خسارة التدني نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	(1,087,446)	894,473	7,609,972	7,416,999
الأثر على المخصص الناتج عن تعديلات	(48,755)	(128,169)	3,553,548	3,376,624
مخصص التسهيلات المعدومة	-	-	(5,296,742)	(5,296,742)
الرصيد في نهاية السنة	**10,675,007**	**1,826,724**	**38,105,614**	**50,607,345**

	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2023				
الرصيد في بداية السنة	10,795,388	941,664	14,477,762	26,214,814
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	533,174	26,486	3,814,309	4,373,969
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	(118,255)	(26,441)	(519,674)	(664,370)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	1,089,785	(431,647)	(658,138)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(321,482)	845,892	(524,410)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(237,841)	(356,679)	594,520	-
إجمالي الأثر على خسارة التدني نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	(966,203)	1,331,134	4,327,374	4,692,305
الأثر على المخصص الناتج عن تعديلات	1,164,640	442,144	882,552	2,489,336
اثر استبعاد الموجودات المالية المتاحة للبيع	(552,801)	(13,896)	(2,185,903)	(2,752,600)
ما تم اضافته خلال الفترة نتيجة عملية الاستحواذ	-	-	-	-
مخصص التسهيلات المعدومة	-	-	(2,735,205)	(2,735,205)
الرصيد في نهاية السنة	**11,386,405**	**2,758,657**	**17,473,187**	**31,618,249**

التسهيلات العقارية

- فيما يلي إفصاح توزيع إجمالي التسهيلات العقارية حسب فئات التصنيف الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2024 و2023:

فئات التصنيف الائتماني بناءً على النظام الداخلي للبنك	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2024				
من (1) الى (5)	27,541,319	43,490,861	-	71,032,180
من (6) الى (7)	597,870	17,808,006	-	18,405,876
من (8) الى (10)	-	-	6,001,746	6,001,746
غير مصنف	147,831,022	4,911,914	11,305,284	164,048,220
المجموع	**175,970,211**	**66,210,781**	**17,307,030**	**259,488,022**
31 كانون الأول 2023				
من (1) الى (5)	54,158,062	4,551,430	-	58,709,492
من (6) الى (7)	47,149	14,646,621	-	14,693,770
من (8) الى (10)	-	-	4,537,166	4,537,166
غير مصنف	130,856,396	5,705,332	10,957,695	147,519,423
المجموع	**185,061,607**	**24,903,383**	**15,494,861**	**225,459,851**

القروض العقارية

– فيما يلي إفصاح الحركة على رصيد التسهيلات العقارية خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024 و 2023:

	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2024				
الرصيد في بداية السنة	185,061,607	24,903,383	15,494,861	225,459,851
التسهيلات الجديدة خلال السنة	51,889,289	3,952,388	47,796	55,889,473
التسهيلات المسددة خلال السنة	(9,987,703)	(1,641,064)	(1,914,765)	(13,543,532)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	1,884,742	(1,693,867)	(190,875)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(41,040,760)	41,445,118	(404,358)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(2,661,163)	(2,873,655)	5,534,818	-
إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	(108,273)	2,520,712	18,587	2,431,026
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(9,067,528)	(402,234)	(1,191,610)	(10,661,372)
التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	-	-	(87,424)	(87,424)
الرصيد في نهاية السنة	**175,970,211**	**66,210,781**	**17,307,030**	**259,488,022**
31 كانون الأول 2023				
الرصيد في بداية السنة	196,894,606	27,439,401	38,672,268	263,006,275
التسهيلات الجديدة خلال السنة	15,352,957	131,242	61,665	15,545,864
التسهيلات المسددة خلال السنة	(14,989,627)	(3,314,510)	(7,576,717)	(25,880,854)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	3,547,451	(3,356,874)	(190,577)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(4,404,461)	5,415,106	(1,010,645)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(1,193,338)	(993,488)	2,186,826	-
إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	(496,619)	(147,822)	(139,310)	(783,751)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(9,649,362)	(269,672)	(307,220)	(10,226,254)
التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	-	-	(16,201,429)	(16,201,429)
الرصيد في نهاية السنة	**185,061,607**	**24,903,383**	**15,494,861**	**225,459,851**

– فيما يلي إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات العقارية خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024 و 2023:

	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2024				
الرصيد في بداية السنة	3,426,030	5,951,516	7,302,261	16,679,807
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	629,844	1,497,812	5,094	2,132,750
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	(138,242)	(27,781)	(493,518)	(659,541)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	179,038	(111,232)	(67,806)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(1,964,402)	2,109,892	(145,490)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(26,449)	(249,558)	276,007	-
إجمالي الأثر على خسارة التدني نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	(147,912)	2,403,851	594,112	2,850,051
الأثر على المخصص الناتج عن تعديلات	(73,443)	607,459	434,613	968,629
مخصص التسهيلات المعدومة	-	-	(54,321)	(54,321)
الرصيد في نهاية السنة	**1,884,464**	**12,181,959**	**7,850,952**	**21,917,375**
31 كانون الأول 2023				
الرصيد في بداية السنة	1,321,101	5,895,139	21,998,045	29,214,285
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	204,740	23,931	2,060	230,731
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	(82,507)	(453,324)	(5,593,469)	(6,129,300)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	169,131	(122,024)	(47,107)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(73,379)	304,838	(231,459)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(12,249)	(8,352)	20,601	-
إجمالي الأثر على خسارة التدني نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	(98,357)	169,935	353,274	424,852
الأثر على المخصص الناتج عن تعديلات	1,997,550	141,373	657,632	2,796,555
مخصص التسهيلات المعدومة	-	-	(9,857,316)	(9,857,316)
الرصيد في نهاية السنة	**3,426,030**	**5,951,516**	**7,302,261**	**16,679,807**

الشركات الكبرى

– فيما يلي إفصاح توزيع إجمالي تسهيلات الشركات الكبرى حسب فئات التصنيف الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2024 و2023:

فئات التصنيف الائتماني بناءً على النظام الداخلي للبنك	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2024				
من (1) الى (5)	764,110,978	67,134,541	-	831,245,519
من (6) الى (7)	224,007,657	122,005,044	26,191,583	372,204,284
من (8) الى (10)	-	-	76,051,265	76,051,265
غير مصنف	2,271,605	6,505	16,487	2,294,597
المجموع	**990,390,240**	**189,146,090**	**102,259,335**	**1,281,795,665**
31 كانون الأول 2023				
من (1) الى (5)	663,710,136	103,293,640	-	767,003,776
من (6) الى (7)	284,757,495	120,284,568	-	405,042,063
من (8) الى (10)	-	-	87,901,772	87,901,772
غير مصنف	1,512,092	19,361,989	26,989,702	47,863,783
المجموع	**949,979,723**	**242,940,197**	**114,891,474**	**1,307,811,394**

– فيما يلي إفصاح الحركة على رصيد تسهيلات الشركات الكبرى خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024 و 2023:

	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2024				
الرصيد في بداية السنة	949,979,723	242,940,197	114,891,474	1,307,811,394
التسهيلات الجديدة خلال السنة	86,665,038	-	489,346	87,154,384
التسهيلات المسددة خلال السنة	(28,408,907)	(18,634,566)	(17,899,560)	(64,943,033)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(33,599,646)	33,599,646	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(3,336,156)	(25,560,814)	28,896,970	-
اثر اعادة تصنيف الموجودات المحتفظ بها بهدف البيع	238,498	-	67,650	306,148
إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	-	(132,585)	(878,300)	(1,010,885)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	18,851,690	(43,065,788)	2,343,968	(21,870,130)
التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	-	-	(25,652,213)	(25,652,213)
الرصيد في نهاية السنة	**990,390,240**	**189,146,090**	**102,259,335**	**1,281,795,665**
31 كانون الأول 2023				
الرصيد في بداية السنة	952,464,227	125,182,937	70,664,849	1,148,312,013
التسهيلات الجديدة خلال السنة	183,328,144	19,931,705	25,961	203,285,810
التسهيلات المسددة خلال السنة	(58,093,430)	(1,343,242)	(37,488,238)	(96,924,910)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	8,797,264	(8,797,264)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(104,756,629)	104,756,629	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(5,448)	(19,472,495)	19,477,943	-
إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	(468,785)	18,678,838	799,669	19,009,722
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(31,393,994)	4,003,089	(1,960,161)	(29,351,066)
ما تم اضافته خلال الفترة نتيجة عملية الاستحواذ	108,374	-	64,356,191	64,464,565
التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	-	-	(984,740)	(984,740)
الرصيد في نهاية السنة	**949,979,723**	**242,940,197**	**114,891,474**	**1,307,811,394**

– فيما يلي إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات الشركات الكبرى خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024 و 2023:

	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2024				
الرصيد في بداية السنة	9,416,373	55,746,488	71,663,510	136,826,371
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	1,082,797	-	421,143	1,503,940
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	(253,973)	(2,355,062)	(11,227,829)	(13,836,864)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(965,414)	965,414	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(23,400)	(5,062,906)	5,086,306	-
اثرالموجودات المحتفظ بها بهدف البيع	731	-	49,705	50,436
إجمالي الأثر على خسارة التدني نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	-	1,408,000	19,866,350	21,274,350
الأثر على المخصص الناتج عن تعديلات	(936,194)	5,525,082	(341,856)	4,247,032
مخصص التسهيلات المعدومة	-	-	(19,961,991)	(19,961,991)
الرصيد في نهاية السنة	**8,320,920**	**56,227,016**	**65,555,338**	**130,103,274**
31 كانون الأول 2023				
الرصيد في بداية السنة	20,276,754	25,695,020	42,959,827	88,931,601
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	2,086,840	16,717	19,399	2,122,956
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	(710,746)	(405,129)	(4,135,477)	(5,251,352)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	2,000,021	(2,000,021)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(13,444,268)	13,444,268	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(5,097)	(3,995,900)	4,000,997	-
إجمالي الأثر على خسارة التدني نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	(1,583,895)	13,305,033	4,766,762	16,487,900
الأثر على المخصص الناتج عن تعديلات	349,143	8,883,126	3,298,238	12,530,507
اثراستبعاد الموجودات المالية المتاحة للبيع	-	-	-	-
ما تم اضافته خلال الفترة نتيجة عملية الاستحواذ	447,621	803,374	21,710,148	22,961,143
مخصص التسهيلات المعدومة	-	-	(956,384)	(956,384)
الرصيد في نهاية السنة	**9,416,373**	**55,746,488**	**71,663,510**	**136,826,371**

الشركات الصغيرة والمتوسطة

– فيما يلي إفصاح توزيع إجمالي تسهيلات الشركات الصغيرة والمتوسطة حسب فئات التصنيف الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2024 و2023:

فئات التصنيف الائتماني بناءً على النظام الداخلي للبنك	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2024				
من (1) الى (5)	102,267,131	11,225,839	-	113,492,970
من (6) الى (7)	16,346,602	8,355,165	-	24,701,767
من (8) الى (10)	-	-	12,981,271	12,981,271
غير مصنف	286,124	4,347	841,275	1,131,746
المجموع	**118,899,857**	**19,585,351**	**13,822,546**	**152,307,754**
31 كانون الأول 2023				
من (1) الى (5)	112,175,254	6,234,111	-	118,409,365
من (6) الى (7)	12,639,763	8,420,015	-	21,059,778
من (8) الى (10)	-	-	11,906,543	11,906,543
غير مصنف	47,726	3,273	676,986	727,985
المجموع	**124,862,743**	**14,657,399**	**12,583,529**	**152,103,671**

– فيما يلي إفصاح الحركة على رصيد تسهيلات الشركات الصغيرة والمتوسطة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024 و 2023:

	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2024				
الرصيد في بداية السنة	124,862,743	14,657,399	12,583,529	152,103,671
التسهيلات الجديدة خلال السنة	11,270,958	94,161	1,001,235	12,366,354
التسهيلات المسددة خلال السنة	(10,464,173)	(1,538,809)	(486,533)	(12,489,515)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	1,872,262	(1,872,262)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(6,331,312)	7,901,364	(1,570,052)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(2,067,070)	(3,296,005)	5,363,075	-
اثرالموجودات المحتفظ بها بهدف البيع	6,771,539	1,582,105	1,792,241	10,145,885
إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	(638,438)	358,001	(501,975)	(782,412)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(6,376,652)	1,699,397	(1,325,853)	(6,003,108)
التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	-	-	(3,033,121)	(3,033,121)
الرصيد في نهاية السنة	**118,899,857**	**19,585,351**	**13,822,546**	**152,307,754**
31 كانون الأول 2023				
الرصيد في بداية السنة	138,374,540	19,683,363	8,278,608	166,336,511
التسهيلات الجديدة خلال السنة	19,392,326	299,517	270,773	19,962,616
التسهيلات المسددة خلال السنة	(26,163,556)	(763,459)	(465,383)	(27,392,398)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	4,910,549	(4,843,528)	(67,021)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(8,171,739)	8,255,224	(83,485)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(2,121,798)	(4,192,120)	6,313,918	-
اثر استبعاد الموجودات المالية المتاحة للبيع	(226,179)	760,349	757,089	1,291,259
ما تم اضافته خلال الفترة نتيجة عملية الاستحواذ	3,704,940	(2,299,794)	(727,598)	677,548
اثر استبعاد الموجودات المالية المتاحة للبيع	(4,836,340)	(2,242,153)	(660,332)	(7,738,825)
ما تم اضافته خلال الفترة نتيجة عملية الاستحواذ	-	-	-	-
التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	-	-	(1,033,040)	(1,033,040)
الرصيد في نهاية السنة	**124,862,743**	**14,657,399**	**12,583,529**	**152,103,671**

– فيما يلي إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات الشركات الصغيرة والمتوسطة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024 و 2023:

	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2024				
الرصيد في بداية السنة	622,107	430,258	8,918,414	9,970,779
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	222,572	7,508	1,223,994	1,454,074
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	(27,292)	(164,023)	(320,199)	(511,514)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	17,431	(17,431)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(13,756)	1,430,747	(1,416,991)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(89,838)	(38,924)	128,762	-
اثرالموجودات المحتفظ بها بهدف البيع	277,681	17,436	1,295,384	1,590,501
إجمالي الأثر على خسارة التدني نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	(11,490)	(1,139,610)	2,294,498	1,143,398
الأثر على المخصص الناتج عن تعديلات	(37,113)	1,491,356	(267,796)	1,186,447
مخصص التسهيلات المعدومة	-	-	(2,885,337)	(2,885,337)
الرصيد في نهاية السنة	**960,302**	**2,017,317**	**8,970,729**	**11,948,348**

31 كانون الأول 2023				
الرصيد في بداية السنة	702,842	1,577,730	5,092,194	7,372,766
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	176,894	732	232,061	409,687
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	(58,159)	(24,971)	(465,847)	(548,977)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	28,597	(16,078)	(12,519)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(37,604)	74,751	(37,147)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(112,406)	(1,252,015)	1,364,421	-
إجمالي الأثر على خسارة التدني نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	(21,775)	4,697	3,550,626	3,533,548
الأثر على المخصص الناتج عن تعديلات	(38,432)	73,612	536,351	571,531
اثر استبعاد الموجودات المالية المتاحة للبيع	(17,850)	(8,200)	(355,800)	(381,850)
ما تم اضافته خلال الفترة نتيجة عملية الاستحواذ	-	-	-	-
مخصص التسهيلات المعدومة	-	-	(985,926)	(985,926)
الرصيد في نهاية السنة	**622,107**	**430,258**	**8,918,414**	**9,970,779**

الحكومة والقطاع العام

– فيما يلي إفصاح توزيع إجمالي تسهيلات الحكومة والقطاع العام حسب فئات التصنيف الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2024 و2023:

فئات التصنيف الائتماني بناءً على النظام الداخلي للبنك	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2024				
من (1) الى (5)	141,075,666	-	-	141,075,666
من (6) الى (7)	19,061,065	-	-	19,061,065
من (8) الى (10)	-	-	-	-
غير مصنف	-	-	-	-
المجموع	**160,136,731**	**-**	**-**	**160,136,731**
31 كانون الأول 2023				
من (1) الى (5)	133,521,238	-	-	133,521,238
من (6) الى (7)	42,265,201	-	-	42,265,201
من (8) الى (10)	-	-	-	-
غير مصنف	-	-	-	-
المجموع	**175,786,439**	**-**	**-**	**175,786,439**

– فيما يلي إفصاح الحركة على رصيد تسهيلات الحكومة والقطاع العام خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024 و 2023:

	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2024				
الرصيد في بداية السنة	175,786,439	-	-	175,786,439
التسهيلات الجديدة خلال السنة	23,305,489	-	-	23,305,489
التسهيلات المسددة خلال السنة	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(38,955,197)	-	-	(38,955,197)
التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**160,136,731**	**-**	**-**	**160,136,731**
31 كانون الأول 2023				
الرصيد في بداية السنة	181,960,741	-	-	181,960,741
التسهيلات الجديدة خلال السنة	-	-	-	-
التسهيلات المسددة خلال السنة	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل		-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(6,174,302)	-	-	(6,174,302)
ما تم اضافته خلال الفترة نتيجة عملية الاستحواذ	-	-	-	-
التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**175,786,439**	**-**	**-**	**175,786,439**

– فيما يلي إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات الحكومة والقطاع العام خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024 و 2023:

	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2024				
الرصيد في بداية السنة	311,385	-	-	311,385
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	-	-	-	-
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
الأثر على المخصص الناتج عن تعديلات	(22,849)	-	-	(22,849)
مخصص التسهيلات المعدومة	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**288,536**	**-**	**-**	**288,536**
31 كانون الأول 2023				
الرصيد في بداية السنة	635,920	-	-	635,920
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	-	-	-	-
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
الأثر على المخصص الناتج عن تعديلات	(324,535)	-	-	(324,535)
مخصص التسهيلات المعدومة	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**311,385**	**-**	**-**	**311,385**

(9) موجودات مالية بالكلفة المطفأة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

	2024	2023
	دينار	دينار
موجودات مالية متوفر لها أسعار سوقية :		
سندات وأذونات خزينة	110,395,801	129,775,646
أسناد قروض شركات	1,418,000	-
مجموع موجودات مالية متوفر لها أسعار سوقية	**111,813,801**	**129,775,646**
مخصصات تدني لموجودات مالية بالكلفة المطفأة	(15,745,080)	(15,858,918)
صافي موجودات مالية متوفر لها أسعار سوقية	**96,068,721**	**113,916,728**
موجودات مالية غير متوفر لها أسعار سوقية :		
سندات وأذونات خزينة *	1,324,269,386	1,000,933,894
أسناد قروض شركات	17,833,600	12,161,600
مجموع موجودات مالية غير متوفر لها أسعار سوقية	**1,342,102,986**	**1,013,095,494**
ينزل: مخصصات تدني لموجودات مالية بالكلفة المطفأة	**(4,182,840)**	**(4,129,033)**
صافي موجودات مالية غير متوفر لها أسعار سوقية	**1,337,920,146**	**1,008,966,461**
المجموع	**1,433,988,867**	**1,122,883,189**
تحليل السندات المالية بالاجمالي :		
ذات عائد ثابت	1,446,755,187	1,130,709,540
ذات عائد متغير	7,161,600	12,161,600
المجموع	**1,453,916,787**	**1,142,871,140**

– لم يتم قيد اية مبالغ تمثل خسائر أو ارباح متحققة من بيع سندات بالكلفة المطفأة خلال العام 2024 و 2023 والتي يتم قيدها مباشرة ضمن قائمة الدخل الموحدة.

* تتضمن الموجودات المالية بالكلفة المطفأة سندات حكومية بمبلغ 80,032,977 دينار كما في 31 كانون الأول 2024 مقابل مبلغ 80,017,850 دينار كما في 31 كانون الأول 2023 محتفظ بها لدى البنك المركزي الأردني بالحفظ الأمين لدى أحد البنوك المحلية مقابل اتفاقية إعادة شراء مع صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، علما بأن الفوائد المستحقة وأية عوائد متأتية على هذه السندات خلال مدة الاتفاقية هي لصالح البنك الأردني الكويتي.

– فيما يلي إفصاح توزيع إجمالي الموجودات المالية بالكلفة المطفأة حسب فئات التصنيف الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2024 و2023.

فئات التصنيف الائتماني بناءً على النظام الداخلي للبنك	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2024				
من (1) الى (5)	907,463,800	-	-	907,463,800
من (6) الى (7)	11,345,149	6,187,738	-	17,532,887
من (8) الى (10)	-	-	7,587,004	7,587,004
غير مصنف	507,047,566	-	14,285,530	521,333,096
المجموع	**1,425,856,515**	**6,187,738**	**21,872,534**	**1,453,916,787**
31 كانون الأول 2023				
من (1) الى (5)	680,352	-	-	680,352
من (6) الى (7)	777,176,419	6,208,304	-	783,384,723
من (8) الى (10)	-	-	7,587,473	7,587,473
غير مصنف	336,891,630	-	14,326,962	351,218,592
المجموع	**1,114,748,401**	**6,208,304**	**21,914,435**	**1,142,871,140**

– فيما يلي إفصاح الحركة على رصيد الموجودات المالية بالكلفة المطفأة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024 و 2023:

	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2024				
الرصيد في بداية السنة	1,114,748,401	6,208,304	21,914,435	1,142,871,140
الإستثمارات الجديدة خلال السنة	284,936,332	-	-	284,936,332
الإستثمارات المسددة خلال السنة	(143,505,086)	-	-	(143,505,086)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	169,676,868	(20,566)	(41,901)	169,614,401
الإستثمارات المعدومة	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**1,425,856,515**	**6,187,738**	**21,872,534**	**1,453,916,787**
31 كانون الأول 2023				
الرصيد في بداية السنة	615,256,066	-	7,488,004	622,744,070
الإستثمارات الجديدة خلال السنة	384,735,333	-	61,659	384,796,992
الإستثمارات المسددة خلال السنة	(243,018,792)	(19,224)	-	(243,038,016)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(6,227,528)	6,227,528	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
ما تم اضافته خلال الاستحواذ	364,003,322	-	14,364,772	378,368,094
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
الإستثمارات المعدومة	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**1,114,748,401**	**6,208,304**	**21,914,435**	**1,142,871,140**

– فيما يلي إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للموجودات المالية بالكلفة المطفأة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024 و 2023:

	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2024				
الرصيد في بداية السنة	159,504	1,075,611	18,752,836	19,987,951
الخسائر الائتمانية المتوقعة على الاستثمارات الجديدة خلال السنة	138,975	-	-	138,975
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على الإستثمارات المسددة خلال السنة	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
إجمالي الأثر على خسارة التدني نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	-	-	-	-
الأثر على المخصص الناتج عن تعديلات	(83,791)	(73,312)	3,039	(154,064)
مخصص الإستثمارات المعدومة	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف	-	-	(44,942)	(44,942)
الرصيد في نهاية السنة	**214,688**	**1,002,299**	**18,710,933**	**19,927,920**

31 كانون الأول 2023				
الرصيد في بداية السنة	330,068	-	4,425,400	4,755,468
الخسائر الائتمانية المتوقعة على الاستثمارات الجديدة خلال السنة	580	910,074	(116,150)	794,504
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على الإستثمارات المسددة خلال السنة	(169,115)	-	-	(169,115)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(165,537)	165,537	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
ما تم اضافته خلال الاستحواذ	163,508	-	14,443,586	14,607,094
التغيرات الناتجة عن التعديلات	-	-	-	-
مخصص الإستثمارات المعدومة	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**159,504**	**1,075,611**	**18,752,836**	**19,987,951**

– فيما يلي إفصاح الحركة على رصيد الإستثمارات–ادوات الدين بالاجمالي بشكل تجميعي المصنفة ضمن قائمة الدخل والدخل الشامل الاخر و الموجودات المالية المقاسة بالكلفة المطفأة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024 و 2023:

	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2024				
الرصيد في بداية السنة	1,150,619,277	6,208,304	21,914,435	1,178,742,016
الإستثمارات الجديدة خلال السنة	295,915,105	-	-	295,915,105
الإستثمارات المستحقة خلال السنة	(145,580,809)	-	-	(145,580,809)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	(379,429)	-	-	(379,429)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	169,676,868	(20,566)	(41,901)	169,614,401
الإستثمارات المعدومة	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**1,470,251,012**	**6,187,738**	**21,872,534**	**1,498,311,284**

31 كانون الأول 2023				
الرصيد في بداية السنة	637,834,576	-	7,488,004	645,322,580
الإستثمارات الجديدة خلال السنة	398,586,714	-	61,659	398,648,373
الإستثمارات المستحقة خلال السنة	(243,577,807)	(19,224)	-	(243,597,031)
التغير في القيمة العادلة	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	(6,227,528)	6,227,528	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	364,003,322	-	14,364,772	378,368,094
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
الإستثمارات المعدومة	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**1,150,619,277**	**6,208,304**	**21,914,435**	**1,178,742,016**

– فيما يلي إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للإستثمارات بالاجمالي المصنفة ضمن قائمة الدخل والدخل الشامل الاخر والموجودات المالية المقاسة بالكلفة المطفأة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024 و 2023:

	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2024				
الرصيد في بداية السنة	**204,469**	**1,075,611**	**18,752,836**	**20,032,916**
الخسائر الائتمانية المتوقعة على الإستثمارات الجديدة خلال السنة	257,862	-	-	257,862
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على الإستثمارات المسددة خلال السنة	(12,257)	-	-	(12,257)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	(1,064)	-	-	(1,064)
الأثر على المخصص الناتج عن تعديلات	(83,791)	(73,312)	3,039	(154,064)
فروقات ترجمة عملات اجنبية	-	-	(44,942)	(44,942)
الرصيد في نهاية السنة	**365,219**	**1,002,299**	**18,710,933**	**20,078,451**

31 كانون الأول 2023				
الرصيد في بداية السنة	**341,332**	**-**	**4,425,400**	**4,766,732**
الخسائر الائتمانية المتوقعة على الإستثمارات الجديدة خلال السنة	35,373	910,074	(116,150)	829,297
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على الإستثمارات المسددة خلال السنة	(170,207)	-	-	(170,207)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(165,537)	165,537	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
ما تم اضافته خلال الاستحواذ	163,508	-	14,443,586	14,607,094
التغيرات الناتجة عن التعديلات	-	-	-	-
مخصص الإستثمارات المعدومة	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**204,469**	**1,075,611**	**18,752,836**	**20,032,916**

(10) ممتلكات ومعدات بالصافي

أ – ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

العام 2024	أراضي	مباني	معدات وأجهزة وأثاث	وسائط نقل	أجهزة الحاسب الآلي	تحسينات مباني	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الكلفـــة :							
الرصيد في بداية السنة	27,069,619	35,482,583	21,427,578	1,986,247	25,341,333	23,809,037	135,116,397
إضافات	1,167,725	263,287	1,822,236	34,350	3,766,447	3,043,981	10,098,026
ما تم اضافته من موجودات مالية متاحة للبيع	-	753,183	366,047	60,619	442,896	-	1,622,745
إستبعادات	(2,289,956)	(251,190)	(3,497,048)	(128,185)	(3,912,769)	(358,638)	(10,437,786)
الرصيد في نهاية السنة	**25,947,388**	**36,247,863**	**20,118,813**	**1,953,031**	**25,637,907**	**26,494,380**	**136,399,382**
الإستهلاك المتراكم:							
الرصيد في بداية السنة	-	7,512,924	15,440,025	1,629,126	21,710,028	19,774,184	66,066,287
إستهلاك السنة	-	1,052,064	1,586,483	27,395	1,507,996	1,763,577	5,937,515
إستبعادات	-	(211,666)	(3,481,508)	(128,115)	(3,910,891)	(358,638)	(8,090,818)
ما تم اضافته من موجودات مالية متاحة للبيع	-	173,428	33,550	54,818	271,426	-	533,222
فروقات ترجمة عملات اجنبية	-	-	-	(6,476)	(35,068)	-	(41,544)
الرصيد في نهاية السنة	**-**	**8,526,750**	**13,578,550**	**1,576,748**	**19,543,491**	**21,179,123**	**64,404,662**
صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات	25,947,388	27,721,113	6,540,263	376,283	6,094,416	5,315,257	71,994,720
دفعات على حساب شراء ممتلكات ومعدات	2,161,600	3,436,398	4,469,739	26,790	265,751	637,209	10,997,487
صافي الممتلكات و المعدات في نهاية السنة	**28,108,988**	**31,157,511**	**11,010,002**	**403,073**	**6,360,167**	**5,952,466**	**82,992,207**
نسبة الاستهلاك السنوية %		3%	%9-15%	%15	%20	%20	

العـــام 2023	أراضي	مباني	معدات وأجهزة وأثاث	وسائط نقل	أجهزة الحاسب الآلي	تحسينات مباني	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الكلفـــة :							
الرصيد في بداية السنة	8,359,965	13,297,601	19,417,829	1,282,193	18,019,998	22,512,978	82,890,564
إضافات	381,478	-	1,662,505	356,300	1,383,317	1,296,059	5,079,659
إستبعادات	(1,485,706)	(215,730)	(182,677)	(46,247)	(158,123)	-	(2,088,483)
ما تم اضافته خلال الاستحواذ	19,813,882	22,400,712	529,921	394,001	6,096,141	-	49,234,657
الرصيد في نهاية السنة	**27,069,619**	**35,482,583**	**21,427,578**	**1,986,247**	**25,341,333**	**23,809,037**	**135,116,397**
الإستهلاك المتراكم:							
الرصيد في بداية السنة	-	3,490,422	13,770,876	1,259,401	15,619,264	18,343,850	52,483,813
إستهلاك السنة	-	873,920	1,303,050	56,297	1,172,563	1,423,466	4,829,296
إستبعادات	-	(80,899)	(177,640)	(46,246)	(162,008)	-	(466,793)
ما تم اضافته خلال الاستحواذ	-	3,229,481	543,739	359,674	5,080,209	6,868	9,219,971
الرصيد في نهاية السنة	**-**	**7,512,924**	**15,440,025**	**1,629,126**	**21,710,028**	**19,774,184**	**66,066,287**
صافي القيمة الدفترية للممتلكات و المعدات	27,069,619	27,969,659	5,987,553	357,121	3,631,305	4,034,853	69,050,110
دفعات على حساب شراء ممتلكات و معدات	-	2,452,444	4,948,972	-	91,208	3,907,892	11,400,516
صافي الممتلكات و المعدات في نهاية السنة	**27,069,619**	**30,422,103**	**10,936,525**	**357,121**	**3,722,513**	**7,942,745**	**80,450,626**
نسبة الاستهلاك السنوية %		3%	%9-15%	15%	20 %	20 %	

ب – تتضمن الممتلكات والمعدات 38,695,680 دينار كما في 31 كانون الأول 2024 مقابل 40,403,028 دينار كما في 31 كانون الأول 2023 وذلك قيمة ممتلكات ومعدات مستهلكة بالكامل .

(11) موجودات غير ملموسة بالصافي

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

	أنظمة حاسوب وبرامج	
	2024	2023
	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	11,907,278	7,239,008
إضافات	3,046,450	6,300,042
الإطفاء للسنة	(2,564,705)	(1,994,216)
ما تم اضافته خلال الاستحواذ	-	362,444
المحول من موجودات مالية متاحة للبيع	76,547	-
الرصيد في نهاية السنة	**12,465,570**	**11,907,278**
نسبة الإطفاء السنوية %	%20 -%33	%20 -%33

(12) أصول مستأجرة وإلتزامات مقابلها

أ – فيما يلي الحركة على حق إستخدام أصول مستأجرة:

	2024	2023
	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	12,559,364	10,524,060
يضاف: عقود جديدة خلال العام	2,782,644	4,616,698
يضاف: ما تم إضافته خلال الاستحواذ	-	1,139,128
يطرح: الاستهلاكات خلال السنة	4,040,780	3,720,522
الرصيد كما في نهاية السنة	**11,301,228**	**12,559,364**

ب – فيما يلي الحركة على التزامات مقابل حق استخدام أصول مستأجرة:

	2024	2023
	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	12,791,946	10,733,682
يضاف: ما تم إضافته نتيجة الاستحواذ	-	1,161,539
يضاف: مصروف الفوائد	1,253,308	1,228,502
يضاف: عقود جديدة خلال العام	2,782,644	4,616,698
يطرح: الالتزامات المسددة	4,520,223	4,948,475
الرصيد كما في نهاية السنة	**12,307,675**	**12,791,946**

ج – التحليل حسب الاستحقاقات:

	سنة الى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات
	دينار	دينار
حق استخدام أصول مستاجرة	904,098	10,397,130
التزامات عقود أصول مستأجرة	984,614	11,323,061

إختار البنك إستخدام الإعفاء المتاح بالمعيار بعدم إثبات حق الإستخدام للأصول المستأجرة بموجب عقود تقل مدتها عن عام ومبالغها غير جوهرية.

(13) موجودات أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

	2024	2023
	دينار	دينار
فوائد وإيرادات برسم القبض *	51,942,322	50,176,297
مصروفات مدفوعة مقدماً	6,476,547	6,863,524
موجودات آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة بالصافي	114,355,120	103,289,000
شيكات مقاصة	435,009	398,488
مدينون	6,259,473	3,226,690
أخرى	24,452,867	10,670,210
المجموع	**203,921,338**	**174,624,209**

* يظهر المبلغ بالصافي بعد طرح فوائد معلقة بقيمة 2,710,174 دينار كما في 31 كانون الأول 2024 و كما في 31 كانون الأول 2023.

– تتضمن بنود المدينون والموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة والموجودات الأخرى أرصدة تخص الشركات التابعة بمبلغ 14,571,224 دينار كما في 31 كانون الأول 2024 مقابل 8,035,531 دينار كما في 31 كانون الأول 2023.

– تتطلب تعليمات البنك المركزي الأردني التخلص من العقارات والأسهم التي آلت ملكيتها للبنك خلال فترة اقصاها سنتين من تاريخ تملكها ، وللبنك المركزي في حالات إستثنائية أن يمدد هذه المدة لسنتين متتاليتن كحد أقصى.

– فيما يلي ملخص الحركة على الموجودات التي الت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة :

	2024		
	عقارات مستملكة	موجودات مستملكة أخرى *	المجموع
	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2024			
الرصيد بداية السنة - بالصافي	**102,841,879**	**447,121**	**103,289,000**
إضافات	20,309,720	1,372,800	21,682,520
إستبعادات	(11,815,069)	-	(11,815,069)
ما تم اضافاته من موجودات مالية متاحة للبيع	4,057,767	-	4,057,767
(مخصص) موجودات مستملكة	(1,791,647)	(1,067,451)	(2,859,098)
الرصيد في نهاية السنة	**113,602,650**	**752,470**	**114,355,120**
31 كانون الأول 2023			
الرصيد بداية السنة - بالصافي	**124,287,727**	**1,040,275**	**125,328,002**
إضافات	10,292,668	2,184,251	12,476,919
إستبعادات	(32,966,848)	(593,154)	(33,560,002)
المسترد (مخصص) موجودات مستملكة	1,228,332	(2,184,251)	(955,919)
الرصيد في نهاية السنة	**102,841,879**	**447,121**	**103,289,000**

* يمثل هذا البند أسهم والات مملوكة مقابل ديون مستحقة.

– قام البنك المركزي الأردني بموجب تعميم رقم 10/3/16234 تاريخ ١٠ تشرين الأول 2022 بإلغاء العمل بكافة التعاميم السابقة التي تقضي بإقتطاع مخصصات مقابل العقارات المستملكة المخالفة لأحكام قانون البنوك مع الابقاء على المخصصات المرصودة مقابل العقارات ليتم تحريرها عند التخلص منها.

– بلغت خسائر بيع الموجودات المستملكة 1,827,592 دينار للعام 2024 مقابل 478,945 دينار للعام 2023 وقد ظهرت ضمن المصاريف الأخرى.

(14) ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

	2024		
	داخل المملكة	خارج المملكة	المجموع
	دينار	دينار	دينار
حسابات جارية وتحت الطلب	30	7,536,079	7,536,109
ودائع لأجل تستحق خلال ثلاثة اشهر	-	10,788,154	10,788,154
ودائع لأجل تستحق خلال أكثر من ثلاثة أشهر	12,000,000	14,180,000	26,180,000
المجموع	**12,000,030**	**32,504,233**	**44,504,263**

	2023		
	داخل المملكة	خارج المملكة	المجموع
	دينار	دينار	دينار
حسابات جارية وتحت الطلب	2,866,570	3,815,480	6,682,050
ودائع لأجل تستحق خلال ثلاثة اشهر	3,545,000	47,393,301	50,938,301
ودائع لأجل تستحق خلال أكثر من ثلاثة أشهر	12,000,000	-	12,000,000
المجموع	**18,411,570**	**51,208,781**	**69,620,351**

(15) ودائع عملاء

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

	أفراد	الشركات		الحكومة والقطاع العام	المجموع
		كبرى	صغيرة ومتوسطة		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2024					
حسابات جارية وتحت الطلب	329,067,415	1,242,784,558	246,478,355	6,402,041	1,824,732,369
ودائع التوفير	341,638,856	14,506,310	4,384,086	2,875,914	363,405,166
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	922,881,065	610,151,048	141,559,618	111,412,378	1,786,004,109
المجموع	**1,593,587,336**	**1,867,441,916**	**392,422,059**	**120,690,333**	**3,974,141,644**
31 كانون الأول 2023					
حسابات جارية وتحت الطلب	352,573,247	1,086,688,924	225,160,471	1,710,101	1,666,132,743
ودائع التوفير	295,491,085	14,639,819	222,322	3,077,664	313,430,890
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	883,852,980	583,666,511	160,547,988	99,429,920	1,727,497,399
شهادات إيداع	35,450	-	-	-	35,450
المجموع	**1,531,952,762**	**1,684,995,254**	**385,930,781**	**104,217,685**	**3,707,096,482**

– بلغت ودائع الحكومة الأردنية والقطاع العام داخل المملكة 120,690,333 دينار أي ما نسبته 3.04 % من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2024 (104,217,685 دينار أي ما نسبته 2.81% كما في 31 كانون الأول 2023).

– بلغت الودائع التي لا تتقاضى فوائد 1,811,872,436 دينار أي ما نسبته 45.59% من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2024 (مقابل 1,598,498,342 دينار أي ما نسبته 43.12% كما في 31 كانون الأول 2023).

– بلغت الودائع المحجوزة مقيدة السحب 64,563,160 دينار أي ما نسبته 1.62% من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2024 (مقابل 43,154,048 دينار أي ما نسبته 1.16% كما في 31 كانون الأول 2023).

– بلغت الودائع الجامدة 73,020,257 دينار كما في 31 كانون الأول 2024 مقابل 48,696,430 دينار كما في 31 كانون الأول 2023.

(16) تأمينات نقدية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

	2024	2023
	دينار	دينار
تأمينات مقابل تسهيلات مباشرة	115,360,729	107,032,817
تأمينات مقابل تسهيلات غير مباشرة	38,832,070	32,942,016
المجموع	**154,192,799**	**139,974,833**

(17) أموال مقترضة

تم الحصول على هذه الأموال بموجب الإتفاقيات الموقعة مع مؤسسات مالية مختلفة، بهدف إستخدامها في تمويل الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ، وذلك على النحو التالي :

31 كانون الأول 2024	المبلغ	عدد الأقساط		دورية إستحقاق الأقساط	الضمانات	سعر فائدة الاقتراض	ثابتة/متغيرة
	دينار	الكلية	المتبقية				
اقتراض من بنوك مركزية	58,768,300	12,753	5,444	شهرية ونصف سنوية وعند الاستحقاق	كمبيالات غب الطلب	0.00% الى 6.98%	ثابتة / متغيرة
اقتراض من بنوك/ مؤسسات محلية	183,585,603	1,588	1,105	شهرية ونصف سنوية وعند الاستحقاق	–	4.50% الى 6.60%	ثابتة
اقتراض من بنوك/ مؤسسات خارجية	104,141,158	41	39	شهرية ونصف سنوية وعند الاستحقاق	–	1.79% الى 6.1%	ثابتة
	346,495,061						

31 كانون الأول 2023	المبلغ	عدد الأقساط		دورية إستحقاق الأقساط	الضمانات	سعر فائدة الأقراض	ثابتة/متغيرة
	دينار	الكلية	المتبقية				
اقتراض من البنك المركزي الأردني	63,301,563	8,400	3,428	شهرية ونصف سنوية وعند الاستحقاق	كمبيالات غب الطلب	0.0% الى 6.27%	ثابتة / متغيرة
اقتراض من بنوك/ مؤسسات محلية	178,799,529	7	7	شهرية ونصف سنوية وعند الاستحقاق	–	4.50% الى 6.60%	ثابتة
اقتراض من بنوك/ مؤسسات خارجية	121,056,078	749	537	شهرية ونصف سنوية وعند الاستحقاق	–	1.79% الى 6.1%	ثابتة
	363,157,170						

– تم إعادة الإقراض بهامش يتراوح من 3% الى 5%.

(18) مخصصات متنوعة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

	مخصص تعويض نهاية الخدمة		مخصص القضايا المقامة ضد البنك والمطالبات المحتملة		المجموع	
	2024	2023	2024	2023	2024	2023
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	**16,719,423**	**12,151,336**	**3,578,169**	**2,303,637**	**20,297,592**	**14,454,973**
المضاف من خلال الدخل الشامل للسنة*	1,529,636	639,842	-	-	1,529,636	639,842
المضاف من خلال الدخل للسنة**	4,227,044	4,442,207	1,687,099	1,293,111	5,914,143	5,735,318
(المدفوع/المستخدم) خلال السنة	(987,094)	(1,374,366)	(44,083)	(33,713)	(1,031,177)	(1,408,079)
ما تم اضافته خلال الاستحواذ	-	860,404	-	15,134	-	875,538
اثر اعادة تصنيف الموجودات المحتفظ بها بهدف البيع	338,136	-	-	-	338,136	-
فروقات ترجمة عملات اجنبية	(353,049)	-	-	-	(353,049)	-
الرصيد في نهاية السنة	21,474,096	16,719,423	5,221,185	3,578,169	26,695,281	20,297,592

* يظهر التغير نتيجة الفرضيات الاكتوارية بحقوق الملكية مباشرة بعد طرح الضريبة المؤجلة ويبلغ الاحتياطي السالب 294,908 دينار كما في 31 كانون الأول 2024 مقابل أرباح بقيمة 653,467 دينار كما في 31 كانون الأول 2023.

** يشمل المضاف من خلال الدخل مبلغ 1,041,118 دينار كما في نهاية العام 2024 مقابل 1,132,102 دينار للعام 2023 تظهر ضمن الفوائد المدينة لقاء إلتزامات منافع موظفين محددة.

(19) السندات الخضراء (Green Bonds)

تم خلال الربع الأول من العام 2023 توقيع اتفاقية لإصدار أسناد قرض بقيمة اسمية اجمالية ٥٠ مليون دولار أمريكي لمدة 5 سنوات مع مؤسسة التمويل الدولية (International Financial Corporation – IFC) وتهدف تلك السندات الى التمويل الأخضر (Green Bonds).

	المبلغ	سعر فائدة الاقتراض
	دينار	
السندات الخضراء (1)	2,836,000	6.42%
السندات الخضراء (2)	7,090,000	6.42%
السندات الخضراء (3)	25,524,000	7.97%
	35,450,000	

(20) ضريبة الدخل

أ – مخصص ضريبة الدخل

إن الحركة على مخصص ضريبة الدخل خلال السنة هي كما يلي :

	2024	2023
	دينـــــــار	دينـــــــار
رصيد بداية السنة	32,640,476	18,784,419
ضريبة الدخل المستحقة	40,722,143	34,070,422
ما تم اضافته خلال الاستحواذ	-	5,756,062
المحول من مطلوبات مقابل موجودات مالية متاحة للبيع	178,170	-
ضريبة الدخل المدفوعة	(34,749,010)	(25,970,427)
الرصيد في نهاية السنة	**38,791,779**	**32,640,476**

ب – مصروف ضريبة الدخل

تمثل ضريبة الدخل الظاهرة في قائمة الدخل ما يلي :

	2024	2023
	دينـــــــار	دينـــــــار
ضريبة الدخل المستحقة	40,722,143	34,070,422
أثر الضريبة المؤجلة للسنة	(3,864,578)	(2,455,779)
المحول من موجودات مالية متاحة للبيع	(5,423)	-
المجموع	**36,852,142**	**31,614,643**

ج- الوضع الضريبي

فيما يلي الوضع الضريبي لفروع البنك والشركات التابعة :

الفروع / الشركات	تقديم كشف التقدير الذاتي حتى نهاية العام	مخالصة نهائية حتى نهاية العام	الدفعة لدائرة الضريبة	سنوات مختلف عليها
فروع الأردن	2023	2019	تم تسديد الضرائب المستحقة	لا يوجد
فرع قبرص	2023	2019	تم تسديد الضرائب المستحقة	لا يوجد
شركة إجارة للتأجير التمويلي	2023	2019	تم تسديد الضرائب المستحقة	لا يوجد
مصرف بغداد	2023	2023	تم تسديد الضرائب المستحقة	لا يوجد
الشركة المتحدة	2023	2021	تم تسديد الضرائب المستحقة	لا يوجد

– برأي المستشار الضريبي للبنك فانه لايترتب على البنك اية التزامات تفوق المخصصات المقيدة .

– هذا وقد تم تقديم الملفات اللازمة وفق نظام الأسعار التحويلية لغايات ضريبة الدخل لسنة 2023.

د - موجودات / مطلوبات ضريبية مؤجلة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

أ) موجودات ضريبية مؤجلة

	رصيد بداية السنة	المحرر	المضاف	الرصيد في نهاية السنة	الضريبة المؤجلة
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2024					
مخصص تعويض نهاية الخدمة	14,569,598	812,299	3,648,729	17,406,028	6,614,290
مخصصات موجودات مستملكة	30,796,334	-	2,969,307	33,765,641	12,830,944
مخصص قضايا مقامة على البنك	3,469,924	44,084	1,200,000	4,625,840	1,757,819
مخصص تسهيلات إئتمانية مباشرة	86,797,567	3,397,988	6,173,453	89,573,032	34,037,752
مخصص تسهيلات إئتمانية غير مباشرة	12,868,127	1,611,829	1,840,114	13,096,412	4,976,637
مخصص إضافي – أدوات ملكية	4,200,000	4,200,000	-	-	-
مخصص لقاء الأقساط المؤجلة	935,000	-	750,000	1,685,000	640,300
مخصص إستثمارات	164,209	-	95,179	259,388	98,567
مخصص ودائع لدى البنوك	21,532	-	36,447	57,979	22,032
خسائر تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	620,763	-	78,400	699,163	344,083
مخصص عقود تأجير تمويلي – شركات تابعة	100,000	-	-	100,000	28,000
مخصص ذمم مدينة وإيرادات مستحقة القبض – شركات تابعة	-	-	4,650,593	4,650,593	1,302,166
المجموع	**154,543,054**	**10,066,200**	**21,442,222**	**165,919,076**	**62,652,590**
31 كانون الأول 2023					
مخصص تعويض نهاية الخدمة	13,845,669	2,280,404	3,004,333	14,569,598	5,536,447
مخصصات عقارات مستملكة	30,290,991	1,678,907	2,184,250	30,796,334	11,702,607
مخصص قضايا مقامة على البنك	2,303,637	33,713	1,200,000	3,469,924	1,318,571
مخصص تسهيلات إئتمانية مباشرة	84,418,863	48,254,464	50,633,168	86,797,567	32,983,075
مخصص تسهيلات إئتمانية غير مباشرة	9,481,210	7,120,147	10,507,064	12,868,127	4,889,888
مخصص إضافي – أدوات ملكية	3,500,000	-	700,000	4,200,000	1,596,000
مخصص لقاء الأقساط المؤجلة	935,000	-	-	935,000	355,300
مخصص إستثمارات	164,532	60,218	59,895	164,209	62,399
مخصص ودائع لدى البنوك	1,425	1,425	21,532	21,532	8,182
خسائر تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	620,763	-	-	620,763	235,890
مخصص عقود تأجير تمويلي – شركات تابعة	100,000	-	-	100,000	28,000
مخصص ذمم مدينة وإيرادات مستحقة القبض – شركات تابعة	3,419,525	3,419,525	-	-	-
المجموع	**149,081,615**	**62,848,803**	**68,310,242**	**154,543,054**	**58,716,359**

ب) مطلوبات ضريبية مؤجلة

	رصيد بداية السنة	المبلغ المحرر	المضاف	الرصيد في نهاية السنة	الضريبة المؤجلة
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2024					
أرباح تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	4,171,874	4,073,129	834,935	933,680	354,798
تعويض نهاية الخدمة – خسائر اكتوارية	1,053,979	1,529,636	-	(475,657)	(180,750)
* إحتياطي تقييم موجودات مالية	18,334,368	2,325,959	-	16,008,409	1,448,076
المجموع	**23,560,221**	**7,928,724**	**834,935**	**16,466,432**	**1,622,124**
31 كانون الأول 2023					
أرباح تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	4,273,138	101,264	-	4,171,874	1,585,312
تعويض نهاية الخدمة – خسائر اكتوارية	1,693,821	639,842	-	1,053,979	400,512
* إحتياطي تقييم موجودات مالية	13,665,944	57,770	4,726,194	18,334,368	1,512,049
المجموع	**19,632,903**	**798,876**	**4,726,194**	**23,560,221**	**3,497,873**

* تظهر المطلوبات الضريبية المؤجلة الناتجة عن أرباح تقييم الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر ضمن إحتياطي تقييم موجودات مالية والمطلوبات الضريبية المؤجلة التي تخص الخسائر والارباح الإكتوارية الناتجة عن إعادة تقييم خطط منافع الموظفين المحددة بحقوق الملكية الموحدة .

– تم إحتساب الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة وفقا لقانون ضريبة الدخل بنسب تراوحت من 28% الى 38%، وفقا لقانون ضريبة الدخل المعدل والساري المفعول إعتباراً من أول كانون الثاني 2019.

إن الحركة على حساب الموجودات / المطلوبات الضريبية المؤجلة كما يلي:

	2024		2023	
	موجودات	مطلوبات	موجودات	مطلوبات
	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	58,716,359	3,497,873	56,299,060	7,460,503
المضاف خلال السنة	4,230,065	-	25,957,892	(38,480)
اثر اعادة تصنيف الموجودات المحتفظ بها بهدف البيع	1,302,166	-	-	-
المستبعد خلال السنة	(1,596,000)	(1,875,749)	(23,540,593)	(3,924,150)
الرصيد في نهاية السنة	**62,652,590**	**1,622,124**	**58,716,359**	**3,497,873**

هـ - ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي :

فيما يلي بيان لتسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي للسنة :

2024	2023	
دينـــــار	دينـــــار	
231,172,891	121,651,325	الربح المحاسبي
(116,293,667)	(23,279,653)	أرباح غير خاضعة للضريبة
52,069,747	31,311,200	مصروفات غير مقبولة ضريبيا
166,948,971	**129,682,872**	**الربح الضريبي**
%15.94	%25.99	**نسبة ضريبة الدخل الفعلية**

نسبة ضريبة الدخل القانونية مع المساهمة الوطنية للشركات داخل الأردن :

%38	%38	فروع البنك في الاردن
%12.5	%12.5	فروع البنك في قبرص
%28-15	%28-15	الشركات التابعة

(21) مطلوبات أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

2024	2023	
دينـــــار	دينـــــار	
26,534,680	27,102,957	فوائد برسم الدفع
3,462,854	3,209,447	حوالات واردة
1,605,904	4,807,505	ذمم دائنة
5,552,072	3,121,125	مبالغ لقاء تسجيل الشركات – شركات تابعة
472,088	1,976,513	التزامات لقاء خدمات الصراف الالي – شركات تابعة
5,213,296	1,314,306	مصاريف مستحقة غير مدفوعة
9,304,745	9,296,104	أمانات مؤقتة (أ)
8,702,921	8,292,453	أمانات مؤقتة – عملاء
6,689,151	10,011,315	أمانات مساهمين (ب)
12,365,810	11,142,349	شيكات مقبولة ومصدقة
576,894	541,825	تأمينات صناديق حديدية
53,775	59,622	أمانات اكتتابات (ب)
14,341,077	14,028,144	خسائر ائتمانية متوقعة مقابل التسهيلات غير المباشرة (ايضاح رقم 46)
-	4,200,000	مخصصات إضافية – أدوات ملكية
1,685,000	1,685,000	مخصصات إضافية – أقساط مؤجلة
1,188,272	1,188,272	مخصصات إضافية– شركات تابعة
12,246,613	12,281,978	مطلوبات أخرى
109,995,152	**114,258,915**	**المجموع**

(أ) يمثل هذا البند أمانات مؤقتة الدفع لشركات مساهمة عامة وأخرى .

(ب) يمثل هذا المبلغ حصيلة رديات الإكتتابات في شركات مساهمة عامة قيد التأسيس .

(22) رأس المال المصرح به والمكتتب به والمدفوع

يبلغ رأس مال البنك المصرح به والمكتتب به والمدفوع 150 مليون سهم / دينار كما في 31 كانون الأول 2024 و 2023.

(23) السندات الدائمة

تم خلال الربع الأول من العام 2023 إصدار سندات دائمة مصنفة ضمن الشريحة الإضافية الأولى لرأس المال التنظيمي (Additional Tier I Capital) بقيمة إجمالية تعادل 89.1 مليون دينار. يتكون السند من إصدارين، الأول هو إصدار غير عام بقيمة 90.0 مليون دولار أمريكي غير مدرج في بورصة عمان ، والإصدار الآخر هو إصدار عام بقيمة 25.2 مليون دينار تم طرحه للاكتتاب العام.

يبلغ سعر الفائدة 8.50% لمدة الـ 24 شهراً الأولى، وسيتم تعويم سعر الفائدة لاحقاً على أساس سعر إعادة الخصم الصادر عن البنك المركزي الأردني مضافاً إليه هامش مقداره 1.4 %، يتم احتسابه كل ثلاثة أشهر.فيما يبلغ سعر فائدة شريحة الدولار الامريكي بعد ال 24 شهرا الاولى سعر التمويل المضمون لليلة الواحدة (SOFR) مضافا اليه هامش 4.7% يحسب كل ثلاثة أشهر .

إن الهدف من الإصدار هو دعم خطط البنك التوسعية في الإقليم لتنويع مصادر إيراداته خلال الأعوام القادمة.

تم خلال الفترة تسجيل فوائد مدينة بقيمة 7,691,946 دينار خلال العام 2024 و مبلغ 4,366,577 دينار خلال العام 2023 دينار قيدت مباشرة من الأرباح المدورة في قائمة الحقوق الملكية الموحدة.

(24) الإحتياطيات

إن تفاصيل الإحتياطيات كما في 31 كانون الاول 2024 و 2023 هي كما يلي:

أ - الإحتياطي القانوني:

تمثـل المبالغ المتجمعة في هذا الحساب ما تم تحويله من الأرباح السنوية بموجب القوائم المالية قبل الضرائب بنسبة 10% خلال السنة والسنوات السابقــة وفقاً لقانوني البنوك والشركات وهو غير قابل للتوزيع على المساهمين .

إن الإحتياطيات المقيد التصرف بها هي كما يلي :

اسـم الاحتياطـي	2024	2023	طبيعة التقييد
	دينـــــار	دينـــــار	
الإحتياطي القانوني	118,411,845	106,382,863	مقيد التصرف به وفقا لقانون الشركات الاردني ولقانون البنوك

ب - الإحتياطي الإختياري :

تمثل المبالغ المتجمعة في هذا الحساب ما تم تحويله من الأرباح السنوية قبل الضرائب بنسبة لا تزيد عن ٢٠% خلال السنوات السابقة، يستخدم الإحتياطي الإختياري في الأغراض التي يقررها مجلس الادارة ويحق للهيئة العامة توزيعه بالكامل أو أي جـــزء منـــه كأرباح على المساهمين.

فيما يلي الحركة على الاحتياطي الاختياري:

	2024	2023
	دينار	دينار
الرصيد في بداية العام	110,944,584	122,944,584
توزيعات أرباح نقدية	(12,000,000)	(12,000,000)
الرصيد لنهاية العام	**98,944,584**	**110,944,584**

(25) صافي إحتياطي تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

2024	2023	
دينـــــــــار	دينـــــــــار	
20,004,022	6,887,913	الرصيد في بداية السنة
(2,834,671)	5,932,011	(خسائر) أرباح غير متحققة
-	2,306,628	الأثر الناتج عن الاستحواذ على شركة تابعة
(2,510,341)	1,162,759	الأثر الناتج عن إعادة تصنيف شركة تابعة
105,566	33,701	مخصص خسائر إئتمانية متوقعة مقابل أدوات الدين
63,973	3,681,010	المحررمن المطلوبات الضريبية المؤجلة
14,828,549	**20,004,022**	**الرصيد في نهاية السنة** *

* يظهر إحتياطي تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة بالصافي بعد طرح المطلوبات الضريبية المؤجلة البالغة 1,448,076 دينار كما في 31 كانون الأول 2024 مقابل 1,512,049 دينار كما في 31 كانون الأول 2023 وهو غير قابل للتحويل إلى قائمة الدخل الموحدة.

(26) الأرباح المدورة

إن الحركة الحاصلة على هذا البند خلال السنة هي كما يلي:

2024	2023	
دينـــــــــار	دينـــــــــار	
143,309,616	94,967,563	الرصيد في بداية السنة
(7,691,946)	(4,366,577)	فوائد مدينة السندات الدائمة
(52,267)	-	(خسائر) متحققة من بيع موجودات مالية –ادوات ملكية من خلال الدخل الشامل
117,329,104	59,108,014	الربح للسنة – قائمة (ب)
(12,028,982)	(6,399,384)	المحول الى الاحتياطيات
240,865,525	**143,309,616**	**الرصيد في نهاية السنة**

- من أصل الأرباح المدورة مبلغ 62,652,590 دينار كما في 31 كانون الأول 2024 مقابل 58,716,359 ديناركما في 31 كانون الأول 2023 مقيد التصرف به لقاء موجودات ضريبية مؤجلة إستناداً لتعليمات البنك المركزي الأردني .

- يتضمن رصيد الأرباح المدورة مبلغ 188,212 ديناركما في 31 كانون الأول 2024 و كما في31 كانون الأول 2023، لا يمكن التصرف به وفقاً لتعليمات هيئة الأوراق المالية لقاء أثر تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) المبكر خلال عام 2011، والناتجة عن إعادة التقييم للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل بالصافي بعد ما تحقق منه فعلاً من خلال عمليات البيع.

- بموجب تعليمات البنك المركزي الأردني رقم 2018/13 تم نقل الرصيد المتراكم لبند احتياطي مخاطر مصرفية عامة والبالغ 14,288,875 دينار كما في اول كانون الثاني 2018 الى بند الأرباح المدورة للتقاص مع أثر معيار التقارير المالية الدولي رقم (9)، حيث تم استغلال الاحتياطي بشكل كامل.

- يحظر التصرف بالرصيد الدائن لاحتياطي تقيم الموجودات المالية إلا بموافقة مسبقة من البنك المركزي الأردني.

(27) الأرباح الموزعة والمقترح توزيعها

أوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة 12% من رأس المال وذلك من الاحتياطي الإختياري، أي ما يعادل 18 مليون دينار، وهذه النسبة خاضعة لموافقة البنك المركزي الأردني والهيئة العامة للمساهمين.

تم الموافقة من قبل الهيئة العامة للبنك في إجتماعها المنعقد بتاريخ 25 نيسان 2024 على توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بنسبة 8% أي ما يعادل 12 مليون دينار من الاحتياطي الاختياري وبنفس نسبة العام السابق.

(28) الفوائد الدائنة

تسهيلات ائتمانية مباشرة:

تسهيلات ائتمانية مباشرة:	2024	2023
	دينـــــار	دينـــــار
للأفراد (التجزئة)		
حسابات جارية مدينة	1,339,217	578,950
قروض وكمبيالات	31,809,923	32,606,899
بطاقات الائتمان	1,963,202	1,895,899
القروض العقارية	21,396,168	23,389,722
الشركات		
الشركات الكبرى		
حسابات جارية مدينة	9,554,585	12,754,954
قروض وكمبيالات	76,558,877	84,352,857
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة		
حسابات جارية مدينة	2,110,784	1,865,408
قروض وكمبيالات	7,904,047	8,260,575
الحكومة والقطاع العام	12,851,068	11,374,054
أرصدة لدى بنوك مركزية	8,372,424	9,591,906
أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	7,842,104	6,815,898
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	92,704,342	56,226,730
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر	2,360,208	3,247,479
موجودات مالية من خلال قائمة الدخل–ادوات دين	312,460	61,297
	277,079,409	**253,022,628**

(29) الفوائد المدينة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

	2024	2023
	دينـــــــار	دينـــــــار
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	1,231,702	4,844,055
ودائع عملاء:		
حسابات جارية وتحت الطلب	2,537,778	1,325,905
ودائع توفير	4,372,124	5,364,244
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	101,132,329	83,967,333
شهادات إيداع	152	848
تأمينات نقدية	4,906,330	3,904,110
أموال مقترضة	16,764,698	13,983,596
رسوم ضمان الودائع	2,482,205	2,183,428
فائدة مدفوعة التزامات اصول مستاجرة	1,253,308	1,228,502
السندات الخضراء	2,730,235	1,848,637
فوائد لقاء التزامات منافع موظفين محددة	1,041,118	1,132,102
المجمـــوع	**138,451,979**	**119,782,760**

(30) صافي إيرادات العمولات

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

	2024	2023
	دينـــــــار	دينـــــــار
صافي عمولات تسهيلات مباشرة	9,725,571	6,507,299
صافي عمولات تسهيلات غير مباشرة	7,406,006	6,694,613
صافي عمولات حوالات مصرفية	126,143,818	58,406,076
صافي عمولة ادارة الحسابات	4,777,188	3,616,436
صافي عمولات أخرى	13,118,467	14,706,856
المجموع	**161,171,050**	**89,931,280**

(31) أرباح عملات أجنبية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

	2024	2023
	دينـــــــار	دينـــــــار
ناتجة عن التداول / التعامل	80,281,997	28,802,506
(خسائر) أرباح ناتجة عن التقييم	1,377,828	2,801,947
المجموع	**81,659,825**	**31,604,453**

(32) إيرادات أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

2024	2023	
دينـــــــار	دينـــــــار	
234,661	217,602	ايجار الصناديق الحديدية
67,375	68,611	ايرادات طوابع
593,047	3,682,627	ديون معدومة مستردة
111,992	128,929	ايرادات إتصالات
1,271,899	1,384,571	ايرادات حوالات
-	42,483	ارباح موزعة من اسهم مستملكة
-	96,020	أرباح بيع اسهم مستملكة
-	1,621,690	ارباح بيع ممتلكات ومعدات
5,752,630	4,763,122	أخرى
8,031,604	**12,005,655**	**المجمـــوع**

(33) نفقات الموظفين

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

2024	2023	
دينـــــــار	دينـــــــار	
41,251,143	41,942,241	رواتب ومنافع وعلاوات الموظفين
4,295,006	3,634,981	مساهمة البنك في الضمان الاجتماعي
2,220,550	2,226,241	نفقات طبية
286,162	331,663	تدريب الموظفين
574,454	371,834	مياومات سفر
210,342	207,164	نفقات التأمين على حياة الموظفين
48,837,657	**48,714,124**	**المجمـــوع**

(34) مصاريف أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

	2024	2023
	دينـــــــار	دينـــــــار
إيجارات	161,398	142,833
قرطاسية	969,927	816,868
دعاية واعلان	1,502,992	1,446,180
إشتراكات وإستشارات ودعم	6,854,421	1,647,591
مصاريف إتصالات	3,149,929	2,973,334
صيانة وتصليحات	12,133,382	9,052,389
مصاريف تأمين	1,984,524	2,220,547
أتعاب ومصاريف قضائية	571,918	322,153
كهرباء ومياه وتدفئة	1,626,445	1,335,790
رسوم وضرائب وطوابع	1,167,058	2,011,127
أتعاب التدقيق	537,538	289,235
مصاريف نقل و مواصلات	1,243,600	385,814
مصاريف خدمات البنوك المراسلة	595,323	702,244
خدمات الأمن والحماية	816,501	796,581
التبرعـــات والمسؤولية الاجتماعية	1,826,877	2,190,700
ضيافة	246,255	183,327
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة	816,190	707,399
مخصص موجودات مستملكة	2,859,098	955,919
مخصصات إضافية – أدوات ملكية	-	700,000
مخصصات إضافية	-	750,000
مخصصات إضافية– شركات تابعة	-	1,188,272
خسائر بيع موجودات مستملكة	1,827,592	478,945
إطفاء حق إستخدام أصول مستأجرة	4,040,780	3,720,522
اخرى	7,206,272	11,402,347
المجمـــوع	**52,138,020**	**46,420,117**

(35) حصة السهم من الربح للسنة العائد لمساهمي البنك (أساسي ومخفض)

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي

	2024	2023
	دينـــــــار	دينـــــــار
الربح للسنة العائد لمساهمي البنك	117,329,104	59,108,014
	سهم	سهم
المتوسط لمرجح لعدد الأسهم	150,000,000	150,000,000
	دينار/ سهم	دينار/ سهم
حصة السهم من الربح للسنة (أساسي ومخفض):		
الربح للسنة – العائد لمساهمي البنك	0.782	0.394

ان الحصة الاساسية للسهم مساوية للمخفضة حيث لم يقم البنك باصدار اية ادوات مالية قد تؤدي الى تخفيض الربحية الاساسية للسهم

(36) النقد وما في حكمه

	2024	2023
	دينـــــــار	دينـــــــار
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية تستحق خلال ثلاثة أشهر	1,054,410,882	883,309,146
يضاف: أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق خلال ثلاثة أشهر	355,396,166	540,276,278
ينزل: ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال ثلاثة أشهر	18,324,263	57,620,351
ينزل: أرصدة مقيدة السحب (إيضاح 5)	9,543,454	9,383,933
	1,381,939,331	**1,356,581,140**

(37) الشركات التابعة الجوهرية والمملوكه جزئيا من قبل البنك

أولا: النسبة المملوكة من قبل غير المسيطرين

	البلد	طبيعة النشاط	نسبة الملكية لغير المسيطرين	حصة غير المسيطرين من توزيعات الأرباح
				دينار
31 كانون الأول 2024				
مصرف بغداد	العراق	عمل مصرفي	% 46.56	12,851,626
31 كانون الأول 2023				
مصرف بغداد	العراق	عمل مصرفي	% 46.56	4,724,863

ثانيا: فيما يلي بعض المعلومات المالية للشركات التابعة الجوهرية والتي تتضمن حقوق غير المسيطرين

أ. قائمة المركز المالي المختصره لمصرف بغداد قبل الغاء العمليات المتقابلة كما في:

	2024	2023
	مصرف بغداد	مصرف بغداد
	دينار	دينار
نقد وارصدة وايداعات	1,318,694,555	1,058,368,384
موجودات مالية من خلال الدخل الشامل الاخر	2,556,486	4,343,630
تسهيلات ائتمانية بالصافي	27,201,543	33,355,780
موجودات مالية بالكلفة المطفاة	507,031,190	336,891,629
موجودات اخرى	63,666,254	54,586,411
إجمالي الموجودات	1,919,150,028	1,487,545,834
ودائع البنوك والعملاء والتأمينات	1,468,308,478	1,192,229,625
اموال مقترضة	1,820	10,555
مخصصات ومطلوبات اخرى	57,092,494	38,919,098
إجمالي المطلوبات	1,525,402,792	1,231,159,278
حقوق الملكية	393,747,236	256,386,556
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية	1,919,150,028	1,487,545,834
حصة حقوق غير المسيطرين	177,295,247	112,767,872

ب. قائمة الدخل لمصرف بغداد قبل العمليات المتقابلة للسنة المنتهية كما في:

	2024	2023
	مصرف بغداد	مصرف بغداد
	دينار	دينار
صافي ايرادات الفوائد والعمولات	175,213,130	95,888,550
إيرادات أخرى	76,464,933	30,812,958
إجمالي الدخل	251,678,063	126,701,508
مخصصات	(25,631,011)	(10,402,876)
إجمالي المصروفات	(29,189,095)	(17,887,910)
صافي الربح قبل الضريبة	196,857,957	98,410,722
ضريبة الدخل	(30,793,721)	(14,098,178)
صافي الربح بعد الضريبة	166,064,236	84,312,544
الدخل الشامل الآخر	(2,263,170)	(4,726,467)
مجموع الدخل الشامل	163,801,066	79,586,077
حصة حقوق غير المسيطرين	76,273,845	27,717,101

ج. قائمة التدفق النقدي المختصرة لمصرف بغداد كما في:

	2024	2023
	مصرف بغداد	مصرف بغداد
التدفقات النقدية	دينار	دينار
التشغيلية	392,628,442	493,157,852
الاستثمارية	(171,887,963)	22,305,267
التمويلية	(31,557,466)	(7,087,322)
تأثير تغيرات أسعار الصرف على النقد وما في حكمه	1,663,811	91,647
النقد وما في حكمه في بداية السنة	848,249,230	339,781,786
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	1,039,096,054	848,249,230

(38) المعاملات مع اطراف ذات علاقة

قام البنك بالدخول في معاملات مع الشركات التابعة والشركات الشقيقة وكبار المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا ضمن النشاطات الإعتيادية للبنك وبإستخدام أسعار الفوائد والعمولات التجارية. إن جميع التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأطراف ذات العلاقة تعتبر عاملة ولم تؤخذ لها أية مخصصات كما بتاريخ القوائم المالية الموحدة.

– فيما يلي ملخص المعاملات مع أطراف ذات علاقة خلال السنة :

31 كانون الأول 2024	الطرف ذو العلاقة						
	شركات شقيقة	شركات تابعة	أعضاء مجلس الإدارة *	المدراء التنفيذين	فروع خارجية	أخـــرى **	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
بنود داخل قائمة المركز المالي الموحدة :							
تسهيلات ائتمانية مباشرة*	39,130,751	1,216,609	739,375	4,666,468	-	-	**45,753,203**
ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية	1,401,031	287,863	-	-	134,405,296	-	**136,094,190**
ودائع عملاء	136,201	2,484,015	106,013,452	1,179,563	-	206,974	**110,020,205**
ودائع لدى البنوك والمؤسسات المصرفية	11,625,570	-	-	-	179,717,088	7,301,203	**198,643,861**
التأمينات النقدية	-	-	-	11,204	-	14,725	**25,929**
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	24,815,000	-	-	-	-	40,046,240	**64,861,240**
حق إستخدام أصول مستأجرة	-	-	107,340	-	-	-	**107,340**
إلتزامات مقابل حق إستخدام أصول مستأجرة	-	-	197,438	-	-	-	**197,438**
موجودات مالية بالكلفة المطفأة/أموال مقترضة	-	-	80,032,977	-	-	-	**80,032,977**
بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة:							
كفالات	4,422,070	800,358	-	-	-	147,500	**5,369,928**
إعتمادات	166,629	4,038,071	-	-	-	3,828,600	**8,033,300**
بنود قائمة الدخل الموحدة :							
فوائد وعمولات دائنة ***	4,419,494	80,183	20,596	204,268	9,424,681	-	**14,149,222**
فوائد وعمولات مدينة ****	-	6,695	5,580,384	44,017	8,751,088	-	**14,382,184**
توزيعات أرباح موجودات مالية	650,000	-	-	-	-	457,205	**1,107,205**
توزيعات ارباح شركات تابعة	-	14,564,327	-	-	-	-	**14,564,327**
إطفاء حق إستخدام أصول مستأجرة	-	-	51,972	-	-	-	**51,972**
فوائد لقاء إلتزامات أصول مستأجرة	-	-	20,777	-	-	-	**20,777**
اتفاقية ادارة	-	7,023,501	-	-	-	-	**7,023,501**
الإيرادات الأخرى	-	1,976,098	-	-	-	-	**1,976,098**
مصاريف تشغيلية	-	30,405	-	-	-	-	**30,405**

31 كانون الأول 2023	الطرف ذو العلاقة						
	شركات شقيقة	شركات تابعة	أعضاء مجلس الإدارة *	المدراء التنفيذيين	الفروع الخارجية	أخـــرى **	المجموع
	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
بنود داخل قائمة المركز المالي الموحدة :							
تسهيلات ائتمانية مباشرة *	39,117,740	1,272,136	1,020,005	4,338,113	-	-	**45,747,994**
ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية	13,030,742	-	-	-	218,561,668	347	**231,592,757**
ودائع عملاء	-	512,707	101,391,642	1,123,247	-	7,907,985	**110,935,581**
ودائع لدى البنوك والمؤسسات المصرفية	269,723	177,059	-	-	113,388,825	4,339,719	**118,175,326**
التأمينات النقدية	-	-	-	10,551	-	17,975	**28,526**
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	24,815,000	-	-	-	-	35,056,352	**59,871,352**
حق إستخدام أصول مستأجرة	-	-	237,270	-	-	-	**237,270**
إلتزامات مقابل حق إستخدام أصول مستأجرة	-	-	235,445	-	-	-	**235,445**
موجودات مالية بالكلفة المطفأة/أموال مقترضة	-	-	80,017,850	-	-	-	**80,017,850**
بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة :							
كفالات	4,719,850	517,908	-	-	-	180,000	**5,417,758**
إعتمادات	737,596	-	-	-	-	18,731,257	**19,468,853**
بنود قائمة الدخل الموحدة:							
فوائد وعمولات دائنة ***	-	456,748	16,028	205,635	7,332,827	-	**8,011,238**
فوائد وعمولات مدينة ****	252,397	3,174	4,663,065	47,209	7,095,564	1,067,993	**13,129,402**
توزيعات أرباح موجودات مالية	-	-	-	-	-	-	**-**
إطفاء حق إستخدام أصول مستأجرة	-	-	51,972	-	-	-	**51,972**
فوائد لقاء إلتزامات أصول مستأجرة	-	-	24,246	-	-	-	**24,246**
الإيرادات الأخرى	-	2,435	-	-	-	-	**2,435**
مصاريف تشغيلية	-	377,599	-	-	-	527,451	**905,050**

– يتم الغاء التعاملات مع الشركات التابعة والفروع الخارجية ، ويتم اظهارها لغايات الافصاح عنها فقط.

* من ضمن التسهيلات الإئتمانية المباشرة الممنوحة للمدراء التنفيذيين ومجلس الإدارة مبلغ 938,335 دينار يخص إئتمان ممنوح لأعضاء مجلس إدارة شركة إجارة للتأجير التمويلي و الشركة المتحدة (شركة تابعة) كما في 31 كانون الأول 2024.

** تمثل شركات يمتلك البنك حق التصويت في مجالس إدارتها .

*** تتراوح أسعار الفوائد المدينة من (0.001)% إلى (6.35)% .

**** تتراوح أسعار الفوائد الدائنة من (1.75)% إلى (10.75)% .

ينوب عن البنك ثلاثة في مجلس إدارة الشركة المتحدة للاستثمارات المالية .

رواتب ومكافآت الادراة التنفيذية

بلغت الرواتب والمكافآت للادارة التنفيذية العليا للبنك ما مجموعه 4,955,873 دينار للعام 2024 مقابل 5,411,597 دينار للعام 2023.

(39) القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التي لا تظهر بالقيمة العادلة بالقوائم المالية

لا يوجد فروقات جوهرية بين القيمة الدفترية و القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية كما في نهاية العام 2024 و 2023. حيث تم الإفصاح عنها ضمن إيضاح رقم (45): مستويات القيمة العادلة.

(40) إدارة المخاطر

أ– يشمل عمل دائرة إدارة المخاطر في البنك كافة دوائر البنك وفروعه العاملة داخل المملكة وخارجها والشركات التابعة من خلال التعرف وتحديد وقياس وإدارة المخاطر ضمن أفضل الممارسات الدولية وضمن حدود مهام ومسؤوليات وظيفة إدارة المخاطر.

يشمل عمل دائرة إدارة المخاطر في البنك على المجالات التالية:

- مخاطر الائتمان Credit Risk Section:

هي الخسائر المحتملة الناتجة عن عدم قدرة العميل أو رغبته بوفاء إلتزاماته في المواعيد المحددة. وتعتبر هذه المخاطر من أهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك.

- مخاطر السوق Market Risk:

هي الخسائر التي قد يتعرض لها البنك نتيجة أي مراكز مالية (Open Financial Position) داخل أو خارج الميزانية جراء أي تغيرات تحدث في أسعار السوق.

- مخاطر السيولة Liquidity Risk:

هي الخسائر التي قد يتعرض لها البنك بسبب عدم توفر التمويل اللازم لتمويل الزيادة بتوظيفاته أو لسداد إلتزاماته عند إستحقاقها بالوقت والكلفة الملائمتين. (وتعتبر جزءاً من إدارة الموجودات والمطلوبات ALM ويتم إعداد تقارير بهذا الخصوص من إدارة المخاطر).

- مخاطر أسعار الفائدة Interest Rate Risk:

هي التعرض للتحركات العكسية في معدلات أسعار الفائدة التي تؤثر على ربحية البنك بسبب التغير في صافي إيراد الفائدة (Net Interest Income) والتغير في القيمة الإقتصادية (Economic Value) للتدفقات النقدية للموجودات والمطلوبات.

- المخاطر التشغيلية Operational Risk :

هي الخسارة الناتجة عن فشل أو عدم كفاية الإجراءات الداخلية، والعنصر البشري، والأنظمة، أو بسبب أحداث خارجية. يشمل هذا التعريف المخاطر القانونية، ولكنه لا يتضمن المخاطر الاستراتيجية أو مخاطر السمعة.»

- مخاطر الامن السيبراني Cyber Security Risk

هي المخاطر الناتجة عن التهديدات والهجمات التي تستهدف الانظمة والشبكات والبنية التحتية مما يؤدي الى الاضرار بالبيانات والأصول التكنولوجيا أو توقف الأنظمة والعمليات.

مخاطر إستمرارية العمل Business Continuity Management:

هي المخاطر الناتجة عن التهديدات أو الاحداث التي تعيق قدرة البنك على الاستمرار في اداء وظائفه الاساسية بشكل طبيعي سواء كانت تلك التهديدات ناتجة عن الكوارث الطبيعية أو الحوادث التقنية أو الهجمات السيبرانية أو أي عوامل اخرى تؤدي الى توقف العمليات .

المسؤوليات والمهام التفصيلية لأقسام إدارة المخاطر

1- المخاطر الائتمانية Credit Risk:

- إعداد تحليل للمحفظة الائتمانية وعرضها على كافة الأطراف ذات العلاقة بصورة واضحة عنها من حيث جودتها وتصنيفاتها المختلفة وأي تركز بها وكذلك مقارنات (**Benchmarking**) تاريخية مع القطاع المصرفي ما أمكن، ومن ثم وضع التوصيات الملائمة لتخفيف المخاطر الموجودة.

- استحداث السقوف الائتمانية وتحديثها بالتعاون مع إدارة الائتمان وإدارة تنمية الاعمال، ومراقبتها بشكل دوري ورفع التقارير اللازمة الى الجهات المعنية لتجنب التركزات ضمن التصنيف الواحد.

- التنسيق مع كافة الدوائر ذات العلاقة لتطبيق التحديثات على انظمة احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة IFRS 9 ونظام التصنيف الائتماني الداخلي، علاوة على تعريف المتغيرات والاعدادات التي تسبق عملية الاحتساب ولكل فترة اعداد تقارير المالية، بالإضافة الى الاجابة على الاستفسارات المتعلقة بمنهجية الاحتساب.

- اعداد جملة من الدراسات التي تعرض المخاطر الائتمانية محتملة الحدوث والمرتبطة بالاحداث العالمية والاقليمية والمحلية، وتسلط الضوء كذلك أيضاً على الآثار المتوقعة في حال حدوثها.

- المشاركة في مراجعة السياسة الائتمانية التي تحدد المبادئ التوجيهية والقواعد الخاصة بكيفية أداء البنك لوظيفة منح الائتمان، وكذلك تقديم التوصيات اللازمة بشأن إدارة المخاطر، والعمل على تحديث جميع السياسات الاخرى المتعلقة بادارة المخاطر الائتمانية.

2- المخاطر السوقية Market Risk:

لدى البنك سياسات وإجراءات محددة يتم من خلالها التعرف، وقياس، ومراقبة والسيطرة على المخاطر السوقية معتمدة من مجلس الإدارة ويتم مراجعتها دوريا ويراقب تطبيقها، و تتضمن هذه السياسات:

تتم مراجعة السياسة الاستثمارية من قبل دائرة الخزينة والعلاقات الدولية ودائرة تنمية الاستثمار وبالتعاون مع إدارة المخاطر بشكل دوري وبحد أدنى مرة واحدة سنويا وإذا دعت الحاجه واقتراح التعديلات المناسبة والتي يتم رفعها إلى لجنة الاستثمار والتي تنسب إلى لجنة المخاطر لاعتماد هذه التعديلات والتي بدورها تقوم بالاطلاع عليها ورفعها لمجلس الإدارة لاعتمادها.

- لدى البنك سياسة للمخاطر السوقية مكتوبة ومعتمدة من مجلس الإدارة توضح كيفية التعرف وقياس ومراقبة وتخفيف المخاطر السوقية. وكذلك سياسات مكتوبة ومعتمدة من مجلس الإدارة تحدد أسس إدارة المحافظ والصناديق الإستثمارية بما في ذلك الأسس التشغيلية والأدوات الإستثمارية المرغوب فيها والضوابط المفعلة وكذلك سياسة توضح أسس التعامل بين البنك وعملائه بالعملات الأجنبية القابلة للتحويل والمعادن الثمينة الرئيسية على أساس الهامش. تعد دائرة إدارة المخاطر السياسات المذكورة وبالتعاون مع الدوائر المعنية. يتم رفع تقارير دورية (يومية وشهرية) من قبل ال Middle office ضمن مخاطر السوق/إدارة المخاطر حول مدى الإلتزام بالسياسات أعلاه.

- تقوم دائرة إدارة المخاطر بإعداد القيمة المعرضة للمخاطر VaR, وقياس تحليل الحساسية، ومخاطر أسعار الفائدة، والسقوف، وتقارير أخرى واردة ضمن السياسات ذات العلاقة المعتمدة.

3 - مخاطر السيولة Liquidity Risk:

– تقوم دائرة إدارة المخاطر وبالتعاون مع دائرة الخزينة بإعداد/تحديث سياسة مكتوبة لإدارة مخاطر السيولة ويتم إعتمادها من مجلس إدارة البنك.

– تراقب دائرة إدارة المخاطر إلتزام البنك بنسب السيولة المحددة من قبل البنك المركزي الأردني والسلطات الرقابية التي تعمل ضمنها فروع البنك الخارجية، كما وتراقب السيولة لدى البنك بشكل يومي من قبل دائرة الخزينة.

– تتم مراقبة السيولة أيضا من قبل لجنة إدارة الأصول والخصوم التي يرأسها المدير العام وتضم رئيس إدارة المخاطر وتحكمها سياسة لجنة الاصول والخصوم ALCO Policy وذلك من خلال تقارير دورية تعدها دوائر إدارة المخاطر ودائرة الخزينة ويعرضها ويتدارسها أعضاء اللجنة والذين بدورهم يضعوا التوصيات الملائمة بهذا الخصوص.

– تقوم دائرة ادارة المخاطر وبالتنسيق مع دائرة الخزينه بإعداد سياسة مكتوبة لخطة طوارئ للسيولة Liquidity Contingency Plan لمعالجة أي مشاكل قد تطرأ على السيولة لدى البنك وبمستويات وسيناريوهات مختلفة ويتم إعتمادها من مجلس إدارة البنك.

4 - المخاطر التشغيلية Operational Risk :

– تعمل إدارة المخاطر على إعداد ومراجعة سياسة وإجراءات موثقة لعملية التعرف وتقييم وتخفيف والسيطرة على المخاطر التشغيلية. لضمان التواؤم مع متطلبات بازل ولتدعيم كفاءة وفعالية البيئة الرقابية بالبنك يستخدم البنك نظام مخاطر تشغيلية آلي يغطي جوانب التقييم الذاتي Self Assessment ونظام Events Collection وتحديد وتحليل(KRI) Key Risk Indicators لمراكز عمل البنك.

– تعمل دائرة إدارة المخاطر على دمج إدارة المخاطر المختلفة عند وضع الضوابط والإجراءات، وذلك لضمان تغطية جميع أنواع المخاطر وتحقيق مفهوم إدارة المخاطر المؤسسية (Enterprise Risk Management). كما يمتلك البنك إجراءات عمل موثقة (Standard Operating Procedures - SOP's) يتم مراجعتها وتعديلها بشكل دوري من قبل الدوائر ذات العلاقة تحت إشراف دائرة هندسة العمليات. في حال تعديل أو استحداث أي إجراءات جديدة أو تقديم منتجات جديدة، يتم عرضها على الجهات الرقابية في البنك لدراسة المخاطر المحتملة ومدى كفاية الضوابط الرقابية المعمول به.

– تحرص إدارة المخاطر على تعزيز وعي الموظفين بأهمية المخاطر التشغيلية من خلال برامج تدريبية دورية تشمل ورش عمل ودورات تدريبية مما يسهم في تعزيز ثقافة الوعي بالتحكم في المخاطر على كافة مستويات البنك.

5 – الأمن السيبراني وإدارة إستمرارية العمل Cybersecurity & Business Continuity Management:

- **فريق الأمن السيبراني:**

– المراقبة اليومية للأحداث التي تكتشف على بيئة البنك مثل عمليات الدخول إلى الأنظمة، ومراقبة برمجيات الحماية من البرامج الخبيثة والتعديلات التي تتم على الأنظمة وقواعد البيانات.

– تقييم المخاطر للمشاريع والأنظمة التي ينوي البنك تطبيقها والتأكد من تطبيق كافة المتطلبات الأمنية.

– الإشراف على التزام البنك بالمعايير والمتطلبات المتعلقة بالأمن السيبراني مثل: تعليمات البنك المركزي الأردني، معايير PCI DSS, Swift CSP, ISO 27001.

– تزويد الدوائر ذات العلاقة بالشروط التعاقدية المتعلقة بالأمن السيبراني وإدارة استمرارية العمل والتحقق من إضافتها إلى العقود التي يتم توقيعها مع الجهات الخارجية.

– عمل مراجعات دورية للصلاحيات الممنوحة للموظفين على بيئة البنك وتزويد النتائج للدوائر ذات العلاقة والتحقق من تصحيح الملاحظات من قبل الداوئر ذات العلاقة.

- **فريق إدارة استمرارية العمل:**

– تحديث خطط استمرارية العمل الخاصة بدوائر البنك بشكل دوري.

– التنسيق مع الدوائر المعنية لعمل فحص استمرارية العمل بشكل دوري وتوثيق نتائج الفحص.

– تحديث خطط الإخلاء لمباني البنك والتنسيق لفحص خطط الإخلاء من الجهات المعنية.

– عمل وتحديث خطط إدارة الأزمات.

6 - مخاطر أسعار الفائدة Interest Rate Risk:

تقوم دائرة إدارة المخاطر بإعداد سياسة مخاطر أسعار فائده موثقة تحكم عملية التعرف، وقياس والسيطرة على مخاطر أسعار الفائدة وضمن إطار إدارة الأصول والخصوم للبنك ALCO ويتم إعتمادها من مجلس الإدارة، وتقوم دائرة إدارة المخاطر بإعداد التقارير اللازمة وتعرض على لجنة ALCO لدى البنك.

7 - التواؤم مع مقررات بازل:

تقوم الدائرة بالإشراف على تطبيق متطلبات مقررات بازل المختلفة. ومن ضمنها إحتساب نسب كفاية رأس المال حسب مقررات بازل 3 بما فيها النسب المطلوبة للسيولة، وتقوم بالمساهمة بفعالية بالتخطيط لرأس المال Capital Budgeting.

تقوم الدائرة بإعداد الإختبارات الضاغطة وتقييم رأس المال الداخلي وإصدار تقارير تحليلية لرأس المال.

بالإضافة الى إصدار التحليلات المالية المختلفة للبنوك مع إعداد تحليلات جديدة متخصصة في جوانب محددة من خلال الإستفادة من الإفصاحات الصادرة من البنوك.

– التعرضات لمخاطر الائتمان (بعد مخصص الخسائر الائتمانية والفوائد المعلقة وقبل الضمانات ومخففات المخاطر الاخرى) :

2024	2023	
دينـــــــــار	دينـــــــــار	
		بنود داخل قائمة المركز المالي الموحدة
1,068,593,691	787,223,767	أرصدة لدى بنوك مركزية
355,396,166	540,276,278	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
		التسهيلات الائتمانية المباشرة:
347,239,825	340,754,248	للأفراد:
231,362,184	205,701,491	القروض العقارية
		للشركات:
1,124,491,937	1,143,756,764	الشركات الكبرى
138,961,531	141,058,743	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs)
159,848,195	175,475,054	للحكومة والقطاع العام
		سندات وأسناد وأذونات:
3,486,897	3,460,806	ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
40,907,600	32,410,070	ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
1,433,988,867	1,122,883,189	ضمن الموجودات المالية بالكلفة المطفأة
58,636,804	53,801,475	الموجودات الأخرى
		بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة:
299,213,500	300,012,624	كفالات
40,706,212	59,774,797	إعتمادات
41,787,021	32,550,736	قبولات
470,795,041	407,475,151	سقوف تسهيلات غير مستغلة (مباشرة وغير مباشرة)
5,815,415,471	**5,346,615,193**	**المجموع**

فيما يلي توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل التسهيلات الإئتمانية المباشرة والتي يتم تقييمها بموجب متطلبات البنك المركزي الاردني من قبل خبراء مستقلين مرة واحدة على الأقل خلال عامين ،أما رصيد التأمينات النقدية فتظهر بالقيمة العادلة إستناداً إلى أسعار الصرف الصادرة عن البنك المركزي الأردني و يتم إحتسابها بشكل إفرادي على الا يتجاوز رصيد التأمينات النقدية رصيد التسهيلات الائتمانية في أي حال من الاحوال:

توزيع القيمة العادلة للضمانات مقابل التعرضات الائتمانية كما في 31 كانون الأول 2024 :

	القيمة العادلة للضمانات									
	إجمالي قيمة التعرض	تأمينات نقدية	أسهم متداولة	كفالات بنكية مقبولة	عقارية	سيارات وآليات	أخرى	إجمالي قيمة الضمانات	صافي التعرض بعد الضمانات	الخسارة الإئتمانية المتوقعة
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
أرصدة لدى بنوك مركزية	1,099,867,793	-	-	-	-	-	-	-	1,099,867,793	31,274,102
أرصدة لدى البنوك ومؤسسات مصرفية	361,167,858	-	-	-	-	-	-	-	361,167,858	5,771,692
التسهيلات الإئتمانية المباشرة:										
الأفراد	405,700,233	53,415,991	29,417,079	-	117,286,848	19,639,991	99,115	219,859,024	185,841,209	50,607,345
القروض العقارية	259,488,022	7,872,604	123,941	-	306,441,949	2,113,139	229,420	316,781,053	-	21,917,375
الشركات الكبرى	1,281,795,665	27,477,400	259,017,477	7,161,766	302,485,068	7,485,543	2,153,873	605,781,127	676,014,538	130,103,274
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SME's)	152,307,754	6,206,484	15,912,941	-	94,511,865	12,275,872	12,769,260	141,676,422	10,631,332	11,948,348
الحكومة والقطاع العام	160,136,731	-	-	-	-	-	-	-	160,136,731	288,536
سندات وإسناد وإذونات:										
ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	3,486,897	-	-	-	-	-	-	-	3,486,897	-
ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	40,907,600	-	-	-	-	-	-	-	40,907,600	150,531
ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	1,453,916,787	-	6,756,212	-	6,886,154	-	-	13,642,366	1,440,274,421	19,927,920
موجودات أخرى	58,636,804	-	-	-	-	-	-	-	58,636,804	-
المجموع	**5,277,412,144**	**94,972,479**	**311,227,650**	**7,161,766**	**827,611,884**	**41,514,545**	**15,251,668**	**1,297,739,992**	**4,036,965,183**	**271,989,123**
الكفالات المالية	308,679,069	39,522,321	8,101,529	499,062	77,717,911	1,630,747	804,428	128,275,998	180,403,071	9,465,569
الإعتمادات المستندية	41,289,686	1,356,916	-	-	2,129,583	76,986	77,701	3,641,186	37,648,500	583,474
الإلتزامات الأخرى	516,874,096	26,787,113	6,399,091	2,603,707	59,223,521	2,873,833	3,170,654	101,057,919	415,816,177	4,292,034
المجموع	**866,842,851**	**67,666,350**	**14,500,620**	**3,102,769**	**139,071,015**	**4,581,566**	**4,052,783**	**232,975,103**	**633,867,748**	**14,341,077**
المجموع الكلي	**6,144,254,995**	**162,638,829**	**325,728,270**	**10,264,535**	**966,682,899**	**46,096,111**	**19,304,451**	**1,530,715,095**	**4,670,832,931**	**286,330,200**

فيما يلي توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل التسهيلات الإئتمانية المباشرة والتي يتم تقييمها بموجب متطلبات البنك المركزي الاردني من قبل خبراء مستقلين مرة واحدة على الأقل خلال عامين ، أما رصيد التأمينات النقدية فتظهر بالقيمة العادلة إستناداً إلى أسعار الصرف الصادرة عن البنك المركزي الأردني و يتم إحتسابها بشكل إفرادي على الا يتجاوز رصيد التأمينات النقدية رصيد التسهيلات الائتمانية في أي حال من الاحوال :

توزيع القيمة العادلة للضمانات مقابل التعرضات الائتمانية كما في 31 كانون الأول 2023 :

	القيمة العادلة للضمانات									
	إجمالي قيمة التعرض	تأمينات نقدية	أسهم متداولة	كفالات بنكية مقبولة	عقارية	سيارات وآليات	أخرى	إجمالي قيمة الضمانات	صافي التعرض بعد الضمانات	الخسارة الإئتمانية المتوقعة
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
أرصدة لدى بنوك مركزية	815,164,709	-	-	-	-	-	-	-	815,164,709	27,940,942
أرصدة لدى البنوك ومؤسسات مصرفية	545,344,790	-	-	-	-	-	-	-	545,344,790	5,068,512
التسهيلات الإئتمانية المباشرة:										
الأفراد	375,493,885	3,198,292	1,039,410	-	83,309,156	19,594,006	1,027,362	108,168,226	267,325,659	31,618,249
القروض العقارية	225,459,851	9,528,680	1,472,741	7,655,349	283,867,507	1,961,453	407,971	304,893,701	-	16,679,807
الشركات الكبرى	1,307,811,394	34,273,623	213,484,429	11,769,273	327,430,468	4,761,984	3,644,045	595,363,822	712,447,572	136,826,371
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SME's)	152,103,671	43,024,332	12,423,838	-	113,248,095	13,815,798	39,953,315	222,465,378	-	9,970,779
الحكومة والقطاع العام	175,786,439	-	-	-	-	-	-	-	175,786,439	311,385
سندات وإسناد وإذونات:									-	
ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	3,460,806	-	-	-	-	-	-	-	3,460,806	-
ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر	32,410,070	-	-	-	-	-	-	-	32,410,070	44,965
ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	1,142,871,140	-	7,680,541	-	6,886,154	-	-	14,566,695	1,128,304,445	19,987,951
موجودات أخرى	53,801,475	-	-	-	-	-	-	-	53,801,475	-
المجموع	**4,829,708,230**	**90,024,927**	**236,100,959**	**19,424,622**	**814,741,380**	**40,133,241**	**45,032,693**	**1,245,457,822**	**3,734,045,965**	**248,448,961**
الكفالات المالية	309,623,858	38,197,417	7,854,738	439,929	70,156,557	1,374,635	6,957,195	124,980,471	184,643,387	9,611,234
الإعتمادات المستندية	60,247,710	2,507,155	-	-	3,221,553	59,796	87,987	5,876,491	54,371,219	472,913
الإلتزامات الأخرى	443,969,884	28,967,390	15,639,916	-	60,726,182	2,981,684	8,518,953	116,834,125	327,135,759	3,943,997
المجموع	**813,841,451**	**69,671,962**	**23,494,654**	**439,929**	**134,104,292**	**4,416,115**	**15,564,135**	**247,691,087**	**566,150,365**	**14,028,144**
المجموع الكلي	**5,640,088,876**	**159,696,889**	**259,595,613**	**19,864,551**	**948,845,672**	**44,549,356**	**60,596,828**	**1,493,148,909**	**4,300,196,330**	**262,477,105**

توزيع القيمة العادلة للضمانات مقابل التعرضات الائتمانية للمرحلة الثالثة 2024:

	القيمة العادلة للضمانات								
	إجمالي قيمة التعرض	تأمينات نقدية	أسهم متداولة	كفالات بنكية مقبولة	عقارية	سيارات وآليات	أخرى	إجمالي قيمة الضمانات	صافي التعرض بعد الضمانات	الخسارة الإئتمانية المتوقعة
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
أرصدة لدى بنوك مركزية	31,128,312	-	-	-	-	-	-	-	31,128,312	31,128,312
أرصدة لدى البنوك ومؤسسات مصرفية	4,933,250	-	-	-	-	-	-	-	4,933,250	4,933,250
التسهيلات الإئتمانية المباشرة:										
الأفراد	53,712,966	13,534	322,866	-	10,725,108	2,734,954	18,598	13,815,060	39,897,906	38,105,614
القروض العقارية	17,307,030	1	-	-	19,935,922	137,463	-	20,073,386	-	7,850,952
الشركات الكبرى	102,259,335	3,320,041	343,537	-	19,473,153	-	-	23,136,731	79,122,604	65,555,338
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SME's)	13,822,546	85,328	259,107	-	9,392,695	1,416,183	1,565,127	12,718,440	1,104,106	8,970,729
سندات وإسناد وإذونات:										
ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	21,872,534	-	6,756,212	-	6,886,154	-	-	13,642,366	8,230,168	18,710,933
المجموع	**245,035,973**	**3,418,904**	**7,681,722**	**-**	**66,413,032**	**4,288,600**	**1,583,725**	**83,385,983**	**164,416,346**	175,255,128
الكفالات المالية	993,402	109,879	-	-	192,952	71,291	1,179	375,301	618,101	808,505
الإلتزامات الأخرى	208,235	8,000	203	-	402,718	29,937	4,395	445,253	-	122,584
المجموع	**1,201,637**	**117,879**	**203**	**-**	**595,670**	**101,228**	**5,574**	**820,554**	**618,101**	**931,089**
المجموع الكلي	**246,237,610**	**3,536,783**	**7,681,925**	**-**	**67,008,702**	**4,389,828**	**1,589,299**	**84,206,537**	**165,034,447**	**176,186,217**

توزيع القيمة العادلة للضمانات مقابل التعرضات الائتمانية للمرحلة الثالثة 2023 :

	القيمة العادلة للضمانات								
	إجمالي قيمة التعرض	تأمينات نقدية	أسهم متداولة	كفالات بنكية مقبولة	عقارية	سيارات وآليات	أخرى	إجمالي قيمة الضمانات	صافي التعرض بعد الضمانات	الخسارة الإئتمانية المتوقعة
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
أرصدة لدى بنوك مركزية	7,108,654	-	-	-	-	-	-	-	7,108,654	7,108,654
أرصدة لدى البنوك ومؤسسات مصرفية	25,077	-	-	-	-	-	-	-	25,077	25,077
التسهيلات الإئتمانية المباشرة:										
الأفراد	26,226,949	3,419	-	-	2,920,250	3,393,934	163,952	6,481,555	19,745,394	17,473,187
القروض العقارية	15,494,861	-	-	-	17,978,624	144,881	-	18,123,505	-	7,302,261
الشركات الكبرى	114,891,474	5,481,663	422,773	-	16,224,930	-	-	22,129,366	92,762,108	71,663,510
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SME's)	12,583,529	50,074	-	-	6,385,827	1,474,656	4,641,465	12,552,022	31,507	8,918,414
سندات وإسناد وإذونات:										
ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	21,914,435	-	7,680,541	-	6,886,154	-	-	14,566,695	7,347,740	18,752,836
المجموع	**198,244,979**	**5,535,156**	**8,103,314**	**-**	**50,395,785**	**5,013,471**	**4,805,417**	**73,853,143**	**127,020,480**	**131,243,939**
الكفالات المالية	1,810,908	148,333	-	-	310,731	61,593	261,036	781,693	1,029,215	1,461,763
الإلتزامات الأخرى	85,210	64	343	-	89,661	837	17,237	108,142	-	66,481
المجموع	**1,896,118**	**148,397**	**343**	**-**	**400,392**	**62,430**	**278,273**	**889,835**	**1,029,215**	**1,528,244**
المجموع الكلي	**200,141,097**	**5,683,553**	**8,103,657**	**-**	**50,796,177**	**5,075,901**	**5,083,690**	**74,742,978**	**128,049,695**	**132,772,183**

الديون المجدولة

هي تلك الديون التي سبق وأن صُنفت كتسهيلات ائتمانية غير عاملة وأخرجت من إطار التسهيلات الائتمانية غير العاملة بموجب جدولة أصولية وتم تصنيفها كديون تحت المراقبة ، وقد بلغ إجمالي الديون المجدولة 8,062,638 دينار خلال العام 2024 جدولة أصولية وتم تصنيفها كديون تحت المراقبة ، وقد بلغ رصيد الديون المجدولة 17,004,513 دينار خلال العام 2023.

الديون المعاد هيكلتها

يقصد بإعادة الهيكلة إعادة ترتيب وضع التسهيلات الإئتمانية من حيث تعديل الأقساط أو إطالة عمر التسهيلات الإئتمانية أو تأجيل بعض الأقساط أو تمديد فترة السماح ، وقد بلغت الديون المعاد هيكلتها 139,985,293 دينار خلال العام 2024 (مقابل 177,636,068 دينار للعام 2023).

سندات وأسناد وأذونات

يوضح الجدول التالي تصنيفات السندات والإسناد والأذونات حسب مؤسسات التصنيف الخارجية كما في 31 كانون الأول 2024 و 2023:

درجة التصنيف	مؤسسة التصنيف	ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	ضمن الموجودات المالية بالكلفة المطفأة	ضمن موجودات مالية من خلال قائمة الدخل	المجموع
		دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	2024
A1	Moody's	866,927	1,418,000	-	2,284,927
A3	Moody's	1,332,410	-	-	1,332,410
Ba1	Moody's	857,170	-	-	857,170
Baa1	Moody's	2,666,841	-	-	2,666,841
Baa2	Moody's	2,461,785	-	-	2,461,785
Baa3	Moody's	2,394,187	-	-	2,394,187
حكومية	Moody's	30,328,280	1,434,665,187	3,486,897	1,468,480,364
غير مدرجه	-	-	17,833,600	-	17,833,600
		40,907,600	1,453,916,787	3,486,897	1,498,311,284

درجة التصنيف	مؤسسة التصنيف	ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	ضمن الموجودات المالية بالكلفة المطفأة	ضمن موجودات مالية من خلال قائمة الدخل	المجموع
		دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	2023
A3	Moody's	1,379,877	-	-	1,379,877
Ba1	Moody's	450,491	-	-	450,491
Baa1	Moody's	1,800,133	-	-	1,800,133
Baa2	Moody's	1,854,895	-	-	1,854,895
Baa3	Moody's	1,687,642	-	-	1,687,642
حكومية	Moody's	-	1,130,709,540	3,460,806	1,134,170,346
غير مدرجه	-	25,237,032	12,161,600	-	37,398,632
		32,410,070	1,142,871,140	3,460,806	1,178,742,016

أ - التوزيع الكلي للتعرضات حسب الأدوات المالية

31 كانون الأول 2024	مالي	صناعة	تجارة	عقارات	زراعة	أسهم	أفراد	حكومة وقطاع عام	خدمات	أخرى	إجمالي
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
أرصدة لدى بنوك مركزية	875,303,510	-	-	-	-	-	-	193,290,181	-	-	**1,068,593,691**
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	337,571,463	-	-	-	-	8,421,388	-	9,237,823	-	165,492	**355,396,166**
التسهيلات الائتمانية المباشرة بالصافي	230,620,418	259,065,111	418,236,675	257,870,553	26,014,867	8,177,934	301,447,682	159,848,184	340,598,781	23,467	**2,001,903,672**
سندات وأسناد وأذونات:											
ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	-	-	-	-	-	-	-	3,486,897	-	-	**3,486,897**
ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	8,379,983	-	-	-	-	30,328,280	2,199,337	-	**40,907,600**
ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	74,068,776	-	10,112,625	-	-	-	-	1,344,837,442	4,970,024	-	**1,433,988,867**
الموجودات الأخرى	54,321,306	-	-	3,880,489	-	-	435,009	-	-	-	**58,636,804**
الكفالات المالية	104,817,004	38,253,686	47,851,028	2,065,758	639,697	1,476,565	1,500,200	-	100,961,279	1,648,283	**299,213,500**
الإعتمادات المستندية	-	4,523,538	22,380,338	-	2,441,893	-	-	-	5,136,038	6,224,405	**40,706,212**
الإلتزمات الأخرى	38,969,169	170,757,294	146,000,638	-	39,212,141	2,097,606	21,690,596	4,889,542	88,965,076	-	**512,582,062**
المجموع الكلي	**1,715,671,646**	**472,599,629**	**652,961,287**	**263,816,800**	**68,308,598**	**20,173,493**	**325,073,487**	**1,745,918,349**	**542,830,535**	**8,061,647**	**5,815,415,471**

ب - توزيع التعرضات حسب مراحل التصنيف وفق معيار IFRS ٩

	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الأولى تجميعي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثانية تجميعي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
مالي	1,710,716,217	-	4,708,905	-	246,524	**1,715,671,646**
صناعي	397,747,390	-	73,111,266	-	1,740,973	**472,599,629**
تجارة	608,395,793	-	36,816,026	-	7,749,468	**652,961,287**
عقارات	206,044,267	-	48,994,103	-	8,778,430	**263,816,800**
زراعة	54,061,340	-	8,723,731	-	5,523,527	**68,308,598**
أسهم	20,173,493	-	-	-	-	**20,173,493**
أفراد	289,016,596	-	27,477,049	-	8,579,842	**325,073,487**
حكومة وقطاع عام	1,740,732,910	-	5,185,439	-	-	**1,745,918,349**
خدمات	497,405,977	-	43,552,017	-	1,872,541	**542,830,535**
أخرى	7,509,705	-	530,293	-	21,649	**8,061,647**
المجموع	**5,531,803,688**	**-**	**249,098,829**	**-**	**34,512,954**	**5,815,415,471**

التوزيع الكلي للتعرضات حسب الأدوات المالية

31 كانون الأول 2023	مالي	صناعة	تجارة	عقارات	زراعة	أسهم	أفراد	حكومة وقطاع عام	خدمات	أخرى	إجمالي
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
أرصدة لدى بنوك مركزية	464,806,353	-	-	-	-	-	-	322,417,414	-	-	787,223,767
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	538,640,101	-	-	-	-	1,636,177	-	-	-	-	540,276,278
التسهيلات الائتمانية المباشرة بالصافي	225,776,476	349,221,458	340,571,247	238,250,802	31,766,163	9,782,829	287,831,248	175,475,054	348,071,023	-	2,006,746,300
سندات وأسناد وأذونات:											
ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	-	-	-	-	-	-	-	3,460,806	-	-	3,460,806
ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر	-	-	5,793,161	-	-	-	-	25,237,032	1,379,877	-	32,410,070
ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	336,891,630	-	3,161,600	-	-	-	-	777,958,992	4,870,967	-	1,122,883,189
الموجودات الأخرى	50,176,297	-	-	3,226,690	-	-	398,488	-	-	-	53,801,475
الكفالات المالية	43,545,645	92,178,533	44,356,879	1,796,553	527,002	1,947,932	1,565,235	-	114,094,845	-	300,012,624
الإعتمادات المستندية	-	16,873,665	33,729,291	-	3,239,333	-	-	-	5,932,508	-	59,774,797
الإلتزمات الأخرى	22,589,621	130,186,203	141,860,936	-	32,034,070	2,459,156	21,660,788	4,778,534	84,456,579	-	440,025,887
المجموع الكلي	**1,682,426,123**	**588,459,859**	**569,473,114**	**243,274,045**	**67,566,568**	**15,826,094**	**311,455,759**	**1,309,327,832**	**558,805,799**	**-**	**5,346,615,193**

توزيع التعرضات حسب مراحل التصنيف وفق معيار IFRS ٩

	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الأولى تجميعي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثانية تجميعي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
مالي	1,678,651,054	-	3,683,662	-	91,407	1,682,426,123
صناعي	478,508,193	-	108,398,357	-	1,553,309	588,459,859
تجارة	533,294,787	-	26,462,630	-	9,715,697	569,473,114
عقارات	206,826,138	-	30,923,923	-	5,523,984	243,274,045
زراعة	47,872,876	-	10,594,778	-	9,098,914	67,566,568
أسهم	15,826,094	-	-	-	-	15,826,094
أفراد	290,863,728	-	16,304,396	-	4,287,635	311,455,759
حكومة وقطاع عام	1,304,195,139	-	5,132,693	-	-	1,309,327,832
خدمات	490,455,913	-	64,490,314	-	3,859,572	558,805,799
أخرى	-	-	-	-	-	-
المجموع	**5,046,493,922**	**-**	**265,990,753**	**-**	**34,130,518**	**5,346,615,193**

أ - التوزيع الكلي للتعرضات حسب المناطق الجغرافية:

	داخل المملكة	دول الشرق الأوسط الأخرى	أوروبا	آسيا	أفريقيا	أمريكا	دول أخرى	إجمالي
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
أرصدة لدى بنوك مركزية	190,271,635	875,303,758	3,018,298	-	-	-	-	1,068,593,691
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	718,979	31,948,123	41,154,277	32,023,939	382,172	240,234,337	8,934,339	355,396,166
التسهيلات الائتمانية	1,737,633,539	14,176,677	250,093,456	-	-	-	-	2,001,903,672
سندات وأسناد وأذونات:								
ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	3,486,897	-	-	-	-	-	-	3,486,897
ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر	23,329,202	3,607,505	4,048,011	-	1,445,367	449,333	8,028,182	40,907,600
ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	919,026,391	508,359,844	-	-	5,185,439	1,417,193	-	1,433,988,867
الموجودات الأخرى	42,614,544	11,815,103	4,207,157	-	-	-	-	58,636,804
الإجمالي / للسنة الحالية	**2,917,081,187**	**1,445,211,010**	**302,521,199**	**32,023,939**	**7,012,978**	**242,100,863**	**16,962,521**	**4,962,913,697**
الكفالات المالية	222,063,104	31,967,008	36,204,493	8,635,732	-	343,163	-	299,213,500
الإعتمادات المستندية	25,475,013	8,777,856	6,453,343	-	-	-	-	40,706,212
الإلتزمات الأخرى	466,778,669	15,560,921	30,242,472	-	-	-	-	512,582,062
المجموع الكلي	**3,631,397,973**	**1,501,516,795**	**375,421,507**	**40,659,671**	**7,012,978**	**242,444,026**	**16,962,521**	**5,815,415,471**

ب - توزيع التعرضات حسب مراحل التصنيف وفق معيار IFRS 9:

المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الأولى تجميعي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثانية تجميعي	المرحلة الثالثة	المجموع
دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
3,379,288,708	-	220,681,943	-	31,427,322	3,631,397,973
1,498,605,868	-	534,935	-	2,375,992	1,501,516,795
352,015,355	-	22,696,512	-	709,640	375,421,507
40,659,671	-	-	-	-	40,659,671
1,827,539	-	5,185,439	-	-	7,012,978
242,444,026	-	-	-	-	242,444,026
16,962,521	-	-	-	-	16,962,521
5,531,803,688	**-**	**249,098,829**	**-**	**34,512,954**	**5,815,415,471**

التركز في التعرضات الائتمانية حسب القطاع الجغرافي كما في 31 كانون الأول 2023 :

البيان / القطاع الاقتصادي	داخل المملكة	دول الشرق الأوسط الأخرى	أوروبا	آسيا *	أفريقيا *	أمريكا	دول أخرى	إجمالـــــي
	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
الاجمالي / أرقام المقارنة	3,605,105,114	1,250,270,227	386,107,898	1,137,904	5,237,099	83,418,175	15,338,776	5,346,615,193

أ - إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها

	المرحلة 2		المرحلة 3			
	إجمالي قيمة التعرض	التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	إجمالي قيمة التعرض	التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	اجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	نسبة التعرضات التي تم تعديل تصنيفها
	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	%
31 كانون الأول 2024						
أرصدة لدى بنوك مركزية	-	-	31,128,312	-	-	-
أرصدة لدى البنوك ومؤسسات مصرفية	733,570	-	4,933,250	-	-	-
التسهيلات الإئتمانية:						-
الأفراد	30,753,871	10,963,571	53,712,966	908,093	11,871,664	% 14.05
القروض العقارية	66,210,781	4,273,709	17,307,030	492,604	4,766,313	% 5.71
الشركات الكبرى	189,146,090	1,249,471	102,259,335	-	1,249,471	% 0.43
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SME's)	19,585,351	3,019,931	13,822,546	1,055,899	4,075,830	% 12.20
سندات وإسناد وإذونات:						
ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الأخرى	-	-	-	-	-	-
ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	6,187,738	-	21,872,534	-	-	% 0.00
المجموع	**312,617,401**	**19,506,682**	**245,035,973**	**2,456,596**	**21,963,278**	**% 3.94**
الكفالات المالية	16,073,906	966,452	993,402	328,150	1,294,602	% 7.58
الإعتمادات المستندية	1,261,431	-	-	-	-	% 0.00
الإلتزامات الأخرى	8,486,318	567,625	208,235	2,910	570,535	% 6.56
المجموع	**25,821,655**	**1,534,077**	**1,201,637**	**331,060**	**1,865,137**	**% 6.90**
المجموع الكلي	**338,439,056**	**21,040,759**	**246,237,610**	**2,787,656**	**23,828,415**	**% 4.08**

	المرحلة 2		المرحلة 3			
	إجمالي قيمة التعرض	التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	إجمالي قيمة التعرض	التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	اجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	نسبة التعرضات التي تم تعديل تصنيفها
	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	%
31 كانون الأول 2023						
أرصدة لدى بنوك مركزية	24,502,322	-	7,108,636	-	-	-
أرصدة لدى البنوك ومؤسسات مصرفية	4,910,328	-	25,077	-	-	-
التسهيلات الإئتمانية:						
الأفراد	16,862,466	4,794,156	26,226,949	1,308,640	6,102,796	% 17.57
القروض العقارية	24,903,383	3,527,882	15,494,861	1,146,203	4,674,085	% 11.57
الشركات الكبرى	242,940,197	28,600,515	114,891,474	-	28,600,515	% 7.96
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SME's)	14,657,399	12,288,105	12,583,529	163,469	12,451,574	% 36.37
سندات وإسناد وإذونات:						
ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الأخرى	-	-	-	-	-	-
ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	6,208,304	-	21,914,435	-	-	-
المجموع	**334,984,399**	**49,210,658**	**198,244,961**	**2,618,312**	**51,828,970**	**% 10,04**
الكفالات المالية	23,640,582	223,420	1,810,908	4,000	227,420	% 0.89
الإعتمادات المستندية	240,040	-	-	-	-	-
الإلتزامات الأخرى	6,096,989	357,477	85,210	43,167	400,644	% 6.48
المجموع	**29,977,611**	**580,897**	**1,896,118**	**47,167**	**628,064**	**% 1.97**
المجموع الكلي	**364,962,010**	**49,791,555**	**200,141,079**	**2,665,479**	**52,457,034**	**% 9.57**

ب - الخسارة الائتمانية المتوقعة للتعرضات التي تم تعديل تصنيفها

	التعرضات التي تم تعديل تصنيفها			الخسارة الائتمانية المتوقعة للتعرضات التي تم تعديل تصنيفها				
	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها من المرحلة الثانية	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها من المرحلة الثالثة	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	المرحلة الثانية افرادي	المرحلة الثانية تجميعي	المرحلة الثالثة افرادي	المرحلة الثالثة تجميعي	المجموع
31 كانون الأول 2024	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
التسهيلات الإئتمانية:								
الأفراد	10,963,571	908,093	11,871,664	3,680,507	-	116,766	-	3,797,273
القروض العقارية	4,273,709	492,604	4,766,312	559,974	-	10,806	-	570,780
الشركات الكبرى	1,249,471	-	1,249,471	465,061	-	-	-	465,061
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SME's)	3,019,931	1,055,899	4,075,830	863,232	-	221,895	-	1,085,127
المجموع	**19,506,682**	**2,456,596**	**21,963,277**	**5,568,774**	**-**	**349,467**	**-**	**5,918,241**
الكفالات المالية	966,452	328,150	1,294,602	4,807	-	1,073	-	5,880
الإعتمادات المستندية	-	-	-	-	-	-	-	-
الإلتزامات الأخرى	567,625	2,910	570,534	24,166	-	47	-	24,213
المجموع	1,534,077	331,060	1,865,136	28,973	-	1,120	-	30,093
المجموع الكلي	**21,040,759**	**2,787,656**	**23,828,413**	**5,597,747**	**-**	**350,587**	**--**	**5,948,334**

31 كانون الأول 2023	التعرضات التي تم تعديل تصنيفها			الخسارة الائتمانية المتوقعة للتعرضات التي تم تعديل تصنيفها			
	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها من Stage2	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها من Stage3	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	المرحلة الثانية افرادي	المرحلة الثانية تجميعي	المرحلة الثالثة افرادي	المرحلة الثالثة تجميعي	المجموع
	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
التسهيلات الإئتمانية:								
الأفراد	4,794,156	1,308,640	6,102,796	842,604	-	194,189	-	1,036,793
القروض العقارية	3,527,882	1,146,203	4,674,085	123,869	-	65,091	-	188,960
الشركات الكبرى	28,600,515	-	28,600,515	9,158,159	-	-	-	9,158,159
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SME's)	12,288,105	163,469	12,451,574	1,046,256	-	4,021	-	1,050,277
المجموع	**49,210,658**	**2,618,312**	**51,828,970**	**11,170,888**	**-**	**263,301**	**-**	**11,434,189**
الكفالات المالية	223,420	4,000	227,420	83,434	-	20	-	83,454
الإعتمادات المستندية	-	-	-	-	-	-	-	-
الإلتزامات الأخرى	357,477	43,167	400,644	17,452	-	309	-	17,761
المجموع	580,897	47,167	628,064	100,886	-	329	-	101,215
المجموع الكلي	**49,791,555**	**2,665,479**	**52,457,034**	**11,271,774**	**-**	**263,630**	**-**	**11,535,404**

توزيع التعرضات الائتمانية

متوسط الخسارة عند التعثر (LGD %)	التعرض عند التعثر (EAD) بالمليون دينار	التصنيف وفق مؤسسات التصنيف الخارجي	مستوى إحتمالية التعثر (PD)	الخسائر الإئتمانية المتوقعة (ECL)	إجمالي قيمة التعرض	فئة التصنيف حسب تعليمات (2009/47)	درجة التصنيف الداخلي لدى البنك
							STAGE 1
0.000 TO 4500.000%	416,363,711		0.005 TO 92.992%	12,564,959	931,839,742	Normal	
		1			546,898	Normal	
42.718 TO 46.345%	6,635,450	2	0.178 TO 0.524%	7,461	6,770,443	Normal	
0	98,396	2-	0	14	10,244,896	Normal	
		2+			21,574,968	Normal	
45.496 TO 46.301%	5,270,148	3	0.358 TO 0.399%	75	10,254,860	Normal	
40.563 TO 56.355%	9,525,614	3-	0.474 TO 0.887%	11,868	10,706,801	Normal	
31.886 TO 58.305%	22,840,767	3+	0.272 TO 0.367%	3,561	47,714,269	Normal	
30.075 TO 49.350%	2,461,785	4	1.134 TO 1.865%	8,657	2,461,785	Normal	
0.000 TO 52.689%	2,438,555	4-	0.265 TO 2.319%	17,433	2,542,072	Normal	
52.689 TO 56.903%	26,064,355	4+	0.597 TO 1.731%	12,522	29,844,714	Normal	
48.268 TO 48.978%	716,090	5	2.514 TO 2.713%	6,207	717,206	Normal	
43.219 TO 48.945%	86,852,875	5-	2.768 TO 4.097%	37,650	1,123,394,104	Normal	
42.560 TO 52.689%	6,495,401	5+	2.188 TO 2.651%	61,317	6,409,126	Normal	
41.278 TO 52.689%	15,319,815	6	4.668 TO 7.130%	158,287	15,319,815	Normal	
46.158 TO 50.052%	9,532,337	6-	7.094 TO 9.555%	309,165	9,914,581	Normal	
42.022 TO 53.493%	16,476,662	6+	1.409 TO 5.137%	221,476	17,132,211	Normal	
46.490 TO 49.671%	525,583	7+	9.803 TO 11.997%	14,697	3,544,554	Normal	
45			0.024 TO 100.000%	716,735	21,750,473	Normal	1
0	1,200,000		0	37	1,200,000	Normal	2
14.677 TO 49.818%	59,020,650		0.088 TO 0.309%	33,550	59,020,650	Normal	2-
0.000 TO 52.504%	85,552,055		0.123 TO 0.610%	56,821	85,552,055	Normal	3+
0.000 TO 52.565%	76,728,338		0.176 TO 0.763%	82,267	76,728,338	Normal	3
0.000 TO 52.689%	207,276,415		0.241 TO 0.920%	282,860	207,276,415	Normal	3-
0.000 TO 54.212%	143,358,312		0.346 TO 1.230%	418,703	142,522,437	Normal	4+
0.000 TO 52.972%	114,239,995		0.518 TO 1.489%	644,306	114,239,995	Normal	4
0.000 TO 53.554%	257,256,103		0.743 TO 1.961%	904,847	256,982,661	Normal	4-
0.000 TO 54.153%	81,620,340		1.053 TO 2.507%	384,537	81,620,340	Normal	5+
0.000 TO 53.485%	365,080,364		1.480 TO 3.476%	2,226,612	364,555,809	Normal	5
0.000 TO 53.426%	354,190,670		2.198 TO 4.576%	3,546,130	348,517,016	Normal	5-
0.000 TO 53.640%	132,359,424		3.163 TO 5.210%	1,711,043	132,359,424	Normal	6+
0.000 TO 54.993%	184,956,972		3.939 TO 7.929%	2,337,825	182,263,784	Normal	6
7.221 TO 51.564%	322,619		6.624 TO 9.940%	9,335	322,619	Normal	6-
10.736 TO 33.054%	2,127,583		10.249 TO 13.395%	80,645	2,127,583	Normal	7+
9.390 TO 38.315%	4,129,536		12.329 TO 13.969%	275,828	4,129,536	Normal	7
4500.000 TO 10000.000%			0.037 TO 100.000%	185,044	1,075,154,055	Acceptable Risk	
45			0.000 TO 100.000%	532,755	89,990,242	Acceptable Risk	1
4500.000 TO 10000.000%			8.151 TO 100.000%		28,767	Acceptable Risk	3
45			0		123,495	Acceptable Risk	4

درجة التصنيف الداخلي لدى البنك	فئة التصنيف حسب تعليمات (2009/47)	إجمالي قيمة التعرض	الخسائر الإئتمانية المتوقعة (ECL)	مستوى إحتمالية التعثر (PD)	التصنيف وفق مؤسسات التصنيف الخارجي	التعرض عند التعثر (EAD) بالمليون دينار	متوسط الخسارة عند التعثر (LGD %)
STAGE 2							
	Normal	5,482,330	816,519	0.265 TO 92.276%		5,476,795	0.000 TO 53.493%
	Normal	0			7-		
	Normal	6,187,738	1,002,299	0	7+	6,187,738	1
5+	Normal	1,173,868	9,210	1.212 TO 1.760%		1,173,868	11.448 TO 53.293%
5	Normal	1,997,209	20,472	1.885 TO 2.684%		1,997,188	3.440 TO 52.689%
5-	Normal	11,060,333	146,475	2.236 TO 3.676%		11,123,733	7.621 TO 53.397%
6+	Normal	6,577,854	231,570	3.578 TO 5.087%		6,577,854	37.422 TO 50.929%
6	Normal	1,632,978	32,396	4.658 TO 7.367%		1,632,978	10.143 TO 51.395%
7-	Normal	18,600	265	25.543 TO 28.071%		18,600	0.001 TO 8.141%
	Acceptable Risk	733,570	733,570	0			45
4	Acceptable Risk	880,105	349,813	0			45
	Watch	5,820,652	628,338	0.484 TO 89.738%		5,818,013	0.000 TO 53.493%
3+	Watch	35,145,663	7,029,133	0.137 TO 0.290%		35,145,663	15.114 TO 20.240%
4-	Watch	5,790,520	32,234	1.224 TO 1.395%		5,790,520	10.000 TO 43.455%
5+	Watch	50,924,273	4,486,343	1.088 TO 1.730%		47,155,872	10.996 TO 46.827%
5	Watch	8,381,095	2,164,700	1.707 TO 3.439%		8,380,021	0.344 TO 53.192%
5-	Watch	28,634,314	1,682,781	2.198 TO 3.516%		28,713,462	7.776 TO 52.689%
6+	Watch	21,709,634	2,994,614	3.188 TO 4.138%		21,709,634	15.108 TO 49.350%
6	Watch	25,518,999	8,439,682	3.963 TO 7.255%		25,513,851	7.047 TO 47.997%
7+	Watch	14,987,811	4,925,927	7.734 TO 9.011%		14,987,811	7.976 TO 15.267%
7	Watch	80,613,958	37,301,943	7.572 TO 20.271%		77,327,957	0.001 TO 4500.000%
7-	Watch	25,167,552	9,245,337	10.146 TO 29.068%		25,167,552	9.743 TO 56.091%
STAGE 3							
	Normal	15,481,786	14,633,410	0.005 TO 100.000%		1,187,197	0.000 TO 10000.000%
	Normal	7,587,004	4,425,404	1	10	7,587,004	10.000 TO 99.990%
1	Normal	5,638	5,638	1			100
10	Normal	779,693	661,068	1		769,138	0.000 TO 99.990%
	Acceptable Risk	36,061,560	36,061,560	1			100
	Watch	924,156	246,402	1		899,883	10.916 TO 55.979%
5	Watch	6,506	6,506	1			100
10	Watch	82,759	37,867	1		81,190	10.000 TO 99.990%
	Sub_Standard	3,359,295	1,055,121	1		3,348,826	0.000 TO 59.670%
10	Sub_Standard	1,933,694	1,192,073	1		1,899,566	5.679 TO 99.990%
	Doubtful	4,976,521	3,734,604	1		4,787,254	0.000 TO 100.000%
8	Doubtful	4,052,195	2,551,468	1			100
10	Doubtful	2,716,073	1,154,477	1		2,599,637	0.000 TO 99.990%
	Loss	22,558,862	16,430,986	1		18,624,887	0.000 TO 100.000%
8	Loss	26,191,583	23,752,481	1			100
10	Loss	119,520,282	70,237,153	1		77,016,149	0.000 TO 10000.000%
8	Doubtful	4,052,195	2,551,468	1			100
10	Doubtful	2,716,073	1,154,477	1		2,599,637	0.000 TO 99.990%
	Loss	23,059,654	16,718,233	1		19,009,295	0.000 TO 100.000%
8	Loss	26,191,583	23,752,481	1			100
10	Loss	119,520,282	70,237,153	1		77,016,149	0.000 TO 10000.000%

(41) أ - مخاطر السوق

المخاطر السوقية هي عبارة عن الخسائر بالقيمة الناتجة عن التغير في اسعار السوق كالتغير في اسعار الفوائد، اسعار الصرف الاجنبي وأسعار الأدوات المالية وبالتالي تغير القيمة العادلة للتدفقات النقدية للادوات المالية داخل وخارج قائمة المركز المالي.

لدى البنك سياسات وإجراءات محددة يتم من خلالها التعرف، قياس، مراقبة والسيطرة على المخاطر السوقية ويتم مراجعتها ومراقبة تطبيقها دوريا، حيث تقوم لجنة السياسة الاستثمارية بدراستها وتوصي بها بعد أن تتأكد من توافقها مع تعليمات البنك المركزي الأردني، تطبيقها ومن ثم يتم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة.

تحدد سياسة المخاطر المقبولة ضمن عمليات الخزينة وتتضمن سقوف تحكم المخاطر السوقية، حيث يتم الالتزام بها و التأكد من تطبيقها بشكل دوري ومستمر من خلال مراقبة تطبيقها من قبل دائرة ادارة المخاطر وتقديم التقارير الدورية المختلفة والتي تعرض بدورها على لجنة الاصول والخصوم وكذلك مجلس الادارة.

يحتفظ البنك بمحفظة أسهم وسندات لأغراض المتاجرة (Financial Assets Designated at Fair Value through Profit or Loss) ويستعمل لها اسلوب تحليل الحساسية، حيث يتم قياس المخاطر حاليا من خلال الطريقة المعيارية (**Standardised approach**) لاحتساب الحد الادنى لرأس المال حسب توصيات لجنة بازل.

(41) ب - مخاطر أسعار الفائدة:

تنتج مخاطر اسعار الفائدة من احتمالية التغير في اسعار الفائدة وبالتالي التاثير على التدفقات النقدية او القيمة العادلة للاداة المالية.

يتعرض البنك لمخاطر اسعار الفائدة كنتيجة للفجوات الزمنية لاعادة التسعير بين الموجودات والمطلوبات، تتم مراقبة هذ الفجوات بشكل دوري من قبل لجنة الاصول والخصوم وتستخدم احيانا الاساليب المختلفة للتحوط للبقاء ضمن حدود مقبولة لفجوة مخاطر اسعار الفائدة.

- تحليل الحساسية :

للعام 2024

العملـــــــة	التغير زيادة بسعر الفائدة (نقطـــة مئويـــة)	حساسية ايراد الفائدة (الارباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكيـــة
	%	دينار	دينار
دولار امريكي	1	(1,288,091)	(1,053,021)
يورو	1	81,981	-
جنيه استرليني	1	(25,135)	(98,020)
ين ياباني	1	1,822	-
عملات اخرى	1	(372,310)	-

العملـــــــة	التغير زيادة بسعر الفائدة (نقطـــة مئويـــة)	حساسية ايراد الفائدة (الارباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكيـــة
	%	دينار	دينار
دولار امريكي	1	1,288,091	1,053,021
يورو	1	(81,981)	-
جنيه استرليني	1	25,135	98,020
ين ياباني	1	(1,822)	-
عملات اخرى	1	372,310	-

للعام 2023

العملـــــــة	التغير زيادة بسعر الفائدة (نقطـــة مئويـــة)	حساسية ايراد الفائدة (الارباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكيـــة
	%	دينار	دينار
دولار امريكي	1	(1,306,743)	(854,000)
يورو	1	503,938	-
جنيه استرليني	1	(32,774)	(66,017)
ين ياباني	1	-	-
عملات اخرى	1	195,626	-

العملـــــــة	التغير زيادة بسعر الفائدة (نقطـــة مئويـــة)	حساسية ايراد الفائدة (الارباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكيـــة
	%	دينار	دينار
دولار امريكي	1	1,306,743	854,000
يورو	1	(503,938)	-
جنيه استرليني	1	32,774	66,017
ين ياباني	1	-	-
عملات اخرى	1	(195,626)	-

- مخاطر العملات:

يظهر الجدول أدناه العملات التي يتعرض البنك لها وأثر تغير محتمل ومعقول على أسعارها مقابل الدينار على قائمة الدخل الموحد ويتم مراقبة مراكز العملات بشكل يومي والتأكد من بقائها ضمن السقوف المحددة وترفع التقارير بذلك إلى لجنة الأصول والإلتزامات وكذلك مجلس الإدارة.

للعام 2024

العملة	التغير في سعر صرف العملة	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
	%	دينار	دينار
يورو	5	2,547	-
جنيه استرليني	5	19,217	-
ين ياباني	5	(4)	-
عملات اخرى	5	126,335	-

للعام 2023

العملة	التغير في سعر صرف العملة	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
	%	دينار	دينار
يورو	5	(9,314)	-
جنيه استرليني	5	12,995	-
ين ياباني	5	648	-
عملات اخرى	5	8,731,678	-

- مخاطر التغير بأسعار الأسهم :

وهو خطر إنخفاض القيمة العادلة للمحفظة الإستثمارية للأسهم بسبب التغير في قيمة مؤشرات الأسهم وتغير قيمة الأسهم منفردة.

للعام 2024

المؤشر	التغير في المؤشر	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
	%	دينار	دينار
مؤشر سوق عمان	5	-	632,589
مؤشر سوق فلسطين	5	-	11,855
مؤشر سوق دبي	5	-	212,106
مؤشر سوق الكويت	5	-	-
NASDAQ – USA	5	-	-

للعام 2023

المؤشر	التغير في المؤشر	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
	%	دينار	دينار
مؤشر سوق عمان	5	-	559,919
مؤشر سوق فلسطين	5	-	2,598
مؤشر سوق دبي	5	-	176,134
مؤشر سوق الكويت	5	-	-
NASDAQ – USA	5	-	-

فجوة إعادة تسعير الفائدة :

يتبع البنك سياسة التوافق في مبالغ الموجودات والمطلوبات وموائمة الإستحقاقات لتقليل الفجوات من خلال تقسيم الموجودات والمطلوبات لفئات الآجال الزمنية المتعددة أو إستحقاقات إعادة مراجعة أسعار الفوائد أيهما أقل لتقليل المخاطر في أسعار الفائدة ودراسة الفجوات في أسعار الفائدة المرتبطة بها و إستخدام سياسات التحوط بإستخدام الأدوات المتطورة كالمشتقات .

يتم التصنيف على أساس فترات إعادة تسعير الفائدة أو الإستحقاق أيهما أقرب.

إن حساسية أسعار الفوائد هي كما يلي:

31 كانون الاول 2024	فجوة إعادة تسعير الفائدة							
	أقل من شهر	من شهر إلى 3 أشهر	من 3 أشهر إلى 6 اشهر	من 6 أشهر إلى سنة	من سنة الى 3 سنوات	3 سنوات أو أكثر	عناصر بدون فائدة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الموجودات :								
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	-	-	-	-	-	-	1,333,864,050	1,333,864,050
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	93,410,722	10,635,000	-	-	-	-	251,350,444	355,396,166
تسهيلات إئتمانية مباشرة بالصافي	394,437,241	165,977,877	139,242,167	165,056,985	465,619,543	640,489,053	31,080,806	2,001,903,672
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	-	-	-	3,486,897	-	-	3,452,085	6,938,982
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	-	-	23,651,795	17,255,806	83,993,591	124,901,192
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	-	9,999,615	79,858,810	62,901,151	196,984,426	1,084,244,865	-	1,433,988,867
ممتلكات ومعدات بالصافي	-	-	-	-	-	-	82,992,207	82,992,207
موجودات غير ملموسة بالصافي	-	-	-	-	-	-	12,465,570	12,465,570
موجودات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-	62,652,590	62,652,590
موجودات أخرى	33,130,908	46,878,888	27,250,917	46,229,098	-	-	50,431,527	203,921,338
حق إستخدام أصول مستأجرة	-	-	-	-	904,098	10,397,130	-	11,301,228
إجمالي الموجودات	**520,978,871**	**233,491,380**	**246,351,894**	**277,674,131**	**687,159,862**	**1,752,386,854**	**1,912,282,870**	**5,630,325,862**
المطلوبات :								
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	3,616,529	7,171,625	-	26,180,000	-	-	7,536,109	44,504,263
ودائع عملاء	1,170,517,712	302,342,294	363,011,189	223,019,495	627,063	102,751,455	1,811,872,436	3,974,141,644
تأمينات نقدية	55,699,333	21,694,000	14,270,540	54,183,596	-	8,345,330	-	154,192,799
أموال مقترضة	1,503,115	81,381,387	10,988,156	32,109,813	118,572,059	101,940,531	-	346,495,061
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	26,695,281	26,695,281
السندات الخضراء	-	-	-	-	-	35,450,000	-	35,450,000
مخصص ضريبة الدخل	-	-	-	-	-	-	38,791,779	38,791,779
مطلوبات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-	1,622,124	1,622,124
إلتزامات مقابل حق إستخدام أصول مستأجرة	-	-	-	-	984,614	11,323,061	-	12,307,675
مطلوبات أخرى	14,902,806	18,628,506	11,177,103	12,416,949	-	-	52,869,788	109,995,152
إجمالي المطلوبات	**1,246,239,495**	**431,217,812**	**399,446,988**	**347,909,853**	**120,183,736**	**259,810,377**	**1,939,387,517**	**4,744,195,778**
حقوق غير المسيطرين	-	-	-	-	-	-	178,012,917	178,012,917
السندات الدائمة	-	-	-	-	-	89,010,000	-	89,010,000
فجوة اعادة تسعير الفائدة	**(725,260,624)**	**(197,726,432)**	**(153,095,094)**	**(70,235,722)**	**566,976,126**	**1,403,566,477**	**(205,117,564)**	**619,107,167**

31 كانون الاول 2023	فجوة إعادة تسعير الفائدة							
	أقل من شهر	من شهر إلى 3 أشهر	من 3 أشهر إلى 6 اشهر	من 6 أشهر إلى سنة	من سنة الى 3 سنوات	3 سنوات أو أكثر	عناصر بدون فائدة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الموجودات :								
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	108,000,000	-	-	-	-	-	964,306,647	1,072,306,647
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	111,806,065	-	-	-	-	-	428,470,213	540,276,278
تسهيلات إئتمانية مباشرة بالصافي	535,334,294	69,918,692	139,679,252	140,570,219	493,558,566	607,915,180	19,770,097	2,006,746,300
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	-	-	-	-	3,460,806	-	21,299,672	24,760,478
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	5,086,256	-	-	-	20,918,028	10,749,418	79,469,920	116,223,622
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	26,979,725	98,499,645	35,000,751	226,493,236	337,312,188	398,597,644	-	1,122,883,189
ممتلكات ومعدات بالصافي	-	-	-	-	-	-	80,450,626	80,450,626
موجودات غير ملموسة بالصافي	-	-	-	-	-	-	11,907,278	11,907,278
موجودات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-	58,716,359	58,716,359
موجودات أخرى	37,287,018	46,594,134	27,956,481	33,547,776	-	11,302,486	17,936,314	174,624,209
حق إستخدام أصول مستأجرة	-	-	-	-	1,004,749	11,554,615	-	12,559,364
موجودات مالية محتفظ بها بهدف البيع	-	-	-	-	-	-	22,947,701	22,947,701
إجمالي الموجودات	**824,493,358**	**215,012,471**	**202,636,484**	**400,611,231**	**856,254,337**	**1,040,119,343**	**1,705,274,827**	**5,244,402,051**
المطلوبات :								
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	-	50,938,301	-	12,000,000	-	-	6,682,050	69,620,351
ودائع عملاء	826,247,637	303,307,858	291,369,840	343,933,388	186,503,468	4,074	1,755,730,217	3,707,096,482
تأمينات نقدية	63,522,559	19,044,955	11,515,037	31,783,113	2,456,928	39,200	11,613,041	139,974,833
أموال مقترضة	10,555	9,304	909,216	82,842,732	174,575,466	104,809,897	-	363,157,170
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	20,297,592	20,297,592
السندات الخضراء	-	-	-	-	-	35,450,000	-	35,450,000
مخصص ضريبة الدخل	-	-	-	-	-	-	32,640,476	32,640,476
مطلوبات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-	3,497,873	3,497,873
إلتزامات مقابل حق إستخدام أصول مستأجرة	-	-	-	-	1,023,355	11,768,591	-	12,791,946
مطلوبات أخرى	15,132,553	18,901,050	11,340,630	13,608,756	-	20,219,484	35,056,442	114,258,915
مطلوبات مرتبطة مباشرة بموجودات مالية محتفظ بها بهدف البيع	-	-	-	-	-	-	18,105,050	18,105,050
إجمالي المطلوبات	**904,913,304**	**392,201,468**	**315,134,723**	**484,167,989**	**364,559,217**	**172,291,246**	**1,883,622,741**	**4,516,890,688**
حقوق غير المسيطرين	-	-	-	-	-	-	112,767,872	112,767,872
السندات الدائمة	-	-	-	-	-	89,010,000	-	89,010,000
فجوة اعادة تسعير الفائدة	**(80,419,946)**	**(177,188,997)**	**(112,498,239)**	**(83,556,758)**	**491,695,120**	**778,818,097**	**(291,115,786)**	**525,733,491**

التركز في مخاطر العملات الاجنبية

31 كانون الاول 2024	دولار أمريكي	يورو	جنيه إسترليني	ين ياباني	أخرى	إجمالي
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الموجودات :						
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	152,273,574	5,324,167	1,915,899	-	996,159,438	1,155,673,078
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	294,341,308	16,210,220	8,255,057	358,730	35,939,332	355,104,647
تسهيلات ائتمانية مباشرة بالصافي	447,946,090	29,826,872	-	12,481,522	548,859	490,803,343
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	3,486,897	-	-	-	-	3,486,897
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	70,634,206	74,452	3,505,840	-	10,433,435	84,647,933
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	345,900,285	-	-	-	427,964,395	773,864,680
ممتلكات ومعدات بالصافي	1,439,103	-	-	-	40,653,483	42,092,586
موجودات غير ملموسة بالصافي	35,835	-	-	-	652,491	688,326
حق إستخدام أصول مستأجرة	-	379,573	-	-	704,848	1,084,421
موجودات أخرى	22,942,244	997,803	126,175	457	20,643,487	44,710,166
المجموع	**1,338,999,542**	**52,813,087**	**13,802,971**	**12,840,709**	**1,533,699,768**	**2,952,156,077**
المطلوبات :						
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	29,918,676	277,202	376,555	-	17,633	30,590,066
ودائع عملاء	822,154,225	50,787,646	12,660,677	1,044,825	1,266,724,054	2,153,371,427
تأمينات نقدية	37,658,387	293,016	175,654	2,734	17,337,805	55,467,596
أموال مقترضة	104,139,338	-	-	-	1,820	104,141,158
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	3,681,104	3,681,104
السندات الخضراء	35,450,000	-	-	-	-	35,450,000
مخصص ضريبة الدخل	-	415,580	-	-	30,793,722	31,209,302
إلتزامات مقابل حق إستخدام أصول مستأجرة	-	406,938	-	-	666,281	1,073,219
مطلوبات أخرى	71,146,243	581,768	205,741	11,793,232	27,619,287	111,346,271
إجمالي المطلوبات	**1,100,466,869**	**52,762,150**	**13,418,627**	**12,840,791**	**1,346,841,706**	**2,526,330,143**
صافي التركز داخل قائمة المركز المالي الموحدة للسنة الحالية	238,532,673	50,937	384,344	(82)	186,858,062	425,825,934
إلتزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي الموحدة للسنة الحالية	367,631,053	58,060,651	2,754,389	2,913,947	18,184,846	449,544,886

التركز في مخاطر العملات الاجنبية

31 كانون الاول 2023	دولار أمريكي	يورو	جنيه إسترليني	ين ياباني	أخرى	إجمالي
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الموجودات :						
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	192,895,478	4,394,501	421,559	-	556,646,128	754,357,666
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	452,618,354	67,411,708	10,193,061	1,185,570	8,681,171	540,089,864
تسهيلات ائتمانية مباشرة بالصافي	490,495,561	26,343,349	-	-	17,554,233	534,393,143
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل	3,460,806	-	-	-	-	3,460,806
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	60,908,311	61,780	1,830,368	-	10,304,158	73,104,617
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	301,744,089	-	-	-	229,141,312	530,885,401
معدات وممتلكات بالصافي	1,187,645	-	-	-	41,056,537	42,244,182
موجودات غير ملموسة بالصافي	35,835	-	-	-	585,870	621,705
حق إستخدام أصول مستأجرة	-	463,187	-	-	993,067	1,456,254
موجودات أخرى	14,089,907	585,309	50,630	-	9,673,925	24,399,771
المجموع	**1,517,435,986**	**99,259,834**	**12,495,618**	**1,185,570**	**874,636,401**	**2,505,013,409**
المطلوبات :						
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	64,821,937	50,635	-	-	106,622	64,979,194
ودائع عملاء	1,145,524,540	95,010,917	11,999,195	1,119,677	658,953,206	1,912,607,535
تأمينات نقدية	48,917,760	3,103,943	187,465	52,924	6,799,793	59,061,885
أموال مقترضة	121,066,633	-	-	-	-	121,066,633
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	2,258,070	2,258,070
السندات الخضراء	35,450,000	-	-	-	-	35,450,000
مخصص ضريبة الدخل	-	397,708	-	-	14,098,178	14,495,886
إلتزامات مقابل حق إستخدام أصول مستأجرة	-	478,646	-	-	1,026,972	1,505,618
مطلوبات أخرى	9,040,818	404,269	49,056	-	16,760,010	26,254,153
إجمالي المطلوبات	**1,424,821,688**	**99,446,118**	**12,235,716**	**1,172,601**	**700,002,851**	**2,237,678,974**
صافي التركز داخل قائمة المركز المالي الموحدة للسنة الحالية	92,614,298	(186,284)	259,902	12,969	174,633,550	267,334,435
إلتزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي الموحدة للسنة الحالية	298,618,870	55,475,655	116,703	2,097,864	16,558,519	372,867,611

مخاطر السيولة

أولاً: يلخص الجدول أدناه توزيع المطلوبات (غير مخصومة) على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدي بتاريخ البيانات المالية :

تعرف مخاطر السيولة بأنها الخسائر التي قد يتعرض لها البنك بسبب عدم توفر التمويل اللازم لتمويل الزيادة بتوظيفاته أو لسداد التزاماته عند استحقاقها بالوقت والكلفة الملائمتين،(وتعتبر جزءا من إدارة الموجودات والمطلوبات **ALM**)

يلتزم البنك بنسب السيولة المحددة من قبل البنك المركزي الاردني وتراقب السيولة لدى البنك بشكل يومي.

تتم مراقبة السيولة أيضا من قبل لجنة إدارة الأصول والخصوم التي يرأسها الرئيس التنفيذي من خلال تقارير دورية.

31 كانون الاول 2024	أقل من شهر	من شهر إلى 3 أشهر	من 3 أشهر إلى 6 أشهر	من 6 أشهر إلى سنة	من سنة إلى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	عناصر بدون استحقاق	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
المطلوبات :								
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	-	10,788,154	-	26,180,000	-	-	7,536,109	44,504,263
ودائع عملاء	794,252,613	302,342,294	363,011,189	223,019,495	627,063	102,751,455	2,188,137,535	3,974,141,644
تأمينات نقدية	55,699,333	21,694,000	14,270,540	54,183,596	-	8,345,330	-	154,192,799
أموال مقترضة	1,503,115	81,381,387	10,988,156	32,109,813	118,572,059	101,940,531	-	346,495,061
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	26,695,281	26,695,281
السندات الخضراء	-	-	-	-	-	35,450,000	-	35,450,000
مخصص ضريبة الدخل	-	-	-	-	-	-	38,791,779	38,791,779
مطلوبات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-	1,622,124	1,622,124
إلتزامات مقابل حق إستخدام أصول مستأجرة	-	-	-	-	984,614	11,323,061	-	12,307,675
مطلوبات أخرى	14,902,806	18,628,506	11,177,103	12,416,949	-	-	52,869,788	109,995,152
المجموع	**866,357,867**	**434,834,341**	**399,446,988**	**347,909,853**	**120,183,736**	**259,810,377**	**2,315,652,616**	**4,744,195,778**
مجموع الموجودات	**520,978,871**	**233,491,380**	**246,351,894**	**277,674,131**	**687,159,862**	**1,752,386,854**	**1,912,282,870**	**5,630,325,862**

31 كانون الاول 2023								
المطلوبات :								
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	-	50,938,301	-	12,000,000	-	-	6,682,050	69,620,351
ودائع عملاء	602,414,221	303,307,858	291,369,840	343,933,388	186,503,468	4,074	1,979,563,633	3,707,096,482
تأمينات نقدية	75,135,600	19,044,955	11,515,037	31,783,113	2,456,928	39,200	-	139,974,833
أموال مقترضة	10,555	9,304	909,216	82,842,732	174,575,466	104,809,897	-	363,157,170
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	20,297,592	20,297,592
السندات الخضراء	-	-	-	-	-	35,450,000	-	35,450,000
مخصص ضريبة الدخل	-	-	-	-	-	-	32,640,476	32,640,476
مطلوبات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-	3,497,873	3,497,873
إلتزامات مقابل حق إستخدام أصول مستأجرة	-	-	-	-	1,023,355	11,768,591	-	12,791,946
مطلوبات مرتبطة مباشرة بموجودات مالية محتفظ بها بهدف البيع	-	-	-	-	-	-	18,105,050	18,105,050
مطلوبات أخرى	15,132,553	18,901,050	11,340,630	13,608,756	-	20,219,484	35,056,442	114,258,915
المجموع	**692,692,929**	**392,201,468**	**315,134,723**	**484,167,989**	**364,559,217**	**172,291,246**	**2,095,843,116**	**4,516,890,688**
مجموع الموجودات	**824,493,358**	**215,012,471**	**202,636,484**	**400,611,231**	**856,254,337**	**1,040,119,343**	**1,705,274,827**	**5,244,402,051**

ثانياً: بنود خارج المركز المالي (بالإجمالي):

31 كانون الاول 2024	لغاية سنة	من سنة لغاية 5 سنوات	أكثر من (5) سنوات	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
الإعتمادات والقبولات	83,393,474	-	-	83,393,474
السقوف غير المستغلة (مباشرة وغير مباشرة)	432,655,164	39,591,460	2,523,684	474,770,308
الكفالات	255,303,950	53,308,617	66,502	308,679,069
المجموع	**771,352,588**	**92,900,077**	**2,590,186**	**866,842,851**

31 كانون الاول 2023	لغاية سنة	من سنة لغاية 5 سنوات	أكثر من (5) سنوات	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
الإعتمادات والقبولات	91,232,632	-	1,896,612	93,129,244
السقوف غير المستغلة (مباشرة وغير مباشرة)	372,694,482	37,458,932	934,936	411,088,350
الكفالات	244,932,681	36,147,168	28,544,009	309,623,858
المجموع	**708,859,795**	**73,606,100**	**31,375,557**	**813,841,452**

(42) معلومات عن قطاعات اعمال البنك

أ – يتم تنظيم البنك لأغراض إدارية من خلال اربعة قطاعات أعمال رئيسية ويتم قياس القطاعات وفقا للتقارير التي يتم إستعمالها من قبل المدراء التنفيذيين وصانعو القرار الرئيسيون لدى البنك. كما يمتلك البنك ثلاث شركات تابعة تختص بالأعمال المصرفية وخدمات التأجير التمويلي وأعمال الوساطة وتمتلك شركة الوساطة شركة تابعة تختص بالاستشارات المالية وإدارة الإصدارات كما بتاريخ القوائم المالية الموحدة:

– حسابات الأفراد: يشمل متابعة ودائع العملاء الأفراد ومنحهم التسهيلات الإئتمانية والبطاقات الائتمانية وخدمات أخرى .

– حسابات المؤسسات: يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الإئتمانية والخدمات المصرفية الأخرى الخاصة بالعملاء من المؤسسات.

– الخزينة: يشمل هذا القطاع تقديم خدمات التداول والخزينة وإدارة أموال البنك .

– الأخرى: يشمل هذا القطاع الأنشطة التي لا ينطبق عليها تعريف قطاعات البنك المذكورة أعلاه.

– خدمات الوساطة المالية والإستشارات المالية والإصدارات: ممارسة معظم خدمات الوساطة المالية وخدمات الاستشارات المالية و إدارة الإصدارات.

– خدمات التأجير التمويلي: ممارسة خدمات التأجير التمويلي ومشاريع تطوير العقارات.

فيما يلي معلومات عن اعمال البنك موزعة حسب الأنشطة:

31 كانون الأول 2024	الأفـــراد	المؤسســات	الخزينـــة	الوساطة المالية	التأجير التمويلي	أخرى	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار		
إجمالي الدخل – قائمة (ب)	64,315,188	167,124,502	67,453,867	3,736,697	7,528,238	83,358,034	393,516,526
ينزل: خسائر ائتمانية متوقعة	25,287,942	14,956,774	90,477	1,481,240	1,827,006	4,349,274	47,992,713
نتائج أعمال القطاع	39,027,246	152,167,728	67,363,390	2,255,457	5,701,232	79,008,760	345,523,813
ينزل: مصاريف غير موزعة على القطاعات	-	-	-	2,537,721	1,168,461	110,644,740	114,350,922
الربح للسنة قبل الضريبة	39,027,246	152,167,728	67,363,390	(282,264)	4,532,771	(31,635,980)	231,172,891
ينزل: ضريبة الدخل للسنة	-	-	-	-	-	36,852,142	36,852,142
صافي الربح للسنة – قائمة (ب)	39,027,246	152,167,728	67,363,390	(282,264)	4,532,771	(68,488,122)	194,320,749
مصاريف رأسمالية						13,144,476	13,144,476
الإستهلاكات والإطفاءات						8,502,220	8,502,220
موجودات القطاع	**486,636,177**	**1,500,695,396**	**3,255,089,257**	**18,376,372**	**51,799,476**	**317,729,184**	**5,630,325,862**
مطلوبات القطاع	**1,573,119,468**	**2,401,022,176**	**381,945,061**	**20,467,868**	**48,779,840**	**318,861,365**	**4,744,195,778**

31 كانون الأول 2023							
إجمالي الدخل – قائمة (ب)	41,412,734	118,384,563	47,072,188	4,668,422	6,653,154	59,073,929	277,264,990
ينزل: خسائر ائتمانية متوقعة	6,312,081	30,123,245	23,218,839	536,459	773,558	3,580,797	64,544,979
نتائج أعمال القطاع	35,100,653	88,261,318	23,853,349	4,131,963	5,879,596	55,493,132	212,720,011
ينزل: مصاريف غير موزعة على القطاعات	-	-	-	1,554,787	1,217,475	103,788,707	106,560,969
الربح للسنة قبل الضريبة	35,100,653	88,261,318	23,853,349	2,577,176	4,662,121	(48,295,575)	106,159,042
يضاف: أرباح ناتجة أثر صفقة إستحواذ	-	-	15,492,283	-	-	-	15,492,283
ينزل: ضريبة الدخل للسنة	-	-	-	-	-	31,614,643	31,614,643
صافي الربح للسنة – قائمة (ب)	35,100,653	88,261,318	39,345,632	2,577,176	4,662,121	(79,910,218)	90,036,682
مصاريف رأسمالية						57,550,538	57,550,538
الإستهلاكات والإطفاءات						6,823,512	6,823,512
موجودات القطاع	**382,844,807**	**1,524,012,612**	**2,876,450,214**	**22,947,701**	**99,888,881**	**338,257,836**	**5,244,402,051**
مطلوبات القطاع	**1,477,966,320**	**2,175,143,720**	**468,227,521**	**18,105,050**	**53,986,442**	**323,461,635**	**4,516,890,688**

ب - معلومات التوزيع الجغرافي

فيما يلي توزيع إجمالي الدخل وموجودات البنك ومصاريفه الرأسمالية حسب القطاع الجغرافي:

	داخل المملكة		خارج المملكة		المجموع	
	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
	2024	2023	2024	2023	2024	2023
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
إجمالي الدخل – قائمة (ب)	136,081,392	198,925,397	257,435,134	78,339,593	393,516,526	277,264,990
المصروفات الرأسمالية	9,495,514	14,720,485	3,648,962	42,830,053	13,144,476	57,550,538

	31 كانون الأول		31 كانون الأول		31 كانون الأول	
	2024	2023	2024	2023	2024	2023
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
مجموع الموجودات	3,596,556,316	3,714,157,924	2,033,769,546	1,530,244,127	5,630,325,862	5,244,402,051

(43) إدارة رأس المال

أ - وصف لما يتم إعتباره كرأس مال

يصنف رأس المال إلى عدة تصنيفات كرأس مال مدفوع، رأسمال إقتصادي ورأس مال تنظيمي، ويعرف رأس المال التنظيمي حسب قانون البنوك إجمالي قيمة البنود التي يحددها البنك المركزي لأغراض رقابية تلبية لمتطلبات نسبة كفاية رأس المال المقررة بموجب تعليمات يصدرها البنك المركزي. ويتكون رأس المال التنظيمي من جزئين الأول يسمى رأس المال الأساسي (Tier I) ويتكون من رأس المال المدفوع، الإحتياطيات المعلنة (تتضمن الإحتياطي القانوني، الإختياري، علاوة الإصدار وعلاوة إصدار أسهم الخزينة)، الأرباح المدورة بعد إستثناء أى مبالغ تخضع لأي قيود وحقوق غير المسيطرين ويطرح منها خسائر الفترة، تكلفة شراء أسهم الخزينة، المخصصات المؤجلة بموافقة البنك المركزي والشهرة . أما الجزء الثاني رأس المال الإضافي (Tier 2) فيتكون من فروقات ترجمة العملات الأجنبية، إحتياطي مخاطر مصرفية عامة، الأدوات ذات الصفات المشتركة بين رأس المال والدين، الديون المساندة و45% من إحتياطي تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر إذا كان موجباً و يطرح بالكامل إذا كان سالباً.

وهناك جزء ثالث (Tier 3) قد يتم اللجوء لتكوينه في حال إنخفضت نسبة كفاية رأس المال عن 12% نتيجة لتضمين مخاطر السوق لنسبة كفاية رأس المال. ويطرح الإستثمارات في بنوك وشركات مالية تابعة (إذا لم يتم دمج قوائمها المالية) وكذلك يطرح الإستثمارات في رؤوس أموال البنوك وشركات التأمين والشركات المالية الأخرى.

ب - متطلبات الجهات الرقابية بخصوص رأس المال، وكيفية الإيفاء بهذه المتطلبات.

تتطلب تعليمات البنك المركزي أن لا يقل رأس المال المدفوع عن 100 مليون دينار، و أن لا تنخفض نسبة حقوق المساهمين إلى الموجودات عن 6% ، أما رأس المال التنظيمي فتتطلب تعليمات البنك المركزي أن لا تنخفض نسبته إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر ومخاطر السوق (نسبة كفاية رأس المال) عن 14% ويراعي البنك الإلتزام بها.

يلتزم البنك بالمادة (62) من قانون البنوك بأنه على البنك أن يقتطع سنوياً لحساب الإحتياطي القانوني ما نسبته (10%) من أرباحه الصافية في المملكة وأن يستمر في الإقتطاع حتى يبلغ هذا الإحتياطي ما يعادل رأسمال البنك المكتتب به، ويقابل هذا الإقتطاع الإحتياطي الإجباري المنصوص عليه في قانون الشركات.

يلتزم البنك بالمادة (41) من قانون البنوك والتي تتطلب أن يتم التقيد بالحدود التي يقررها البنك المركزي والمتعلقة بما يلي:

1 - نسب المخاطر الخاصة بموجوداته وبالموجودات المرجحة بالمخاطر وكذلك بعناصر رأس المال وبالإحتياطيات وبالحسابات النظامية.

2 - نسبة إجمالي القروض إلى رأس المال التنظيمي المسموح للبنك منحها لمصلحة شخص وحلفائه أو لمصلحة ذوي الصلة.

3 - نسبة إجمالي القروض الممنوحة لأكبر عشرة أشخاص من عملاء البنك إلى المبلغ الإجمالي للقروض الممنوحة من البنك.

تجدر الإشارة الى انه خلال العام 2024 تم تصنيف البنك الأردني الكويتي ضمن البنوك ذات الأهمية النظامية محليا، وبناء عليه فان المتطلب الإضافي المطلوب من البنك (زيادة على نسبة كفاية راس المال المطلوبة من البنوك) هو (0.5%) وعلى مدار اربع سنوات، بحيث يصبح الحد الأدنى المطلوب لنسبة كفاية راس المال لدى البنك وعلى كافة المستويات (14.5%)، طالما ان البنك ما زال ضمن البنوك ذات الأهمية النظامية محليا، مع العلم انه سيتم البدء بتلبية المتطلب الإضافي بعد عام من تاريخ البيانات التي تم الاحتساب على أساسها، وذلك ابتداءا من الربع الأول من العام 2025 وحسب تعليمات البنك المركزي الأردني بخصوص التعامل مع البنوك ذات الأهمية النظامية محليا رقم (2017/2).

ج - كيفية تحقيق أهداف إدارة رأس المال.

يراعي البنك تلاؤم حجم رأس المال مع حجم وطبيعة وتعقيد المخاطر التي يتعرض لها البنك، وبما لا يتناقض مع التشريعات والتعليمات النافذة وينعكس ذلك في خططه الإستراتيجية وكذلك موازناته التقديرية السنوية. ومن أجل مزيد من التحفظ تحوطاً للظروف المحيطة والدورات الإقتصادية فقد قرر مجلس الإدارة ضمن إستراتيجية البنك أن لا تقل نسبة كفاية رأس المال عن 14%.

يتم أخذ التاثيرات لدى الدخول في الإستثمارات على نسبة كفاية رأس المال ويراقب رأس المال وكفايته بشكل دوري حيث يتم إحتساب نسبة كفاية رأس المال على مستوى المجموعة وكذلك البنك منفرداً بشكل ربع سنوي. وذلك إضافة إلى الرقابة المستمرة لنسب رأس المال والتي تراقب بشكل شهري، منها نسب الرفع المالي: حقوق المساهمين للموجودات، حقوق المساهمين لودائع العملاء، نسبة النمو الداخلي لرأس المال، المخصصات ورأس المال الحر، وبما يحقق الرفع المالي (Financial Leverage) الملائم وبالتالي تحقيق العائد المستهدف على حقوق المساهمين وبحيث لا يقل عن 10 % حسبما تنص عليه إستراتيجية البنك.

لا يتم توزيع أي أرباح على المساهمين من عناصر رأس المال التنظيمي إذا كان من شأن هذا التوزيع أن يؤدي إلى عدم التقيد بالحد الأدنى المطلوب لرأس المال. يركز البنك على النمو الداخلي لرأس المال (internal generation) ويمكن اللجوء إلى الإكتتاب العام لتلبية التوسعات والخطط المستقبلية أو متطلبات السلطات الرقابية وفق دراسات محددة.

كفاية رأس المال

قام البنك المركزي الأردني بتاريخ 31 تشرين الثاني 2016 بإصدار تعليمات كفاية رأس المال وفقاً لمعيار بازل III وإلغاء العمل بتعليمات كفاية رأس المال التنظيمي وفقاً لمعيار بازل II .

يقوم البنك بإدارة رأس المال بشكل يضمن إستمرارية عملياتها التشغيلية وتحقيق أعلى عائد ممكن على حقوق الملكية ، ويتكـــون رأس المال كما عرفته إتفاقية بازل III كما هو مبين في الجدول التالي:

	2024	2023
	ألف دينار	ألف دينار
إجمالي رأس المال الأساسي لحملة الأسهم العادية (CET 1)	628,119	531,419
التعديلات الرقابية (الطروحات من رأس المال الأساسي لحملة الأسهم العادية)	(75,118)	(72,744)
رأس المال الإضافي (AT1)	93,777	92,131
الشريحة الثانية من رأس المال	35,815	36,262
رأس المال التنظيمي	682,593	587,069
الموجودات المرجحة بالمخاطر	3,205,455	3,131,389
نسبة كفاية رأس مال حملة الأسهم العادية (CET 1)	% 17.25	% 14.65
نسبة كفاية رأس مال الشريحة الأولى	% 20.18	% 17.59
نسبة كفاية رأس المال التنظيمي	% 21.29	% 18.75

* تم إحتساب رأس المال الأساسي بعد طرح إستثمارات في بنوك وشركة مالية تابعة.

نسبة تغطية السيولة (LCR):	2024	2023
إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة	3,741,458	1,577,750
إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة بعد الاقتطاع وطرح تعديلات الحد الأقصى	3,741,458	1,577,750
صافي التدفقات النقدية الخارجة	1,635,501	1,050,496
نسبة تغطية السيولة	% 323.70	% 340.40
نسبة تغطية السيولة حسب متوسط نهاية كل شهر	% 289.18	% 290.32

نسبة صافي التمويل المستقر NSFR	2024
اجمالي التمويل المستقر المتاح (بعد مُعامل التمويل المستقر المتاح)	4,066,609
اجمالي التمويل المستقر المطلوب (بعد مُعامل التمويل المستقر المطلوب)	2,337,716
اجمالي التمويل المستقر المطلوب للبنود خارج الميزانية (بعد مُعامل التمويل المستقر المطلوب)	19,632
اجمالي التمويل المستقر المطلوب	2,357,348
نسبة صافي التمويل المستقر	%172.51

(44) تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات

يبين الجدول التالي تحليل الموجودات والمطلوبات وفقا للفترة المتوقعة لإستردادها او تسويتها:

31 كانون الأول 2024	لغاية سنة	أكثر من سنة	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار
الموجودات:			
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	1,333,864,050	-	1,333,864,050
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	355,396,166	-	355,396,166
تسهيلات إئتمانية مباشرة بالصافي	895,795,076	1,106,108,596	2,001,903,672
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	6,938,982	-	6,938,982
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	83,993,591	40,907,601	124,901,192
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	152,759,576	1,281,229,291	1,433,988,867
ممتلكات ومعدات بالصافي	-	82,992,207	82,992,207
موجودات غير ملموسة بالصافي	-	12,465,570	12,465,570
موجودات ضريبية مؤجلة	-	62,652,590	62,652,590
موجودات أخرى	89,566,218	114,355,120	203,921,338
حق إستخدام أصول مستأجرة	904,098	10,397,130	11,301,228
مجموع الموجودات	**2,919,217,757**	**2,711,108,105**	**5,630,325,862**
المطلوبات:			
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	44,504,263	-	44,504,263
ودائع عملاء	3,870,763,126	103,378,518	3,974,141,644
تأمينات نقدية	145,847,469	8,345,330	154,192,799
أموال مقترضة	125,982,471	220,512,590	346,495,061
مخصصات متنوعة	26,695,281	-	26,695,281
السندات الخضراء	-	35,450,000	35,450,000
مخصص ضريبة الدخل	38,791,779	-	38,791,779
مطلوبات ضريبية مؤجلة	1,622,124	-	1,622,124
إلتزامات مقابل حق إستخدام أصول مستأجرة	984,614	11,323,061	12,307,675
مطلوبات أخرى	109,995,152	-	109,995,152
مجموع المطلوبات	4,365,186,279	379,009,499	4,744,195,778
الصافي الموجودات	**(1,445,968,522)**	**2,332,098,606**	**886,130,084**

يبين الجدول التالي تحليل الموجودات والمطلوبات وفقا للفترة المتوقعة لاستردادها او تسويتها:

31 كانون الأول 2023	لغاية سنة	أكثر من سنة	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار
الموجودات:			
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	1,072,306,647	-	1,072,306,647
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	540,276,278	-	540,276,278
تسهيلات إئتمانية مباشرة بالصافي	905,272,554	1,101,473,746	2,006,746,300
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	21,299,672	3,460,806	24,760,478
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	84,556,176	31,667,446	116,223,622
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	386,973,357	735,909,832	1,122,883,189
ممتلكات ومعدات بالصافي	-	80,450,626	80,450,626
موجودات غير ملموسة بالصافي	-	11,907,278	11,907,278
موجودات ضريبية مؤجلة	-	58,716,359	58,716,359
موجودات أخرى	71,335,209	103,289,000	174,624,209
حق إستخدام أصول مستأجرة	1,004,749	11,554,615	12,559,364
موجودات مالية محتفظ بها بهدف البيع	22,947,701	-	22,947,701
مجموع الموجودات	**3,105,972,343**	**2,138,429,708**	**5,244,402,051**
المطلوبات:			
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	69,620,351	-	69,620,351
ودائع عملاء	3,520,588,940	186,507,542	3,707,096,482
تأمينات نقدية	137,478,705	2,496,128	139,974,833
أموال مقترضة	83,771,807	279,385,363	363,157,170
مخصصات متنوعة	20,297,592	-	20,297,592
السندات الخضراء	-	35,450,000	35,450,000
مخصص ضريبة الدخل	32,640,476	-	32,640,476
مطلوبات ضريبية مؤجلة	3,497,873	-	3,497,873
إلتزامات مقابل حق إستخدام أصول مستأجرة	1,023,356	11,768,590	12,791,946
مطلوبات أخرى	94,039,431	20,219,484	114,258,915
مطلوبات مرتبطة مباشرة بموجودات مالية محتفظ بها بهدف البيع	18,105,050	-	18,105,050
مجموع المطلوبات	3,981,063,581	535,827,107	4,516,890,688
الصافي الموجودات	**(875,091,238)**	**1,602,602,601**	**727,511,363**

(45) مستويات القيمة العادلة

أ – القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك المحددة بالقيمة العادلة بشكل مستمر:

إن بعض الموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك مقيمة بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة مالية ، والجدول التالي يوضح معلومات حول كيفية تحديد القيمة العادلة لهذه الموجودات المالية والمطلوبات المالية (طرق التقييم والمدخلات المستخدمة) .

الموجودات المالية / المطلوبات المالية	القيمة العادلة 31 كانون الاول 2024	القيمة العادلة 31 كانون الاول 2023	مستوى القيمة العادلة	طريقة التقييم والمدخلات المستخدمة	مدخلات هامة غير ملموسة	العلاقة بين المدخلات الهامة غير الملموسة والقيمة العادلة
	دينار	دينار				
موجودات مالية بالقيمة العادلة						
أسهم مدرجة في أسواق نشطة	3,452,085	21,299,672	المستوى الاول	الاسعار المعلنة في الاسواق المالية	لا ينطبق	لا ينطبق
سندات مالية مدرجة في أسواق نشطة	3,486,897	3,460,806	المستوى الاول	الاسعار المعلنة في الاسواق المالية	لا ينطبق	لا ينطبق
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر						
أسهم متوفر لها أسعار سوقية	26,714,208	27,928,802	المستوى الاول	الاسعار المعلنة في الاسواق المالية	لا ينطبق	لا ينطبق
أسهم غير متوفر لها أسعار سوقية	57,279,384	55,884,750	المستوى الثاني	الاسعار المعلنة في الاسواق المالية ومقارنتها بالقيمة السوقية لاداة مالية مشابهة بالاضافة الى نموذج خصم الارباح DDM	لا ينطبق	لا ينطبق
سندات مالية مدرجة في أسواق نشطة	40,907,600	32,410,070	المستوى الاول	الاسعار المعلنة في الاسواق المالية	لا ينطبق	لا ينطبق
إجمالي الموجودات مالية بالقيمة العادلة	**131,840,174**	**140,984,100**				

لم تكن هنالك أي تحويلات بين المستوى الاول والمستوى الثاني خلال العامين 2024 و 2023.

ب – القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك غير محددة القيمة العادلة بشكل مستمر:

بإستثناء ما يرد في الجدول أدناه إننا نعتقد أن القيمة الدفترية للموجودات المالية والمطلوبات المالية الظاهرة في القوائم المالية للبنك تقارب قيمتها العادلة وذلك لأن إدارة البنك تعتقد أن القيمة الدفترية للبنود المبينة أدناه تعادل القيمة العادلة لها تقريباً وذلك يعود أما لإستحقاقها قصير الأجل أو أن أسعار الفائدة لها يعاد تسعيرها خلال العام.

موجودات مالية غير محددة القيمة العادلة	2024		2023		مستوى القيمة العادلة
	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	
	دينار	دينار	دينار	دينار	
أرصدة لدى بنوك مركزية	1,068,593,691	1,069,018,159	787,223,767	787,633,803	المستوى الثاني
ارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية بالصافي	355,396,166	357,137,904	540,276,278	541,958,797	المستوى الثاني
تسهيلات ائتمانية مباشرة بالصافي	2,001,903,672	2,039,575,166	2,006,746,300	2,043,136,973	المستوى الثاني
موجودات مالية بالتكلفة المطفاة بالصافي	1,433,988,867	1,446,093,490	1,122,883,189	1,134,576,258	المستوى الأول والثاني
مجموع موجودات مالية غير محددة القيمة العادلة	**4,859,882,396**	**4,911,824,719**	**4,457,129,534**	**4,507,305,831**	
مطلوبات مالية غير محددة القيمة العادلة					
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	44,504,263	46,442,867	69,620,351	71,633,973	المستوى الثاني
ودائع عملاء	3,974,141,644	3,994,386,328	3,707,096,482	3,728,124,568	المستوى الثاني
تامينات نقدية	154,192,799	155,801,064	139,974,833	141,645,333	المستوى الثاني
أموال مقترضة	346,495,061	348,796,743	363,157,170	365,547,920	المستوى الثاني
السندات الخضراء	35,450,000	35,891,444	35,450,000	35,908,526	المستوى الثاني
مجموع المطلوبات مالية غير محددة القيمة العادلة	**4,554,783,767**	**4,581,318,446**	**4,315,298,836**	**4,342,860,320**	

للبنود المبينة أعلاه قد تم تحديد القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية للمستوى الثاني والثالث وفقاً لنماذج تسعير متفق عليها و التي تعكس مخاطر الإئتمان لدى الأطراف التي يتم التعامل معها .

(46) إرتباطات وإلتزامات محتملة (خارج قائمة المركز المالي)

أ - إرتباطات والتزامات ائتمانية :

2024	2023	
دينـــــــار	دينـــــــار	
أ. الإعتمادات والكفالات والقبولات		
41,289,686	60,247,710	إعتمادات
		كفالات
159,162,580	182,320,346	دفع
103,510,961	91,935,815	حسن تنفيذ
46,005,528	35,367,697	أخرى
42,103,788	32,881,534	قبولات
392,072,543	**402,753,102**	**المجموع**

ب. السقوف غير المستغلة

2024	2023	
دينـــــــار	دينـــــــار	
340,813,754	303,002,687	سقوف تسهيلات إئتمانية مباشرة غير مستغلة
133,956,554	108,085,663	سقوف تسهيلات إئتمانية غير مباشرة غير مستغلة
474,770,308	411,088,350	المجموع
866,842,851	**813,841,452**	**مجموع التسهيلات غير المباشرة**

ج. الخسائر الائتمانية المتوقعة

	2024	2023
	دينـــــــار	دينـــــــار
إعتمادات	583,474	472,913
كفالات	9,465,569	9,611,234
قبولات	316,767	330,798
سقوف تسهيلات إئتمانية مباشرة غير مستغلة	2,531,418	2,457,899
سقوف تسهيلات إئتمانية غير مباشرة غير مستغلة	1,443,849	1,155,300
مجموع الخسائر الائتمانية المتوقعة	14,341,077	14,028,144
صافي التسهيلات غير المباشرة	**852,501,774**	**799,813,308**

د - إلتزامات تعاقدية (المصاريف الرأسمالية):

	2024	2023
	دينـــــــار	دينـــــــار
عقود شراء ممتلكات ومعدات	1,870,262	3,435,063
عقود مشاريع إنشائية	957,156	1,699,250
عقود مشتريات أخرى	3,300,635	3,699,705
المجموع	**6,128,053**	**8,834,018**

– فيما يلي إفصاح الحركة على رصيد التسهيلات الائتمانية غير المباشرة بشكل تجميعي خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024 و 2023:

	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع
	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2024						
الرصيد في بداية السنة	781,967,722	-	29,977,612	-	1,896,118	813,841,452
التسهيلات الجديدة خلال السنة	121,484,732	-	889,564	-	12,270	122,386,566
التسهيلات المسددة خلال السنة	(96,416,093)	-	(6,192,141)	-	(89,960)	(102,698,194)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	1,952,548	-	(1,951,012)	-	(1,536)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(11,074,668)	-	11,402,865	-	(328,197)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(133,779)	-	(63,070)	-	196,849	-
التأثير الكلي على حجم التعرضات نتيجة إعادة التصنيف بين المراحل	(471,567)	-	(1,916,286)	-	(2,266)	(2,390,119)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	42,510,663	-	(6,325,876)	-	(481,641)	35,703,146
الرصيد في نهاية السنة	**839,819,558**	**-**	**25,821,656**	**-**	**1,201,637**	**866,842,851**
31 كانون الأول 2023						
الرصيد في بداية السنة	682,759,068	-	9,433,100	-	1,719,965	693,912,133
التسهيلات الجديدة خلال السنة	330,992,064	-	2,553,830	-	10,436	333,556,330
التسهيلات المسددة خلال السنة	(227,124,953)	-	(9,131,755)	-	(628,873)	(236,885,581)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	532,358	-	(504,115)	-	(28,243)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(27,850,773)	-	27,856,635	-	(5,862)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(598,612)	-	(230,083)	-	828,695	-
ما تم اضافته خلال الاستحواذ	23,258,570	-	-	-	-	23,258,570
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**781,967,722**	**-**	**29,977,612**	**-**	**1,896,118**	**813,841,452**

– فيما يلي إفصاح الحركة على مخصص رصيد التسهيلات الائتمانية غير المباشرة بشكل تجميعي خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024 و2023:

	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع
	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي		
	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
31 كانون الأول 2024						
الرصيد في بداية السنة	6,348,991	-	6,150,909	-	1,528,244	14,028,144
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	1,182,323	-	350,479	-	9,343	1,542,145
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	(1,206,120)	-	(407,296)	-	(44,523)	(1,657,939)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	37,837	-	(36,978)	-	(859)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(605,029)	-	916,478	-	(311,449)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(1,379)	-	(5,488)	-	6,867	-
إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	(31,206)	-	174,743	-	98,968	242,505
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(600,164)	-	1,141,888	-	(355,502)	186,222
التسهيلات المعدومة	-	-	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**5,125,253**	**-**	**8,284,735**	**-**	**931,089**	**14,341,077**
31 كانون الأول 2023						
الرصيد في بداية السنة	6,939,052	-	1,331,348	-	1,409,699	9,680,099
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	3,392,787	-	2,971,337	-	610,992	6,975,116
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	(1,432,995)	-	(1,473,452)	-	(487,872)	(3,394,319)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	65,012	-	(50,788)	-	(14,224)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(3,380,039)	-	3,381,693	-	(1,654)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(2,074)	-	(9,229)	-	11,303	-
ما تم اضافته خلال الاستحواذ	767,248	-	-	-	-	767,248
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-	-	-
التسهيلات المعدومة	-	-	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**6,348,991**	**-**	**6,150,909**	**-**	**1,528,244**	**14,028,144**

– فيما يلي إفصاح توزيع إجمالي الإعتمادات المستندية حسب فئات التصنيف الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2024 و 2023 :

فئات التصنيف الائتماني بناءً على النظام الداخلي للبنك	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2024				
من (1) الى (5)	31,945,077	880,105	-	32,825,182
من (6) الى (7)	8,083,178	381,326	-	8,464,504
من (8) الى (10)	-	-	-	-
غير مصنف	-	-	-	-
المجموع	**40,028,255**	**1,261,431**	**-**	**41,289,686**
31 كانون الأول 2023				
من (1) الى (5)	37,358,952	-	-	37,358,952
من (6) الى (7)	19,593,696	240,040	-	19,833,736
من (8) الى (10)	-	-	-	-
غير مصنف	3,055,022	-	-	3,055,022
المجموع	**60,007,670**	**240,040**	**-**	**60,247,710**

– فيما يلي إفصاح الحركة على رصيد الإعتمادات المستندية خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024 و2023:

	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2024				
الرصيد في بداية السنة	60,007,670	240,040	-	60,247,710
التسهيلات الجديدة خلال السنة	13,087,252	880,105	-	13,967,357
التسهيلات المسددة خلال السنة	(7,871,477)	(240,040)	-	(8,111,517)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(2,284,213)	2,284,213	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	-	(1,902,887)	-	(1,902,887)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(22,910,977)	-	-	(22,910,977)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**40,028,255**	**1,261,431**	**-**	**41,289,686**
31 كانون الأول 2023				
الرصيد في بداية السنة	81,917,467	-	-	81,917,467
التسهيلات الجديدة خلال السنة	32,355,822	-	-	32,355,822
التسهيلات المسددة خلال السنة	(56,564,276)	(516,324)	-	(57,080,600)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(756,364)	756,364	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
ما تم اضافته خلال الاستحواذ	3,055,021	-	-	3,055,021
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**60,007,670**	**240,040**	**-**	**60,247,710**

– فيما يلي إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للإعتمادات المستندية خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024 و2023:

	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2024				
الرصيد في بداية السنة	394,643	78,270	-	472,913
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	21,775	349,813	-	371,588
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	(11,598)	(78,268)	-	(89,866)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(90,892)	90,892	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
إجمالي الأثر على خسارة التدني نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	-	(20,112)	-	(20,112)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(151,049)	-	-	(151,049)
مخصص التسهيلات المعدومة	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**162,879**	**420,595**	**-**	**583,474**
31 كانون الأول 2023				
الرصيد في بداية السنة	381,313	-	-	381,313
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	272,952	-	-	272,952
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	(137,828)	(43,524)	-	(181,352)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(121,794)	121,794	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
مخصص التسهيلات المعدومة	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**394,643**	**78,270**	**-**	**472,913**

– فيما يلي إفصاح توزيع إجمالي الكفالات حسب فئات التصنيف الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2024 و2023:

فئات التصنيف الائتماني بناءً على النظام الداخلي للبنك	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2024				
من (1) الى (5)	258,500,814	491,367	-	258,992,181
من (6) الى (7)	33,110,947	15,582,539	-	48,693,486
من (8) الى (10)	-	-	993,402	993,402
غير مصنف	-	-	-	-
المجموع	**291,611,761**	**16,073,906**	**993,402**	**308,679,069**
31 كانون الأول 2023				
من (1) الى (5)	223,700,929	3,966,176	-	227,667,105
من (6) الى (7)	32,685,442	19,674,406	-	52,359,848
من (8) الى (10)	-	-	1,810,908	1,810,908
غير مصنف	27,785,997	-	-	27,785,997
المجموع	**284,172,368**	**23,640,582**	**1,810,908**	**309,623,858**

– فيما يلي إفصاح الحركة على رصيد الكفالات خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024 و 2023:

	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2024				
الرصيد في بداية السنة	284,172,368	23,640,582	1,810,908	309,623,858
التسهيلات الجديدة خلال السنة	39,784,868	3,860	-	39,788,728
التسهيلات المسددة خلال السنة	(46,256,052)	(3,460,171)	(42,864)	(49,759,087)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	1,176,660	(1,176,660)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(4,471,454)	4,799,604	(328,150)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(8,500)	(16,000)	24,500	-
إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	(226,208)	(959,522)	-	(1,185,730)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	17,440,079	(6,757,787)	(470,992)	10,211,300
التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**291,611,761**	**16,073,906**	**993,402**	**308,679,069**
31 كانون الأول 2023				
الرصيد في بداية السنة	230,611,214	6,651,478	1,525,816	238,788,508
التسهيلات الجديدة خلال السنة	107,084,500	377,713	-	107,462,213
التسهيلات المسددة خلال السنة	(54,118,705)	(5,259,360)	(507,368)	(59,885,433)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	125,100	(121,100)	(4,000)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(22,201,611)	22,201,611	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(586,700)	(209,760)	796,460	-
ما تم اضافته خلال الاستحواذ	23,258,570	-	-	23,258,570
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**284,172,368**	**23,640,582**	**1,810,908**	**309,623,858**

– فيما يلي إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للكفالات خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024 و 2023:

	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2024				
الرصيد في بداية السنة	2,826,960	5,322,511	1,461,763	9,611,234
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	817,624	111	-	817,735
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	(841,554)	(4,479)	(4,179)	(850,212)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	12,106	(12,106)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(441,352)	752,801	(311,449)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(53)	(27)	80	-
إجمالي الأثر على خسارة التدني نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	(8,639)	31,473	8,086	30,920
الأثر على المخصص الناتج عن تعديلات	(254,553)	456,241	(345,796)	(144,108)
الرصيد في نهاية السنة	**2,110,539**	**6,546,525**	**808,505**	**9,465,569**
31 كانون الأول 2023				
الرصيد في بداية السنة	3,813,167	1,164,271	1,251,985	6,229,423
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	1,278,913	2,447,788	590,613	4,317,314
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	(186,813)	(1,129,399)	(386,537)	(1,702,749)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	2,232	(1,320)	(912)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(2,845,910)	2,845,910	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(1,875)	(4,739)	6,614	-
ما تم اضافته خلال الاستحواذ	767,246	-	-	767,246
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**2,826,960**	**5,322,511**	**1,461,763**	**9,611,234**

– فيما يلي إفصاح توزيع إجمالي القبولات حسب فئات التصنيف الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2024 و 2023:

فئات التصنيف الائتماني بناءً على النظام الداخلي للبنك	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2024				
من (1) الى (5)	40,815,730	-	-	40,815,730
من (6) الى (7)	1,288,058	-	-	1,288,058
من (8) الى (10)	-	-	-	-
غير مصنف	-	-	-	-
المجموع	42,103,788	-	-	42,103,788
31 كانون الأول 2023				
من (1) الى (5)	29,323,172	-	-	29,323,172
من (6) الى (7)	3,558,362	-	-	3,558,362
من (8) الى (10)	-	-	-	-
غير مصنف	-	-	-	-
المجموع	32,881,534	-	-	32,881,534

– فيما يلي إفصاح الحركة على رصيد القبولات خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024 و 2023:

	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2024				
الرصيد في بداية السنة	32,881,534	-	-	32,881,534
التسهيلات الجديدة خلال السنة	3,726,848	-	-	3,726,848
التسهيلات المسددة خلال السنة	(2,907,423)	-	-	(2,907,423)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(550,791)	550,791	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	-	(550,791)	-	(550,791)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	8,953,620	-	-	8,953,620
التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	42,103,788	-	-	42,103,788
31 كانون الأول 2023				
الرصيد في بداية السنة	46,646,534	344,076	-	46,990,610
التسهيلات الجديدة خلال السنة	21,252,835	-	-	21,252,835
التسهيلات المسددة خلال السنة	(35,017,835)	(344,076)	-	(35,361,911)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	32,881,534	-	-	32,881,534

– فيما يلي إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للقبولات خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024 و 2023:

	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2024				
الرصيد في بداية السنة	330,798	-	-	330,798
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	37,335	-	-	37,335
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	(9,313)	-	-	(9,313)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(13,021)	13,021	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
إجمالي الأثر على خسارة التدني نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	-	(13,021)		(13,021)
الأثر على المخصص الناتج عن تعديلات	(29,032)	-	-	(29,032)
مخصص التسهيلات المعدومة	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**316,767**	**-**	**-**	**316,767**
31 كانون الأول 2023				
الرصيد في بداية السنة	298,184	12,444	-	310,628
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	261,688	-	-	261,688
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	(229,074)	(12,444)	-	(241,518)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
مخصص التسهيلات المعدومة	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**330,798**	**-**	**-**	**330,798**

– فيما يلي إفصاح توزيع إجمالي السقوف الغير مستغلة للتسهيلات المباشرة حسب فئات التصنيف الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2024 و 2023:

فئات التصنيف الائتماني بناءً على النظام الداخلي للبنك	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2024				
من (1) الى (5)	265,490,877	2,134,719	-	267,625,596
من (6) الى (7)	24,467,868	2,245,371	-	26,713,239
من (8) الى (10)	-	-	-	-
غير مصنف	45,867,052	399,632	208,235	46,474,919
المجموع	**335,825,797**	**4,779,722**	**208,235**	**340,813,754**
31 كانون الأول 2023				
من (1) الى (5)	221,533,384	1,291,897	-	222,825,281
من (6) الى (7)	32,103,963	1,877,283	-	33,981,246
من (8) الى (10)	-	-	-	-
غير مصنف	45,741,335	369,615	85,210	46,196,160
المجموع	**299,378,682**	**3,538,795**	**85,210**	**303,002,687**

– فيما يلي إفصاح توزيع إجمالي السقوف الغير مستغلة للتسهيلات المباشرة حسب فئات التصنيف الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2024 و 2023:

	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2024				
الرصيد في بداية السنة	299,378,682	3,538,795	85,210	303,002,687
التسهيلات الجديدة خلال السنة	24,658,080	5,599	12,270	24,675,949
التسهيلات المسددة خلال السنة	(27,590,042)	(1,696,647)	(47,096)	(29,333,785)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	312,977	(311,441)	(1,536)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(3,550,557)	3,550,604	(47)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(125,279)	(47,070)	172,349	-
إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	(178,584)	343,299	(2,266)	162,449
التغيرات الناتجة عن تعديلات	42,920,520	(603,417)	(10,649)	42,306,454
التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**335,825,797**	**4,779,722**	**208,235**	**340,813,754**
31 كانون الأول 2023				
الرصيد في بداية السنة	235,392,194	1,372,846	194,149	236,959,189
التسهيلات الجديدة خلال السنة	124,912,655	1,977,233	10,436	126,900,324
التسهيلات المسددة خلال السنة	(58,836,502)	(1,898,819)	(121,505)	(60,856,826)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	350,258	(326,015)	(24,243)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(2,428,011)	2,433,873	(5,862)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(11,912)	(20,323)	32,235	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**299,378,682**	**3,538,795**	**85,210**	**303,002,687**

– فيما يلي إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للسقوف الغير مستغلة للتسهيلات المباشرة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024 و 2023:

	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2024				
الرصيد في بداية السنة	2,050,387	341,031	66,481	2,457,899
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	146,659	555	9,343	156,557
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	(126,618)	(260,729)	(40,344)	(427,691)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	14,378	(13,519)	(859)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(55,892)	55,892	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(1,326)	(5,461)	6,787	-
إجمالي الأثر على خسارة التدني نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	(13,309)	109,493	90,882	187,066
الأثر على المخصص الناتج عن تعديلات	(39,891)	207,184	(9,706)	157,587
مخصص التسهيلات المعدومة	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**1,974,388**	**434,446**	**122,584**	**2,531,418**

31 كانون الأول 2023				
الرصيد في بداية السنة	1,594,807	112,402	157,714	1,864,923
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	1,196,696	285,051	20,379	1,502,126
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	(561,176)	(246,639)	(101,335)	(909,150)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	61,616	(48,304)	(13,312)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(241,357)	243,011	(1,654)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(199)	(4,490)	4,689	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
مخصص التسهيلات المعدومة	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**2,050,387**	**341,031**	**66,481**	**2,457,899**

– فيما يلي إفصاح توزيع إجمالي السقوف الغير مستغلة للتسهيلات غير المباشرة حسب فئات التصنيف الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2024 و 2023:

فئات التصنيف الائتماني بناءً على النظام الداخلي للبنك	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2024				
من (1) الى (5)	118,323,130	892,528	-	119,215,658
من (6) الى (7)	11,926,828	2,814,068	-	14,740,896
من (8) الى (10)	-	-	-	-
غير مصنف	-	-	-	-
المجموع	**130,249,958**	**3,706,596**	**-**	**133,956,554**
31 كانون الأول 2023				
من (1) الى (5)	94,942,022	601,283	-	95,543,305
من (6) الى (7)	10,585,447	1,956,911	-	12,542,358
من (8) الى (10)	-	-	-	-
غير مصنف	-	-	-	-
المجموع	**105,527,469**	**2,558,194**	**-**	**108,085,663**

– فيما يلي إفصاح الحركة على رصيد السقوف الغير مستغلة للتسهيلات غير المباشرة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024 و 2023:

	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2024				
الرصيد في بداية السنة	105,527,469	2,558,194	-	108,085,663
التسهيلات الجديدة خلال السنة	40,227,684	-	-	40,227,684
التسهيلات المسددة خلال السنة	(11,791,099)	(795,283)	-	(12,586,382)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	462,911	(462,911)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(217,653)	217,653	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	(66,775)	1,153,615	-	1,086,840
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(3,892,579)	1,035,328	-	(2,857,251)
التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**130,249,958**	**3,706,596**	**-**	**133,956,554**
31 كانون الأول 2023				
الرصيد في بداية السنة	88,191,661	1,064,700	-	89,256,361
التسهيلات الجديدة خلال السنة	42,331,231	198,883	-	42,530,114
التسهيلات المسددة خلال السنة	(22,587,636)	(1,113,176)	-	(23,700,812)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	57,000	(57,000)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(2,464,787)	2,464,787	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**105,527,469**	**2,558,194**	**-**	**108,085,663**

– فيما يلي إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للسقوف الغير مستغلة للتسهيلات غير المباشرة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024 و 2023:

	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول ٢٠٢٤				
الرصيد في بداية السنة	746,202	409,098	-	1,155,300
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	158,930	-	-	158,930
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	(217,037)	(63,820)	-	(280,857)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	11,353	(11,353)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(3,872)	3,872	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
إجمالي الأثر على خسارة التدني نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	(9,258)	66,910		57,652
الأثر على المخصص الناتج عن تعديلات	(125,639)	478,463	-	352,824
مخصص التسهيلات المعدومة	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**560,679**	**883,170**	**-**	**1,443,849**
31 كانون الأول 2023				
الرصيد في بداية السنة	851,581	42,231	-	893,812
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	382,538	238,498	-	621,036
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	(318,103)	(41,445)	-	(359,548)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	1,164	(1,164)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(170,978)	170,978	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
مخصص التسهيلات المعدومة	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**746,202**	**409,098**	**-**	**1,155,300**

(47) القضايا المقامة على البنك

– بلغت قيمة القضايا المقامة على البنك والشركة التابعة (مصرف بغداد) 26,012,887 دينار كما في 31 كانون الأول 2024 مقابل 11,172,851 دينار كما في 31 كانون الأول 2023، وبرأي الأدارة والمستشار القانوني للبنك فانه لن يترتب على البنك إلتزامات تفوق المخصص المأخوذ لها والبالغ 5,221,185 دينار كما في 31 كانون الأول 2024 مقابل 3,578,169 دينار كما في 31 كانون الأول 2023.

– بلغت قيمة القضايا المقامة على عملاء شركة التأجير التمويلي مبلغ 44,554 دينار كما في 31 كانون الأول 2024 مقابل مبلغ 217,334 دينار كما في 31 كانون الأول 2023. ولا يترتب على الشركة التزامات قانونية مقابلها وفقاً للمستشار القانوني .

.

– بلغت قيمة القضايا المقامة على الشركة المتحدة مبلغ 15 مليون دينار أردني دينار كما في 31 كانون الأول 2024.،مقابل مبلغ 10,001 كما في 31 كانون الأول 2023 ولا يترتب على الشركة التزامات قانونية مقابلها وفقاً للمستشار القانوني .

(48) الاستحواذ على شركات تابعة

أ - مصرف بغداد

تم خلال الربع الأول من العام 2023 الاستحواذ على 51.79 % من أسهم رأسمال مصرف بغداد إن مصرف بغداد من أكبر المصارف التجارية الخاصة في العراق وهو شركة مساهمة خاصة عراقية تم تأسيسها في العام 1992 ومركزه الرئيسي بغداد ويبلغ رأسماله الحالي 400 مليار دينار عراقي ويقوم المصرف بتقديم جميع الأعمال المصرفية والمالية من خلال مركزه الرئيسي وفروعه المنتشرة داخل العراق وعددها 36 فرعا بالاضافة الى فرعه في الجمهورية اللبنانية.

الجدول ادناه يبين ملخص صافي القيمة العادلة للأصول والمطلوبات المستحوذ عليها كما في تاريخ الاستحواذ

	كما في 31 كانون الثاني 2023 بالاف الدنانير دينار أردني
الموجودات	
نقد وأرصدة لدى البنوك و البنوك المركزية	427,379
تسهيلات إئتمانية مباشرة بالصافي	48,690
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	1,908
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	378,501
موجودات أخرى	48,417
مجموع الموجودات	**904,895**
المطلوبات و حقوق الملكية	
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	439
ودائع العملاء	668,417
التأمينات النقدية	8,276
مطلوبات اخرى	39,522
مجموع المطلوبات	716,654
صافي القيمة العادلة للاعمال المستحوذ عليها بتاريخ الاستحواذ	188,241
المبلغ بنسبة الاستحواذ البالغة ٥١.٧٩%	97,490
سعر الشراء المدفوع مقابل عملية الاستحواذ	88,625
ناتج عملية الاستحواذ	8,865

الربح للفترة من تاريخ الاستحواذ ولغاية 31 كانون الأول 2023 دينار
80,633,665

ب - شركة بي اتش ام كابيتال

	كما في 31 ايار 2023 بالاف الدنانير دينار أردني
الموجودات	
نقد وأرصدة لدى البنوك و البنوك المركزية	115,785
تسهيلات إئتمانية مباشرة بالصافي	63,208
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	2,142
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	744
موجودات أخرى	27,359
مجموع الموجودات	**209,238**
المطلوبات و حقوق الملكية	
ودائع العملاء	113,658
اموال مقترضة	17,942
مطلوبات اخرى	42,347
مجموع المطلوبات	173,947
صافي القيمة العادلة للاعمال المستحوذ عليها بتاريخ الاستحواذ	35,291
المبلغ بنسبة الاستحواذ البالغة ٧٦.٩٧%	27,164
سعر الشراء المدفوع مقابل عملية الاستحواذ	20,537
ناتج عملية الاستحواذ	6,627

تم بتاريخ 4 تشرين الأول 2023 بيع 116,146,786 سهم من إستثمار البنك في شركة بي إتش ام كابيتال – شركة تابعة (أي ما نسبته 66.97% من رأس مال الشركة). لتصبح نسبة الاستثمار بعد عملية البيع 10% من رأس المال الشركة. تم تنفيذ عملية البيع بسعر 161 مليون درهم اماراتي أي ما يعادل 31 مليون دينار أردني، وكما يلي :

كلفة الأسهم المباعة	17,869,611
صافي سعر البيع	30,995,240
الربح	**13,125,629**
وهو موزع كما يلي :	
أرباح الشركة للفترة منذ تاريخ السيطرة ولغاية البيع	1,719,909
ناتج عملية الإستحواذ	6,626,987
أرباح بيع شركة تابعة	4,778,733
مجموع الأرباح	**13,125,629**

ويبلغ مجموع الأرباح الناتجة عن الاستحواذ في البندين أ وب اعلاه حوالي 15.49 مليون دينار.

(49) الموجودات المحتفظ بها بهدف البيع والعمليات غير المستمرة

وفقاً لقرار لجنة الإستثمار واتفاقية البيع المشروط بالدراسة المالية والحصول على موافقة الجهات الرقابية الموقع بتاريخ 28 أيلول 2023 والمتضمن الموافقة على بيع إستثمار البنك بالشركة المتحدة للإستثمارات المالية ، فقد تم إعادة تصنيف الإستثمار في الشركة وفقاً لمتطلبات معيار التقارير المالية الدولي رقم (5) الموجودات المحتفظ بها بهدف البيع والعمليات غير المستمرة .

موجودات محتفظ بها بهدف البيع :

	31 كانون الأول 2023
	دينار أردني
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	4,189,786
تسهيلات ائتمانية مباشرة بالصافي	16,314,940
موجودات مالية من خلال قائمة الدخل الشامل الأخر	1,402,903
ممتلكات ومعدات بالصافي	1,089,524
موجودات أخرى	6,246,897
مجموع الموجودات	29,244,050
حصة البنك	**22,947,701**

المطلوبات وحقوق الملكية المرتبطة مباشرة بالموجودات المحتفظ بها بهدف البيع:

ودائع عملاء	2,285,888
أموال مقترضة	19,218,504
مخصصات متنوعة	419,020
مطلوبات أخرى	1,152,104
إجمالي المطلوبات	23,075,516
حصة البنك	18,105,050
حقوق الملكية	(1,887,774)
حصة البنك	**(1,481,196)**

وقد تم اعادة توحيد البيانات المالية للشركة كما في 31 كانون الأول 2024 وفقا لقرار الادارة بالعدول عن بيع الاستثمار لعدم توفر الفرصة المناسبة في الوقت الحالي .

(50) أحداث جوهرية لم يكن لها أثر مالي

لاحقا لقرارمجلس إدارة البنك والذي سبق وأن تم الإفصاح عنه بتاريخ 22 شباط 2024 ، والمتضمن الموافقة على البدء باجراء الدراسات الفنية والمالية والقانونية اللازمة لتطبيق فكره الاندماج مع بنك الاتحاد ، وبعد الانتهاء من تلك الدراسات فقد قرر مجلس أدارة البنك بتاريخ 25 ايلول 2024 انهاء المحادثات وديا مع التركيز على تنفيذ استراتيجيته الخاصة بشكل مستقل .

(51) معايير التقارير المالية الدولية والتفسيرات الجديدة والتعديلات الصادرة وغير النافذة بعد

إن المعايير المالية الدولية والتفسيرات الجديدة والتعديلات الصادرة وغير النافذة حتى تاريخ القوائم المالية الموحدة مبيّنة أدناه، وسيقوم البنك بتطبيق هذه التعديلات ابتداءً من تاريخ التطبيق الالزامي:

تعديلات على تصنيف وقياس الادوات المالية – تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في ايار 2024 تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7، تعديلات على تصنيف وقياس الأدوات المالية (التعديلات). تشمل التعديلات ما يلي:

- توضيح أن الالتزام المالي يتم إلغاؤه في «تاريخ التسوية» وتقديم خيار سياسة محاسبية (إذا تم استيفاء شروط محددة) لإلغاء الاعتراف بالالتزامات المالية التي تم تسويتها باستخدام نظام الدفع الإلكتروني قبل تاريخ التسوية.
- إرشادات إضافية حول كيفية تقييم التدفقات النقدية التعاقدية للأصول المالية التي تحتوي على ميزات بيئية واجتماعية وحوكمة الشركات وميزات مشابهة.
- توضيحات حول ما يشكل «ميزات غير قابلة للرجوع» وما هي خصائص الأدوات المرتبطة تعاقديًا.
- تقديم إفصاحات للأدوات المالية ذات الميزات المحتملة ومتطلبات إفصاح إضافية لأدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.
- تسري التعديلات على الفترات المالية التي تبدأ في او بعد 1 كانون الثاني 2026. يُسمح بالتطبيق المبكر، مع خيار التطبيق المبكر للتعديلات المتعلقة بتصنيف الموجودات المالية والإفصاحات ذات الصلة فقط.
- يعمل البنك على تحديد كافة آثار التعديلات على القوائم المالية الرئيسة والايضاحات التابعة لها.

العقود التي تشير إلى الكهرباء المعتمدة على الطبيعة – تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7 .

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في كانون الاول 2024 تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7، العقود التي تشير إلى الكهرباء المعتمدة على الطبيعة، لمعالجة متطلبات المحاسبة والإفصاح للعقود التي تشير إلى الكهرباء المعتمدة على الطبيعة، مثل طاقة الرياح والطاقة الشمسية والطاقة الكهرومائية. تهدف هذه التعديلات إلى توفير إرشادات أوضح بشأن تصنيف وقياس والاعتراف بهذه العقود، التي تتسم بالتغير الطبيعي بسبب اعتمادها على الظروف الطبيعية. تسعى التعديلات إلى تحسين تماثل وقابلية البيانات المالية للمقارنة من خلال توضيح ما إذا كان يجب التعامل مع هذه العقود كأدوات مالية أو عقود تنفيذية وكيفية قياسها. بالإضافة إلى ذلك، تعزز التعديلات متطلبات الإفصاح لتوفير شفافية أكبر حول المخاطر والتأثيرات المالية المرتبطة بهذه العقود، مما يوفر للمستخدمين معلومات أكثر صلة وموثوقية. تدعم هذه المبادرة الانتقال العالمي إلى الطاقة المتجددة من خلال معالجة التحديات المحاسبية الفريدة التي تطرحها العقود المتعلقة بالكهرباء المعتمدة على الطبيعة.

تسري التعديلات على الفترات المالية التي تبدأ في او بعد 1 كانون الثاني 2026. يُسمح بالتطبيق المبكر مع شرط الإفصاح عنه.

من غير المتوقع أن يكون للتعديلات تأثير جوهري على القوائم المالية الموحدة للبنك.

لاحقا لقرار مجلس إدارة البنك والذي سبق وأن تم الإفصاح عنه بتاريخ 22 شباط 2024 ، والمتضمن الموافقة على البدء باجراء الدراسات الفنية والمالية والقانونية اللازمة لتطبيق فكره الاندماج مع بنك الاتحاد ، وبعد الانتهاء من تلك الدراسات فقد قرر مجلس أدارة البنك بتاريخ 25 ايلول 2024 انهاء المحادثات وديأ مع التركيز على تنفيذ استراتيجية الخاصة بشكل مستقل .

عدم قابلية العملة للتحويل – تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 21

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في آب 2023 تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 21 «آثار التغيرات في أسعار الصرف الأجنبي» لتحديد كيفية تقييم المؤسسة فيما إذا كانت العملة قابلة للتحويل وكيفية تحديد سعر الصرف الفوري عندما تكون القابلية للتحويل معدومة. تتطلب التعديلات أيضًا الإفصاح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي البيانات المالية من فهم كيفية تأثير، أو توقع تأثير عدم قابلية العملة للتحويل إلى العملة الأخرى على الأداء المالي والمركز المالي والتدفقات النقدية للمؤسسة.

ستكون التعديلات سارية المفعول للفترات المالية السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2025. يسمح بالتطبيق المبكر مع شرط الإفصاح عنه. عند تطبيق التعديلات، لا يمكن للمؤسسة إعادة عرض معلومات المقارنة.

من غير المتوقع أن يكون للتعديلات تأثير جوهري على القوائم المالية الموحدة للبنك.

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 18 - العرض والإفصاح في القوائم المالية

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في نيسان 2024 المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 18، الذي يحل محل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 1 «عرض البيانات المالية». يقدم المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 18 متطلبات جديدة للعرض داخل قائمة الدخل، بما في ذلك المجاميع الاجمالية والفرعية. علاوة على ذلك، يُلزم المؤسسة بتصنيف جميع الإيرادات والمصروفات داخل قائمة الدخل إلى واحدة من خمس تصنيفات: التشغيلية، الاستثمارية، التمويلية، ضرائب الدخل، والعمليات المتوقفة، حيث إن التصنيفات الثلاث الأولى جديدة.

كما يتطلب الإفصاح عن مقاييس الأداء المحددة من قبل الإدارة، والمجاميع الفرعية للإيرادات والمصروفات، ويتضمن متطلبات جديدة لتجميع وتفصيل المعلومات المالية بناءً على «الأدوار» المحددة للقوائم المالية الرئيسة والملاحظات.

بالإضافة إلى ذلك، تم إجراء تعديلات على نطاق ضيق على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7 قائمة التدفقات النقدية، والتي تشمل تغيير نقطة البداية لتحديد التدفقات النقدية من العمليات تحت الطريقة غير المباشرة، من «الربح أو الخسارة» إلى «الربح أو الخسارة التشغيلي» وإلغاء حرية الاختيار حول تصنيف التدفقات النقدية من الأرباح والفوائد. تبعاً لذلك، هناك تعديلات على العديد من المعايير الأخرى.

يسري المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 18 والتعديلات على المعايير الأخرى على فترات التقارير المالية التي تبدأ في او بعد 1 كانون الثاني 2027. يسمح بالتطبيق المبكر مع شرط الإفصاح عنه. يتم تطبيق المعيار بأثر رجعي.

سيؤدي هذا المعيار الى إعادة اظهار قائمة الدخل الموحدة مع بعض المجاميع الجديدة المطلوبة بالإضافة الى الإفصاح عن مقاييس الأداء المحددة من قبل الإدارة.

معيار الدولي للتقارير المالية رقم 19 - الشركات التابعة بدون مسؤولية عامة: الافصاحات

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في ايار 2024 المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 19، الذي يسمح للمؤسسات المؤهلة باختيار تطبيق متطلبات الإفصاح المخفضة مع الاستمرار في تطبيق متطلبات الاعتراف والقياس والعرض في معايير المحاسبة الدولية الأخرى. لكي تكون مؤهلة، يجب أن تكون المؤسسة في نهاية الفترة المالية شركة تابعة كما هو معرف في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 10، ولا يمكن أن تكون لديها مسؤولية عامة ويجب أن يكون لديها شركة أم (نهائية أو وسيطة) تقوم بإعداد قوائم مالية موحدة، متاحة للاستخدام العام، والتي تتوافق مع معايير المحاسبة الدولية.

يسري المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 19 على فترات التقارير المالية التي تبدأ في او بعد 1 كانون الثاني 2027، مع السماح بالتطبيق المبكر.

نظرًا لأن أسهم البنك متاحة للتداول العام، فانه غير مؤهل لاختيار تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 19.

الإفصاحات الإضافية المطلوبة

بموجب تعليمات هيئة
الأوراق المالية

بيانات الإفصاح المطلوبة بموجب المادة 4 من تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق الصادرة عن هيئة الأوراق المالية عن السنة المالية المنتهية في 2024/12/31

4 أ - كلمة رئيس مجلس الإدارة: وردت ضمن التقرير

4 ب- 1 أ- الأنشطة الرئيسية: وردت ضمن التقرير

4 ب- 1 ب- أماكن البنك الجغرافية وعدد الموظفين في كل منها:

يمارس البنك أعماله من خلال مكاتبه في الإدارة العامة الكائنة بمنطقة العبدلي – عمان و 63 فرعاً منتشرة في مختلف مناطق المملكة بالإضافة إلى فرع في قبرص.

كما وبلغ عدد موظفي البنك 1534 موظفاً. وفيما يلي التوزيع الجغرافي لأماكن فروع البنك وعدد الموظفين في كل منها:

الموقع	العدد	الموقع	العدد	الموقع	العدد	الموقع	العدد
الإدارة العامة	878	فرع ابن خلدون	6	فرع المفرق	6	فرع المدينة الرياضية	10
فرع العبدلي مول	11	فرع المنطقة الحرة	9	فرع مرج الحمام	10	فرع الصويفية	12
فرع عبدون	12	فرع الفحيص	9	فرع ماركا	11	فرع طبربور	9
فرع أبو حسان مول	9	فرع جاليريا مول	7	فرع مكة مول	11	فرع تاج مول	10
فرع أبو نصير	9	فرع حي نزال	9	فرع شارع مكة	12	الفرع الرئيسي	22
فرع جامعة عمان الاهلية	8	فرع الحصن	8	فرع المقابلين	14	فرع تلاع العلي	13
فرع الهاشمي الشمالي	8	فرع اربد	19	فرع زرقاء الجديدة	9	فرع جامعة البتراء	6
فرع شارع المدينة المنورة	13	فرع جبل الحسين	12	فرع وادي السير	12	فرع المركز التجاري	11
فرع قبرص	18	فرع جبل عمان	11	فرع الرونق	8	فرع وادي صقرة	9
فرع السلط	8	فرع الجوال	3	فرع الرصيفة	10	فرع الوحدات	11
فرع عمرة	9	فرع جرش	10	فرع سحاب	7	فرع اليرموك	10
فرع العقبة	11	فرع الجبيهة	12	فرع شارع الصخرة المشرفة	9	فرع جامعة اليرموك	10
فرع البقعة	13	فرع الكرك	8	فرع سمارة مول	8	فرع زين	7
فرع سيتي مول	12	فرع خلدا	9	فرع الشميساني	15	فرع الزرقاء	11
فرع شارع الملك عبدالله ابن الحسين	11	فرع سوق الخضار	12	فرع دابوق	9	فرع شارع الملك حسين بن طلال	9
فرع سوق باب المدينة	9	فرع دير غبار	9	فرع مادبا	13	فرع صويلح الجنوبي	8
البنكية الخاصة	10						
مصرف بغداد – العراق (شركة تابعة)			1027				
الشركة المتحدة للاستثمارات المالية (شركة تابعة)			33				
شركة إجارة للتأجير التمويلي (شركة تابعة)			31				

4 ب / 1ج: حجم الاستثمار الرأسمالي بالإضافة الى تحديد مفهوم الاستثمار الرأسمالي للشركة ككل

بلغ حجم الإستثمار الرأسمالي (والمتمثل بمجموع الإنفاق خلال العام على مشتريات الموجودات اللازمة لإدامة الأعمال بالإضافة إلى تطوير الخدمات المقدمة للعملاء وأتمتة عمليات البنك) 6.1 مليون دينار كما في نهاية عام 2024.

4 ب /2: الشركات التابعة للبنك:

1- شركة إجارة للتأجير التمويلي

نوع الشركة	شركة مساهمة خاصة
تاريخ التأسيس	2011/1/6
النشاط الرئيسي للشركة	التأجير التمويلي
رأسمال الشركة	20 مليون دينار
نسبة ملكية رأسمال البنك الأردني الكويتي في شركة إجارة للتأجير التمويلي	%100
العنوان	شارع مكة – مجمع الثوابت رقم 61
عدد الموظفين	31
نبذة عن الشركة	تأسست شركة إجارة للتأجير التمويلي كشركة مساهمة خاصة بتاريخ 2011/1/6 وبرأسمال مقداره 10 مليون دينار أردني وتم خلال شهر أيلول/ سبتمبر 2012 رفع رأسمال الشركة إلى 20 مليون دينار مدفوع بالكامل من البنك الأردني الكويتي. لقد جاءت فكرة إنشاء الشركة استكمالاً لرؤية البنك في تطوير خدماته المقدمة للعملاء وتوفير حلول تمويلية مبتكرة تسهم في دعم الأنشطة الاقتصادية المختلفة من خلال تمويل الأصول الثابتة وبحيث تكون رديفة للتمويل المصرفي المعتاد في ضوء التغيرات في الأسواق المالية والمصرفية.

عناوين فروع شركة إجارة للتأجير التمويلي وعدد موظفي كل فرع:

الفرع	عنوان الفرع	عدد موظفي الفرع
الإدارة العامة	عمان – شارع مكه – مجمع الثوابت رقم 61	21
فرع العقبة	العقبة – شارع النهضة	5
فرع إربد	إربد – شارع عبدالقادر التل	5

الهيكل التنظيمي لشركة إجارة للتأجير التمويلي:

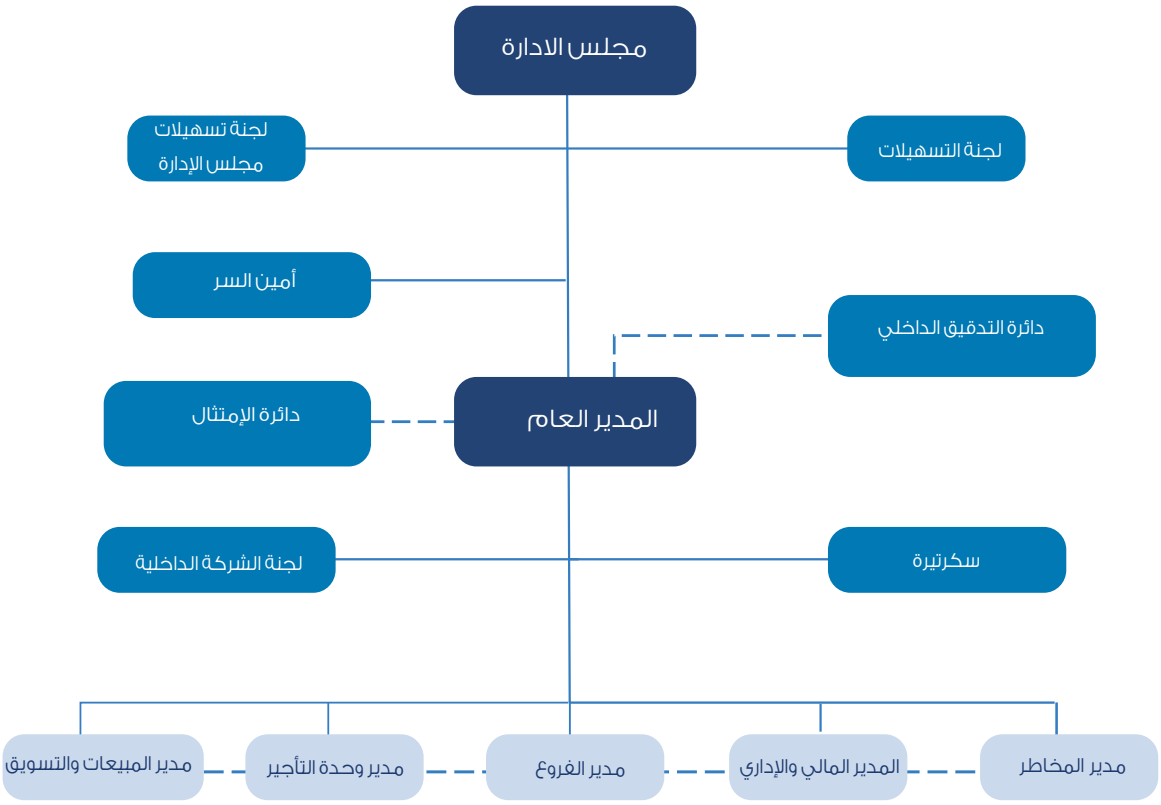

2- الشركة المتحدة للاستثمارات المالية

نوع الشركة	شركة مساهمة عامة
تاريخ التأسيس	1980
النشاط الرئيسي للشركة	الوساطة والخدمات المالية
رأسمال الشركة	10 مليون دينار
نسبة ملكية البنك الأردني الكويتي في رأسمال الشركة	%78.3
العنوان	13 شارع عبد العزيز الثعالبي، الشميساني، عمان، الأردن
عدد الموظفين	33
نبذة عن الشركة	تأسست الشركة المتحدة للاستثمارات المالية عام 1980، لممارسة أعمال الوساطة المالية في بورصة عمان وتم تحويلها في عام 1996 إلى شركة مساهمة عامة، ويبلغ رأسمالها الحالي 10 مليون دينار أردني. تعتبر الشركة إحدى أفضل شركات الوساطة والخدمات المالية العاملة في بورصة عمان، حيث تعتمد في تقديم خدماتها المالية والاستثمارية على أحدث الوسائل التكنولوجية والربط الإلكتروني المباشر مع الأسواق المالية العالمية. يمتلك البنك حالياً ما نسبته 78.3% من رأسمال الشركة. في تشرين الأول من العام 2021، قامت الشركة بالإستحواذ على الشركة الإدارية المتخصصة للإستثمار والإستشارات المالية – سند كابيتال (شركة مملوكة بالكامل للبنك الأردني الكويتي)، لتوسع نطاق خدماتها ليشمل إدارة إصدارات الأسهم والأسناد والصكوك الإسلامية وتسويقها، تقديم الإستشارات المالية للشركات والمجموعات العائلية، التوسط في عمليات بيع أو شراء الشركات وعمليات الإندماج، تنظيم الفرص الإستثمارية وتسويقها وغيرها من الخدمات المالية والإستشارية. كما حصلت الشركة على ترخيص للعمل كمدير استثمار والتمويل على الهامش من قبل هيئة الأوراق المالية. ويجدر بالذكر أن من ضمن استراتيجية الشركة التملك والاستحواذ على شركات وساطة محلية أو إقليمية لتوسيع قاعدة العملاء وتقديم خدمات أفضل في الأسواق المالية المحلية والعالمية. حيث قامت الشركة خلال العام 2022 بالاستحواذ على شركة موارد للوساطة المالية (شركة مملوكة بالكامل من البنك الاستثماري) وعلى الشركة العربية للاستثمارات المالية، لتصبح نسبة مساهمة البنك الأردني الكويتي في الشركة .%78.3 كما قامت الشركة بالاستحواذ على المجموعة المالية هيرميس – الأردن، شركة رائدة في مجال خدمات الوساطة في السوق المحلية، خلال العام 2023، لتحتل الشركة المتحدة للاستثمارات المالية المركز الثاني بين شركات الوساطة العاملة في الأردن بحصة سوقية بلغت 7.0% كما في نهاية 2023. يقع مقر الشركة الرئيسي في عمان منطقة الشميساني ولا يوجد لها أي فروع أخرى داخل أو خارج المملكة الأردنية الهاشمية. وقد بلغ عدد الموظفين في الشركة 33 موظف كما في نهاية العام 2024.

عناوين فروع الشركة المتحدة للاستثمارات المالية وعدد موظفي كل فرع: لا يوجد فروع للشركة

الهيكل التنظيمي لشركة المتحدة للاستثمارات المالية:

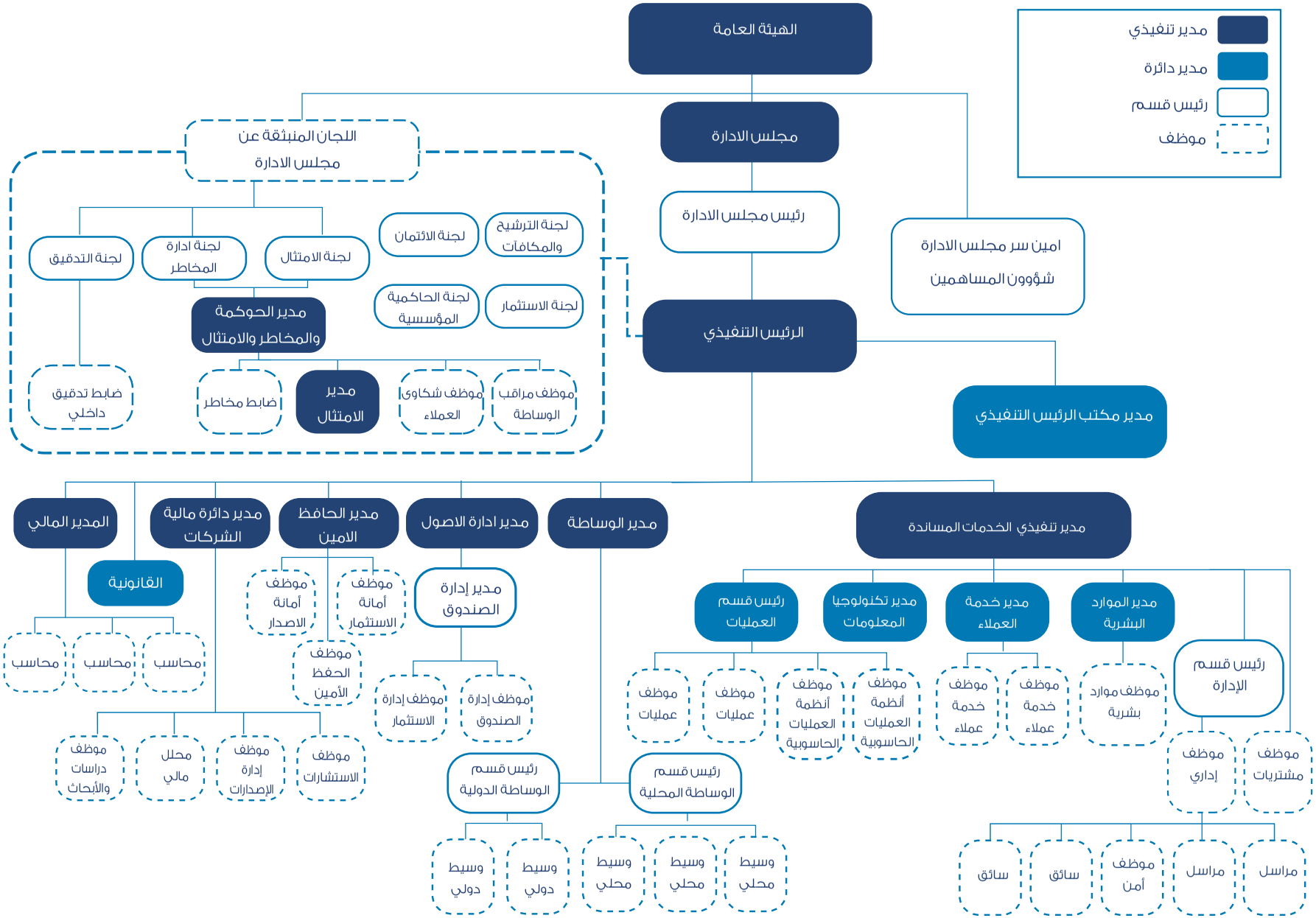

3- مصرف بغداد

نوع الشركة	شركة مساهمة خاصة
تاريخ التأسيس	1992
النشاط الرئيسي للشركة	الخدمات المالية والمصرفية
رأسمال الشركة	400 مليار دينار عراقي
نسبة ملكية رأسمال البنك الأردني الكويتي في الشركة	%53.44
العنوان	العراق – بغداد
عدد الموظفين	1027
نبذة عن الشركة	إن مصرف بغداد (المصرف) هو شركة مساهمة خاصة عراقية تم تأسيسها بتاريخ 1992/02/18 بموجب إجازة التأسيس المرقمة (4512) كأول مصرف عراقي خاص، ومركزه الرئيسي في مدينة بغداد ورأس المال المدفوع بالكامل 300 مليار دينار عراقي. يقوم المصرف بتقديم جميع الأعمال المصرفية والمالية المتعلقة بنشاطه من خلال مركزه الرئيسي في مدينة بغداد (حي الكرادة)، وفروعه 35 فرع منتشرة داخل العراق وفرع الجمهورية اللبنانية (فرع بيروت) بالإضافة إلى تقديم خدمات الصيرفة والخدمات المالية، إن أسهم المصرف مدرجه بالكامل في سوق العراق للأوراق المالية.

عناوين فروع مصرف بغداد وعدد موظفي كل فرع:

الفرع	عنوان الفرع	عدد موظفي الفرع
الادارة العامة	بغداد – كرادة خارج – شارع النضال– مبنى 25&27	411
الرئيسي	بغداد– كرادة خارج – شارع النضال –مبنى 25& 27	57
الحلة	محافظة بابل – الحلة – شارع 40 –قرب دائرة الكهرباء	31
المنصور	بغداد – المنصور شارع 14 رمضان – قرب تقاطع المامون	29
الزهراء	بغداد – الكاظمية –شارع الزهراء – مدخل باب المراد محلة القطانة	13
الربيع	محافظة الموصل / حي الجزائر / شارع اربيل / قرب ساحة الحمام	12
كربلاء	محافظة كربلاء – حي البلدية – شارع التربية – مقابل ساحة ابطال الطف	21
كركوك	محافظة كركوك – شارع المحافظة – مقابل مستشفى الاطفال	15
الحمراء	بغداد – نفق الشرطة – حي حطين – مقابل كنيسة ماري يوسف	20
البصرة	محافظة البصرة – شارع الكويت – مقابل الاسواق المركزية	52
بعقوبة	محافظة ديالى – بعقوبة_التكية – قرب جامع الفاروق	15
الفلوجة	محافظة الانبار – الفلوجة الشارع الرئيسي– قرب بلدية الفلوجة	10
فلسطين	بغداد – ساحة بيروت –مقابل الشارع المؤدي لتربية الرصافة	22
المحمودية	بغداد – المحمودية – شارع القائممقامية –مقابل المجلس البلدي	12

الفرع	عنوان الفرع	عدد موظفي الفرع
النجف	محافظة النجف – الكوفة –حي الجمهورية خلف محطة وقود الامام مسلم بن عقيل	14
البياع	بغداد – البياع – شارع 20 قرب تقاطع البياع– حي العامل	17
السليمانية	محافظة السليمانية – حي العقارية شارع خان زاد– مقابل البنك المركزي	27
دهوك	محافظة دهوك – ساحة الخيول – مجاور شركة اسيا سيل	14
اربيل شورش	محافظة اربيل – شارع –60 قرب جامع جليل الخياط	34
الديوانية	محافظة القادسية – الديوانية – ام الخيل الأولى قرب مديرية بلدية الديوانية	17
الكوت	محافظة واسط – الكوت –دور المعلمين – مقابل فندق الكوت السياحي	17
تكريت	محافظة صلاح الدين –تكريت–شارع –40 مجاور حلويات الحلواني	9
الحارثية	بغداد – الحارثية –مول بغداد	11
ام قصر	محافظة البصرة – ناحية ام قصر – شارع 24 قرب مشروع الماء	11
العمارة	محافظة ميسان –العمارة – قطاع 28 مقابل كاتب عدل العمارة	22
الناصرية	محافظة ذي قار –الناصرية– شارع الشيباني – قرب تمثال الشيباني	15
بيروت	جمهورية لبنان – بيروت – منطقة ميناء الحصن – شارع الداعوق بناية برج بيروت	12
داون تاون	محافظة اربيل – قرب مجمع داون تاون –مقابل وزارة شاره واني	10
السماوة	محافظة المثنى–السماوه –حي الضباط–مقابل مستشفى الحسين التعليمي	17
مكتب النصر	بغداد–المنطقة الخضراء–شارع الكندي	2
القرنة	محافظة البصرة–حقل الرميلة الجنوبي–موقع شركة برتش بتروليوم BP	43
الشعب/مول المنصور	بغداد–المنصور–مول المنصور	8
مكتب دهوك	محافظة دهوك –مجاور مستشفى دهوك الأهلي	3
الرشيد	بغداد – المنطقة الخضراء –فندق رويال توليب	2
مكتب الائتلاف	أربيل	2
فرع المسرح الوطني	بغداد – كرادة خارج	38

الهيكل التنظيمي لمصرف بغداد:

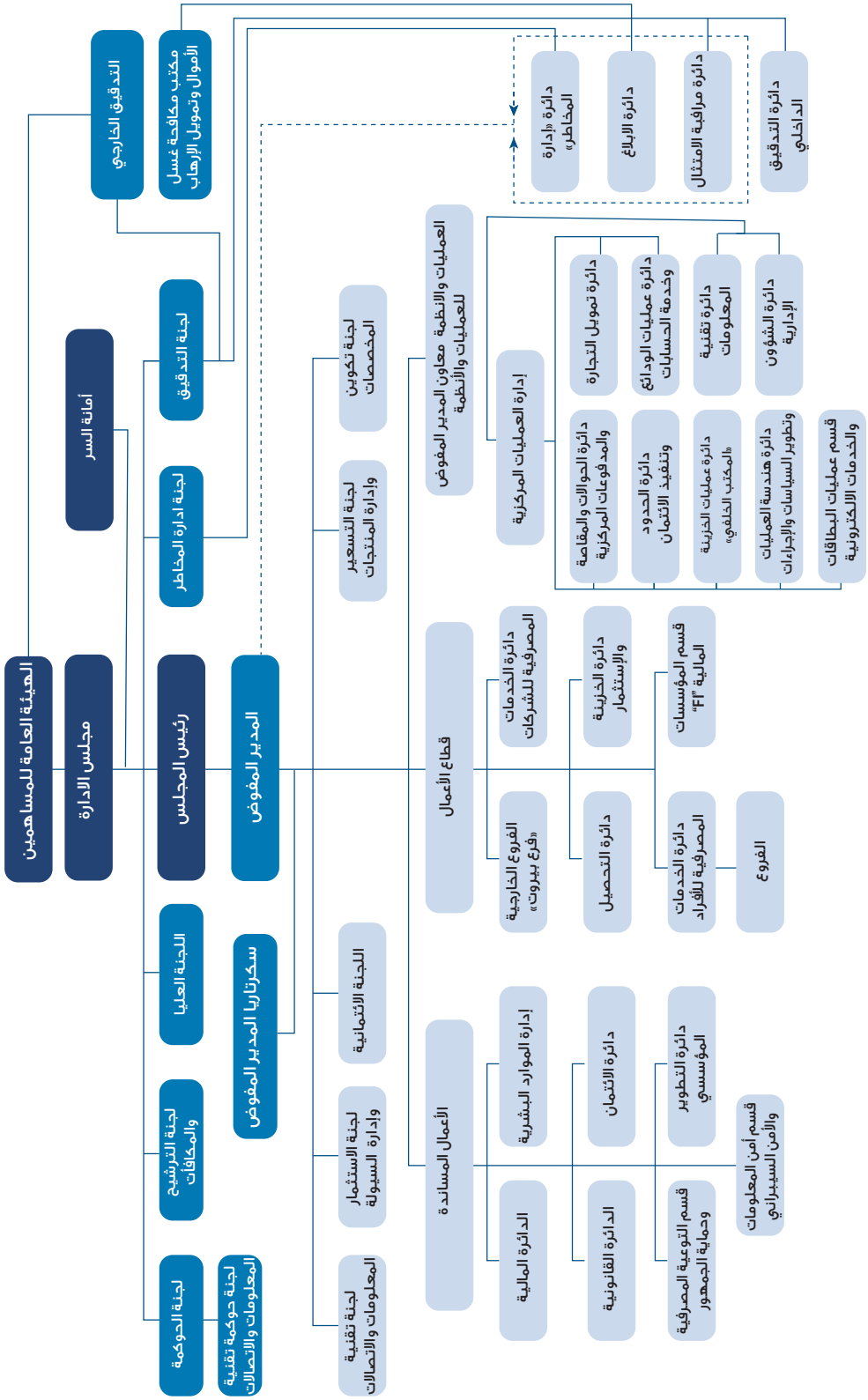

4 ب /3. أ- أسماء أعضاء مجلس الإدارة وممثلي الأعضاء الاعتباريين ونبذة تعريفية عن كل واحد منهم:

شركة الروابي المتحدة القابضة – الكويت

شركة مساهمة مقفلة كويتية، غاياتها إدارة الشركات التابعة لها أو المشاركة في إدارة الشركات الأخرى التي تساهم فيها، واستثمار أموالها في الاتجار بالاسهم والسندات والأوراق المالية الأخرى، وتملك العقارات والمنقولات اللازمة لمباشرة نشاطها.

الشيخة ادانا ناصر صباح الأحمد الصباح

رئيس مجلس الإدارة/ ممثل شركة الروابي المتحدة القابضة - الكويت

	تاريخ العضوية: 2023/7/24 تاريخ الميلاد: 1971/1/19
المؤهل العلمي:	بكالوريوس الأدب الإنجليزي، جامعة الكويت، 1996، الدكتوراة الفخرية، الرسائل الانسانية، جامعة دارتموث، 2017
المناصب الحالية:	• عضو مجلس الإدارة/الرئيس التنفيذي، شركة مشاريع الكويت القابضة • عضو مجلس الإدارة، شركة كامكو انفست • مؤسس ورئيس مجلس الأمناء، الجامعة الامريكية في الكويت • رئيس مجلس الإدارة، شركة باثنر ميديا (OSN) • عضو مجلس الإدارة، شركة الخليج للتأمين
المناصب / الخبرات السابقة:	• الرئيس التنفيذي، شركة الفتوح القابضة، الكويت (2015-2020)

الدكتور مروان جميل عيسى المعشر

نائب رئيس مجلس الإدارة /عضو مجلس إدارة مستقل

تاريخ العضوية: 2016/4/25
تاريخ الميلاد: 1956/6/14

المؤهل العلمي:	دكتوراه هندسة حاسوب، جامعة بيردو – الولايات المتحدة الأمريكية، 1981، ماجستير هندسة حاسوب، جامعة بيردو – الولايات المتحدة الأمريكية، 1978، بكالوريوس هندسة حاسوب، جامعة بيردو – الولايات المتحدة الأمريكية، 1977
المناصب الحالية:	• عضو مجلس إدارة، شركة مسافات للنقل المتخصص (من 2015/4) • عضو مجلس إدارة، شركة الباطون الجاهز والتوريدات الإنشائية (من 2016/2) • عضو مجلس إدارة، الشركة المتصدرة للأعمال والمشاريع (من 2018/4/26) • نائب الرئيس للدراسات، برنامج الشرق الأوسط، منحة كارنيجي للسلام العالمي (من 2010) • عضو مجلس أمناء الجامعة الأميركية في بيروت (من 2007) • عضو في المنتدى وزراء أسبن (من 2009) • عضو المجلس الاستشاري، إدارة الشرق الأوسط لصندوق النقد الدولي (من 2010) • عضو المجلس الاستشاري، معهد جامعة بيردو العالمي لبحوث السياسات (من 2010) • عضو المجلس الاستشاري، معهد لاهاي للعدالة العالمية (من 2011) • عضو مجلس إدارة، شركاء من أجل التغيير الديموغرافي (من 2013) • عضو مجلس إدارة The Asfari Foundation (من 2013) • عضو مجلس إدارة المركز العالمي للتعددية (من 2014)
المناصب السابقة:	• زميل أول، جامعة ييل – الولايات المتحدة الأمريكية (2010–2011) • نائب أول للرئيس، الشؤون الخارجية، البنك الدولي (2007–2010) • عضو مجلس الأعيان الأردني (2005–2007) • نائب رئيس الوزراء والمتحدث الرسمي باسم الحكومة (2005/7–2005/11) • وزير البلاط، الديوان الملكي الهاشمي (2005/4–2005/7) • نائب رئيس الوزراء لشؤون تطوير الأداء الحكومي (2004–2005) • وزير الخارجية (2002–2004) • سفير الأردن لدى الولايات المتحدة الأمريكية (1997–2002) • وزير الإعلام والناطق الرسمي باسم الحكومة (1996–1997)

السيد مصطفى سمير الشامي

عضو مجلس الإدارة / ممثل شركة الروابي المتحدة القابضة – الكويت

تاريخ العضوية: 2022/6/22
تاريخ الميلاد: 1981/6/30

المؤهل العلمي:	إجازة في إدارة الأعمال وعلم الإدارة، جامعة القديس يوسف/بيروت 2002، ماجستير في إدارة الأعمال ، جامعة القديس يوسف/بيروت 2003، محلل مالي معتمد CFA institute USA / (CFA) 2011، محاسب قانوني معتمد Montana USA 2016 (CPA)
المناصب الحالية:	• نائب رئيس المدراء الماليين للمجموعة، شركة مشاريع الكويت القابضة (كيبكو). • عضو مجلس إدارة بنك برقان، تركيا. • عضو مجلس إدارة مصرف بغداد، العراق. • عضو لجنة التدقيق، الشركة السعودية لمنتجات الألبان والأغذية (سدافكو). • عضو لجنة التدقيق، OSN.
المناصب السابقة :	• مدرب معتمد (IFRS, CMA, CPA, CFA). • رئيس حسابات، شركة دار الاستثمار، الكويت (2008–2009). • مستشار مالي، شركة الخرافي، الكويت (2006 – 2008). • مدقق ضرائب، دائرة إيرادات ضريبة الدخل، لبنان (2003–2006).

شركة مشاريع الكويت القابضة – الكويت

شركة مساهمة عامة كويتية مدرجة في بورصة الكويت للأوراق المالية، غاياتها تأسيس وتملك الشركات، وتملك حقوق الملكية الصناعية وتأجيرها واستغلالها، والاستثمار في المحافظ المالية والعقارية.

السيد مسعود محمود جوهر حيات

عضو مجلس الإدارة / ممثل شركة مشاريع الكويت القابضة – الكويت

تاريخ العضوية: 2001/2/20
تاريخ الميلاد: 1953/9/11

المؤهل العلمي:	بكالوريوس اقتصاد، جامعة الكويت، 1973، الدبلوم العالي في العلوم المصرفية، 1975
المناصب الحالية:	• رئيس مجلس الإدارة، بنك الخليج المتحد، البحرين • رئيس مجلس الإدارة ، بنك تونس العالمي، تونس • رئيس مجلس الإدارة، بنك الخليج الجزائر، الجزائر • نائب رئيس مجلس الإدارة، فم بنك، مالطا • عضو مجلس الإدارة، مصرف بغداد، العراق • عضو مجلس الإدارة، شركة كامكو للاستثمار، الكويت • عضو مجلس الإدارة، شركة شمال أفريقيا القابضة، الكويت • عضو مجلس الإدارة، مبرة مؤسسة مشاريع الخير، الكويت • رئيس مجلس الإدارة، شركة الخليج المتحدة القابضة، البحرين • مستشار مجلس الإدارة، بنك برقان، الكويت

المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي

مؤسسة وطنية لتطبيق نظام تكافلي قائم على الشراكة مع الجهات ذات العلاقة بما يساهم في تحقيق الأمن الاجتماعي، أُنشئت بموجب القانون رقم 30 لسنة 1978 والتشريعات والتعديلات اللاحقة له.

السيد مروان محمود عوض

عضو مجلس الإدارة / ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي

تاريخ العضوية: 2018/5/23 تاريخ الميلاد: 1951/3/11	
المؤهل العلمي:	ماجستير الاقتصاد من جامعة فاندربيلت – الولايات المتحدة الأمريكية، 1980، دبلوم عالي التنمية الاقتصادية من جامعة فاندربيلت – الولايات المتحدة الأمريكية، 1980 ، بكالوريوس إدارة أعمال من الجامعة الأردنية، 1973.
المناصب الحالية:	• المدير العام، الأولى الدولية للإستشارات والتحكيم • رئيس مجلس الإدارة، شركة إيلاف الأردنية للحلول المتكاملة • رئيس منتدى خبراء مخاطر الأعمال • نائب رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب / بيروت • عضو مجلس أمناء الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية
المناصب السابقة :	• وزير المالية (1996 –1997) • أمين عام لوزارة الصناعة والتجارة (1991 – 1993) • رئيس مجلس استثمار أموال الضمان الاجتماعي • نائب رئيس مجلس إدارة الملكية الأردنية • المدير العام والرئيس التنفيذي، البنك الأهلي الأردني • مدير لدوائر الاستثمار والعلاقات الخارجية، البنك المركزي الأردني • المدير العام والرئيس التنفيذي، بنك الشرق الأوسط والاستثمار • المدير العام التنفيذي، مصرف قطر الإسلامي • المدير العام، بنك الانماء الصناعي • مدير ومؤسس، المعهد العربي للدراسات المصرفية

السيد نضال فائق القبج

عضو مجلس الإدارة / ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي

تاريخ العضوية: 2020/6/17 تاريخ الميلاد: 1980/7/2	
المؤهل العلمي:	بكالوريوس محاسبة، الجامعة الأردنية، 2001 ، ماجستير إدارة أعمال/محاسبة، الجامعة الأردنية، 2006
المناصب الحالية:	• مدير إدارة المخاطر والتخطيط الاستراتيجي ، صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي
المناصب السابقة:	• رئيس قسم مخاطر الاستثمار ، صندوق استثمار أموال الضمان (2009 – 2012) • رئيس قسم المخاطر التشغيلية بالوكالة ، صندوق استثمار أموال الضمان (2011 – 2012) • محلل مخاطر رئيسي ، صندوق استثمار أموال الضمان (2006 – 2009) • محاسب مالي ، صندوق استثمار أموال الضمان (2004 –2006) • محاسب ، البنك العربي (2001–2003)

شركة (Odyssey Reinsurance Co.)

شركة مسجلة في الولايات المتحدة الامريكية، غاياتها التأمين وإعادة التأمين.

السيد بيجان خسروشاهي

عضو مجلس الإدارة / ممثل Odyssey Reinsurance Co. / الولايات المتحدة

تاريخ العضوية: 2011/3/23
تاريخ الميلاد: 1961/7/23

المؤهل العلمي:	ماجستير إدارة أعمال في التمويل الدولي، 1986 وبكالوريوس هندسة ميكانيكية، جامعة (Drexel)، بنسلفانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، 1983
المناصب الحالية:	• الرئيس والمدير التنفيذي، شركة Fairfax International/ لندن • ممثل شركة Fairfax Financial Holdings Limited في مجالس إدارة الشركات التالية: - مجموعة الخليج للتأمين، الكويت - شركة الخليج للتأمين وإعادة التأمين، الكويت - الشركة البحرينية الكويتية للتأمين، البحرين - المجموعة العربية المصرية للتأمين، مصر - شركة مجموعة الخليج للتأمين، الأردن - شركة مجموعة الخليج للتأمين، البحرين - شركة مجموعة الخليج للتأمين، تركيا - شركة مجموعة الخليج للتأمين ، السعودية - Colonnade insurance/Luxembourg - Southbridge compania de seguros/Chile - La Meridional compania/Argentina - SBS seguros/Colombia
المناصب السابقة:	• الرئيس والمدير التنفيذي، Fuji Fire and Marine Insurance Company – اليابان • رئيس، عمليات التأمين العامة، AIG، سيول، كوريا الجنوبية (2001 – 2004) • نائب رئيس مجلس إدارة ومدير عام، AIG Sigorta، تركيا (1997–2001) • نائب الرئيس الإقليمي، الملكية المحلية وعمليات الإصابات في منطقة وسط المحيط الأطلسي، AIG، الولايات المتحدة الأمريكية • شغل عدة مناصب في شركة AIG للتأمينات العامة منذ عام 1986، الولايات المتحدة الأمريكية

السيد هاني خليل الهنيدي

عضو مجلس إدارة مستقل

تاريخ العضوية: 2016/4/25
تاريخ الميلاد: 1949/8/15

المؤهل العلمي:	ماجستير إدارة الأعمال، جامعة بورتلاند – الولايات المتحدة الأمريكية، 1980 وبكالوريوس في إدارة الأعمال، الجامعة الأمريكية في بيروت 1973، شهادة محاسب قانوني (CPA)
المناصب السابقة:	• رئيس هيئة المديرين، شركة صناعات البحر المتوسط (1998 – 2022) • رئيس مجلس الإدارة، الشركة الوطنية للأمونيا وصناعات المركبات الكيميائية (1991–2009) • المدير التنفيذي، الشركة الأردنية الكويتية للمنتجات الزراعية والغذائية (1986–1992) • مدير عام المشروع، الشركة الأردنية للإدارة والاستثمارات (1984–1986) • المدير الإداري والمالي، الشركة الأردنية للأوراق المالية (1982–1984) • مدقق، شركة توش روس (1980–1982) • محاسب أول، شركة اتحاد المقاولين (1976–1978) • محاسب، شركة صفوان للتجارة والمقاولات (1973–1974)

شركة سفاري للتطوير والاستثمار العقاري

شركة ذات مسؤولية محدودة، غاياتها إنشاء المجمعات التجارية وتأجيرها، بناء المجمعات التجارية وبيعها، تطوير الاراضي والعقارات، شراء اراضي وبناء شقق سكنية عليها او بيعها، استصلاح الاراضي وفرزها وبيعها وتنظيمها، التسويق، وكالات تجارية، استيراد وتصدير، وخدمات تجارية.

السيد ماجد فياض برجاق

عضو مجلس إدارة / ممثل شركة سفاري للتطوير والاستثمار العقاري

تاريخ العضوية: 2016/4/25
تاريخ الميلاد: 1947/2/4

المؤهل العلمي:	بكالوريوس في الإدارة العامة والعلوم السياسية، الجامعة الأردنية 1969
المناصب السابقة:	• نائب المدير العام / مجموعة الخدمات المساندة، البنك الأردني الكويتي (2007 – 2011) • مساعد المدير العام/ عمليات، البنك الأردني الكويتي (1998 – 2007) • مساعد المدير العام للتكنولوجيا والعمليات، بنك الصادرات والتمويل (1996 – 1998) • مدير أعمال، بنك ANZ، أستراليا (1993–1996) • مدير عمليات منطقة، بنك كرندليز (1969 – 1993)

الدكتور صفوان سميح طوقان

عضو مجلس إدارة مستقل

تاريخ العضوية: 2016/12/7
تاريخ الميلاد: 1942/10/23

المؤهل العلمي:

بكالوريوس في إدارة الأعمال، الجامعة الأمريكية – بيروت 1966، ماجستير اقتصاد، جامعة جنوب كاليفورنيا، الولايات المتحدة الأمريكية، 1976، دكتوراه اقتصاد، جامعة جنوب كاليفورنيا، الولايات المتحدة الأمريكية، 1980

المناصب السابقة:

- عضو مجلس الأعيان الأردني السادس والعشرون
- رئيس مجلس الإدارة، بورصة عمان (2012–2013)
- رئيس مجلس الإدارة، شركة مناجم الفوسفات (2000–2004)
- مدير عام، مؤسسة الضمان الاجتماعي (1994–1999)
- أمين عام، وزارة التخطيط (1989–1994)
- أستاذ مساعد، جامعة اليرموك (1981–1989)
- محاضر، جامعة جنوب كاليفورنيا، الولايات المتحدة الأمريكية (1975–1980)
- البنك المركزي الأردني (1966–1975)

الدكتور عمر مشهور الجازي

عضو مجلس إدارة مستقل

تاريخ العضوية: 2021/5/4
تاريخ الميلاد: 1969/10/1

المؤهل العلمي:

دكتوراه قانون التحكيم الدولي، جامعة كينت – المملكة المتحدة، 2000، ماجستير، قانون التجارة الدولية، جامعة لندن ميتروبوليتان – المملكة المتحدة، 1994، بكالوريوس، القانون، الجامعة الأردنية 1992، دبلوما، القانون الدولي النووي، جامعة دي مونتبيلير، 2017

المناصب الحالية:

- عضو مجلس إدارة شركة الاستثمارات الحكومية
- عضو هيئة مديرين شركة إدارة وتطوير التعليم والبحث العلمي
- عضو هيئة مديرين شركة المؤسسة العربية للتعليم والبحث العلمي
- عضو مجلس إدارة مؤسسة عبدالحميد شومان
- رئيس مجلس أمناء جامعة عمان العربية
- المدير الشريك المؤسس لـ الجازي ومشاركوه/محامون ومستشارون قانونيون
- محكم دولي

المناصب السابقة:

- رئيس جمعية المحكمين الأردنيين
- عضو مجلس إدارة بنك صفوة الاسلامي لغاية 2017/1
- عضو الهيئة الإدارية لصندوق الائتمان العسكري
- عضو مجلس أمناء صندوق الملك عبدالله الثاني للتنمية
- نائب رئيس ومؤسس المنتدى الأردني لحوكمة الشركات
- عضو مجلس إدارة شركة تطوير العقبة
- عضو مجلس إدارة شركة العقبة للمطارات
- عضو مجلس إدارة الشركة الإدارية المتخصصة للاستثمار والاستشارات المالية (2016/12 ولغاية 2021/3)

السيدة نسرين زهدي بركات

عضو مجلس إدارة مستقل

تاريخ العضوية: 2024/4/8
تاريخ الميلاد: 1968/8/8

المؤهل العلمي:	ماجستير، إدارة الأعمال، جامعة درهام – المملكة المتحدة، 1995، بكالوريوس، الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات، الجامعة الأردنية 1990
المناصب الحالية:	• عضو مجلس الإدارة، صندوق التنمية والتشغيل، من 2022 • المديرة التنفيذية، منتدى الاستراتيجيات الأردني، من 2021 • عضو مجلس أمناء الجامعة الأردنية • عضو مجلس إدارة، شركة نحو التميز للاستشارات الاقتصادية
المناصب السابقة:	• عضو مجلس الإدارة، البنك المركزي الأردني (2017–2023) • عضو مجلس أمناء المركز الوطني لحقوق الإنسان (2019 – 2023) • المدير العام، شركة نحو التميز للاستشارات الاقتصادية (2006 – 2021) • وزيرة التنمية الاجتماعية (2011 – 2012) • وزيرة تطوير القطاع العام (2010 – 2011) • مدير صندوق المعونة الوطنية (2010) • عضو مجلس أمانة عمان الكبرى (2007 – 2010) • مدير وحدة التقوية المؤسسية ودعم السياسات في برنامج EJADA (2006 – 2002) • رئيسة فريق التنافسية الوطني، وزارة التخطيط والتعاون الدولي (1997 – 2002) • محللة سياسات تنموية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي (1997 – 1999) • مبرمجة ومحللة نظم معلومات، وزارة التخطيط والتعاون الدولي (1990 – 1995)

الدكتورة عبير غازي جرار

عضو مجلس إدارة مستقل

تاريخ العضوية: 2024/3/17
تاريخ الميلاد: 1977/6/4

المؤهل العلمي:	دكتوراة، القانون الدولي، جامعة جورج تاون – الولايات المتحدة الأمريكية، 2010، ماجستير، القانون التجاري الدولي، جامعة كنت – المملكة المتحدة، 1999، بكالوريوس، القانون، الجامعة الأردنية، 1998.
المناصب الحالية:	• شريك ومستشار قانوني، شركة بيكر مكنزي للمحاماة/دبي، الإمارات العربية المتحدة – من 2021
المناصب السابقة:	• مستشارة قانونية، شركة لينكليترز للمحاماة/دبي، الإمارات العربية المتحدة (2017 – 2021) • مستشارة قانونية، شركة كيلفورد تشانس للمحاماة/دبي، الإمارات العربية المتحدة (2011 – 2017) • المدير الإقليمية للشرق الأوسط، نقابة المحامين الدولية/دبي، الإمارات العربية المتحدة (2010–2011) • دبلوماسية في وزارة الخارجية الأردنية، بما في ذلك السفارة الأردنية في واشنطن (2002–2006) • شاركت في تقديم المحاضرات والدورات القانونية المتخصصة لدى الإكاديمية التابعة لمركز دبي المالي العالمي وعدد من الجامعات المحلية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

أعضاء مجلس الإدارة المستقيلين خلال العام:

معالي المهندس ناصر أحمد عبدالكريم اللوزي

رئيس مجلس الإدارة /عضو غير مستقل

تاريخ العضوية: 2021/5/4
تاريخ الاستقالة: 2024/2/20
تاريخ الميلاد: 1957/2/26

المؤهل العلمي:

بكالوريوس علوم الهندسة المدنية من جامعة تكساس في أرلينغتون – الولايات المتحدة الأمريكية، 1979

المناصب الحالية:

- عضو مجلس الأعيان الأردني – من 2016
- رئيس مجلس إدارة شركة مجموعة الخليج للتأمين/الأردن – من 2013
- رئيس مجلس أمناء صندوق الملك عبد الله للتنمية – من 2013
- عضو مجلس أمناء مؤسسة الملك الحسين – من 1999

المناصب السابقة:

- رئيس الديوان الملكي الهاشمي (2008 – 2011)
- وزير النقل (1999 – 2000)
- وزير الإعلام والثقافة (1999)
- وزير الأشغال العامة والإسكان والنقل (1998 – 1999)
- وزير الأشغال العامة والإسكان (1997 – 1998)
- وزير النقل (1996 – 1997)
- القطاع الخاص / هندسة المقاولات والاستشارات (1984 – 1996)
- مدير مديرية الصيانة والمرور – وزارة الأشغال العامة والإسكان (1983 – 1984)
- مهندس مقيم – مشروع طريق مطار الملكة علياء الدولي، وزارة الأشغال العامة والإسكان (1980 – 1983)

العضوية في مجالس إدارة شركات أخرى:

- نائب رئيس ورئيس مجلس أمناء صندوق الملك عبد الله للتنمية (2009 – 2013)
- رئيس مجلس إدارة الخطوط الجوية الملكية الأردنية (2006 – 2014)
- رئيس اللجنة التنفيذية الملكية الأردنية للخصخصة (2006 – 2009)
- رئيس مجلس إدارة الشركة الملكية الأردنية للإستثمار (2006 – 2009)
- عضو مجلس إدارة – شركة حديد الأردن (2002 – 2008)
- شركة الكابلات الأردنية الجديدة (2002 – 2008)
- عضو مجلس إدارة – البنك الأردني الكويتي (2001– 2008)
- رئيس مجلس إدارة شركة الشرق العربي للتأمين (2000 – 2008)

4 ب / 3ب - أسماء ورتب أشخاص الإدارة العليا ونبذة تعريفية عن كل واحد منهم

السيد هيثم سميح «بدر الدين» البطيخي

الرئيس التنفيذي

تاريخ الميلاد: 1977
تاريخ التعيين: 2003/6/1

المؤهل العلمي:	الأكاديمية العسكرية الملكية ، «ساندهيرست» – المملكة المتحدة 1996 بكالوريوس في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة كينت – المملكة المتحدة 2000
الخبرات السابقة:	• رئيس منتجات التجزئة والبنكية الخاصة • مدير تنفيذي، الوحدة البنكية الخاصة • مدير الفرع الرئيسي
مناصب / عضويات:	• رئيس مجلس الإدارة، شركة إجارة للتأجير التمويلي (شركة مملوكة للبنك بالكامل) • رئيس مجلس الإدارة، الشركة الاحترافية (ثبات) • نائب رئيس مجلس الإدارة، مصرف بغداد – العراق • عضو مجلس الإدارة، الشركة الأردنية لأنظمة الدفع والتقاص (جوباك) • عضو مجلس الإدارة، شركة صندوق رأس المال والاستثمار الأردني • عضو مجلس الإدارة، معهد الدراسات المصرفية • عضو مجلس الإدارة، امناء جمعية رجال الأعمال الاردنيين • رئيس مجلس الإدارة، إنجاز • نائب رئيس مجلس الإدارة، الاتحاد الملكي الأردني للرماية • عضو مجلس الإدارة، مؤسسة الملكة رانيا • عضو مجلس الإدارة، بيت الحوكمة الأردني للتدريب (JIoD) • عضو مجلس الإدارة، جمعية الضياء الخيرية لتربية وتعليم الأطفال المعوقين بصريا • عضو مجلس الأمناء، متحف الأردن

السيد داود عادل داود عيسى

رئيس قطاع المساندة والعمليات

تاريخ الميلاد: 1973
تاريخ التعيين: 2012/11/18

المؤهل العلمي:	بكالوريوس إقتصاد، جامعة اليرموك، 1998
الخبرات السابقة:	• رئيس إدارة الموارد البشرية، البنك الأردني الكويتي (2012/11–2021/5) • رئيس دائرة التخطيط والموازنة بإدارة الموارد البشرية ومدير شؤون الموظفين، شركة قطر للبترول (2004 – 2012) • عمل في عدة مناصب في قطاع المقاولات في الأردن وقطر (1995– 2004)
مناصب / عضويات:	• عضو مجلس الإدارة، مجموعة الخليج للتأمين إعتباراً من 2024/08 • عضو مجلس الإدارة، شركة إجارة للتأجير التمويلي (شركة مملوكة للبنك بالكامل) – لغاية 2021/06

السيد زهدي بهجت زهدي الجيوسي

رئيس قطاع تنمية الأعمال

تاريخ الميلاد: 1970
تاريخ التعيين: 1997/9/6

المؤهل العلمي:	بكالوريوس محاسبة، جامعة عمان الأهلية، 1994
الخبرات السابقة:	• رئيس تنمية أعمال الشركات، البنك الأردني الكويتي لغاية 2023/6/11 • رئيس التسهيلات الائتمانية، البنك الأردني الكويتي لغاية 2020/7/8 • أعمال مصرفية، بنك الأردن والخليج (1994 – 1997)
مناصب / عضويات:	• عضو مجلس الإدارة، بنك القدس ابتداءاً من 2024/04 • عضو مجلس الإدارة، الشركة المتكاملة للتأجير التمويلي لغاية 2018 • عضو مجلس الإدارة، الشركة الكهرباء – اربد لغاية 2014

الدكتور مكرم أمين ماجد القطب

رئيس قطاع الائتمان

تاريخ الميلاد: 1965
تاريخ التعيين: 2004/05/16

المؤهل العلمي:	دكتوراه محاسبة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2009 ماجستير محاسبة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، 2005 بكالوريوس محاسبة، جامعة القاهرة، 1987 محاسب قانوني اردني معتمد، 1996 مدرب دولي معتمد
الخبرات السابقة:	• رئيس الائتمان، البنك الأردني الكويتي لغاية 2023/6/11 • رئيس مساعد تسهيلات الشركات، البنك الأردني الكويتي لغاية 2020/8/16 • دائرة تسهيلات الأردن وفلسطين، البنك العربي (1998 – 2004) • مساعد الأمين العام الشؤون المالية والإدارية، منتدى الفكر العربي (1990–1998) • محاضر (غير متفرغ) معهد الدراسات المصرفية – الأردن
مناصب / عضويات:	• عضو مجلس أمناء جامعة الإسراء • عضو مجلس الإدارة، شركة الإسراء للتعليم والاستثمار (ممثل البنك الأردني الكويتي) إعتباراً من 2018/04/23 • نائب رئيس مجلس الإدارة، شركة البنوك التجارية للمساهمة في الشركات المتوسطة (ممثل البنك الأردني الكويتي) إعتباراً من 2021/05/19 • عضو مجلس الإدارة، الشركة الوطنية للاستثمار في مشاريع البنية التحتية (ممثل البنك الأردني الكويتي) إعتباراً من 2017/05/10

السيد إبراهيم فريد آدم بيشه

رئيس الخزينة والمؤسسات المالية

تاريخ الميلاد: 1971
تاريخ التعيين: 2001/06/19

المؤهل العلمي:	ماجستير إدارة أعمال، كلية ماسترخت للإدارة، هولندا، 2005 بكالوريوس محاسبة، الجامعة الأردنية، 1992.
الخبرات السابقة:	• رئيس مساعد الخزينة والاستثمار والعلاقات الدولية، البنك الأردني الكويتي لغاية 2020/8/31 • أعمال مصرفية، البنك الأردني الكويتي (فرع قبرص) (2001 – 2006) • أعمال مصرفية، بنك الجزيرة – السعودية (1999 – 2001) • أعمال مصرفية، شركة دار إثمار للخدمات المالية (1997 –1999) • أعمال مصرفية، بنك عمان للاستثمار (1992 –1997)

السيد سهيل أحمد محمود السلمان

رئيس تنمية أعمال التجزئة

تاريخ الميلاد: 1977
تاريخ التعيين: 2013/3/31

المؤهل العلمي:	بكالوريوس علوم الحاسوب، الجامعة الأردنية، 1999
الخبرات السابقة:	• مدير إدارة الفروع، البنك الأردني الكويتي (2021) • مدير دائرة القنوات البديلة، البنك الأردني الكويتي (2013 – 2021) • مدير منتجات وخدمات البطاقات، بنك الإسكان (2012 – 2013) • مدير إدارة تكنولوجيا المعلومات، الشرق الأوسط لخدمات الدفع MEPS (2011 – 2012) • مدير ادارة تطوير الأعمال، الشرق الأوسط لخدمات الدفع MEPS (2009 – 2011) • مدير تنمية الاعمال و رئيس شعبة تطوير البرمجيات، A2A (1999 – 2009)
مناصب / عضويات:	• نائب رئيس مجلس الإدارة، الشرق الأوسط لخدمات الدفع MEPS (2019 – 2024)

السيد زيد وديع جريس شرايحة

رئيس تنمية الاستثمار

تاريخ الميلاد: 1972
تاريخ التعيين: 2006/07/02

المؤهل العلمي:	ماجستير محاسبة ومالية، جامعة ليدز، المملكة المتحدة، 1998 بكالوريوس الإدارة العامة والعلوم السياسية، الجامعة الأمريكية في بيروت، 1996
الخبرات السابقة:	• مدير إدارة الموجودات، البنك الأردني الكويتي (2006 – 2021) • منسق البرامج، وزارة التخطيط والتعاون الدولي (2005–2006) • مدير وحدة، بنك القاهرة عمان (1999–2005) • باحث اقتصادي، المجموعة المتحدة للاستثمارات الهندسية (1998–1999) • مساعد مدير وحدة، شركة الأردن الدولية للتأمين (1996–1997)

السيد فادي نصيف خليل خليل

رئيس تنمية أعمال الشركات

تاريخ الميلاد: 1985
تاريخ التعيين: 2010/10/19

المؤهل العلمي:	ماجستير، تمويل، الجامعة الأردنية، 2018 بكالوريوس محاسبة وقانون تجاري، الجامعة الهاشمية، 2007
الخبرات السابقة:	• مدير رئيسي تنمية أعمال الشركات وتمويل المشاريع، البنك الأردني الكويتي (2021 – 2023) • مدير تمويل المشاريع وقروض التجمع، البنك الأردني الكويتي (2010 – 2021) • مسؤول وحدة وكالة التجمعات البنكية، البنك العربي (2007 – 2010) • ضباط إدارة موجودات ومطلوبات/الإدارة المالية، بنك الاسكان (2007)
مناصب / عضويات:	• عضو مجلس الإدارة، شركة إجارة للتأجير التمويلي (شركة مملوكة للبنك بالكامل) إعتباراً من 2021

السيد إبراهيم عيسى إسماعيل كشت

رئيس الشؤون القانونية

تاريخ الميلاد: 1962

تاريخ التعيين: 1989/04/01

المؤهل العلمي:	بكالوريوس حقوق، الجامعة الأردنية، 1986
الخبرات السابقة:	• الدائرة القانونية، ابتداءً من 2000 • دائرة التسهيلات (1994–2000) • دائرة متابعة التسهيلات (1989–1994)
مناصب / عضويات:	• نائب رئيس مجلس الإدارة، شركة عمد للاستثمار والتنمية العقارية المساهمة العامة • عضو، رابطة الكتاب الأردنيين

السيد ماهر محمد حامد أبو سعادة

رئيس تكنولوجيا المعلومات

تاريخ الميلاد: 1971

تاريخ التعيين: 2019/04/28

المؤهل العلمي:	هندسة الحاسبات والتحكم الآلي، جامعة اليرموك، 1994
الخبرات السابقة:	• مدير دائرة تكنولوجيا المعلومات، الشركة الأردنية للتمويل الأصغر «تمويلكم» (2017 – 2019) • شريك، شركة دايمنشنز للاستشارات (2011–2017) «Dimension Management Consulting» • مدير إدارة المشاريع والعمليات التقنية، بنك الجزيرة (2006–2011) • رئيس تكنولوجيا المعلومات، شركة الجزيرة تكافل للتأمين التعاوني – عضو من مجموعة بنك الجزيرة (2009–2011) • مدير الاستشارات، شركة DevoTeam الدولية (2005 – 2006) • مدير مشاريع واستشاري، شركة IBM الدولية (1999 – 2002)
مناصب / عضويات:	• عضو مؤسس في جمعية إدارة المشاريع الأردنية (منبثقة عن PMI العالمية)

السيد طارق جودت سليمان الخيطان

رئيس العمليات

تاريخ الميلاد: 1975
تاريخ التعيين: 1998/02/01

المؤهل العلمي:	دبلوم عالي في الأعمال المصرفية والمالية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2003 بكالوريوس في الاقتصاد، الجامعة الأردنية، 1997
الخبرات السابقة:	• مدير ائتمان التجزئة، البنك الأردني الكويتي (2014–2021) • مدير البنكية الخاصة، البنك الأردني الكويتي (2006–2014) • ضابط ائتمانات التجزئة، البنك الأردني الكويتي (2003–2006) • مشرف الفرع الرئيسي، البنك الأردني الكويتي (1998–2003)
مناصب / عضويات:	• عضو مجلس الإدارة، الشرق الأوسط لخدمات الدفع MEPS إعتباراً من 2024 • عضو مجلس الإدارة، شركة الأموال لخدمات الصيرفة الالكترونية – العراق إعتباراً من 2024 • عضو مجلس الإدارة، شركة إجارة للتأجير التمويلي لغاية 2023 • نائب رئيس هيئة مديرين، الشركة الأولى الدولية للخدمات اللوجيستية لغاية 2022

السيدة منال عبدالرزاق بديوي طبيشات

رئيس الشؤون الإدارية

تاريخ الميلاد: 1972
تاريخ التعيين: 1995/07/17

المؤهل العلمي:	بكالوريوس إدارة عامة، جامعة اليرموك، 1995
الخبرات السابقة:	• مدير منطقة فروع، البنك الأردني الكويتي (2021 – 2023) • مدير فرع، البنك الأردني الكويتي (2006 – 2021) • أعمال مصرفية، البنك الأردني الكويتي (1995 – 2006)

السيد علاء يوسف جريس الحجازين

رئيس المالية

تاريخ الميلاد: 1985
تاريخ التعيين: 2011/04/18

المؤهل العلمي:	مستشار مالي مرخص (CFC)، معهد المستشارين الماليين، الولايات المتحدة الأمريكية، 2020 محاسب إداري مرخص (CMA)، معهد المحاسبين الإداريين، الولايات المتحدة الأمريكية، 2014 بكالوريوس محاسبة، الجامعة الأردنية، 2007
الخبرات السابقة:	• المستشار المالي للرئيس التنفيذي، البنك الأردني الكويتي لغاية 2023 • رئيس مساعد لإدارة الشؤون المالية، البنك الأردني الكويتي • مدير التحليل والتقارير المالية/الشؤون المالية، البنك الأردني الكويتي • مدقق حسابات رئيسي أول، شركة ديلويت اند توش/الأردن (2007 – 2011)
مناصب / عضويات:	• عضو مجلس الإدارة، شركة العرب للتأمين على الحياة والحوادث إعتباراً من 2021 • عضو من اللجنة الفنية لشؤون الخبرة في المحاكم الاردنية، وزارة العدل كممثل عن قطاع البنوك

السيد فادي محمد أحمد عياد

رئيس إدارة مراقبة الامتثال

تاريخ الميلاد: 1971
تاريخ التعيين: 2018/04/29

المؤهل العلمي:	بكالوريوس محاسبة، جامعة بيروت العربية، 1995
الخبرات السابقة:	• مدير تنفيذي مجموعة الامتثال، بنك أبوظبي الوطني (بنك ابو ظبي الأول) – الإمارات العربية المتحدة (2010 – 2018) • مدير رئيسي الامتثال / رئيس وحدة الجرائم المالية، بنك باركليز – الإمارات العربية المتحدة (2008 – 2010) • مدير الامتثال الإقليمي، MoneyGram – الإمارات العربية المتحدة (2007 – 2008) • القائم بأعمال مدير الالتزام التنظيمي، بنك الدوحة – قطر (2006 – 2007) • ضابط الامتثال، البنك العربي – لمنطقة الخليج العربي – الأردن (2005 – 2006) • رئيس فريق العمليات والمبيعات، المصرف العربي للاستثمار والتجارة الخارجية (2004 – 2005) • ضابط العمليات والإدارة، بنك أبوظبي الوطني (2000 – 2004) • مساعد رئيس قسم التجارة الخارجية، المؤسسة المالية العربية (1991 – 2000)

الدكتور محمود عصام عبدالرزاق الأحمر

رئيس إدارة المخاطر

تاريخ الميلاد: 1979
تاريخ التعيين: 2002/06/23

المؤهل العلمي:	دكتوراة في ادارة الاعمال تخصص تحليل الاعمال من جامعة الولايات المتحدة الامريكية الدولية ماجستير علوم مالية مصرفية تخصص محاسبة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية 2005 بكالوريوس محاسبة، جامعة فيلادلفيا، 2001
الخبرات السابقة:	• مكلف بتسيير أعمال دائرة إدارة المخاطر، البنك الأردني الكويتي • مدير مخاطر السوق وتطبيقات بازل، إدارة المخاطر، البنك الأردني الكويتي • مدير وحدة الرقابة المالية وتدقيق الشركات التابعة، إدارة التدقيق الداخلي، البنك الأردني الكويتي
مناصب / عضويات:	• عضو مجلس الإدارة، شركة آفاق للطاقة (ممثل البنك الأردني الكويتي) لغاية 2024/02

السيد يوسف واصف يوسف حسن

رئيس إدارة التدقيق الداخلي

تاريخ الميلاد: 1971
تاريخ التعيين: 2006/6/5

المؤهل العلمي:	بكالوريوس محاسبة، الجامعة الأردنية، 1994
الخبرات السابقة:	• مدير مكافحة الجرائم المالية، البنك الأردني الكويتي • مدير مكافحة غسل الأموال، البنك الأردني الكويتي • مدير الامتثال التشريعي، البنك الأردني الكويتي • مدقق رئيسي، البنك الأردني الكويتي • رئيس فريق تدقيق، بنك القاهرة عمان

أعضاء الإدارة التنفيذية التي انتهت خدمتهم خلال العام 2024: لا يوجد

4ب/4: اسماء مالكي 1% فأكثر من أسهم البنك خلال عامي 2024 و 2023

الاسم	الجنسية	عدد الأسهم في 2024/12/31	النسبة %	عدد الأسهم في 2023/12/31	النسبة %	المستفيد النهائي من المساهمة	الأسهم المرهونة	نسبة الاسهم المرهونة من اجمالي المساهمة	جهة الرهن
شركة الروابي المتحدة القابضة	الكويتية	76,390,240	50.927	76,390,240	50.927	– شركة الفتوح القابضة –الشركة الامريكية المتحدة القابضة ومجموعتها (شركة الجناح القابضة) – شركة الصناعات المتحدة ومجموعتها (شركة الوطنية للمشروعات الصناعية)	76,387,240	99.99	بنك برقان – الكويت
المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	الأردنية	31,562,466	21.042	31,562,466	21.042	نفسه (مؤسسة وطنية لتطبيق نظام تكافلي قائم على الشراكة مع الجهات ذات العلاقة بما يساهم في تحقيق الأمن الاجتماعي، أُنشئت بموجب القانون رقم 30 لسنة 1978 والتشريعات والتعديلات اللاحقة له)	لا يوجد	–	–
ODYSSEY REINSURANCE COMPANY	الامريكية	8,775,000	5.850	8,775,000	5.850	FAIRFAX FINANCIAL HOLDING Ltd. Canada Chairman & CEO Mr. V. Prem Watsa	لا يوجد	–	–
فاتنه احمد جميل ملص	الأردنية	1,929,536	1.286	1,891,565	1.261	نفسه	لا يوجد	–	–
عبد الكريم علاوي صالح الكباريتي	الأردنية	1,549,219	1.033	1,549,219	1.033	نفسه	لا يوجد	–	–

4 ب / 5 : الوضع التنافسي:

تأسس البنك الأردني الكويتي كشركة مساهمة عامة أردنية في عام 1976 وتمكن من مواصلة النجاح والتطور حتى أصبح أحد أهم البنوك العاملة في المملكة . يعمل البنك ضمن القطاع المصرفي الأردني الذي يضم 20 بنكا منها 5 بنوك أجنبية. يعمل البنك حالياً من خلال شبكة فروع محلية تضم 63 فرعاً موزعة في جميع أنحاء الأردن بالإضافة إلى فرع في قبرص. ولدى البنك ثلاث شركات تابعة وهم: شركة إجارة للتأجير التمويلي والمملوكة بالكامل من البنك والشركة المتحدة للاستثمارات المالية – الأردن بمساهمة بنسبة 78.3 % في رأس مال الشركة ومصرف بغداد – العراق بمساهمة نسبته 53.4 %. علما بأن البنك مملوك بنسبة 50.927 % من شركة الروابي المتحدة القابضة والتابعة لشركة مشاريع الكويت القابضة. شركة مشاريع الكويت هي شركة قابضة تركز على الاستثمار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. تنشط مجموعة شركة المشاريع في عدة قطاعات وتشمل الخدمات المالية، الإعلام، العقارات والصناعة. وللمجموعة حصص مُلكية رئيسية في بنوك تجارية وشركات تأمين وشركات إدارة الأصول والخدمات المصرفية الاستثمارية.

يمارس البنك مهامه الرئيسية في قبول الودائع ومنح الائتمان وتقديم الخدمات المصرفية والإستثمارية لمختلف القطاعات الإقتصادية والمؤسسات والأفراد. بلغت حصة البنك من إجمالي تسهيلات البنوك في الأردن 3.9% ومن إجمالي الودائع 5.5% كما في 2024/12/31.

قامت وكالة فيتش للتصنيفات الائتمانية (Fitch Ratings) بإصدار تصنيفها للبنك الأردني الكويتي تصنيف ائتماني طويل الأجل عند (+B) مع نظرة مستقبلية مستقرة. حيث استندت الوكالة على التصنيفات إلى ملفه الائتماني المستقل وقوة رأس المال المدعومة بربحية قوية إلى جانب محافظته على سيولة قوية وقاعدة ودائع مستقرة.

4 ب / 6 : درجة الاعتماد على موردين محددين أو عملاء رئيسين محلياً وخارجياً:

- لا يوجد اعتماد على موردين محددين أو عملاء رئيسيين محلياً وخارجياً يملكون 10% فأكثر من إجمالي المبيعات أو الإيرادات.

4 ب / 7 : لا يوجد أي براءات اختراع أو حقوق امتياز حصل عليها البنك.

- لا يوجد أي حماية حكومية أو امتيازات يتمتع بها البنك أو أي من منتجاته بموجب القوانين والأنظمة أو غيرها.
- لا يوجد أي براءات اختراع أو حقوق امتياز حصل عليها البنك.

4 ب / 8 : القرارات الصادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية أو غيرها التي لها أثر مادي على عمل الشركة أو منتجاتها أو قدرتها التنافسية:

- لا يوجد أي قرارات صادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية أو غيرها لها أثر مادي على عمل البنك أو منتجاته أو قدرته التنافسية.
- لا تنطبق معايير الجودة الدولية على الشركة، أو لا تقوم الشركة بتطبيق معايير الجودة الدولية .

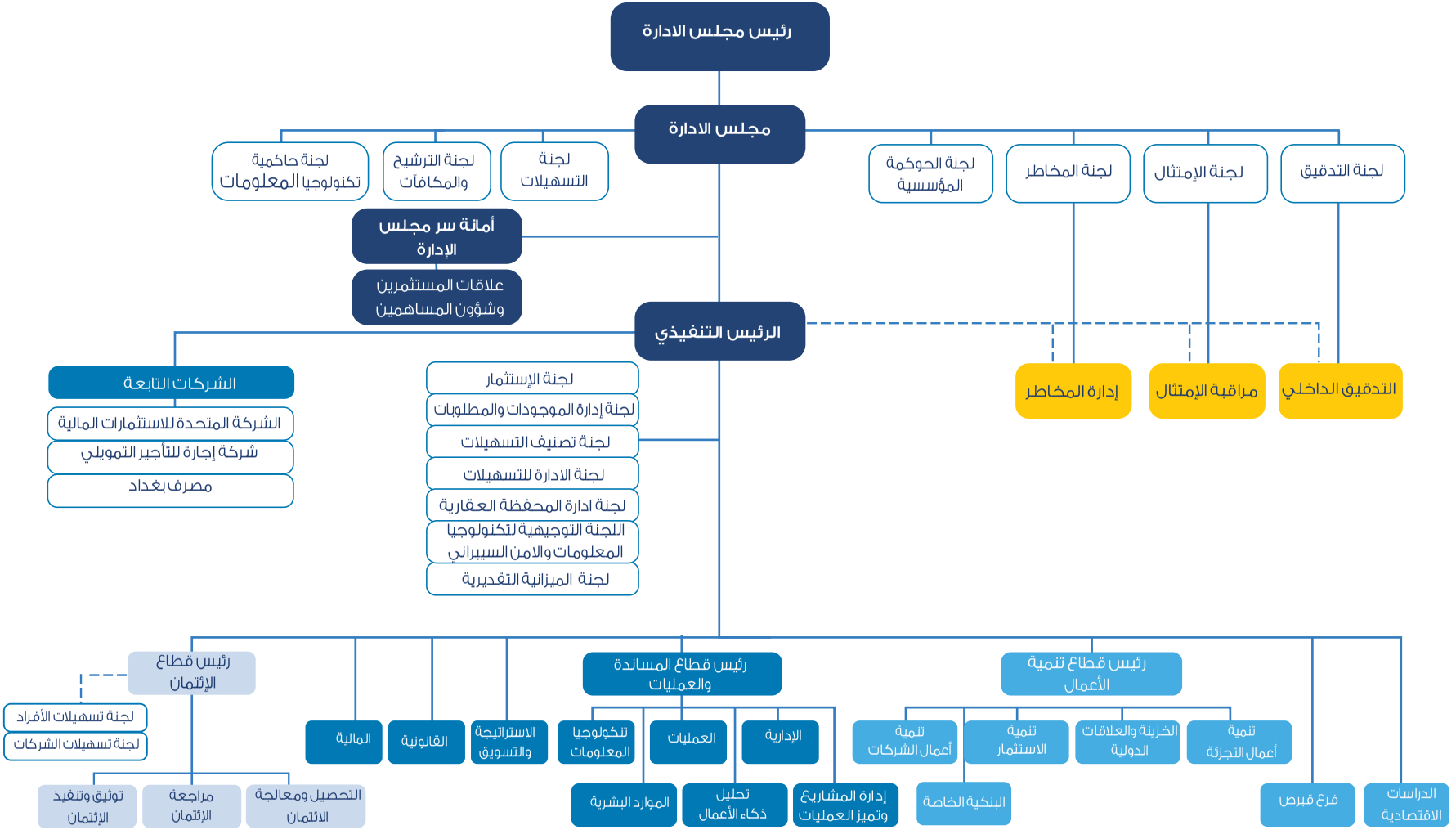
رئيس مجلس الادارة
مجلس الادارة
لجنة التدقيق
لجنة الإمتثال
لجنة المخاطر
لجنة الحوكمة المؤسسية
لجنة التسهيلات
لجنة الترشيح والمكافآت
لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات
أمانة سر مجلس الإدارة
علاقات المستثمرين وشؤون المساهمين
الرئيس التنفيذي
التدقيق الداخلي
مراقبة الإمتثال
إدارة المخاطر
لجنة الإستثمار
لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات
لجنة تصنيف التسهيلات
لجنة الادارة للتسهيلات
لجنة ادارة المحفظة العقارية
اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات والامن السيبراني
لجنة الميزانية التقديرية
الشركات التابعة
الشركة المتحدة للاستثمارات المالية
شركة إجارة للتأجير التمويلي
مصرف بغداد
رئيس قطاع تنمية الأعمال
تنمية أعمال الشركات
تنمية الاستثمار
الخزينة والعلاقات الدولية
تنمية أعمال التجزئة
البنكية الخاصة
رئيس قطاع المساندة والعمليات
الإدارية
العمليات
تكنولوجيا المعلومات
إدارة المشاريع وتميز العمليات
تحليل ذكاء الأعمال
الموارد البشرية
الاستراتيجية والتسويق
القانونية
المالية
رئيس قطاع الإئتمان
لجنة تسهيلات الأفراد
لجنة تسهيلات الشركات
التحصيل ومعالجة الائتمان
مراجعة الإئتمان
توثيق وتنفيذ الإئتمان
فرع قبرص
الدراسات الاقتصادية

4 ب / 9.أ- الهيكل التنظيمي للشركات التابعة: وردت ضمن التقرير

4 ب /9.ب- بيانات الموظفين والتدريب ومؤهلاتهم

بلغ عدد موظفي البنك كما في 2024/12/31 (1534) موظفاً منهم (18) موظف في فرع قبرص. وبلغ عدد موظفي الشركات التابعة (1091) موظفا.

المؤهل العلمي	البنك الأردني الكويتي	شركة إجارة للتأجير التمويلي	الشركة المتحدة للاستثمارات المالية	مصرف بغداد
	العدد	العدد	العدد	العدد
دكتوراه	3	0	0	0
ماجستير	120	2	5	5
دبلوم عالي	4	0	0	2
بكالوريوس	1241	24	22	684
دبلوم	83	2	0	85
الثانوية العامة	29	3	6	54
دون الثانوية العامة	54	0	0	197
المجموع	1534	31	33	1027

4 ب /9.جـ برامج التأهيل والتدريب لموظفي البنك

البرامج الرئيسية	تدريب خارج البنك		التدريب الداخلي		التدريب الالكتروني		الشهادات المهنية		المجموع	
	عدد الدورات	عدد المشاركين	عدد الدورات	عدد المشاركين	عدد الدورات	عدد المشاركين	عدد الدورات	عدد المشاركين	عدد الدورات	عدد المشاركين
الدورات المصرفية المتخصصة	74	837	99	2,737	14	509	2	2	189	4,085
المخاطر والامتثال ومكافحة غسل الأموال والتدقيق	12	253	17	394	22	7,973	24	24	75	8,644
المهارات الشخصية والسلوكية	7	126	1	25	4	4,905	1	1	13	5,057
أنظمة المعلومات والأنظمة المصرفية والقنوات الإلكترونية	28	283	6	112	22	1,484	1	1	57	1,880
البرامج الإدارية والتخصصية الغير مصرفية	40	143	3	101	30	987	13	13	86	1,244
برامج اللغة الإنجليزية	12	118	0	0	0	0	0	0	12	118
المجموع	173	1,760	126	3,369	92	15,858	41	41	432	21,028

4 ب / 10 : وصف المخاطر التي يتعرض لها البنك:

الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر

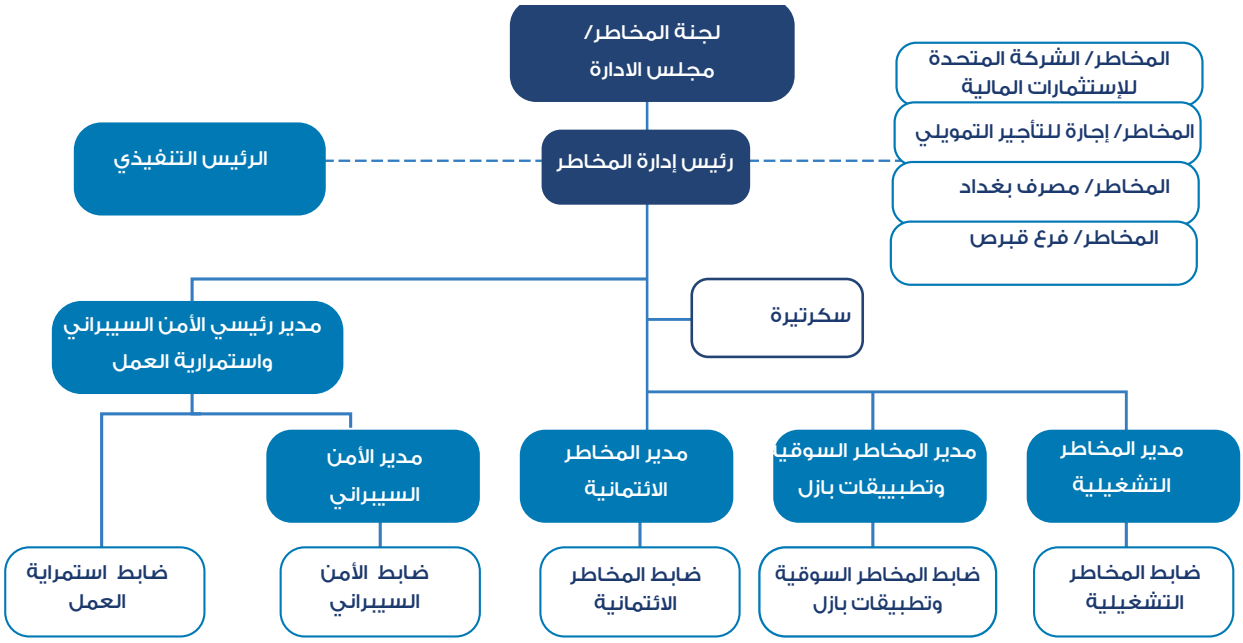

مخاطر السيولة:

تعرف مخاطر السيولة على أنها الخسائر التي قد يتعرض لها البنك بسبب عدم توفر التمويل اللازم لتمويل الزيادة بتوظيفاته أو لسداد التزاماته عند استحقاقها بالوقت والكلفة الملائمتين.

يقوم البنك الاردني الكويتي بإدارة مخاطر السيولة من خلال الحوكمة الملائمة للسيولة والسياسات اللازمة لإدارة كفؤة للسيولة داخل البنك، ولتحقيق ذلك يعمل البنك الاردني الكويتي على تحديد درجة مخاطر السيولة التي يمكن أن يتحملها أو يقبلها البنك وذلك من خلال وضع ما يسمى درجة تحمل مخاطر السيولة «Liquidity Risk Appetite» وبما يتناسب مع استراتيجية وقدرة الحصول على مصادر التمويل، كما يتم الاخذ بعين الاعتبار سيناريوهات الاوضاع الضاغطة المختلفة لقياس التأثيرات على سيولة البنك.

وتقوم دائرة إدارة المخاطر بمراقبة التزام البنك بنسب السيولة المحددة من قبل البنك المركزي الأردني والجهات الرقابية التي تعمل ضمنها فروع البنك الخارجية، إضافة الى الحدود الداخلية الموضوعة ضمن سياسة المخاطر المقبولة. كما يعتمد البنك خطة طوارئ السيولة «Liquidity Contingency Plan»، لضمان توفير السيولة المناسبة في حالات انخفاض السيولة الطارئة.

المخاطر السوقية:

تُعرَف مخاطر السوق على أنها الخسائر التي قد يتعرض لها البنك نتيجة التقلبات في الاسعار السوقية لأي مراكز مالية (Financial Positions) داخل أو خارج الميزانية. وتشمل المخاطر السوقية (أسعار الفائدة وأسعار الصرف والأسهم والسلع). يقوم البنك الاردني الكويتي بادارة المخاطر السوقية ضمن إدارة المخاطر التي يتبعها البنك لتحديد الإطار العام للتعرف (Identification) والقياس (Measurement)، والإدارة (Management) والضبط (Control) للمخاطر المختلفة ووفق سياسة معتمدة ومستقلة، لضمان ان المخاطر السوقية التي يواجهها البنك تقع ضمن هيكل المخاطر السوقية المقبولة (Market Risk Appetite).

كما يعتمد البنك سياسة استثمارية والتي تهدف إلى تعظيم العائد مع الحفاظ على درجة المخاطرة المقبولة، وبما يتواءم مع مستوى وحجم تعقيد عمليات البنك، و توصيات لجنة بازل وتعليمات البنك المركزي الأردني والسلطات الرقابية التي تعمل ضمنها فروع البنك. كما تتم مراقبة تنفيذ السياسة الاستثمارية ضمن المحددات التي تتضمنها بشكل مستقل من خلال دائرة إدارة المخاطر /الـ Middle Office ضمن المخاطر السوقية.

ويواجه البنك ثلاث مخاطر رئيسية ضمن المخاطر السوقية:

- **مخاطر أسعار الفائدة :**

يعد التقلب في أسعار الفائدة أحد أهم التحديات التي تواجه البنوك باعتبارها مصدر للمخاطر التي تؤثر على ربحية وأنشطة البنك، و لضمان السيطرة على مخاطر أسعار الفائدة يقوم البنك الاردني الكويتي بادارة مخاطر أسعار الفائدة من خلال تحديد درجة تحمل المخاطر «Risk Appetite» للمحفظة البنكية.

كما يقوم بقياس المخاطر بعدة طرق منها تحليل فجوة إعادة التسعير Re-pricing Gap. و قياس أثر هذه المخاطر على اجمالي الدخل (Gross Income)، وصافي إيراد الفائدة (Net Interest Income)، و رأس المال التنظيمي (Regulatory Capital) .

- **مخاطر أسعار الصرف :**

تنتج مخاطر أسعار الصرف نتيجة عدم تطابق (Mismatching) مراكز العملات الأجنبية ضمن موجودات و مطلوبات البنك ونتيجة لتقلب أسعار الصرف تزداد إمكانية التأثير على ربحية البنك. حيث يقوم البنك بادارة مخاطر العملات وأسعار الصرف بعدة طرق منها أدوات التحوط المختلفة (الآنية والآجلة)، كما يقوم البنك بإجراء سيناريوهات الاختبارات الضاغطة (Stress Testing) ضمن مخاطر أسعار الصرف ووفق السيناريوهات التي يحددها البنك المركزي الأردني، او السيناريوهات الاضافية ووفق ظروف السوق.

- **مخاطر أدوات سوق رأس المال (مخاطر أسعار الملكية Equity Price Risk) :**

وهي المخاطر التي تنشأ نتيجة التقلبات في أسعار الاسهم (ضمن المحفظة الاستثمارية للبنك) نتيجة للاستجابة للعديد من العوامل المؤثرة مثل التغير في أسعار الفائدة، انخفاض التصنيف الائتماني وعوامل متعلقة بنتائج العمليات التشغيلية. ويقوم البنك بالرقابة الفعالة على هذه المخاطر لضمان بقاءها ضمن الحدود المقبولة.

التواؤم مع مقررات بازل

تقوم دائرة إدارة المخاطر بالإشراف على تطبيق متطلبات مقررات بازل المختلفة. ومن ضمنها ما يلي :

- نسبة كفاية رأس المال و نسبة الرافعة المالية:

تقوم دائرة ادارة المخاطر باحتساب نسبة كفاية رأس المال ونسبة الرافعة المالية وبما يتواءم مع تعليمات رأس المال التنظيمي الصادرة عن البنك المركزي الاردني و حسب مقررات بازل (III).

- اختبارات الاوضاع الضاغطة (Stress Testing):

تعتبر اختبارات الاوضاع الضاغطة Stress Testing إحدى أدوات إدارة المخاطر المكملة للادوات الاخرى التي يستخدمها البنك للوصول الى الادارة الشاملة للمخاطر، حيث ان نتائج تطبيق اختبارات الاوضاع الضاغطة تعتبر جزء أساسي ومكمل لمنظومة عملية ادارة وتخطيط رأس المال (Capital Planning).

تهدف هذه الاختبارات إلى تقييم الوضع المالي للبنك ضمن سيناريوهات شديدة ولكنها ممكنة الحدوث، ويتم اجراؤها استنادا الى تعليمات البنك المركزي الاردني.

- عملية التقييم الداخلي لكفاية راس المال (ICAAP):

هي جزء من منظومة عملية ادارة راس المال التي ينتهجها البنك الاردني الكويتي والتي تساهم في تحقيق الاهداف الاستراتيجية، حيث تقوم عملية التقييم الداخلي لكفاية راس المال بتحديد وقياس بصورة شاملة جميع المخاطر الهامة التي قد يتعرض لها البنك على اساس موحد (Consolidated)، وبيان أثر هذه المخاطر على راس المال. حيث يراعي البنك تلاؤم حجم راس المال مع حجم وطبيعة وتعقيد المخاطر التي يتعرض لها البنك بما يتواءم مع متطلبات الجهات الرقابية.

مخاطر أمن المعلومات:

هي الثغرات والتهديدات (Vulnerabilities and Threats) المصاحبة لاستخدام المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها في جميع العمليات المالية في البنك ومدى إمكانية استغلالها من قبل القراصنة (Hackers) لتنفيذ بعض الأنشطة غير المشروعة مثل الوصول غير المصرح به إلى البيانات (Unauthorized Access to Data) أو حجب الخدمة (Denial of Service) وغيرها من الأنشطة التي من شأنها ان تلحق الضرر بالبنك على المستوى المالي أو التأثير على سمعة البنك وعملائه حيث قد يتم الوصول إلى بياناتهم الخاصة واستغلالها. وفي ضوء هذه المخاطر، فقد تبنى البنك العديد من الإجراءات الوقائية مثل تطبيق معايير أمن المعلومات والتعاميم الصادرة من جهات حكومية كالبنك المركزي الأردني وجهات غير حكومية مثل تطبيق معايير أمن البطاقات (PCI DSS)، وعمل تقييم للمخاطر (Risk Assessment) للأنظمة والخدمات المستخدمة في البنك ووضع الضوابط الأمنية (Controls) للحد من هذه المخاطر، إضافة إلى تطبيق السياسات والإجراءات الداخلية في البنك (Policies and Procedures) المتعلقة بأمن المعلومات والعمل على زيادة الوعي تجاه مخاطر أمن المعلومات من خلال عقد الدورات التدريبية لموظفي البنك (Information Security Awareness Sessions).

وكذلك تطبيق إجراءات الاستجابة لحوادث الأمن السيبراني التي من شأنها تقليل الأر والاحتواء لأي تهديدات محتملة. وتتم مراقبة هذه المخاطر من خلال التقارير اليومية التي تتم متابعتها من قبل فريق أمن المعلوامت واستمرارية العمل في إدارة المخاطر.

مخاطر استمرارية العمل:

تعني استمرارية العمل والتعافي من الكوارث الحفاظ على توافرية الخدمات والوظائف الحساسة في البنك سواء للوظائف الداخلية للبنك المستخدمة من قبل الموظفين أو الخدمات المستخدمة من قبل عملاء البنك. ويولي البنك اهتماما كبيرا لاستمرارية العمل لما لها من أثر كبير على سمعة البنك وعلى مدى رضا عملائه عن الخدمات المقدمة لهم. ويقوم فريق أمن المعلومات واستمراية العمل في إدارة المخاطر بالبنك بتحديث خطة استمرارية العمل بشكل ربع سنوي (Quarterly) واختبارها بشكل سنوي (Annually) وتوثيق نتائج الاختبارات بهدف عكسها على خطة استمرارية العمل بما يتناسب مع التعليمات الصادرة عن البنك المركزي وأفضل الممارسات المتعلقة باستمرارية العمل.

المخاطر الائتمانية:

تعرف المخاطر الائتمانية بانها الخسائر المحتملة الناتجة عن عدم قدرة العميل أو رغبته بوفاء التزاماته تجاه البنك ضمن الفترة الزمنية المتفق عليها من حيث اصل الدين و/أو الفوائد المترتبة عليه أو كليهما، وكذلك مخاطر التركزات الائتمانية والتي تعرف بانها المخاطر الناتجة عن عدم تنوع التوظيفات ضمن المحفظة الائتمانية للبنك من حيث القطاعات الاقتصادية، العملاء، المناطق الجغرافية، والتي من الممكن ان تؤدي بالمحصلة الى زيادة في مخاطر الائتمان، وتعتبر هذه المخاطر من اهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك.

وللحد من الآثار المالية المترتبة على هذه المخاطر يقوم البنك الأردني الكويتي بادارتها من خلال مجموعة من المرتكزات الرئيسية، ومن ابرزها ما يلي:

1. التعرف على المخاطر الحالية والمستقبلية المرتبطة ببيئة الاعمال من خلال تطبيق اختبارات الأوضاع الضاغطة دورياً في ظل سيناريوهات وتوقعات اقتصادية متحفظة وبما يكفل تجنبها أو التخفيف من حدتها.
2. تطبيق وتحديث مستمر للسياسات ولاجراءات العمل الناظمة لعمليات منح ومتابعة الائتمان، والتي يتم تحديدها وفق اسس تعريف وقياس وضبط هذا النوع من المخاطر.
3. وجود لجان ودوائر لإدارة عملية المنح الائتماني وبما يكفل الفصل في المهام ما بين دوائر تنمية الاعمال المختلفة وادارة مراجعة ومراقبة الائتمان.
4. اعتماد منظومة صلاحيات محددة وبما يكفل تفويض الصلاحيات، مراقبتها، ومراجعتها.
5. المراقبة الديناميكية للمحفظة الائتمانية من حيث تنويعها، جودتها، تركزاتها.
6. تحديد الضمانات المقبولة وشروطها كأسلوب من أساليب تخفيف المخاطر.

المخاطر التشغيلية:

تعرف المخاطر التشغيلية بانها مخاطر الخسائر الناتجة عن فشل أو عدم كفاية الإجراءات الداخلية أوالعنصر البشري أوالأنظمة أو أي أحداث خارجية، ويشمل هذا التعريف المخاطر القانونية ولكنه لا يشمل المخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة للبنك.

تقوم إدارة مخاطر التشغيل بالعمل المستمر والتنسيق بشكل وثيق مع جميع مدراء المراكز التنظيمية للتأكيد من الاستمرار بتطبيق مفهوم الإطار العام لإدارة المخاطر التشغيلية بشكل فعال وذلك من خلال تطبيق مبدأ خطوط الدفاع الثلاثة والتي تحدد المهام والمسؤوليات لجميع دوائر البنك خاصة فيما يتعلق بتنفيذ ومتابعة ومراقبة تنفيذ المهام اليومية لدى خط الدفاع الأول كما يتم الاستمرار بتجميع بيانات الأحداث والخسائر التشغيلية إضافة إلى مؤشرات المخاطر الرئيسية بواسطة نظام إدارة مخاطر التشغيلية والعمل على مراقبتها وتحديثها والتأكد

من وضع أية خطط تصحيحية حولها أينما لزم، حيث يهدف النظام إلى إتاحة استخدامه من دوائر الاعمال ، المخاطر، التدقيق الداخلي وبالتالي تمكين الإدارة التنفيذية من الإطلاع على جميع المخاطر المالية وغير المالية أولا بأول.

هذا ويتم الاستمرار بإتباع المنهجية الخاصة بنظام التقييم الذاتي للمخاطر التشغيلية والضوابط الموضوعة مقابلها من حيث اجراء المراجعة على مستوى الدوائر، وذلك من خلال إجراء تحليل للفجوات بين ما هو مطبق وما هو مطلوب تطبيقه وليصار الى وضع خطط التطبيق والحلول اللازمة حولها وصولا للهدف المحدد لهذا التقييم والتأكد من توفر انظمة الضبط والرقابة التي تحكم تنفيذ العمليات في البنك.

4 ب / 11: الإنجازات خلال عام 2024 : وردت ضمن التقرير

4 ب/ 12: الأثر المالي لعمليات ذات طبيعة غير متكررة حدثت خلال السنة المالية ولا تدخل ضمن نشاط الشركة الرئيسي:

- لا يوجد أي أثر مالي لعمليات ذات طبيعة غير متكررة حدثت خلال السنة المالية ولا تدخل ضمن نشاط الشركة الرئيسي.

4 ب/ 13: السلسلة الزمنية للأرباح أو الخسائر المحققة والأرباح الموزعة وصافي حقوق المساهمين وأسعار الأوراق المالية (2020 – 2024)

السنة	المبالغ بالآف الدنانير				
	الأرباح (الخسائر) المحققة من العمليات المستمرة قبل الضريبة	الأرباح الموزعة حسب سنة التوزيع		صافي حقوق مساهمي البنك	سعر السهم دينار
		أسهم منحة	نقدية		
2020	(5,579)	-	%20	456,432	1.440
2021	12,072	%50	-	467,674	1.360
2022	27,345	-	7%	475,833	1.650
2023	121,651	-	%8	614,743	2.57
2024	231,173	-	%8	708,117	2.88

4 ب/ 14: تحليل المركز المالي: ورد ضمن التقرير

4 ب/ 15: الخطة المستقبلية: وردت ضمن التقرير

4 ب/ 16: أتعاب مدققي الحسابات :

بلغ إجمالي أتعاب مدققي الحسابات للبنك والشركات التابعة في عام 2024 مبلغ 320,475 دينار وحسب الجدول المرفق:

أتعاب التدفيق	
الجهة	المبلغ بالدينار
البنك الأردني الكويتي	116,493
شركة إجارة للتأجير التمويلي	8,477
الشركة المتحدة للاستثمارات المالية	43,439
مصرف بغداد	106,350
فرع قبرص	45,716

4 ب/ 17.أ : عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة خلال عامي 2024 و 2023

الرقم	الاسم	الجنسية	المنصب / الصفة	عدد الأسهم	
				2024/12/31	2023/12/31
	شركة الروابي المتحدة القابضة	كويتية	عضو مجلس الإدارة	76,390,240	76,390,240
1	الشيخة ادانا ناصر صباح الأحمد الصباح	كويتية	رئيس مجلس الإدارة، ممثل شركة الروابي المتحدة القابضة (اعتباراً من 2024/3/4)	-	-
2	السيد مصطفى سمير الشامي	لبناني	ممثل شركة الروابي المتحدة القابضة	-	-
	شركة مشاريع الكويت القابضة	كويتية	عضو مجلس الإدارة	76,494	76,494
3	السيد مسعود محمود حجي جوهر حيات	كويتي	ممثل شركة مشاريع الكويت القابضة	48	48
	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	أردنية	عضو مجلس الإدارة	31,562,466	31,562,466
4	السيد مروان محمود حسان عوض	أردني	ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	1,500	1,500
5	السيد نضال فائق محمد القبج	أردني	ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	-	-
	ODYSSEY REINSURANCE COMPANY	أمريكية	عضو مجلس الإدارة	8,775,000	8,775,000
6	السيد بيجان خسروشاهي	أمريكي	ممثل شركة ODYSSEY REINSURANCE COMPANY	-	-
7	الدكتور مروان جميل عيسى المعشر	أردني	نائب رئيس مجلس الإدارة (اعتباراً من 2024/3/4)	205,500	205,500
8	السيد هاني خليل عبد الحميد الهنيدي	أردني	عضو مجلس الإدارة	1,573	1,573
	شركة سفاري للتطوير و الاستثمار العقاري	أردنية	عضو مجلس الإدارة	1,000	1,000
9	السيد ماجد فياض محمود برجاق	أردني	ممثل شركة سفاري للتطوير و الاستثمار العقاري	1,500	1,500
10	الدكتور صفوان سميح عبد الرحمن طوقان	أردني	عضو مجلس الإدارة	1,500	1,500
11	الدكتور عمر مشهور حديثه الجازي	أردني	عضو مجلس الإدارة	1,500	1,500
12	الدكتورة عبير غازي نيازي جرار	أردنية	عضو مجلس الإدارة (اعتباراً من 2024/3/17)	1,312	1,312
13	السيدة نسرين زهدى عبد المجيد بركات	أردنية	عضو مجلس الإدارة (اعتباراً من 2024/4/8)	1,000	-

4 ب/ 17 ب: عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل أشخاص الإدارة العليا التنفيذية خلال عامي 2024 و 2023

الرقم	الاسم	المنصب / الصفة	الجنسية	عدد الأسهم	
				2024/12/31	2023/12/31
1	هيثم سميح "بدر الدين" البطيخي	الرئيس التنفيذي	أردني	-	-
2	داود عادل داود عيسى	رئيس قطاع المساندة والعمليات	أردني	-	-
3	زهدي بهجت زهدي الجيوسي	رئيس قطاع تنمية الأعمال	أردني	-	-
4	د. مكرم أمين ماجد القطب	رئيس قطاع الائتمان	أردني	-	-
5	إبراهيم فريد آدم بيشه	رئيس الخزينة والمؤسسات المالية	أردني	-	-
6	سهيل أحمد محمود سلمان	رئيس تنمية أعمال التجزئة	أردني	-	-
7	زيد وديع جريس شرايحة	رئيس تنمية الاستثمار	أردني	-	-
8	فادي نصيف خليل خليل	رئيس تنمية أعمال الشركات	أردني	-	-
9	إبراهيم عيسى إسماعيل كشت	رئيس الشؤون القانونية	أردني	-	-
10	ماهر محمد حامد أبو سعادة	رئيس تكنولوجيا المعلومات	أردني	-	-
11	طارق جودت سليمان الخيطان	رئيس العمليات	أردني	-	-
12	منال عبدالرزاق بديوي طبيشات	رئيس الشؤون الإدارية	أردنية	-	-
13	علاء يوسف جريس الحجازين	رئيس المالية	أردني	-	-
14	فادي محمد أحمد عياد	رئيس إدارة مراقبة الامتثال	أردني	-	-
15	د. محمود عصام عبدالرزاق الأحمر	رئيس إدارة المخاطر	أردني	-	-
16	يوسف واصف يوسف حسن	رئيس إدارة التدقيق الداخلي	أردني	-	-

الأسهم المملوكة من قبل الشركات التي يسيطر عليها أعضاء مجلس الإدارة / الأشخاص المطلعين خلال عامي 2024 و 2023

اسم العضو / الشخص المطلع	الصفة	اسم الشركة المسيطر عليها	نسبة المساهمة في الشركة المسيطر عليها	عدد أسهم البنك المملوكة من قبل الشركة المسيطر عليها	
				2024/12/31	2023/12/31
شركة مشاريع الكويت القابضة – الكويت	عضو مجلس الإدارة	شركة الروابي المتحدة القابضة	%99.99	76,390,240	76,390,240
شركة مشاريع الكويت القابضة وشركاتها التابعة – الكويت	عضو مجلس الإدارة	بنك برقان – الكويت	%64.3	1,500	1,500
شركة مشاريع الكويت القابضة وشركاتها التابعة – الكويت	عضو مجلس الإدارة	بنك الخليج المتحد – البحرين	%97.91	473,503	473,503

4 ب/ 17ج: عدد الأوراق المالية المملوكة لأقارب أعضاء مجلس الإدارة وأقارب أشخاص الإدارة العليا خلال عامي 2024 و 2023

الاســـم	الجنسية	الصلة	عدد الأسهم	
			2024/12/31	2023/12/31
نور عبد الكريم علاوي الكباريتي	أردنية	زوجة هيثم سميح "بدر الدين" البطيخي/ الرئيس التنفيذي	382,401	344,265

الأسهم المملوكة من قبل الشركات التي يسيطر عليها أقارب أعضاء مجلس الإدارة :

لا يوجد مساهمات للشركات المسيطر عليها من قبل أقارب أعضاء مجلس الإدارة.

الأسهم المملوكة من قبل الشركات التي يسيطر عليها أعضاء الإدارة التنفيذية العليا وأقاربهم:

لا يوجد مساهمات للشركات المسيطر عليها من قبل أعضاء الإدارة التنفيذية العليا وأقاربهم.

4 ب/ 18أ: المزايا والمكافآت التي يتمتع بها كل من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة

الرقم	الاسم	المنصب	المكافات العضوية	بدل تنقلات وسفر وحضور جلسات	الإجمالي
1	الشيخة ادانا ناصر صباح الأحمد الصباح	رئيس مجلس الإدارة (اعتباراً من 2024/3/4)	2,083	318,380	320,463
2	الدكتور مروان جميل عيسى المعشر	نائب رئيس مجلس الإدارة (اعتباراً من 2024/3/4)	5,000	116,500	121,500
3	السيد مسعود محمود جوهر حيات	عضو	5,000	40,043	45,043
4	السيد مصطفى سمير الشامي	عضو	5,000	48,320	53,320
5	ممثل الضمان الاجتماعي – السيد مروان محمود حسان عوض	عضو	5,000	44,300	49,300
6	ممثل الضمان الاجتماعي – السيد نضال فائق محمد القبج	عضو	5,000	55,300	60,300
7	السيد بيجان خسروشاهي	عضو	5,000	29,650	34,650
8	السيد هاني خليل عبدالحميد الهنيدي	عضو	5,000	50,900	55,900
9	السيد ماجد فياض محمود برجاق	عضو	5,000	57,800	62,800
10	الدكتور صفوان سميح عبدالرحمن طوقان	عضو	5,000	55,500	60,500
11	الدكتور عمر مشهور حديثة الجازي	عضو	5,000	50,900	55,900
12	السيدة نسرين زهدي عبدالمجيد بركات	عضو	-	30,550	30,550
13	الدكتورة عبير غازي نيازي جرار	عضو	-	39,010	39,010
14	السيد ابراهيم عيسى كشت	أمين سر المجلس	-	33,500	33,500
15	السيد ناصر احمد عبد الكريم اللوزي	رئيس مجلس الإدارة (لغاية 2024/2/20)	5,000	69,800	74,800

4 ب/ 18ب: المزايا والمكافآت التي يتمتع بها أشخاص الإدارة العليا

الرقم	الاسم	المنصب	الرواتب السنوية والمكافآت	سفر ومياومات	الإجمالي
1	هيثم سميح "بدر الدين" البطيخي	الرئيس التنفيذي	696,548	15,635	712,183
2	داود عادل داود عيسى	رئيس قطاع المساندة والعمليات	442,296	585	442,881
3	زهدي بهجت زهدي الجيوسي	رئيس قطاع تنمية الأعمال	333,152	1,585	334,737
4	د. مكرم أمين ماجد القطب	رئيس قطاع الائتمان	222,371	-	222,371
5	إبراهيم فريد ادم بيشه	رئيس الخزينة والمؤسسات المالية	236,604	-	236,604
6	سهيل احمد محمود سلمان	رئيس تنمية أعمال التجزئة	124,580	2,200	126,780
7	زيد وديع جريس شرايحه	رئيس تنمية الاستثمار	154,964	-	154,964
8	فادي نصيف خليل خليل	رئيس تنمية أعمال الشركات	123,574	780	124,354
9	إبراهيم عيسى إسماعيل كشت	رئيس الشؤون القانونية	235,380	-	235,380
10	ماهر محمد حامد أبو سعادة	رئيس تكنولوجيا المعلومات	147,300	2,400	149,700
11	طارق جودت سليمان الخيطان	رئيس العمليات	134,588	-	134,588
12	منال عبدالرزاق بديوي طبيشات	رئيس الشؤون الإدارية	128,424	600	129,024
13	علاء يوسف جريس الحجازين	رئيس المالية	87,087	820	87,907
14	فادي محمد احمد عياد	رئيس إدارة مراقبة الامتثال	151,766	1,698	153,464
15	د. محمود عصام عبدالرزاق الأحمر	رئيس إدارة المخاطر	115,744	2,185	117,929
16	يوسف واصف يوسف حسن	رئيس إدارة التدقيق الداخلي	153,740	1,400	155,140

سياسات تقييم الأداء والأجور والمكافآت

يحرص البنك الأردني الكويتي في سياساته المتعلقة بتقييم أداء الموظفين ومنح الحوافز ومكافآت الأداء على الامتثال التام لتعليمات الحاكمية المؤسسية الصادرة عن البنك المركزي الأردني. وتعتمد هذه السياسات أسساً محددة للربط بين قيمة المكافآت وبين مستوى أداء الموظف وأداء القطاع الذي ينتمي إليه وكذلك الأداء العام للبنك.

كما يؤمن البنك الأردني الكويتي أن سياسات الأجور والمكافآت والحوافز يجب أن تكون على درجة من التنافسية والفاعلية بحيث تكون الرواتب والمكافآت كافية لاستقطاب أشخاص من ذوي المعرفة والمهارات والخبرات اللازمة للقيام بالمهام الموكلة إليهم والاحتفاظ بهم.

وفي نفس الوقت يحرص البنك على تطبيق أفضل الممارسات في قياس الأداء استناداً إلى مؤشرات الأداء الرئيسية المحددة، وبناءاً عليها تتم مكافأة الأداء وفقا للإنجازات مع تحقيق التمايز بين مستويات الأداء المختلفة بهدف تحفيز الموظفين المتميزين والمحافظة عليهم على كافة المستويات الادارية المختلفة.

كما وتراعي هذه السياسات بشكل جوهري عدم انتهاج او قبول إنجازات قد تعرض البنك للمخاطر، سواء في المدى القريب أو البعيد، وفي الوقت ذاته أن لا تتم مكافأة ذوي الأداء الضعيف. وتراعي أيضا الموضوعية والاستقلالية عند تقييم أداء الموظفين الذين يعملون في الوظائف الرقابية مثل إدارة المخاطر، ومراقبة الامتثال، والتدقيق الداخلي، بحيث يتم قياس أدائهم وتحديد مكافآتهم باستقلالية عن دوائر الأعمال والمجالات التي يراقبونها.

وتنظم سياسة الأجور والمكافآت أسس استحقاق الزيادات السنوية على الرواتب، وأثر الترقية والترفيع على الأجر، وأنواع العلاوات التي تصرف للموظفين، وشروط استحقاقها، كما تضع إطار سلم الرواتب وأسس مراجعته، وكل ذلك بهدف الى الحفاظ على بيئة عمل تنافسية وعادلة.

تم بيان الرواتب والعلاوات وبدلات التنقل والمكافآت التي تقاضاها كل من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في التقرير السنوي للبنك عن عام 2024 وذلك ضمن بيانات الإفصاح المطلوبة بموجب المادة (4) من تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق الصادرة عن هيئة الأوراق المالية والإيضاحات حول البيانات المالية والتي تشكل جزءاً لا يتجزأ من التقرير.

وحدة معالجة شكاوى العملاء

تنفيذاً لتعليمات التعامل مع شكاوي عملاء مزودي الخدمات المالية والمصرفية رقم (2017/1) تقوم وحدة معالجة شكاوي العملاء باستقبال والتعامل مباشرة مع شكاوي العملاء التي ترد من خلال الوسائل المتاحة كالهاتف المباشر والبريد الالكتروني والعادي والحضور الشخصي، ويتم التعامل مع كافة الشكاوي الواردة وحل المحق منها وإجابة المشتكين خطياً أو شفوياً بناءاً على طلبهم ، علماً بأنه قد تم التعامل مع (320) شكوى لغاية تاريخ 2024/12/31 كان عدد المحق منها (80) شكوى وغير المحق منها (240) شكوى، كما يتم إصدار تنبيهات للموظفين بخصوص الشكاوي حول التعامل مع العملاء وتوضيح إجراءات العمل لبعض الموظفين في الحالات التي تتطلب ذلك . وتقوم وحدة معالجة شكاوي العملاء برفع تقارير دورية بشكل شهري للإدارة العليا للبنك وبشكل ربعي إلى البنك المركزي الأردني تتضمن وصفاً للشكاوي المستلمة وعددها وكيفية التعامل معها.

4 ب/ 19: التبرعات والمنح التي دفعها البنك خلال 2024:

بلغ إجمالي مساهمة البنك والشركات التابعة في مجال المسؤولية الاجتماعية بما فيها التبرعات لجهات خيرية في العام 2024 مبلغ 1,826,877 دينار حسب الجدول أدناه:

البند	المبلغ
تبرعات	1,245,181
دعم التعليم الجامعي	105,410
دعم النشاط الرياضي الداخلي	31,538
دعم النشاط الرياضي الخارجي	220,675
دعم اوائل الطلبة المتفوقين	3,000
دعم المؤلفين	7,800
دعم تدريب لغير الموظفين	37,040
دعم الثقافة المالية والمصرفية	31,187
دعم منتديات ومؤتمرات ومهرجانات	149,560
دعم – اخرى	26,672
المجموع	**1,826,877**

4 ب/ 20: العقود والمشاريع والإرتباطات التي عقدها البنك مع الشركات التابعة أو الشقيقة أو الحليفة أو رئيس مجلس الإدارة أو أعضاء المجلس أو المدير العام أو أي موظف في البنك أو أقاربهم:

قام البنك خلال عام 2024 بالدخول في معاملات مع الشركات التابعة والشركات الشقيقة وكبار المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا ضمن النشاطات الاعتيادية للبنك وباستخدام أسعار الفوائد والعمولات التجارية. إن التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأطراف ذات العلاقة تعتبر غير مادية وهي عاملة ولم يؤخذ لها أية مخصصات. وقد ورد تفصيل هذه التعاملات ضمن الإيضاح رقم 38 حول القوائم المالية الموحدة لعام 2024 .

4 ب/ 21: مساهمة البنك في حماية البيئة وخدمة المجتمع:

يساهم البنك في خدمة البيئة والمجتمع المحلي، وقد تم إيضاح ذلك ضمن الجزء الخاص بإنجازات البنك لعام 2024 في هذا التقرير.

4 هـ - الإقرارات

1. يقر مجلس إدارة البنك الأردني الكويتي بعدم وجود أي أمور جوهرية قد تؤثر على استمرارية عمل البنك خلال عام 2025.

2. يقر مجلس إدارة البنك الأردني الكويتي بمسؤوليته عن إعداد البيانات المالية وتوفير نظام رقابة فعال في البنك.

3. يقر كل عضو من أعضاء المجلس الموقعين أدناه بأنه لم يحصل على أية منافع من خلال عمله في البنك ولم يفصح عنها، سواء كانت تلك المنافع مادية أم عينية، وسواء كانت له شخصياً أو لأي من ذوي العلاقة به، وذلك عن عام 2024.

	رئيس وأعضاء مجلس الإدارة	التوقيع
1	الشيخة ادانا ناصر صباح الأحمد الصباح	
2	الدكتور مروان جميل المعشر	
3	السيد مسعود محمود جوهر حيات	
4	السيد مصطفى سمير الشامي	
5	السيد نضال فائق القبج	
6	السيد مروان محمود حسان عوض	
7	السيد بيجان خسروشاهي	
8	السيد هاني خليل الهنيدي	
9	السيد ماجد فياض برجاق	
10	الدكتور صفوان سميح طوقان	
11	الدكتور عمر مشهور الجازي	
12	السيدة نسرين زهدي بركات	
13	الدكتورة عبير غازي جرار	

4. نقر نحن الموقعين أدناه بصحة ودقة واكتمال المعلومات والبيانات الواردة في هذا التقرير.

رئيس مجلس الإدارة	الرئيس التنفيذي	المدير المالي
ادانا الصباح	هيثم البطيخي	علاء حجازين

تقرير الحوكمة

لعام 2024

تقرير الحوكمة لعام 2024

إطار الحوكمة المؤسسية

يؤمن البنك الأردني الكويتي بأن وجود حوكمة مؤسسية جيدة يؤدي إلى إدارة جيدة للبنك، ويساعد على تحقيق أهداف البنك الإستراتيجية وإدارة عمليات البنك بشكل آمن، ويضمن حماية مصالح المودعين، ويؤكد المسؤولية الواجبة تجاه المساهمين وأصحاب العلاقة الآخرين، ويستند البنك في إدارة وتطوير حوكمته الداخلية على ما ورد في نصوص قانون الشركات الساري المفعول وبنود تعليمات الحوكمة المؤسسية للبنوك الصادرة عن البنك المركزي الأردني وتعليمات الحوكمة للشركات المساهمة المدرجة الصادرة عن هيئة الأوراق المالية، هذا بالإضافة إلى الارشادات والتعليمات التي تصدرها الجهات الرقابية الدولية ذات الصلة بأعمال البنوك، وبما يتوائم مع طبيعة أعمال البنك وأنظمته الداخلية، مع التأكيد على الالتزام بكافة التعليمات الصادرة بهذا الخصوص من قبل كافة الجهات الرقابية.

ويؤكد مجلس إدارة البنك الأردني الكويتي التزامه والتزام الإدارة التنفيذية العليا وكافة موظفي البنك بتطبيق المبادىء العامة والتعليمات المنظمة للحوكمة المؤسسية، بهدف الوصول إلى أفضل الممارسات التي تضمن تحقيق العدالة في معاملة كافة الجهات ذات العلاقة بالبنك (Stakeholders)، والتقيد بمتطلبات الشفافية والإفصاح عن وضع البنك المالي والإداري الحقيقي، والمساءلة في العلاقات بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وبين مجلس الإدارة والمساهمين، وبين مجلس الإدارة والجهات المختلفة الأخرى ذات العلاقة. ولمزيد من الشفافية فقد تم إرفاق دليل الحوكمة المؤسسية ضمن التقرير السنوي، وهو متوفر على موقع البنك الإلكتروني www.jkb.com.

كما تم وبناء على تعليمات البنك المركزي الأردني، العمل على تطبيق متطلبات حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها رقم (2016/65) وفق معيار COBIT.

تعتمد إجراءات تنظيم وإدارة البنك على الأسس التالية:

- وجود مجلس إدارة يتسم بالفاعلية وتحمل المسؤولية.
- توجه استراتيجي واضح من أجل تطوير الأعمال ضمن أطر واضحة لإدارة المخاطر.
- أسس محاسبية جيدة وإفصاح للمعلومات.
- آليات حكيمة لاتخاذ القرارات.
- تقييم للأداء مرتبط بالاستراتيجية.
- تنمية وتطوير الموارد البشرية.

مجلس الإدارة:

يحكم تشكيل مجلس الإدارة قانون الشركات الأردني، وقانون البنوك، وتعليمات الحوكمة المؤسسية للبنوك، وتعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة الصادرة عن هيئة الأوراق المالية، بحيث يتألف من (13) عضواً منهم (6) أعضاء مستقلين كما في 2024/12/31.

يتمثل الدور الرئيسي لمجلس الإدارة في مسؤوليته عن سلامة كافة عمليات البنك بما فيها أوضاعه المالية، وعن قيام البنك بتلبية مسؤولياته المختلفة تجاه كافة الجهات ذات العلاقة، ويقوم بوضع الأهداف ورسم الاستراتيجيات التي تحقق مصلحة البنك والمساهمين والمتعاملين، كما يقوم بالرقابة على الإدارة التنفيذية، والتأكد من كفاءة أنظمة الضبط والرقابة الداخلية، ومدى تقيد البنك بالخطط الاستراتيجية، ومن توفر سياسات مكتوبة تغطي كافة الأنشطة المصرفية لدى البنك واعتماد هذه السياسات.

ومجلس الإدارة مسؤول أيضاً عن مصداقية ودقة التقارير المالية للبنك، والمعلومات الواردة في التقرير السنوي، وضمان تطبيق سياسات المخاطر الملائمة، وأن البنك ملتزم بجميع القوانين السارية. وتم انتخاب مجلس الإدارة الحالي في 4 أيار 2021 لفترة أربع سنوات، وقام المجلس بتاريخ 2024/3/4 بانتخاب سعادة الشيخة ادانا ناصر الصباح رئيسة لمجلس الإدارة، ومعالي الدكتور مروان جميل المعشر نائباً للرئيس.

أعضاء مجلس الإدارة الحاليين والمستقيلين خلال السنة

أ- الأعضاء الطبيعيين:

الاسم	تنفيذي/غير تنفيذي	مستقل/غير مستقل	حالة العضو
معالي الدكتور مروان جميل المعشر/ نائب رئيس مجلس الإدارة	غير تنفيذي	مستقل	عضو حالي
السيد هاني خليل الهنيدي	غير تنفيذي	مستقل	عضو حالي
الدكتور صفوان سميح طوقان	غير تنفيذي	مستقل	عضو حالي
الدكتور عمر مشهور الجازي	غير تنفيذي	مستقل	عضو حالي
الدكتورة عبير غازي نيازي جرار	غير تنفيذي	مستقل	عضو حالي
معالي السيدة نسرين زهدي عبد المجيد بركات	غير تنفيذي	مستقل	عضو حالي
معالي السيد ناصر احمد اللوزي	غير تنفيذي	غير مستقل	مستقيل بتاريخ 2024/2/20

ب- أسماء ممثلي الأعضاء الاعتباريين:

الاسم	تنفيذي/غير تنفيذي	مستقل/غير مستقل	حالة العضو
الشيخة ادانا ناصر صباح الأحمد الصباح / رئيس مجلس الادارة ممثل شركة الروابي المتحدة القابضة	غير تنفيذي	غير مستقل	عضو حالي
السيد مصطفى سمير الشامي ممثل شركة الروابي المتحدة القابضة	غير تنفيذي	غير مستقل	عضو حالي
السيد مسعود جوهر حيات ممثل شركة مشاريع الكويت القابضة	غير تنفيذي	غير مستقل	عضو حالي
معالي السيد مروان محمود عوض ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	غير تنفيذي	غير مستقل	عضو حالي
السيد نضال فائق القبج ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	غير تنفيذي	غير مستقل	عضو حالي
السيد ماجد فياض برجاق ممثل شركة سفاري للتطوير والاستثمار العقاري	غير تنفيذي	غير مستقل	عضو حالي
السيد بيجان خسروشاهي ممثل شركة (Odyssey Reinsurance Co.)	غير تنفيذي	غير مستقل	عضو حالي

عضويات أعضاء مجلس الإدارة في الشركات المساهمة العامة

اسم عضو مجلس الإدارة	عضويته في شركات مساهمة عامة
معالي الدكتور مروان جميل المعشر/نائب رئيس مجلس الإدارة	شركة مسافات للنقل المتخصص، شركة الباطون الجاهز والتوريدات الانشائية، الشركة المتصدرة للأعمال والمشاريع
السيد بيجان خسروشاهي	مجموعة الخليج للتأمين/الأردن

أعضاء الإدارة التنفيذية

السيد هيثم سميح «بدر الدين» البطيخي	الرئيس التنفيذي
السيد داود عادل داود عيسى	رئيس قطاع المساندة والعمليات
السيد زهدي بهجت زهدي الجيوسي	رئيس قطاع تنمية الأعمال
الدكتور مكرم أمين ماجد القطب	رئيس قطاع الائتمان
السيد إبراهيم فريد آدم بيشه	رئيس الخزينة والمؤسسات المالية
السيد سهيل أحمد محمود السلمان	رئيس تنمية أعمال التجزئة
السيد زيد وديع جريس شرايحه	رئيس تنمية الإستثمار
السيد فادي نصيف خليل خليل	رئيس تنمية أعمال الشركات
السيد إبراهيم عيسى إسماعيل كشت	رئيس الشؤون القانونية
السيد ماهر محمد حامد أبو سعادة	رئيس تكنولوجيا المعلومات
السيد طارق جودت سليمان الخيطان	رئيس العمليات
السيدة منال عبد الرزاق بديوي طبيشات	رئيس الشؤون الإدارية
السيد فادي محمد أحمد عياد	رئيس إدارة مراقبة الامتثال
السيد علاء يوسف جريس الحجازين	رئيس المالية
الدكتور محمود عصام عبدالرزاق الأحمر	رئيس إدارة المخاطر
السيد يوسف واصف يوسف حسن	رئيس إدارة التدقيق الداخلي

ضابط ارتباط الحوكمة :

السيد فادي عياد/ رئيس إدارة مراقبة الامتثال

اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة:

بهدف تنظيم أعمال المجلس وزيادة كفاءته وفعاليته، يشكل مجلس الإدارة من أعضائه لجاناً مختلفة يفوضها ببعض الصلاحيات والمسؤوليات، وبشكل يتوافق مع أهداف واستراتيجيات البنك. وقد تم بيان آلية عمل كل لجنة، وتحديد مهامها ومسؤولياتها بشكل تفصيلي، ضمن دليل الحوكمة المؤسسية المعتمد والمنشور على موقع البنك الإلكتروني، ويتم إلحاقه بالتقرير السنوي للبنك كجزء لا يتجزأ منه.

1. لجنة الحوكمة المؤسسية

تتولى اللجنة الإشراف على إعداد دليل الحوكمة المؤسسية بالبنك، وتحديثه ومراقبة تطبيقه، والتأكد من أن الهيكل التنظيمي للبنك يلبي متطلبات الحوكمة المؤسسية، كما تقوم باعتماد السياسات العامة لإقرارها من مجلس الإدارة والإشراف على تنفيذها، والتأكد من الالتزام بميثاق أخلاقيات العمل المعتمد لدى البنك، وذلك على مستوى مجلس الإدارة وكافة المستويات الإدارية في البنك، بالإضافة إلى أية مهام أخرى وردت في تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة، من خلال دائرة الحوكمة المؤسسية.

2. لجنة المخاطر

تتولى اللجنة مراجعة إطار عمل إدارة المخاطر في البنك، واستراتيجية إدارة المخاطر، وتهيئة الظروف المناسبة التي تضمن التعرف على المخاطر ذات الأثر الجوهري وإدارتها، ومواكبة التطورات التي تؤثر في أعمال البنك. كما تقوم بمراجعة تقارير إدارة المخاطر، ورفع التوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة وبما يوضح مدى التزام البنك بدرجة المخاطر المقبولة المعتمدة، بالإضافة إلى أية مهام أخرى وردت في تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة.

3. لجنة الامتثال

تتولى اللجنة التأكد من وجود سياسات وإجراءات لالتزام البنك مع التعليمات والقوانين السارية، والتوصية لمجلس الادارة باعتماد الهيكل التنظيمي لإدارة مراقبة الامتثال، والتأكد من استقلاليتها، والتأكد من وجود خطة سنوية لإدارة مخاطر عدم الامتثال، وتقييم درجة الفعالية التي يدير بها البنك مخاطر عدم الامتثال مرة واحدة في السنة على الأقل، ومراجعتها عند إجراء أي تغييرات عليها.

4. لجنة التدقيق

تتولى اللجنة المراجعة والمصادقة على خطة التدقيق الداخلي التي تشمل نطاق التدقيق وتكراره، والاطلاع على تقارير التدقيق الداخلي، وتقارير وملاحظات الجهات الرقابية، وتقارير المدقق الخارجي، والتأكد من استقلالية إدارة التدقيق الداخلي، ومن قيام الإدارة التنفيذية باتخاذ الإجراءات التصويبية. وتقوم اللجنة بمراجعة البيانات المالية للبنك قبل عرضها على مجلس الإدارة، والتأكد من قيام البنك بتطبيق معايير المحاسبة والتدقيق الدولية، بالإضافة إلى أية مهام أخرى وردت في تعليمات البنك المركزي الأردني وتعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة.

5. لجنة الترشيح والمكافآت

تتولى اللجنة تحديد الأشخاص المؤهلين للإنضمام إلى عضوية مجلس الإدارة، وتحديد صفة العضو المستقل وترشيح الأشخاص المؤهلين للإنضمام إلى الإدارة التنفيذية العليا، و تقييم أداء مجلس الإدارة ككل ولجانه وأعضائه كل على حده سنوياً، وتقوم بالإشراف على تطبيق سياسة تقييم أداءالإدارة التنفيذية العليا، ووضع سياسة لمنح مكافآت الإداريين بالبنك وتطبيقها، بالإضافة إلى أية مهام أخرى وردت في تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة.

6. لجنة مجلس الإدارة للتسهيلات

تتولى اللجنة النظر فيما يلي:

أ- منح وتعديل وتجديد وهيكلة التسهيلات الائتمانية التي تتجاوز صلاحيات اللجنة المنبثقة عن الإدارة التنفيذية (لجنة الإدارة للتسهيلات) التي يرأسها مدير عام البنك، وضمن حدود يحددها لها مجلس إدارة البنك،ويختص مجلس الإدارة باتخاذ القرار بما يزيد عن صلاحيات اللجنة.

ب- إتخاذ القرار المناسب حصراً بخصوص التسهيلات التي تم التوصية بالموافقة عليها من قبل اللجنة المنبثقة عن الإدارة التنفيذية (لجنة الإدارة للتسهيلات).

7. لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني:

تتولى اللجنة اعتماد الأهداف الاستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات، والهياكل التنظيمية المناسبة، بما في ذلك اللجان التوجيهية على مستوى الإدارة التنفيذية العليا، وبما يضمن تحقيق وتلبية الأهداف الاستراتيجية للبنك، وتحقيق أفضل قيمة مضافة من مشاريع موارد تكنولوجيا المعلومات واستثماراتها، واستخدام الأدوات والمعايير اللازمة لمراقبة مدى تحقق ذلك والتأكد منه، والإشراف العام على سير عمليات وموارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات والاطلاع عليها، للتأكد من كفايتها ومساهمتها الفاعلة في تحقيق متطلبات وأعمال البنك، كما تتولى اللجنة المهام المتعلقة بحاكمية الأمن السيبراني وفقاً لتعليمات إطار عمل الأمن السيبراني الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

اسم رئيس وأعضاء لجنة التدقيق ونبذة عن مؤهلاتهم وخبراتهم:

السيد هاني خليل الهنيدي، رئيس اللجنة (مستقل)

الشهادات العلمية:	ماجستير إدارة الأعمال، جامعة بورتلاند – الولايات المتحدة الأمريكية، 1980 وبكالوريوس في إدارة الأعمال، الجامعة الأمريكية في بيروت 1973، شهادة محاسب قانوني (CPA).
المناصب السابقة:	• رئيس مجلس الإدارة، الشركة الوطنية للأمونيا وصناعة المركبات الكيميائية (1991– 2009) • المدير التنفيذي، الشركة الأردنية الكويتية للمنتجات الزراعية والغذائية (1986–1992) • مدير عام المشروع، الشركة الأردنية للإدارة والاستثمارات (1984–1986) • المدير الإداري والمالي، الشركة الأردنية للأوراق المالية (1982–1984) • مدقق، شركة توش روس (1980–1982) • محاسب أول، شركة اتحاد المقاولين (1976–1978) • محاسب، شركة صفوان للتجارة والمقاولات (1973–1974)

معالي السيد مروان محمود عوض (غير مستقل)

الشهادات العلمية:	ماجستير الاقتصاد من جامعة فاندربيلت – الولايات المتحدة الأمريكية، 1980، دبلوم عالي التنمية الاقتصادية من جامعة فاندربيلت – الولايات المتحدة الأمريكية، 1980 ، بكالوريوس إدارة أعمال من الجامعة الأردنية، 1973.
المناصب الحالية:	• المدير العام، الأولى الدولية للإستشارات والتحكيم • رئيس مجلس الإدارة، شركة إيلاف الأردنية للحلول المتكاملة • رئيس منتدى خبراء مخاطر الأعمال • نائب رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب / بيروت • عضو مجلس أمناء الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية
المناصب السابقة:	• وزير المالية (1996 – 1997) • أمين عام لوزارة الصناعة والتجارة (1991 – 1993) • رئيس مجلس استثمار أموال الضمان الاجتماعي • نائب رئيس مجلس إدارة الملكية الأردنية • المدير العام والرئيس التنفيذي، البنك الأهلي الأردني • مدير لدوائر الاستثمار والعلاقات الخارجية، البنك المركزي الأردني • المدير العام والرئيس التنفيذي، بنك الشرق الأوسط والاستثمار • المدير العام التنفيذي، مصرف قطر الإسلامي • المدير العام، بنك الانماء الصناعي • مدير ومؤسس، المعهد العربي للدراسات المصرفية

الدكتور صفوان سميح طوقان (مستقل)

الشهادات العلمية:	بكالوريوس في إدارة الأعمال، الجامعة الأمريكية- بيروت 1966، ماجستير اقتصاد، جامعة جنوب كاليفورنيا، الولايات المتحدة الأمريكية،1976، دكتوراه اقتصاد، جامعة جنوب كاليفورنيا، الولايات المتحدة الأمريكية، 1980
المناصب السابقة:	• عضو مجلس الأعيان الأردني السادس والعشرون • رئيس مجلس الإدارة، بورصة عمان (2012–2013) • رئيس مجلس الإدارة، شركة مناجم الفوسفات (2000–2004) • مدير عام، مؤسسة الضمان الاجتماعي (1994–1999) • أمين عام، وزارة التخطيط (1989–1994) • أستاذ مساعد، جامعة اليرموك (1981–1989) • محاضر، جامعة جنوب كاليفورنيا، الولايات المتحدة الأمريكية (1975–1980) • البنك المركزي الأردني (1966–1975)

الدكتور عمر مشهور الجازي (مستقل)

الشهادات العلمية:	دكتوراه قانون التحكيم الدولي، University of Kent at Canterbury، 2000، ماجستير قانون التجارة الدولية ، London Metropolitan University، 1994 ، بكالوريوس القانون، الجامعة الأردنية 1992، دبلوما القانون الدولي النووي، Universite De Montpelier ، 2017.
المناصب الحالية:	• عضو مجلس إدارة شركة الاستثمارات الحكومية • عضو هيئة مديرين شركة إدارة وتطوير التعليم والبحث العلمي • عضو هيئة مديرين شركة المؤسسة العربية للتعليم والبحث العلمي • عضو مجلس إدارة مؤسسة عبدالحميد شومان • رئيس مجلس أمناء جامعة عمان العربية • المدير الشريك المؤسس لـ الجازي ومشاركوه/محامون ومستشارون قانونيون • محكم دولي
المناصب السابقة:	• رئيس جمعية المحكمين الأردنيين • عضو مجلس إدارة بنك صفوة الاسلامي لغاية 1–2017 • عضو الهيئة الإدارية لصندوق الائتمان العسكري • عضو مجلس أمناء صندوق الملك عبدالله الثاني للتنمية • نائب رئيس ومؤسس المنتدى الأردني لحوكمة الشركات • عضو مجلس إدارة شركة تطوير العقبة • عضو مجلس إدارة شركة العقبة للمطارات • عضو مجلس إدارة الشركة الإدارية المتخصصة للاستثمار والاستشارات المالية (12–2016 ولغاية 3–2021)

اسم ورئيس أعضاء لجان المجلس:

أعضاء لجنة الحوكمة المؤسسية

معالي الدكتور مروان جميل المعشر، رئيس اللجنة (مستقل)

سعادة الشيخة ادانا ناصر الصباح (غير مستقل)

الدكتور صفوان سميح طوقان (مستقل)

السيد مصطفى سمير الشامي (غير مستقل)

معالي السيدة نسرين زهدي بركات (مستقل)

أعضاء لجنة المخاطر

الدكتور صفوان سميح طوقان ، رئيس اللجنة (مستقل)

معالي الدكتور مروان جميل المعشر (مستقل)

السيد نضال فائق القبج (غير مستقل)

السيد مصطفى سمير الشامي (غير مستقل)

معالي السيدة نسرين زهدي بركات (مستقل)

أعضاء لجنة الامتثال

الدكتور عمر مشهور الجازي، رئيس اللجنة (مستقل)

السيد هاني خليل الهنيدي (مستقل)*

السيد مروان محمود عوض (غير مستقل)

الدكتورة عبير غازي جرار (مستقل)

* السيد هاني خليل الهنيدي مندوب مجلس إدارة البنك مع البنك المركزي القبرصي، لغايات تطبيق متطلبات قانون مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، وأي توجيهات من الاتحاد الأوروبي ذات الصلة.

أعضاء لجنة الترشيح والمكافآت

الدكتورة عبير غازي جرار، رئيس اللجنة (مستقل)

الدكتور عمر مشهور الجازي (مستقل)

الدكتور صفوان سميح طوقان (مستقل)

السيد مسعود جوهر حيات (غير مستقل)

أعضاء لجنة التسهيلات

السيد ماجد فياض برجاق، رئيس اللجنة (غير مستقل)

معالي الدكتور مروان جميل المعشر (مستقل)

السيد مسعود جوهر حيات (غير مستقل)

السيد مصطفى سمير الشامي (غير مستقل)

السيد نضال فائق القبج (غير مستقل)

أعضاء لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات

السيد ماجد فياض برجاق، رئيس اللجنة (غير مستقل)

الدكتور مروان جميل المعشر (مستقل)

السيد هاني خليل الهنيدي (مستقل)

السيد نضال فائق القبج (غير مستقل)

عدد اجتماعات كل من اللجان خلال السنة مع بيان الأعضاء الحاضرين:

لجنة التدقيق

بلغ عدد اجتماعات لجنة التدقيق خلال السنة (8) اجتماعات، وفيما يلي الأعضاء الحاضرين لكل اجتماع:

	اجتماعات لجنة التدقيق							
اسم العضو	الأول 2/8	الثاني 3/17	الثالث 4/23	الرابع 6/30	الخامس 7/22	السادس 9/17	السابع 10/24	الثامن 12/5
السيد هاني خليل الهنيدي	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
الدكتور صفوان سميح طوقان	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد مروان محمود عوض	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
الدكتور عمر مشهور الجازي	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓

لجنة الترشيح المكافآت

بلغ عدد اجتماعات لجنة الترشيح والمكافآت خلال السنة (6) اجتماعات، وفيما يلي الأعضاء الحاضرين لكل اجتماع:

اسم العضو	اجتماعات لجنة الترشيح والمكافآت					
	الأول 1/17	الثاني 2/11	الثالث 3/19	الرابع 7/14	الخامس 11/18	السادس 12/19
الدكتورة عبير غازي جرار – اعتباراً من 2024/3/25				✓	✓	✓
الدكتور صفوان سميح طوقان	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد مسعود جوهر حيات	✓	✓	✓	✓	✓	✓
الدكتور عمر مشهور الجازي	✓	✓	✓	✓	✓	✓

لجنة الحوكمة المؤسسية

بلغ عدد اجتماعات لجنة الحوكمة المؤسسية خلال السنة (2) اجتماعين، وفيما يلي الأعضاء الحاضرين لكل اجتماع:

اسم العضو	اجتماعات لجنة التحكم المؤسسي	
	الأول 7/30	الثاني 12/17
الدكتور مروان جميل المعشر	✓	✓
سعادة الشيخة ادانا ناصر الصباح – اعتباراً من 2024/4/8		
السيد مصطفى سمير الشامي	✓	✓
الدكتور صفوان طوقان	✓	✓
السيدة نسرين زهدي بركات – اعتباراً من 2024/4/8	✓	✓

لجنة المخاطر

بلغ عدد اجتماعات لجنة المخاطر خلال السنة (7) اجتماعات، وفيما يلي الأعضاء الحاضرين لكل اجتماع:

اسم العضو	اجتماعات لجنة المخاطر						
	الأول 2/14	الثاني 4/21	الثالث 6/3	الرابع 6/23	الخامس 8/22	السادس 11/3	السابع 12/15
الدكتور صفوان سميح طوقان	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد نضال فائق القبج	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد مصطفى سمير الشامي	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
الدكتور مروان جميل المعشر – اعتباراً من 2024/4/8		✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيدة نسرين زهدي بركات – اعتباراً من 2024/4/8		✓	✓	✓	✓	✓	✓

لجنة الامتثال

بلغ عدد اجتماعات لجنة الامتثال خلال السنة (6) اجتماعات، وفيما يلي الأعضاء الحاضرين لكل اجتماع:

اسم العضو	اجتماعات لجنة الامتثال					
	الأول 2/15	الثاني 4/4	الثالث 6/4	الرابع 8/12	الخامس 10/6	السادس 12/16
الدكتور عمر مشهور الجازي	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد هاني خليل الهندي	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد مروان محمود عوض	✓	✓	✓	✓	✓	✓
الدكتورة عبير غازي جرار – اعتباراً من 2024/3/25		✓	✓	✓	✓	✓

لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني

بلغ عدد اجتماعات لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني خلال السنة (4) اجتماعات، وفيما يلي الأعضاء الحاضرين لكل اجتماع:

اسم العضو	اجتماعات لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات			
	الأول 4/17	الثاني 7/10	الثالث 10/3	الرابع 12/19
السيد ماجد فياض برجاق	✓	✓	✓	✓
الدكتور مروان جميل المعشر	✓	✓	✓	✓
السيد هاني خليل الهنيدي	✓	✓	✓	✓
السيد نضال فائق القبج	✓	✓	✓	✓

لجنة المجلس للتسهيلات

بلغ عدد اجتماعات لجنة المجلس للتسهيلات خلال السنة (28) اجتماع، وفيما يلي الأعضاء الحاضرين لكل اجتماع:

اسم العضو	اجتماعات لجنة التسهيلات													
	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14
السيد ماجد فياض برجاق	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد ناصر أحمد اللوزي – لغاية 2024/2/19	✓	✓	✓											
السيد مسعود جوهر حيات	✓	✓	✓	✓		✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد مصطفى سمير الشامي	✓	✓	✓	✓	✓	✓		✓	✓	✓		✓	✓	✓
السيد نضال فائق القبج	✓		✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
معالي الدكتور مروان المعشر – اعتباراً من 2024/2/25				✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓

اسم العضو	تابع اجتماعات لجنة التسهيلات													
	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28
السيد ماجد فياض برجاق	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد ناصر أحمد اللوزي – لغاية 2024/2/19														
السيد مسعود جوهر حيات	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد مصطفى سمير الشامي	✓	✓	✓		✓		✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد نضال فائق القبج	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
معالي الدكتور مروان المعشر – اعتباراً من 2024/2/25	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓		✓	✓	✓	✓	✓

اجتماعات لجنة التدقيق مع مدقق الحسابات الخارجي ومسؤول الامتثال

قامت لجنة المجلس للتدقيق بالاجتماع مع مدقق الحسابات الخارجي أربع مرات خلال السنة، وقامت بالاجتماع مع رئيس إدارة مراقبة الامتثال مرة واحدة خلال السنة.

عدد اجتماعات مجلس الإدارة خلال السنة مع بيان الأعضاء الحاضرين:

اجتمع مجلس الإدارة (10) اجتماعات خلال السنة، وفيما يلي الأعضاء الحاضرين لكل اجتماع:

اسم العضو	اجتماعات مجلس الإدارة									
	الأول 1/28	الثاني 2/12	الثالث 3/4	الرابع 3/25	الخامس 4/25	السادس 6/25	السابع 7/23	الثامن 9/25	التاسع 10/28	العاشر 12/22
السيد ناصر أحمد اللوزي – رئيس المجلس لغاية 2024/2/19	✓	✓								
الشيخة ادانا ناصر الصباح – رئيس المجلس اعتباراً من 2024/3/4	✓		✓	✓	✓	✓		✓	✓	✓
الدكتور مروان جميل المعشر – نائب رئيس المجلس اعتباراً من 2024/3/4	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد مسعود جوهر حيات	✓		✓	✓		✓	✓	✓	✓	
السيد مصطفى سمير الشامي	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد مروان محمود عوض	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد نضال فائق القبج	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد بيجان خسروشاهي		✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد هاني خليل الهنيدي	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد ماجد فياض برجاق	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
الدكتور صفوان سميح طوقان	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
الدكتور عمر مشهور الجازي	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
الدكتورة عبير غازي جرار – اعتباراً من 2024/3/17				✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيدة نسرين زهدي بركات – اعتباراً من 2024/4/8					✓	✓	✓	✓	✓	✓

أتعاب أعضاء مجلس الإدارة واللجان الفرعية

يتقاضى كل عضو في مجلس الإدارة مبلغ 5,000 دينار سنوياً كبدل مكافأة لعضوية المجلس حسب قانون الشركات، كما يتقاضى بدل سفر وتنقل وبدل حضور إجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه.

الشيخة ادانا ناصر صباح الأحمد الصباح

رئيس مجلس الإدارة

دليل الحوكمة المؤسسية 2024

دليل الحوكمة المؤسسية (التحكم المؤسسي)

Corporate Governance Guide

المحتويات

المقدمة	2
التعاريف	2
رسالة البنك بخصوص التحكم المؤسسي	3
الإطار القانوني ومصادر هذا الدليل	3
أطراف الحوكمة المؤسسية ذات العلاقة	3
الهيكل التنظيمي	4
تأليف مجلس الإدارة	4
مسؤوليات مجلس الإدارة	5
مهام المجلس وواجباته	5
واجبات رئيس مجلس الإدارة	11
واجبات عضو مجلس الإدارة	12
واجبات أمين السر	12
اجتماعات مجلس الإدارة	12
حدود المسؤولية والمساءلة	13
اللجان المنبثقة عن المجلس	13
الإدارة التنفيذية العليا	22
تقييم أداء الإداريين	23
أنظمة الضبط والرقابة الداخلية	23
الجهات الرقابية في البنك	24
ميثاق أخلاقيات العمل	26
تضارب المصالح	27
المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة	27
سياسة الإبلاغ	27
السياسات المنظمة لأعمال البنك	27
حماية حقوق المساهمين وعلاقتهم بالبنك	28
الشفافية والإفصاح	29

المقدمة

يعرف البنك المركزي الأردني الحوكمة المؤسسية، على أنها النظام الذي يُوجَه ويدار به البنك، والذي يهدف إلى تحديد الأهداف المؤسسية للبنك وتحقيقها، وإدارة عمليات البنك بشكل آمن، وحماية مصالح المودعين، والالتزام بالمسؤولية الواجبة تجاه المساهمين وأصحاب المصالح الآخرين، والتزام البنك بالتشريعات وسياسات البنك الداخلية.

كما ينظر البنك الأردني الكويتي بمفهومه الخاص إلى الحوكمة المؤسسية على أنها مفتاح ثقة العملاء وكافة الأطراف الأخرى المهتمة بالبنك، فالحوكمة المؤسسية هي الطريقة والأسلوب الذي تدار به علاقات البنك مع نفسه ومع الأطراف الأخرى المتأثرة به.

ويؤمن البنك الأردني الكويتي بأن وجود حوكمة مؤسسية جيدة يؤدي إلى إدارة جيدة للبنك، ويساعد على تحقيق أهداف البنك الإستراتيجية، بالإضافة إلى إيمانه المطلق بأن وجود حوكمة جيدة لدى كافة مؤسسات المملكة سوف يؤدي إلى وجود مؤسسات كفؤة، ويوفر بيئة تنافسية مناسبة، مما يساهم في دعم الاقتصاد الوطني بشكل عام، خصوصاً وأن البنوك تلعب دوراً هاماً في النظام المالي، وتعتمد على ودائع عملائها في أعمالها، مما يؤكد على أهمية وجود حاكميه مؤسسية جيدة لديها.

وعليه، فقد قرر مجلس إدارة البنك الأردني الكويتي تبني دليل الحوكمة المؤسسية (يشار إليه لاحقاً بالدليل) والذي تم إعداده وفقاً لأفضل الممارسات الدولية بهذا الخصوص، واستناداً إلى تعليمات وإرشادات البنك المركزي الأردني والجهات الرقابية الأخرى، حيث يهدف البنك من تبنيه لهذا الدليل للوصول إلى تحقيق مبادئ الحوكمة المؤسسية المتمثلة بعدالة معاملة كافة الجهات ذات العلاقة بالبنك (Stakeholders)، والشفافية والإفصاح عن وضع البنك المالي والإداري الحقيقي والمساءلة في العلاقات بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وبين مجلس الإدارة والمساهمين، وبين مجلس الإدارة والجهات المختلفة الأخرى. ويوفر البنك النسخة المعتمدة من الدليل على موقعه الالكتروني www.jkb.com

يعكس هذا الدليل متطلبات وسياسات البنك التي تمت الموافقة عليها من قبل مجلس إدارة البنك، وتنطبق الأحكام الواردة فيه على مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا والموظفين، كما يعتمد البنك الاستراتيجيات والسياسات والهياكل الإدارية لشركاته التابعة في إطار الحوكمة السليمة.

التعريفات:

الحاكمية المؤسسية :	النظام الذي يُوجَه ويدار به البنك، والذي يهدف إلى تحديد الأهداف المؤسسية للبنك وتحقيقها ، وإدارة عمليات البنك بشكل آمن ، وحماية مصالح المودعين ، والالتزام بالمسؤولية الواجبة تجاه المساهمين وأصحاب المصالح الآخرين ، والتزام البنك بالتشريعات وسياسات البنك الداخلية.
الملاءمة :	توفر متطلبات محددة تتعلق بالأمانة والنزاهة والسمعة والكفاءة والمؤهلات في الأشخاص المرشحين لعضوية مجلس إدارة البنك وإدارته التنفيذية العليا.
أصحاب المصالح :	أي ذي مصلحة في البنك مثل المودعين أو المساهمين أو الموظفين أو الدائنين أو العملاء أو الجهات الرقابة المعنية.
المساهم الرئيسي :	الشخص المسيطر على ما لا يقل عن (5%) من رأسمال البنك.
عضو مستقل :	عضو مجلس الإدارة من غير المساهمين الرئيسيين – وممن لا يكون تحت سيطرة أي منهم – ومن ذوي المؤهلات أو الخبرات المالية أو المصرفية، والذي تتوفر فيه الشروط المبينة في تعليمات الحوكمة المؤسسية للبنوك.
الإدارة التنفيذية العليا :	تشمل الوظائف لدى البنك والتي ترادف الوظائف/ المسميات الواردة في قانون البنوك وتعليمات الحوكمة المؤسسية الصادرة عن البنك المركزي الأردني، والتعليمات والتشريعات الأخرى التي يخضع لها البنك.
الموقع الاستشاري :	الموقع الذي يكون بين شاغله وبين البنك عقد أو اتفاق لتقديم خدمات استشارية مؤقتة، أو بموجب عقد سنوي.

رسالة البنك بخصوص التحكم المؤسسي

يهدف البنك الأردني الكويتي إلى الوصول لأفضل المعايير المتعلقة بأخلاقيات العمل من كافة جوانبه وذلك من خلال الإفصاح عن نتائج البنك بكل دقة وشفافية، والتقيد التام بالقوانين والتشريعات المختلفة التي تحكم عمل البنك.

الإطار القانوني ومصادر هذا الدليل

استند البنك في اعداد هذا الدليل على ما يلي:

- قانون البنوك الساري.
- قانون الشركات الساري.
- قانون الأوراق المالية الساري وتعليمات هيئة الأوراق المالية.
- قانون ضمان الودائع الساري.
- الأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضى القوانين المذكورة أعلاه وأية تعديلات لاحقة عليها.
- تعليمات الحوكمة المؤسسية للبنوك في الأردن، الصادرة عن البنك المركزي الأردني.
- إصدارات لجنة بازل حول الموضوع.
- إصدارات منظمة دول OECD والبنك الدولي المتعلقة بالحوكمة المؤسسية.
- المعايير المحاسبية والمعايير الدولية للتقارير المالية والتي يستخدمها المستثمرون لمساءلة إدارة البنك.
- التشريعات السارية في البلدان التي للبنك فروع بها، وذلك في حدود أعمال البنك فيها.

بالإضافة إلى القوانين التي تحمي حقوق المساهمين والمودعين والأطراف ذات العلاقة.

أطراف الحوكمة المؤسسية ذات العلاقة

1. المساهمون

يحرص إطار عمل الحوكمة في البنك على حماية حقوق المساهمين مع تأمين معاملة عادلة لهم وبصورة خاصة في ضوء القوانين والأنظمة والتعليمات الصادرة عن الهيئات الرقابية. كما ينطبق الأمر عينه على سياسات وإجراءات البنك.

2. أعضاء مجلس الإدارة

يقوم أعضاء مجلس الإدارة بالنيابة عن المساهمين بإدارة البنك، بموجب التشريعات والقوانين المختلفة التي تحدد واجباتهم ومسؤولياتهم (مثل قانون الشركات، قانون البنوك ... الخ).

3. الموظفون

كافة موظفي البنك عليهم مسؤولية في تطبيق إجراءات الرقابة الداخلية كجزء من مسؤولياتهم في تحقيق أهداف البنك، كل فيما يخصه.

يجب على موظفي البنك أن يتمتعوا بالمعرفة الضرورية والمهارات والمعلومات والصلاحيات للقيام بأعمال البنك، وهذا يتطلب الفهم الكامل للبنك وللصناعة وللسوق والمخاطر المرتبطة بذلك. من خلال سعي الموظفين لتحقيق هذه المتطلبات فإنهم سوف يساهمون بشكل إيجابي في أداء وإنجازات البنك والنجاح في ذلك سوف يؤدي إلى الأمان والرضا الوظيفي.

4. الدائنون

الأطراف المختلفة التي ترتبط مع البنك بعلاقات تعاقدية مثل العملاء والموردين والدائنين.

الهيكل التنظيمي:

من مهام مجلس الإدارة مسؤولية اعتماد هيكل تنظيمي يتلاءم مع طبيعة نشاطات البنك، والتأكد من وجود لوائح تنظيمية كافية لتنفيذ الإستراتيجية المعتمَدَة، وتسهيل عملية اتخاذ القرارات الفعّالة، وتطبيق الحوكمة الجيّدة. وذلك من خلال:

- هيكل تنظيمي واضح وشفاف.
- أهداف محدّدة لكلّ وحدة إدارية.
- مهام ومسؤوليات وظيفية محدّدة لكلّ وحدة إدارية.
- السلطات وخطوط الاتصالات والخطوط المباشرة للإشراف الخاصة بمناصب الإدارة المختلفة، فضلاً عن التخصيص/ فصل المهام الملائم.
- الأدلّة والسياسات وإجراءات العمل الملاءمة لتنفيذ العمليات والإشراف عليها لاسيما تحديد وصف وظيفي لكافة مستويات الوظائف ضمن الهيكل التنظيمي، بما في ذلك تحديد مؤهّلات وخبرة كلّ مَن يشغل هذه المناصب.
- هيكليّة مُلكية لا تعرقل الحوكمة الموسسية.
- إدارات مستقلة للوفاء بمهام إدارة المخاطر والتدقيق والامتثال.
- وحدات وموظفين غير مشاركين في العمليات اليومية لأنشطة البنك (مثل موظفي مراجعة الائتمان و Middle Office.

تأليف مجلس الإدارة

أ- يتألف مجلس إدارة البنك من ثلاثة عشر عضواً، على أن يكون أربعة منهم كحد أدنى مستقلون، وفقاً لتعريف تعليمات الحوكمة المؤسسية للبنوك الصادرة عن البنك المركزي للعضو المستقل.

ب- يضع المجلس سياسة واضحة لملاءمة اعضائه بما يتماشى مع التشريعات والمتطلبات الرقابية.

ج- لا يجوز لرئيس أو عضو المجلس الجمع بين منصبه وأي موقع تنفيذي، أو أي موقع يشارك بموجبه في إدارة العمل اليومي للبنك، أو أي موقع استشاري في البنك.

د- يجب أن لا يكون رئيس المجلس أو أي من أعضاء المجلس أو المساهمين الرئيسيين مرتبطاً مع الرئيس التنفيذي

بصلة قرابة دون الدرجة الرابعة.

هـ- يجب أن لا يكون رئيس المجلس أو أي من أعضاء المجلس أو المساهمين الرئيسيين مرتبطاً مع أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا بصلة قرابة دون الدرجة الثانية.

و- يجب أن يراعى تنوع وتكامل المهارات والخبرات بين أعضاء المجلس، بحيث تقدم نطاقاً عريضاً من الرؤى ووجهات النظر، وبما ينسجم مع حجم البنك وطبيعة نشاطه واستراتيجيته.

ز- يراعى تمثيل المرأة في عضوية المجلس.

مسؤوليات مجلس الإدارة

يتحمل المجلس مسؤولية تنفيذ متطلبات البنك المركزي، وكذلك متطلبات الجهات الرقابية والتنظيمية الأخرى المتعلقة بعمله، ومراعاة أصحاب المصالح، وأن البنك يدار ضمن إطار التشريعات والسياسات الداخلية فيه، وأن الرقابة الفعالة متوفرة باستمرار على أنشطة البنك بما في ذلك الأنشطة المسندة لجهات خارجية. وعلى المجلس اتخاذ اجراءات العناية الواجبة لدى البت في أي من المسائل التي تخص أعمال البنك ومراعاة الأسس السليمة للوصول إلى القرار المتخذ حول ذلك وبما يكفل القيام بمهامه بأعلى مستويات المهنية. ولضمان ذلك، يتاح لأعضاء المجلس ولجانه الاتصال المباشر مع الإدارة التنفيذية وأمين سر المجلس، مع التأكيد على عدم قيام أي من أعضاء المجلس بالتأثير على قرارات الإدارة التنفيذية إلا من خلال المداولات التي تتم في اجتماعات المجلس أو اللجان المنبثقة عنه .

مهام المجلس وواجباته

مع مراعاة اختصاصات وصلاحيات الهيئة العامة للبنك، يتولى مجلس الإدارة المنتخب من قبل الهيئة العامة مهام ومسؤوليات إدارة أعمال البنك لمدة أربع سنوات من تاريخ انتخابه، وتشمل هذه المهام والواجبات ما يلي (على سبيل الذكر وليس الحصر) :

أولاً: في مجال الإشراف العام والرقابة ورسم الإستراتيجيات للبنك :

1. الإشراف على الإدارة التنفيذية واعتماد سياسة لمراقبة ومراجعة أدائها لتحقيق الأهداف المؤسسية والتأكد من سلامة كافة عمليات البنك.
2. تحديد الأهداف الاستراتيجية للبنك، وتوجيه الإدارة التنفيذية لإعداد استراتيجية لتحقيق هذه الأهداف، واعتماد هذه الاستراتيجية، واعتماد خطط العمل التي تتماشى مع هذه الاستراتيجية.
3. اعتماد الهيكل التنظيمي العام للبنك.
4. اعتماد الهياكل التنظيمية الفرعية الخاصة بالدوائر الرقابية (ادارة التدقيق الداخلي، ادارة المخاطر، ادارة مراقبة الامتثال).
5. التأكد من توفر سياسات وخطط وإجراءات عمل لدى البنك شاملة لكافة أنشطته وتتماشى مع التشريعات ذات العلاقة، وأنه قد تم تعميمها على كافة المستويات الإدارية، وأنه يتم مراجعتها بانتظام.
6. تحديد القيم المؤسسية للبنك، ورسم خطوط واضحة للمسؤولية والمساءلة لكافة أنشطة البنك، وترسيخ ثقافة عالية للمعايير الأخلاقية والنزاهة والسلوك المهني لإداريي البنك.

ثانياً: في مجال السياسات والتعليمات والاستراتيجيات والضوابط التي يجب اعتمادها من مجلس الإدارة:

1. اعتماد سياسات وإجراءات مناسبة للإشراف والرقابة على أداء البنك.
2. اعتماد حدود واضحة للمسؤولية والمساءلة والإلزام بها على جميع المستويات الإدارية في البنك.
3. اعتماد سياسة فعالة لضمان ملاءمة أعضائه، على أن تتضمن هذه السياسة الحد الأدنى من المعايير والمتطلبات والشروط الواجب توفرها في العضو المرشح والمعين، وعلى أن يتم مراجعة هذه السياسة من وقت لأخر كلما استدعت الحاجة لذلك، ووضع إجراءات وأنظمة كافية للتأكد من استيفاء جميع الأعضاء لمعايير الملاءمة واستمرار تمتعهم بها.
4. اعتماد سياسة لضمان ملاءمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في البنك بحيث تتضمن هذه السياسة الحد الأدنى من معايير ومتطلبات وشروط التشريعات السارية بشأن الإدارة التنفيذية العليا، ويراجع المجلس هذه السياسة من وقت لآخر، ويضع إجراءات وأنظمة كافية للتأكد من استيفاء جميع أعضاء الإدارة التنفيذية العليا لمعايير الملاءمة واستمرار تمتعهم بها.
5. اعتماد سياسة تحكم تعارض المصالح بكافة أشكالها بما فيها تلك التي تنشأ عن ارتباطات البنك بالشركات داخل المجموعة البنكية واعتماد الاجراءات اللازمة لضمان كفاية الضوابط والرقابة الداخلية لمراقبة الالتزام بالسياسة ومنع حصول تجاوزات عليها.
6. اعتماد سياسات وإجراءات للتعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة بحيث تشمل تعريف هذه الأطراف أخذاً بالاعتبار التشريعات وشروط التعاملات وإجراءات الموافقة وآلية مراقبة هذه التعاملات، بحيث لا يسمح بتجاوز هذه السياسات والإجراءات.
7. وضع سياسة تتضمن مسؤولية البنك تجاه حماية البيئة وحماية المجتمع على أن تتضمن افصاحات البنك في تقريره السنوي و/أو ضمن تقرير الاستدامة المبادرات التي ينتهجها البنك بهذا الخصوص.
8. اعتماد ضوابط لحركة انتقال المعلومات بين مختلف الإدارات، تمنع الاستغلال للمنفعة الشخصية.

ثالثاً: ما يجب على مجلس الإدارة التحقق منه :

1. ضمان وجود نظم معلومات إدارية كافية وموثوق بها تغطي كافة أنشطة البنك.
2. التحقق من أن السياسة الائتمانية تتضمن تقييم نوعية الحوكمة المؤسسية لعملائه من الشركات المساهمة العامة، بحيث يتم تقييم مخاطر العملاء بنقاط الضعف والقوة تبعاً لمستوى الحوكمة المؤسسية لديهم.
3. التأكد من أن الهيكل التنظيمي يعكس بوضوح خطوط المسؤولية والسلطة.
4. التأكد من أن الإدارة التنفيذية العليا تقوم بمسؤولياتها المتعلقة بإدارة العمليات اليومية للبنك، وأنها تساهم في تطبيق الحوكمة المؤسسية فيه، وأنها تفوض الصلاحيات للموظفين، وأنها تنشئ بنية إدارية فعالة من شأنها تعزيز المساءلة، وأنها تنفذ المهام في المجالات والأنشطة المختلفة للأعمال بشكل يتفق مع السياسات والإجراءات التي اعتمدها المجلس.
5. التأكد من أن الإدارة التنفيذية تتمتع بنزاهة عالية في ممارسة أعمالها وتتجنب تعارض المصالح وتقوم بتنفيذ السياسات والاجراءات المعتمدة بموضوعية.

رابعاً: واجبات مجلس الإدارة في مجال التعيين والتقييم والمكافآت :

1. تعيين رئيس تنفيذي يتمتع بالنزاهة والكفاءة الفنية والخبرة المصرفية، بعد الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي المسبقة على تعيينه.
2. الموافقة على تعيين/نقل/ترقية/تكليف أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في البنك بناءً على توصية اللجنة المختصة، على أن يتم الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي.
3. اتخاذ القرار بقبول استقالة أو إنهاء خدمات أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في البنك، بناءً على توصية اللجنة المختصة، على أن يتم الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي بخصوص قبول استقالة أو إنهاء خدمات كل من الرئيس التنفيذي ومدير التدقيق الداخلي ومدير إدارة المخاطر ومدير الامتثال.
4. تشكيل لجان من بين أعضائه، يحدد أهدافها ويفوضها بصلاحيات من قبله، وذلك وفق ميثاق يوضح ذلك، وعلى هذه اللجان أن تقوم برفع تقارير دورية إلى المجلس.
5. إقرار خطة إحلال لأعضاء الإدارة التنفيذية العليا للبنك، وعلى المجلس مراجعة هذه الخطة مرة في السنة على الأقل.
6. تعيين أمين سر للمجلس وإنهاء خدماته وتحديد مكافآته.
7. تقييم أداء الرئيس التنفيذي سنوياً وفق نظام تقييم معد من قبل لجنة الترشيح والمكافآت ومعتمد من المجلس بما في ذلك وضع مؤشرات الأداء الرئيسية، وبحيث تتضمن معايير تقييم أداء الرئيس التنفيذي كحد أدنى كل من الأداء المالي والإداري للبنك مقارنة بحجم المخاطر، ومدى إنجازه لخطط وإستراتيجيات البنك متوسطة وطويلة الأجل،بحيث يتم وضع أوزان ترجيحية لكل بند من بنود التقييم وعلى أن تقوم اللجنة بإعلام البنك المركزي بنتيجة هذا التقييم.
8. وضع إجراءات لتحديد مكافآت أعضائه، وذلك اعتماداً على نظام التقييم الذي أقره.
9. التأكد من ملاءمة أعضائه وأعضاء الإدارة التنفيذية العليا وفقا لسياسات البنك المعتمدة والتشريعات والتعليمات السارية واستمرار تمتعهم بها.
10. إعتماد نظام لتقييم أعماله وأعمال أعضائه، وعلى أن يتضمن هذا النظام كحد أدنى ما يلي:
    - مؤشرات أداء رئيسية (KPIs) يمكن إستخلاصها من الخطط والأهداف الإستراتيجية لإستخدامها لقياس أداء المجلس ولجانه.
    - التواصل ما بين مجلس الإدارة والمساهمين ودورية هذا التواصل.
    - دورية إجتماعات مجلس الإدارة مع الإدارة التنفيذية العليا.
    - دور العضو في إجتماعات مجلس الإدارة، وكذلك مقارنة أداؤه بأداء الأعضاء الآخرين، ويجب الحصول على التغذية الراجعة من العضو المعني وذلك بهدف تحسين عملية التقييم.
    - مدى تطوير العضو لمعرفته في أعمال البنوك من خلال مشاركاته في برامج تدريبية.
11. اعتماد نظام لقياس أداء إداريي البنك من غير أعضاء مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي، يأخذ بالاعتبار مؤشرات أداء تختلف باختلاف طبيعة أعمال الدوائر ومدى تحقيقها لأهدافها على أن يشمل هذا النظام على الآتي كحد أدنى:
    - أن يعطى وزنٌ ترجيحيٌ مناسبٌ لقياس أداء الالتزام بإطار عمل إدارة المخاطر وادارة الامتثال وتطبيق الضوابط الداخلية والمتطلبات التنظيمية.

- أن لا يكون إجمالي الدخل أو الربح العنصر الوحيد لقياس الاداء، أي ضرورة أن تؤخذ بعين الاعتبار عناصر أخرى لقياس أداء الإداريين مثل المخاطر المرتبطة بالعمليات الأساسية وتحقيق أهداف كل دائرة وخططها السنوية بالإضافة إلى قياس رضا العملاء حيثما كان ذلك قابلاً للتطبيق.

12. للمجلس في حال ارتأى ذلك ضرورياً ولمبررات واضحة ومحددة، تعيين مستشار له، على أن يكون ذلك ضمن نطاق مهام تنسجم وطبيعة عمل المستشار، وعلى ألا يشمل ذلك مهام إشرافية أو تنفيذية بأي شكل من الأشكال، وأن يكون ذلك ضمن إطار زمني محدد، ودون أن يخل ذلك بمهمة إشراف المجلس على أعمال البنك انسجاماً مع المهام الواردة بالتشريعات، على أن يتم الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي على هذا التعيين.

خامساً: واجبات مجلس الإدارة في مجال الإفصاح والنشر :

1. التأكد من نشر دليل الحوكمة المؤسسية على الموقع الالكتروني للبنك وبأي طريقة أخرى مناسبة لاطّلاع الجمهور.

2. ضمان تخصيص جزء من موقع البنك الالكتروني يتضمن توضيحا لحقوق المساهمين وتشجيعهم على الحضور والتصويت في اجتماعات الهيئة العامة، وكذلك نشر المستندات المعنية بالاجتماعات ومن ضمنها النص الكامل للدعوة ومحاضر الاجتماعات.

3. التأكد من أن المعلومات المالية وغير المالية التي تهم أصحاب العلاقة قد تم نشرها في الوقت المناسب.

4. التأكد من التزام البنك بالإفصاحات التي حددتها المعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS) ومعايير المحاسبة الدولية (IAS) وتعليمات البنك المركزي والتشريعات الأخرى ذات العلاقة وأن يتأكد من أن الإدارة التنفيذية على علم بالتغيرات التي تطرأ على المعايير الدولية للإبلاغ المالي.

5. التأكد من تضمين التقرير السنوي للبنك وتقاريره الربعية، إفصاحات تتيح للمساهمين الحاليين أو المحتملين الاطلاع على نتائج العمليات والوضع المالي للبنك.

6. التأكد من أن التقرير السنوي يتضمن ما يلي كحد أدنى :

- ملخصاً للهيكل التنظيمي للبنك.
- ملخصاً لمهام ومسؤوليات لجان المجلس، وأي صلاحيات قام المجلس بتفويضها لتلك اللجان.
- دليل الحوكمة المؤسسية للبنك والمعلومات التي تهم أصحاب المصالح المبينة فيه، ومدى الالتزام بتطبيق ما جاء في الدليل.
- نصا يفيد بمسؤولية وإقرار المجلس عن دقة وكفاية البيانات المالية للبنك والمعلومات الواردة في التقرير، وكفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.
- معلومات عن كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة من حيث مؤهلاته وخبراته ومقدار مساهمته في رأسمال البنك وفيما إذا كان مستقلاً أم لا وعضويته في لجان المجلس وتاريخ تعيينه وأي عضويات يشغلها في مجالس إدارات شركات أخرى، والمكافآت بكافة أشكالها التي حصل عليها من البنك وذلك عن السنة المنصرمة ، وكذلك القروض الممنوحة له من البنك ، وأي عمليات أخرى تمت بين البنك والعضو أو الأطراف ذوي العلاقة به .
- معلومات عن دائرة إدارة المخاطر تشمل هيكلها وطبيعة عملياتها والتطورات التي طرأت عليها.
- عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة ولجانه وعدد مرات حضور كل عضو في هذه الاجتماعات.
- أسماء كل من أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية العليا المستقيلين خلال العام.

- ملخصاً عن سياسة منح المكافآت لدى البنك، مع الإفصاح عن كافة أشكال مكافآت أعضاء مجلس الإدارة كل على حده،والمكافآت بكل أشكالها التي منحت للإدارة التنفيذية العليا كل على حده،وذلك عن السنة المنصرمة.
- المساهمين الرئيسيين في البنك وفي الشركات التي تساهم بشكل رئيسي في البنك.
- أسماء المساهمين الذين يملكون نسبة ((1% أو أكثر من رأسمال البنك، مع تحديد المستفيد النهائي (Ultimate Beneficial Owners) لهذه المساهمات أو أي جزء منها، وتوضيح إن كان أي من هذه المساهمات مرهونة كلياً أو جزئياً.
- إقرارات من كافة أع ضاء المجلس بأن العضو لم يحصل على أية منافع من خلال عمله في البنك ولم يفصح عنها، سواء كانت تلك المنافع مادية أم عينية، وسواء كانت له شخصياً أو لأي من ذوي العلاقة به وذلك عن السنة المنصرمة.

7. توفير آلية محددة لضمان التواصل مع أصحاب المصالح وذلك من خلال الإفصاح وتوفير معلومات ذات دلالة حول أنشطة البنك لأصحاب المصالح من خلال الآتي:
   - اجتماعات الهيئة العامة.
   - التقرير السنوي.
   - تقارير ربع سنوية تحتوي على معلومات مالية،بالإضافة إلى تقرير المجلس حول تداول أسهم البنك ووضعه المالي خلال السنة.
   - الموقع الالكتروني للبنك.
   - قسم علاقات المساهمين.
8. وضع آلية لاستقبال الشكاوى والاقتراحات المقدمة من قبل المساهمين بما في ذلك اقتراحاتهم الخاصة بإدراج مواضيع معينة على جدول أعمال اجتماع الهيئة العامة واتخاذ القرار المناسب بشأنها.
9. وضع آلية تتيح للمساهمين الذين يمتلكون ما لا يقل عن 5% من الأسهم بإضافة بنود على جدول أعمال الهيئة العامة العادي قبل إرساله بشكل نهائي للمساهمين. .

سادساً:واجبات مجلس الإدارة في مجال التدقيق الداخلي والخارجي :

1. اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز فعالية التدقيق الداخلي وذلك من خلال: إعطاء الأهمية اللازمة لعملية التدقيق وترسيخ ذلك في البنك.
2. التأكد من أن دائرة التدقيق الداخلي في البنك قادرة على القيام بمهامها وان يكون موظفيها مؤهلين، وضمان استمرار رفدها بكوادر كافية ومدربة.
3. ضمان وتعزيز استقلالية المدققين الداخليين، وإعطائهم مكانة مناسبة في السلم الوظيفي للبنك، وضمان تمكنهم من الوصول إلى جميع السجلات والمعلومات والاتصال بأي إداري في البنك، بحيث يمكنهم من أداء المهام الموكلة إليهم وإعداد تقاريرهم دون أي تدخل خارجي.
4. اعتماد ميثاق تدقيق داخلي يتضمن مهام وصلاحيات ومنهجية عمل إدارة التدقيق الداخلي.
5. التحقق من أن دائرة التدقيق الداخلي خاضعة للإشراف المباشر للجنة التدقيق، وأنها ترفع تقاريرها مباشرة إلى رئيس لجنة التدقيق.
6. ضمان استقلالية المدقق الخارجي بداية واستمراراً بما يضمن عدم وجود تعارض في المصالح بين البنك والمدقق الخارجي.

7. على البنك ضمان تدوير منتظم للمدقق الخارجي كل سبع سنوات كحد أعلى، وعلى أن لا يتم تغيير المدقق الخارجي خلال فترة التعاقد إلا بعد الحصول على موافقة البنك المركزي وبناء على أسباب جوهرية، ولا يجوز إعادة انتخاب المكتب القديم مرة أخرى قبل مرور ثلاث سنوات على الأقل من تاريخ آخر انتخاب له بالبنك.

8. اعتماد سياسة للتدقيق الخارجي.

سابعاً: واجبات مجلس الإدارة في مجال الامتثال :

1. اعتماد سياسة لضمان امتثال البنك لجميع التشريعات ذات العلاقة.

2. اعتماد مهام ومسؤوليات إدارة مراقبة الامتثال.

3. ضمان استقلالية إدارة مراقبة الامتثال، وذلك من خلال رفع تقاريرها إلى لجنة الامتثال.

ثامناً: واجبات مجلس الإدارة في مجال المخاطر :

1. اعتماد إستراتيجية لإدارة المخاطر ومراقبة تنفيذها، بحيث تتضمن مستوى المخاطر المقبولة وضمان عدم تعريض البنك لمخاطر مرتفعة، وأن يكون لدى المجلس معرفة مناسبة ببيئة العمل التشغيلية للبنك والمخاطر المرتبطة بها، وأن يتأكد من وجود أدوات وبنية تحتية لإدارة المخاطر في البنك قادرة على تحديد وقياس وتحليل وتقييم ومراقبة كافة أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك.

2. اعتماد وثيقة التقييم الداخلي لكفاية رأسمال البنك، وبحيث تكون هذه المنهجية شاملة وفعالة وقادرة على تحديد جميع المخاطر التي من الممكن أن يواجهها البنك، وتأخذ بالاعتبار خطة البنك الإستراتيجية وخطة رأس المال، ومراجعة هذه المنهجية بصورة دورية والتحقق من تطبيقها، والتأكد من احتفاظ البنك برأسمال كاف لمقابلة جميع المخاطر التي يواجهها.

3. اعتماد وثيقة شاملة للمخاطر المقبولة للبنك.

4. اعتماد سياسات إدارة المخاطر التي تغطي كافة عمليات البنك وتضع حدود واضحة لكل نوع من أنواع المخاطر.

5. اعتماد خطة استمرارية العمل.

6. اعتماد إطار ادارة المخاطر في البنك.

7. التحقق من معالجة التجاوزات على مستويات المخاطر المقبولة، بما في ذلك مساءلة الإدارة التنفيذية العليا المعنية بشأن هذه التجاوزات.

8. التأكد من أن دائرة إدارة المخاطر تقوم بإجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل دوري لقياس قدرة البنك على تحمل الصدمات ومواجهة المخاطر المرتفعة، وأن يكون للمجلس دور رئيسي في اعتماد الفرضيات والسيناريوهات المستخدمة ومناقشة نتائج الاختبارات واعتماد الإجراءات الواجب اتخاذها بناءً على هذه النتائج.

9. ضمان استقلالية دائرة إدارة المخاطر في البنك، وذلك من خلال رفع تقاريرها إلى لجنة إدارة المخاطر، ومنح الدائرة الصلاحيات اللازمة لتمكينها من الحصول على المعلومات من دوائر البنك الأخرى والتعاون مع اللجان الأخرى للقيام بمهامها.

واجبات رئيس مجلس الإدارة:

1. الحرص على إقامة علاقة بناءة بين المجلس والإدارة التنفيذية العليا للبنك.
2. التشجيع على ابداء الرأي حول القضايا التي يتم بحثها بشكل عام وتلك التي يوجد حولها تباين في وجهات النظر بين الأعضاء، والتشجيع على النقاشات والتصويت على تلك القضايا.
3. التأكد من استلام جميع أعضاء المجلس لمحاضر الاجتماعات السابقة وتوقيعها، واستلام جدول أعمال أي اجتماع قبل انعقاده بمدة كافية، على أن يتضمن الجدول معلومات مكتوبة كافية عن المواضيع التي سيتم مناقشتها في الاجتماع ويكون التسليم بواسطة أمين سر المجلس.
4. التأكد من وجود ميثاق ينظم ويحدد عمل المجلس.
5. مناقشة القضايا الإستراتيجية والهامة في اجتماعات المجلس بشكل مستفيض.
6. التأكد من تزويد كل عضو من أعضاء المجلس عند انتخابه بنصوص القوانين ذات العلاقة بعمل البنوك، وتعليمات البنك المركزي ذات العلاقة بعمل المجلس، بما فيها تعليمات الحوكمة المؤسسية، وبكتيب يوضح حقوق العضو ومهامه، ومهام أمين سر المجلس.
7. التأكد من تزويد كل عضو بملخص كافٍ عن أعمال البنك عند التعيين أو عند الطلب.
8. التداول مع أي عضو جديد بمساعدة المستشار القانوني/ مدير الدائرة القانونية وأمين السر للبنك، حول مهام ومسؤوليات المجلس وخاصة ما يتعلق بالمتطلبات القانونية والتنظيمية لتوضيح المهام والصلاحيات والأمور الأخرى الخاصة بالعضوية ومنها فترة العضوية، ومواعيد الاجتماعات، ومهام اللجان، وقيمة المكافآت، وإمكانية الحصول على المشورة الفنية المتخصصة المستقلة عند الضرورة.
9. تلبية احتياجات أعضاء المجلس فيما يتعلق بتطوير خبراتهم وتعلمهم المستمر، وأن يتيح للعضو الجديد حضور برنامج توجيه (Orientation Program)، بحيث يراعي الخلفية المصرفية للعضو، على أن يحتوي هذا البرنامج وكحد أدنى المواضيع التالية:
   - البنية التنظيمية للبنك، والحوكمة المؤسسية، وميثاق قواعد السلوك المهني.
   - الأهداف المؤسسية وخطة البنك الإستراتيجية وسياساته المعتمدة.
   - الأوضاع المالية للبنك.
   - هيكل مخاطر البنك وإطار إدارة المخاطر لديه.
10. توجيه دعوة للبنك المركزي لحضور اجتماعات الهيئة العامة، وذلك قبل فترة كافية ليصار إلى تسمية من يمثله.
11. تزويد البنك المركزي بمحاضر اجتماعات الهيئة العامة، وذلك خلال مدة لا تتجاوز خمسة أيام من تاريخ مصادقة مراقب عام الشركات أو من يمثله على محضر الاجتماع.
12. التأكد من إعلام البنك المركزي عن أي معلومات جوهرية يمكن أن تؤثر سلباً على ملاءمة أي من أعضاء مجلس الإدارة، وكذلك على ملاءمة الممثل للشخص الاعتباري، أو أعضاء الإدارة التنفيذية للبنك.

واجبات عضو مجلس الإدارة

1. المعرفة الكافية بالتشريعات والمبادئ المتعلقة بالعمل المصرفي والبيئة التشغيلية للبنك ومواكبة التطورات التي تحصل فيه وكذلك المستجدات الخارجية التي لها علاقة بأعماله.
2. حضور اجتماعات المجلس، واجتماعات لجانه واجتماعات الهيئة العامة وحسب المقتضى.
3. عدم الإفصاح عن المعلومات السرية الخاصة بالبنك أو استخدامها لمصلحته الخاصة أو لمصلحة غيره، وعدم افصاح ممثل الشخص الاعتباري عن أي معلومات سرية تم تداولها خلال اجتماعات المجلس ولجانه لأي شخص بما في ذلك أي إداري لدى هذا الشخص الاعتباري.
4. تغليب مصلحة البنك في كل المعاملات التي تتم مع أي شركة أخرى له مصلحة شخصية فيها وعدم أخذ فرص العمل التجاري الخاصة بالبنك لمصلحته الخاصة، وأن يتجنب تعارض المصالح.
5. الإفصاح للمجلس بشكل تفصيلي عن أي تعارض للمصالح في حال وجوده، والإلتزام بعدم المشاركة في القرار المتخذ بالإجتماع الذي تم فيه تداول مثل هذا الموضوع، وأن يدون هذا الإفصاح في محضر أي إجتماع للمجلس أو لجانه.
6. تخصيص الوقت الكافي للاضطلاع بمهامه كعضو مجلس إدارة.

واجبات أمين السر

1. حضور جميع اجتماعات المجلس، وتدوين كافة المداولات والاقتراحات والاعتراضات والتحفظات وكيفية التصويت على مشروعات قرارات المجلس بصورة دقيقة.
2. تحديد مواعيد اجتماعات المجلس وذلك بالتنسيق مع رئيس المجلس.
3. التأكد من توقيع أعضاء مجلس الإدارة على محاضر الاجتماعات والقرارات.
4. متابعة تنفيذ القرارات المتخذة من مجلس الإدارة، ومتابعة بحث أي مواضيع تم إرجاء طرحها في اجتماع سابق.
5. حفظ سجلات ووثائق اجتماعات مجلس الإدارة.
6. اتخاذ الإجراءات اللازمة للتأكد من أن مشاريع القرارات المنوي إصدارها عن المجلس تتوافق مع التشريعات بما فيها الصادرة عن البنك المركزي.
7. التحضير لاجتماعات الهيئة العامة والتعاون مع اللجان المنبثقة عن المجلس.
8. تزويد البنك المركزي بإقرارات الملاءمة لأعضاء المجلس.

اجتماعات مجلس الإدارة

أ. يجتمع مجلس الإدارة بدعوة خطية من رئيسه او نائبه في حالة غيابه او بناء على طلب خطي يقدمه الى رئيس المجلس ربع أعضائه على الأقل يبينون فيه الأسباب الداعية لعقد الاجتماع، فإذا لم يوجه رئيس المجلس او نائبه الدعوة للمجلس إلى الاجتماع خلال سبعة أيام من تاريخ تسلمه الطلب فللأعضاء الذين قدموا الطلب دعوته للانعقاد.

ب. يعقد مجلس الإدارة اجتماعاته بحضور الأكثرية المطلقة لأعضاء المجلس في المركز الرئيسي للبنك أو في أي مكان آخر داخل المملكة إذا تعذر عقدها في المركز، وتصدر قرارات المجلس بالأكثرية المطلقة للأعضاء الذين حضروا الاجتماع، وإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الاجتماع.

ج. على أعضاء المجلس حضور اجتماعات المجلس حضوراً شخصياً، أو من خلال الوسائل الالكترونية.

د. يكون التصويت على قرارات مجلس الإدارة شخصياً أو من خلال الوسائل الالكترونية، ويقوم به العضو نفسه ولا يجوز التوكيل فيه، ويجوز توقيع المحاضر الكترونياً.

هـ. في حال عقد الاجتماع من خلال الوسائل الالكترونية، على رئيس مجلس الإدارة/أو نائبه في حال غيابه وأمين السر المصادقة على محضر الاجتماع، وعلى إنعقاده بشكل قانوني.

و. يجب أن لا يقل عدد اجتماعات مجلس الإدارة عن ستة اجتماعات خلال السنة المالية، وان لا ينقضي أكثر من شهرين دون عقد اجتماع للمجلس.

حدود المسؤولية والمساءلة

إتخاذ الإجراءات الكفيلة بإيجاد فصل واضح بين سلطات المساهمين الرئيسيين من جهة، والإدارة التنفيذية من جهة أخرى، وإيجاد آليات مناسبة للحد من تأثيرات المساهمين الرئيسيين، وأن تستمد الإدارة التنفيذية العليا سلطتها من المجلس وحده، والعمل في إطار التفويض الممنوح لها من قبله.

- يبين الهيكل التنظيمي التسلسل الإداري ويعكس خطوط المسؤولية والسلطة بشكل مفصل وواضح.
- إضافةً إلى ما هو وارد في التشريعات، يعمل الرئيس التنفيذي على ما يلي:

1. تطوير التوجه الاستراتيجي للبنك.
2. تنفيذ استراتيجيات وسياسات البنك.
3. تنفيذ قرارات مجلس الإدارة.
4. توفير الإرشادات لتنفيذ خطط العمل قصيرة وطويلة الأجل.
5. وضع الآليات لإيصال رؤية ورسالة وإستراتيجية البنك إلى الموظفين.
6. إعلام مجلس الإدارة بجميع الجوانب الهامة لعمليات البنك.
7. إدارة العمليات اليومية للبنك.
8. اعتماد وصف مفصل لمهام كل وحدة تنظيمية باستثناء الدوائر الرقابية (ادارة التدقيق الداخلي، ادارة المخاطر، ادارة مراقبة الامتثال) حيث تعتمد من اللجان المختصة، وعلى أن يطلع عليه كافة العاملين في البنك كل حسب اختصاصه.

اللجان المنبثقة عن المجلس:

أ. بهدف تنظيم أعمال المجلس وزيادة كفاءته وفعاليته، يشكل مجلس الإدارة لجاناً من بين أعضائه، ويعتمد ميثاق لكل لجنة يتضمن تشكيلة اللجنة ومهامها وصلاحياتها ودورية ونصاب اجتماعاتها.

ب. يقوم مجلس الإدارة بتسمية أمين سر لكل لجنة وتحديد مسؤولياته بما في ذلك تدوين كافة المداولات والاقتراحات والاعتراضات والتحفظات وكيفية التصويت على مشاريع قرارات اللجنة بصورة دقيقة.

ج. على هذه اللجان أن تقوم برفع تقارير دورية للمجلس وذلك وفق ميثاق يوضح ذلك، كما أن وجود هذه اللجان لا يعفي المجلس ككل من تحمل مسؤولياته.

د. يحظر على أي عضو في المجلس أن يكون رئيسا لأكثر من لجنة من اللجان التالية (التدقيق، المخاطر، الامتثال، الترشيح والمكافآت والحوكمة المؤسسية)، كما يحظر عليه أن يكون رئيسا لأكثر من لجنتين من كافة اللجان المنبثقة عن المجلس، ويحظر على رئيس لجنة المجلس للتدقيق أن يكون رئيساً لأي لجنة أخرى منبثقة عن المجلس.

هـ. تتمتع لجان المجلس بالصلاحيات التالية:

- طلب أي بيانات أو معلومات من موظفي البنك الذين يتوجب عليهم التعاون لتوفير هذه البيانات بشكل كامل ودقيق.
- طلب المشورة القانونية أو المالية أو الإدارية أو الفنية من أي مستشار خارجي.
- طلب حضور أي موظف بالبنك للحصول على أي إيضاحات ضرورية.

و. يحظر أن يتم تفويض صلاحيات اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة لأي سلطة أخرى.

ز. يحظر أن يتم تشكيل أي لجنة لها أي صلاحيات تنفيذية باستثناء لجنة التسهيلات.

ح. يجوز لأعضاء اللجان حضور اجتماعات اللجنة بواسطة أي من وسائل الاتصال الهاتفي المرئي على أن يصادق رئيس اللجنة وأمين السر على محضر اجتماع اللجنة ونصابه القانوني. باستثناء لجنة التسهيلات لا يجوز أن يقل نصاب اجتماع أي لجنة عن (3) أعضاء بما فيهم رئيس اللجنة، ولا يجوز اللجوء لتسمية عضو بديل في اجتماع أي لجنة حال غياب الأصيل.

أ) لجنة التدقيق :

دور اللجنة:

تختص لجنة التدقيق بالمهام التالي ذكرها على الأقل، بالإضافة إلى ما يتضمنه ميثاق عملها من اختصاصات أخرى ذات علاقة، كما يتضمن ميثاق اللجنة صلاحية الحصول على أي معلومة من الإدارة التنفيذية مباشرة أو من خلال مدير التدقيق الداخلي وحقها في استدعاء أي إداري لحضور أي من اجتماعاتها. ولا يجوز دمج أعمال أي لجنة أخرى مع أعمال هذه اللجنة.

1. تعنى اللجنة بمراجعة:

أ . نطاق ونتائج ومدى كفاية التدقيق الداخلي والخارجي للبنك.

ب. القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهري على البيانات المالية للبنك.

جـ. أنظمة الضبط والرقابة الداخلية في البنك.

2. تقديم التوصيات للمجلس بخصوص تعيين المدقق الخارجي وإنهاء عمله وأتعابه وأي شروط تتعلق بالتعاقد معه، بما في ذلك أي أعمال أخرى تنوي اللجنة تكليفه بها بالإضافة إلى تقييم استقلاليته.

3. التحقق من استقلالية المدقق الخارجي خلال فترة التعاقد بداية واستمرارا بما يضمن عدم وجود تعارض في المصالح بين البنك والمدقق الخارجي.

4. الاجتماع (اجتماعات منفصلة) مع كل من المدقق الخارجي ومدير التدقيق الداخلي ومدير الامتثال مرة واحدة على الأقل في السنة بدون حضور أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا الآخرين.

5. مراجعة ومراقبة الإجراءات التي تمكن الموظف من الإبلاغ بشكل سري عن أي خطأ في التقارير المالية أو أية أمور أخرى، وتضمن اللجنة وجود الترتيبات اللازمة للتحقيق المستقل والتأكد من متابعة نتائج التحقيق ومعالجتها بموضوعية.

6. لاطلاع على تقرير ادارة التدقيق الداخلي حول اجراء الفحص الخاص بالتأكد من أن كافة التعاملات التي تمت مع الأطراف ذوي العلاقة مع البنك قد تمت وفق التشريعات النافذة والسياسات الداخلية والاجراءات المعتمدة والتوصيات بهذا الخصوص واعلام البنك المركزي فور التحقق من أي تجاوز لأي من التشريعات النافذة والسياسات الداخلية.

7. التحقق من تدوير موظفي التدقيق الداخلي على تدقيق أنشطة البنك كل ثلاث سنوات كحد أعلى وفي حال عدم القدرة على تحقيق ذلك في مجالات معينة يتم أخذ موافقة اللجنة على مبررات عدم الالتزام خاصة في الحالات المتخصصة مثل التدقيق الخاص بتكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني.

8. التحقق من عدم تكليف موظفي التدقيق الداخلي بأي مهام تنفيذية.

9. التحقق من إخضاع كافة أنشطة البنك للتدقيق – وفق النهج المعتمد على المخاطر – بما فيها المسندة لجهات خارجية (Outsourced Activities).

10. لتحقق من تقيد دائرة التدقيق الداخلي بالمعايير الدولية للممارسات المهنية للتدقيق الداخلي الصادرة عن جمعية المدققين الداخليين، بما في ذلك اجراء تقييم خارجي مستقل لنشاط التدقيق الداخلي مرة واحدة على الأقل كل خمس سنوات.

11. اعتماد وصف مفصل لمهام ومسؤوليات ادارة التدقيق الداخلي.

12. اعتماد اجراءات عمل شاملة لكافة أنشطة ادارة التدقيق الداخلي.

13. التوصية لمجلس الإدارة باعتماد الهيكل التنظيمي الخاص بإدارة التدقيق الداخلي.

14. التحقق من توفر الموارد الكافية والعدد الكافي من الكوادر البشرية المؤهلة لدائرة التدقيق الداخلي واخضاعهم لبرامج تدريبية متخصصة، بما في ذلك مجال الحوكمة المؤسسية.

15. تقوم لجنة التدقيق بممارسة الدور الموكول اليها بموجب قانون البنوك والتشريعات الاخرى ذات العلاقة وبحيث يتضمن ذلك وبشكل خاص:

- المراجعة والمصادقة على خطة التدقيق الداخلي التي تشمل نطاق التدقيق وتكراره.
- التأكد من قيام الادارة التنفيذية باتخاذ الاجراءات التصويبية وبالوقت المناسب لنقاط الضعف في الرقابة الداخلية، وحالات عدم الالتزام بالسياسات والقوانين والتعليمات، والملاحظات الاخرى التي يتم تحديدها من قبل التدقيق الداخلي.
- مراجعة الملاحظات الواردة في تقارير الجهات الرقابية وتقارير المدقق الخارجي ومتابعة اجراءات التصويب.
- مراجعة البيانات المالية للبنك قبل عرضها على مجلس الادارة وبصفة خاصة التحقق من اوامر الجهات الرقابية بشأن كفاية رأس المال وكفاية المخصصات المأخوذة مقابل الديون المشكوك في تحصيلها وكافة المخصصات الاخرى وإبداء الرأي في ديون البنك غير العاملة أو المقترح اعتبارها ديوناً هالكة.
- التأكد من القوانين والانظمة التي تحكم عمل البنك.

16. تقييم أداء مدير دائرة التدقيق الداخلي وتحديد مكافآته بما ينسجم مع سياسة تقييم الأداء المعتمدة من المجلس.

17. التحقق من مؤهلات وفاعلية المدقق الخارجي والتأكد من أن رسالة الارتباط تتضمن بشكل واضح نطاق التدقيق والاتعاب وفترة التعاقد واي شروط أخرى وبما يتناسب مع طبيعة البنك، وحجم أعماله وتعقيد عملياته ومخاطره.

يدعى رئيس دائرة التدقيق الداخلي في البنك لحضور اجتماعات اللجنة ولها ان تدعو أي شخص للاستئناس برأيه بخصوص مسألة معينة.

تشكيل اللجنة ودورية ونصاب اجتماعاتها:

- تتشكل اللجنة ويعين رئيسها بقرار من مجلس الإدارة وتتألف من ثلاثة أعضاء على الأقل، ويكون غالبية أعضاء اللجنة بمن فيهم رئيس اللجنة من المستقلين على أن لا يكون رئيس اللجنة رئيساً لأي لجنة أخرى منبثقة عن المجلس، كما لا يجوز أن تضم في عضويتها رئيس مجلس الإدارة.
- يكون غالبية أعضاء اللجنة حاصلين على مؤهلات علمية في المحاسبة أو المالية أو من حملة الشهادات المهنية في هذين المجالين، ويتمتعون بخبرة عملية مناسبة في مجالات المحاسبة، أو المالية أو التدقيق الخارجي أو التدقيق الداخلي أو الأعمال المصرفية.
- تجتمع لجنة التدقيق بدعوة من رئيسها مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل أو كلما دعت الحاجة لذلك أو بناءاً على قرار مجلس الإدارة أو على طلب إثنين من أعضائها، وتقدم تقاريرها إلى مجلس الإدارة، وتتخذ توصياتها بالأكثرية المطلقة وإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس اللجنة. وتحتفظ بمحاضر اجتماعات موثقة.

ب) لجنة المخاطر:

دور اللجنة:

تتولى لجنة المخاطر بالمهام التالي ذكرها على الأقل، بالإضافة إلى ما يتضمنه ميثاق عملها من مهام أخرى ذات علاقة:

1. التوصية لمجلس الإدارة باعتماد إطار ادارة المخاطر في البنك.
2. التحقق من توفر سياسات وأدوات لتحديد وقياس وتحليل وتقييم ومراقبة المخاطر مع مراجعتها بشكل سنوي كحد أدنى للتأكد من فعاليتها وتعديلها إذا لزم الأمر.
3. ضمان وجود إستراتيجية شاملة لإدارة المخاطر لدى البنك تتضمن نوع ومستوى المخاطر المقبولة لكافة أنشطة البنك.
4. مواكبة التطورات التي تؤثر على إدارة المخاطر بالبنك، ورفع تقارير دورية عنها إلى المجلس.
5. تزويد المجلس بتقارير دورية حول المخاطر التي يتعرض لها البنك بما في ذلك التجاوزات الحاصلة عن مستويات المخاطر المقبولة واجراءات معالجتها.
6. التحقق من فعالية إجراءات عمل دائرة إدارة المخاطر وتقييم مدى التزام الإدارة التنفيذية بالسياسات والاجراءات المعتمدة.
7. التحقق من توفر نظام لإدارة المخاطر يكفل دقة وكفاية البيانات المستخدمة لتحديد وقياس وتحليل وتقييم ومراقبة المخاطر والخسائر التي قد تنجم عنها والاحتفاظ برأس المال اللازم لمواجهتها.
8. التحقق من وجود الوسائل التي تساعد في إدارة المخاطر.
9. اعتماد وصف مفصل لمهام ومسؤوليات ادارة المخاطر.
10. اعتماد اجراءات عمل شاملة لكافة أنشطة ادارة المخاطر.

11. التوصية لمجلس الإدارة باعتماد الهيكل التنظيمي الخاص بإدارة المخاطر.

12. التحقق من توفر الموارد الكافية والعدد الكافي من الكوادر البشرية المؤهلة لدائرة إدارة المخاطر واخضاعهم لبرامج تدريبية متخصصة.

13. تقييم أداء رئيس إدارة المخاطر وتحديد مكافآته وفقا لسياسة تقييم الأداء المعتمدة من المجلس، بعد الاستئناس برأي الرئيس التنفيذي.

تشكيل اللجنة ودورية ونصاب اجتماعاتها:

- تتشكل اللجنة ويعين رئيسها بقرار من مجلس الإدارة وتتألف من ثلاثة أعضاء على الأقل من المجلس على أن يكون غالبية أعضاء اللجنة بما فيهم رئيس اللجنة من المستقلين وللجنة دعوة ممثلين من الإدارة أو غيرهم من الخبراء والمتخصصين لحضور الاجتماعات.
- تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل أو كلما دعت الحاجة لذلك أو بناءاً على قرار مجلس الإدارة أو على طلب إثنين من أعضائها، وتقدم تقاريرها إلى مجلس الإدارة، وتتخذ توصياتها بالأكثرية المطلقة وإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس اللجنة. وتحتفظ بمحاضر اجتماعات موثقة.

ج) لجنة الترشيح والمكافآت :

دور اللجنة:

تختص لجنة الترشيح والمكافآت بالمهام التالي ذكرها على الأقل، بالإضافة إلى ما يتضمنه ميثاق عملها من اختصاصات أخرى ذات علاقة:

1. دراسة ملاءمة الأشخاص المرشحين للانضمام إلى عضوية المجلس ضمن سياسة ملاءمة الأعضاء التي يعتمدها مجلس الإدارة، مع الأخذ بالاعتبار قدرات ومؤهلات الأشخاص المرشحين ورفع التوصية المناسبة للمجلس، كما يؤخذ بعين الاعتبار في حالة إعادة ترشيح العضو عدد مرات حضوره وفاعلية مشاركته في اجتماعات المجلس ولجانه.
2. ابلاغ أي شخص (بما في ذلك ممثل الشخص الاعتباري) يتقدم للترشح لعضوية المجلس خطياً بقرار المجلس المتضمن عدم انطباق أحكام العضوية عليه.
3. ترشح إلى المجلس الأشخاص المؤهلين للانضمام إلى الإدارة التنفيذية العليا. حسب متطلبات سياسة شغل الوظائف العليا المعتمدة.
4. التأكد من حضور أعضاء المجلس ورشات عمل أو ندوات في المواضيع المصرفية وبالأخص إدارة المخاطر والحوكمة المؤسسية وآخر تطورات العمل المصرفي.
5. تحديد فيما إذا كان العضو يحقق صفة العضو المستقل آخذة بعين الاعتبار الحد الأدنى للشروط الواردة في التشريعات والتعليمات السارية ومراجعة ذلك بشكل سنوي وتزويد البنك المركزي بأي مستجدات على شروط استقلالية أي من الأعضاء المستقلين.
6. الإشراف على تطبيق السياسات التي يعتمدها المجلس بشأن تقييم أداء المجلس وأداء الإدارة التنفيذية العليا في البنك بما فيهم الرئيس التنفيذي.

7. توفير معلومات وملخصات حول خلفية بعض المواضيع الهامة عن البنك لأعضاء المجلس عند الطلب، والتأكد من إطلاعهم المستمر حول أحداث المواضيع ذات العلاقة بالعمل المصرفي.

8. وضع سياسة تقييم أداء ومنح مكافآت مالية لإداريي البنك ومراجعتها بصورة دورية وتطبيق هذه السياسة، بحيث تتضمن آلية تحديد رواتب ومكافآت الرئيس التنفيذي وباقي أعضاء الإدارة التنفيذية العليا ولا يجوز تفويض هذه المهمة للإدارة التنفيذية، على أن يتم اعتمادها من المجلس.

9. التقييم السنوي لأعمال المجلس ككل ولجانه ولأعضائه، وإعلام البنك المركزي وهيئة الأوراق المالية بنتيجة هذا التقييم.

10. إيجاد منهجية واضحة للتحقق من تخصيص أعضاء مجلس الإدارة الوقت الكافي للاضطلاع بمهامهم بما في ذلك (على سبيل المثال) مدى تعدد ارتباط العضو بعضويات مجالس إدارة أخرى/هيئات/منتديات...إلخ.

تشكيل اللجنة ودورية ونصاب اجتماعاتها:

- تتشكل اللجنة ويعين رئيسها بقرار من مجلس الإدارة وتتألف من ثلاثة على الأقل من أعضاء المجلس، بحيث يكون غالبية أعضاء اللجنة بمن فيهم رئيس اللجنة من الأعضاء المستقلين. ويجوز للجنة دعوة أعضاء أو ممثلين من الإدارة أو غيرهم من الخبراء والمتخصصين لحضور الاجتماعات.
- تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها مرتين في العام على الأقل أو كلما دعت الحاجة لذلك أو بناءاً على قرار مجلس الإدارة أو على طلب إثنين من أعضائها، وتقدم تقاريرها إلى مجلس الإدارة، وتتخذ توصياتها بالأكثرية المطلقة وإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس اللجنة. وتحتفظ بمحاضر اجتماعات موثقة.

د) لجنة الحوكمة المؤسسية:

دور اللجنة:

تتولى لجنة الحوكمة المؤسسية المهام التالي ذكرها على الأقل، بالإضافة إلى ما يتضمنه ميثاق عملها من مهام أخرى ذات علاقة:

1. الإشراف على إعداد دليل الحوكمة المؤسسية وتحديثه ومراقبة تطبيقه واعتماده من مجلس الإدارة.

2. التأكد من ان الهيكل التنظيمي للبنك يلبي متطلبات الحوكمة المؤسسية.

3. التأكد من الالتزام بميثاق اخلاقيات العمل المعتمد لدى البنك وذلك على مستوى مجلس الادارة وكافة المستويات الادارية في البنك.

4. تزويد البنك المركزي الأردني بكتاب موقع من أعضاء اللجنة خلال شهرين من تاريخ إجراء أي تعديل على دليل الحوكمة المؤسسية.

5. وضع إجراءات عمل خطية لتطبيق تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة الصادرة عن هيئة الأوراق المالية والتأكد من التزام البنك بهذه التعليمات، ودراسة ملاحظات الهيئة حول تطبيقها ومتابعة ما تم بشأنها.

6. إعداد تقرير الحوكمة وتقديمه لمجلس الإدارة.

7. التحقق من تصويب الملاحظات الواردة في تقرير دائرة التدقيق الداخلي أو أي جهة ذات علاقة فيما يتعلق بالتزام البنك بدليل الحوكمة المؤسسية.

8. ابلاغ البنك المركزي فور التحقق من أي تجاوزات لأحكام ومتطلبات تعليمات الحوكمة المؤسسية.

تشكيل اللجنة ودورية ونصاب اجتماعاتها:

- تتشكل اللجنة ويعين رئيسها بقرار من مجلس الإدارة وتتألف من ثلاثة أعضاء على الأقل بحيث يكون غالبية أعضاء اللجنة من الأعضاء المستقلين وعلى أن تضم رئيس المجلس، ويجوز للجنة دعوة أعضاء أو ممثلين من الإدارة أو غيرهم من الخبراء والمتخصصين لحضور الاجتماعات.
- تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها مرتين في العام على الأقل أو كلما دعت الحاجة لذلك أو بناءاً على قرار مجلس الإدارة أو على طلب إثنين من أعضائها، وتقدم تقاريرها إلى مجلس الإدارة، وتتخذ توصياتها بالأكثرية المطلقة وإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس اللجنة. وتحتفظ بمحاضر اجتماعات موثقة.

هـ) لجنة الامتثال

دور اللجنة:

تتولى لجنة الامتثال المهام التالي ذكرها على الأقل، بالإضافة إلى ما يتضمنه ميثاق عملها من مهام أخرى ذات علاقة:

1. التوصية لمجلس ادارة البنك باعتماد السياسات المنظمة لأعمال إدارة الامتثال وتشمل سياسة الامتثال التشريعي وسياسة مكافحة غسل الأموال وسياسة العقوبات الدولية وسياسة الرشوة ومكافحة الاحتيال وأي سياسة أخرى تتعلق بإدارة الامتثال ومراجعة هذه السياسات بشكل دوري والتحقق من تطبيقها.
2. تقييم درجة الفعالية التي يدير بها البنك مخاطر عدم الامتثال مرة واحدة في السنة على الأقل ومراجعتها عند إجراء أي تغييرات عليها.
3. التأكد من استقلالية ادارة مراقبة الامتثال وبما يحقق وجود فصل بين وظيفة مراقبة الامتثال وباقي دوائر البنك.
4. اعتماد الخطة السنوية ومراجعة التقارير الدورية المعدة من دائرة الامتثال والتي تشمل تقييم مخاطر عدم الامتثال والمخالفات وجوانب القصور والاجراءات التصحيحية التي تم اتخاذها.
5. الاشراف على تنفيذ سياسة الامتثال في البنك، والحرص على قيام الإدارة التنفيذية في البنك على حل كافة المسائل المتعلقة بالامتثال بسرعة مناسبة وفعالية.
6. الاشراف على أعمال ادارة مراقبة الامتثال وضمان وجود الآليات المناسبة لمراقبة التزام كافة المستويات الادارية في البنك بكافة المتطلبات الرقابية والتشريعات النافذة والمعايير الدولية بما فيها توصيات مجموعة العمل المالي.
7. التحقق من توفر الموارد الكافية والعدد الكافي من الكوادر البشرية المؤهلة لدائرة الامتثال وإخضاعهم لبرامج تدريبية متخصصة.
8. تقييم أداء رئيس إدارة مراقبة الامتثال وتحديد مكافآته وبما ينسجم مع سياسة تقييم الأداء المعتمدة من المجلس، بعد الاستئناس برأي الرئيس التنفيذي.
9. اعتماد وصف مفصل لمهام ومسؤوليات ادارة مراقبة الامتثال.
10. اعتماد اجراءات عمل شاملة لكافة أنشطة ادارة مراقبة الامتثال.
11. التوصية لمجلس الإدارة باعتماد الهيكل التنظيمي الخاص بإدارة مراقبة الامتثال.

تشكيل اللجنة ودورية ونصاب اجتماعاتها:

- تتشكل اللجنة ويعين رئيسها بقرار من مجلس الإدارة وتتألف من ثلاثة أعضاء على الأقل من المجلس على أن يكون معظم أعضائها من المستقلين، وللجنة دعوة ممثلين من الإدارة أو غيرهم من الخبراء والمتخصصين لحضور الاجتماعات.
- تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل أو كلما دعت الحاجة لذلك أو بناءاً على قرار مجلس الإدارة أو على طلب إثنين من أعضائها، وتقدم تقاريرها إلى مجلس الإدارة ، وتتخذ توصياتها بالأكثرية المطلقة وإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس اللجنة. وتحتفظ بمحاضر اجتماعات موثقة.

و) لجنة التسهيلات:

دور اللجنة:

1. منح وتعديل وتجديد وهيكلة وجدولة وتسوية التسهيلات الإئتمانية التي تتجاوز صلاحيات اللجنة المنبثقة عن الإدارة التنفيذية (لجنة الإدارة للتسهيلات) التي يرأسها الرئيس التنفيذي للبنك، وضمن حدود يحددها لها مجلس إدارة البنك. ويختص مجلس الإدارة باتخاذ القرار بما يزيد عن صلاحيات اللجنة.
2. إتخاذ القرار المناسب حصرا بخصوص التسهيلات التي تم التوصية بالموافقة عليها من قبل اللجنة المنبثقة عن الإدارة التنفيذية (لجنة الإدارة للتسهيلات).
3. لا يدخل ضمن صلاحيات هذه اللجنة ما يلي:

   أ. الموافقة على منح التسهيلات لأعضاء مجلس الإدارة.

   ب. شطب الديون (إعدام الديون).
4. رفع التقارير الدورية لمجلس الادارة حول تفاصيل التسهيلات التي تم الموافقة عليها من قبلها.
5. تعتبر قرارات اللجنة أصولية بحضور أعضاء اللجنة لإجتماعاتها والتصويت على قراراتها شخصياً، وفي حال تعذر الحضور الشخصي يمكن للعضو إبداء وجهة نظره من خلال الفيديو أو الهاتف وله الحق في التصويت والتوقيع على محضر الاجتماع على أن يتم توثيق ذلك حسب الأصول.

تشكيل اللجنة ودورية ونصاب اجتماعاتها:

- تتشكل اللجنة ويعين رئيسها بقرار من مجلس الإدارة وتتألف من خمسة أعضاء على الأقل ويجوز أن يكون أحد أعضائها مستقلا – على أن لا يكون أي من أعضائها عضو في لجنة التدقيق – ويكون النصاب القانوني لاجتماعات اللجنة بحضور أربعة أعضاء على الأقل وتتخذ قراراتها بأغلبية عدد أعضائها بغض النظر عن عدد الحاضرين منهم، وإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس اللجنة.
- يجوز للجنة دعوة أعضاء أو ممثلين من الإدارة أو غيرهم من الخبراء والمتخصصين لحضور الاجتماعات.
- تجتمع اللجنة مرة كل اسبوع إذا دعت الحاجة، وتحتفظ بمحاضر اجتماعات موثقة.
- يكون الرئيس التنفيذي هو أمين سر اللجنة.

ز) لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني :

دور اللجنة:

تتولى اللجنة المهام التالية وتكون مرجعيتها تعليمات حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها رقم (2016/65) تاريخ 2016/10/25 الصادرة عن البنك المركزي الأردني وأية تعديلات تطرأ عليها:

1. اعتماد الأهداف الاستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات والهياكل التنظيمية المناسبة بما في ذلك اللجان التوجيهية على مستوى الإدارة التنفيذية العليا وعلى وجه الخصوص (اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات) وبما يضمن تحقيق وتلبية الأهداف الاستراتيجية للبنك وتحقيق أفضل قيمة مضافة من مشاريع واستثمارات موارد تكنولوجيا المعلومات، واستخدام الأدوات والمعايير اللازمة لمراقبة والتأكد من مدى تحقق ذلك، مثل استخدام نظام بطاقات الأداء المتوازن لتكنولوجيا المعلومات (IT Balanced Scorecards) واحتساب معدل العائد على الاستثمار (Return On Investment) (ROI) وقياس أثر المساهمة في زيادة الكفاءة المالية والتشغيلية.

2. اعتماد الإطار العام لإدارة وضبط ومراقبة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات يحاكي أفضل الممارسات الدولية المقبولة بهذا الخصوص وعلى وجه التحديد (COBIT) (Control Objectives for Information and related Technology)، يتوافق ويلبي تحقيق أهداف ومتطلبات تعليماتنا من خلال تحقيق الأهداف المؤسسية بشكل مستدام، وتحقيق مصفوفة أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة، ويغطي عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات.

3. اعتماد مصفوفة الأهداف المؤسسية، وأهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها واعتبار معطياتها حد أدنى، وتوصيف الأهداف الفرعية اللازمة لتحقيقها.

4. اعتماد مصفوفة للمسؤوليات (RACI Chart) تجاه العمليات الرئيسية لحاكمية تكنولوجيا المعلومات والعمليات الفرعية المنبثقة عنها من حيث: الجهة أو الجهات أو الشخص أو الأطراف المسؤولة بشكل أولي (Responsible)، وتلك المسؤولة بشكل نهائي (Accountable)، وتلك المستشارة (Consulted)، وتلك التي يتم إطلاعها (Informed) تجاه كافة العمليات في المرفق المذكور مسترشدين بمعيار (COBIT 5 Enabling Processes) بهذا الخصوص.

5. التأكد من وجود إطار عام لإدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات يتوافق ويتكامل مع الإطار العام الكلي لإدارة المخاطر في البنك وبحيث يأخذ بعين الاعتبار ويلبي كافة عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات.

6. اعتماد موازنة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات بما يتوافق والأهداف الاستراتيجية للبنك.

7. الاشراف العام والاطلاع على سير عمليات وموارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات للتأكد من كفايتها ومساهمتها الفاعلة في تحقيق متطلبات وأعمال البنك.

8. الإطلاع على تقارير التدقيق لتكنولوجيا المعلومات وإتخاذ ما يلزم من إجراءات لمعالجة الإنحرافات.

9. التوصية للمجلس باتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح أية إنحرافات.

10. كما تتولى اللجنة المهام المتعلقة بحاكمية الأمن السيبراني وفقاً لتعليمات إطار عمل الأمن السيبراني الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

تشكيل اللجنة ودورية ونصاب اجتماعاتها:

- تتشكل اللجنة ويعين رئيسها بقرار من مجلس الإدارة، ويحدد المجلس أهدافها ويفوضها بصلاحيات من قبله، وذلك وفق ميثاق يوضح ذلك.
- تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل من مجلس الإدارة ويفضل أن تضم في عضويتها أشخاص من ذوي الخبرة أو المعرفة الاستراتيجية في تكنولوجيا المعلومات، وللجنة الاستعانة عند اللزوم وعلى نفقة البنك بخبراء خارجيين وذلك بالتنسيق مع رئيس المجلس بغرض تعويض النقص بهذا المجال من جهة ولتعزيز الرأي الموضوعي من جهة أخرى، وللجنة دعوة أي من إداريي البنك لحضور اجتماعاتها للاستعانة برأيهم بمن فيهم المعنيين في التدقيق الداخلي و أعضاء الإدارة التنفيذية العليا (مثل مدير تكنولوجيا المعلومات) أو المعنيين في التدقيق الخارجي.
- ينتخب المجلس أحد أعضائها ليكون عضوا مراقبا في لجنة الإدارة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات.
- تقوم اللجنة برفع تقارير دورية للمجلس، علما بأن تفويض المجلس صلاحيات للجنة لا يعفيه ككل من تحمل مسؤولياته بهذا الخصوص.
- تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل أو كلما دعت الحاجة لذلك أو بناءاً على قرار مجلس الإدارة أو على طلب إثنين من أعضائها، وتقدم تقاريرها إلى مجلس الإدارة، وتتخذ توصياتها بالأغلبية. وتحتفظ بمحاضر اجتماعات موثقة.

الإدارة التنفيذية العليا

يقوم مجلس الإدارة بالموافقة على تعيين الإدارة التنفيذية في البنك، والذي بدوره يتأكد من امتلاكها الخبرات والكفاءات والنزاهة الضرورية لإدارة أعمال البنك وشؤونه على نحو يتوافق ومعايير السلوك المهني لاسيما الإشراف على إدارة البنك والتمتّع بالصلاحية المناسبة للإشراف على الأفراد الرئيسيّين المرتبطين بعمليات البنك. ويضع البنك سياسة لإدارة وشغل الوظائف التنفيذية العليا بما يلبي المتطلبات التشريعية والتعليمات النافذة وتطلعات البنك.

وتكون مهام الإدارة التنفيذية العليا كما يلي :

- تنفيذ وإدارة أنشطة البنك بما يتوافق مع الاستراتيجيات/ السياسات المعتمدة من المجلس، والأنظمة وإدارة المخاطر والعمليات والضوابط اللازمة لادارة المخاطر التي يتعرض لها البنك بكافة أنواعها بما يكفل عدم تجاوز مستويات المخاطر المقبولة والمعتمدة من المجلس، والامتثال لجميع التشريعات النافذة والسياسات الداخلية للبنك.
- التحقق من وجود إجراءات عمل شاملة لكافة أنشطة البنك تتماشى مع التشريعات النافذة والاستراتيجيات/ السياسات المعتمدة من المجلس، على أن يتم اعتماد هذه الإجراءات من الرئيس التنفيذي (باستثناء الدوائر الرقابية حيث يتوجب اعتمادها من اللجنة المختصة) وكذلك التأكد من تطبيق تلك الاجراءات.
- إعداد القوائم المالية.
- إعداد الهيكل التنظيمي العام للبنك واعتماده من المجلس، وكذلك إعداد الهياكل التنظيمية الفرعية لكافة الوحدات العاملة في البنك واعتمادها من الرئيس التنفيذي، باستثناء الهياكل التنظيمية الفرعية الخاصة بالدوائر الرقابية.
- إعداد موازنة سنوية واعتمادها من المجلس ورفع تقارير أداء دورية للمجلس تبين الانحراف في الأداء الفعلي عن المقدّر وأسبابه.
- عدم القيام بأي ممارسات من شأنها التأثير على استقلالية الدوائر الرقابية وموضوعيتها، حيث يعتبر تعاون

تلك الدوائر مع وحدات البنك المختلفة والإدارة التنفيذية امر أساسي للايفاء بمهامها، ويتوجب عليها اطلاع الإدارة التنفيذية العليا على أي مسائل هامة تتطلب اتخاذ إجراءات فورية لمعالجتها حال الوقوف عليها من أي من تلك الدوائر، ولا يحول ذلك دون قيام تلك الدوائر باطلاع اللجنة المختصة على تلك المسائل.

- تزويد الجهة الرقابية والتدقيق الخارجي والتدقيق الداخلي وأي جهات مختصة، وفي الوقت الذي تحدده تلك الجهات بالمعلومات والكشوفات المطلوبة اللازمة لقيامها بمهامها بالشكل الأمثل.
- اعداد ميثاق السلوك المهني الخاص بالبنك واعتماده من المجلس وتعميمه على كافة الإداريين في البنك.
- تنمية المهارات والسلوك المهني للعاملين في البنك لتتوافق مع أحدث معايير الأخلاقيات وقواعد سلوكيات العمل المهني.
- التحقق من وجود ضوابط رقابية مناسبة لكل نشاط أو عملية، وفصل الإجراءات إدارياً وعملياً بين مهام الموافقة والتنفيذ.

تقييم أداء الإداريين:

يضع البنك سياسات تقييم الأداء التي تكفل مشاركة جميع القائمين على تسيير أعمال البنك في تحقيق أهدافه من خلال أداء المهام والأهداف والالتزامات المنوطة بكل منهم في إطار المنافسة العادلة المنبثقة من ثقافة التميز في الأداء.

- سياسة تقييم أداء مجلس الإدارة وأعضاءه.
- سياسة تقييم أداء شاغلي الوظائف العليا ومساءلتهم.
- نظام تقييم أداء موظفي البنك.

وتستند كافة الأنظمة والسياسات أعلاه إلى أحدث الممارسات العالمية التي من شأنها القياس الموضوعي للأداء مع الأخذ بعين الاعتبار تجنب المخاطر وما تنص عليه التشريعات والتعليمات النافذة.

أنظمة الضبط والرقابة الداخلية

إن مجلس إدارة البنك الأردني الكويتي والإدارة التنفيذية للبنك مسؤولون عن تطبيق والاحتفاظ بأنظمة ضبط ورقابة داخلية لدى البنك قادرة على ضمان وتحقيق ما يلي:

- دقة ونزاهة البيانات المالية والتشغيلية الصادرة عن البنك.
- كفاءة وفعالية أداء العمليات التشغيلية للبنك.
- فعالية إجراءات حماية أصول وممتلكات البنك.
- التوافق مع سياسات وإجراءات العمل الداخلية والقوانين والتشريعات والتعليمات السارية.

ويأتي ذلك انطلاقاً من إيمان مجلس الإدارة بأهمية نظام الضبط والرقابة الداخلية الفعال، كونه من أهم عناصر الإدارة الجيدة وأساس لسلامة وجودة عمليات البنك، حيث تبنى البنك عدداً من أنظمة الضبط والرقابة الداخلية، والتي يقع على عاتق الإدارة التنفيذية العليا مسؤولية وضعها ومتابعة تطويرها وتحديثها، وتعمل إدارة البنك وبشكل مستمر على مراقبة وتقييم مدى كفاءة وفعالية هذه الأنظمة وقدرتها على تحقيق الأهداف المرجوة منها والعمل على تعزيزها. وتتأكد إدارة التدقيق الداخلي من أن التعاملات مع ذوي العلاقة تتم وفقا للسياسات والإجراءات المعتمدة.

ويعتمد مجلس الإدارة سياسة للضبط والرقابة الداخلية تتطرق إلى كافة الجوانب المتعلقة بأنظمة الرقابة الداخلية من حيث تعريفها ومقوماتها ومسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا عنها.

وللتأكد من استقلالية الدوائر الرقابية في البنك، وقيامها بالأدوار الرقابية المنوطة بها، ترفع تقاريرها الى لجان مجلس الإدارة، كما تقيّم لجان مجلس الادارة أداء شاغلي الوظائف العليا للجهات الرقابية بموجب سياسة تقييم أداء شاغلي الوظائف العليا التي يعتمدها المجلس.

الجهات الرقابية في البنك:

إدارة التدقيق الداخلي: تتولى ادارة التدقيق الداخلي المهام التالية كحد أدنى:

1. التحقق من مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية لأنشطة البنك وشركاته التابعة والالتزام بها، ومراجعة أي تعديلات تتم على هيكل هذه الأنظمة وتوثيق ذلك.
2. وضع ميثاق التدقيق الداخلي واعتماده من المجلس بناءً على توصية لجنة التدقيق وعلى أن يتضمن مهام دائرة التدقيق الداخلي وصلاحياتها ومنهجية عملها.
3. إعداد خطة تدقيق تشمل أنشطة البنك بما في ذلك أنشطة الدوائر الرقابية الأخرى والأنشطة المسندة لجهات خارجية، وذلك حسب درجة مخاطر تلك الأنشطة، على أن يتم اعتمادها من لجنة التدقيق.
4. مراجعة الالتزام بدليل الحوكمة المؤسسية والسياسات والمواثيق المتعلقة به سنوياً وإعداد تقرير مفصل بذلك ورفعه للجنة التدقيق ونسخة منه للجنة الحوكمة المؤسسية.
5. مراجعة صحة وشمولية اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing)، وبما يتفق مع المنهجية المعتمدة من المجلس.
6. التأكد من دقة الإجراءات المتبعة لعملية التقييم الداخلي لكفاية رأسمال البنك (ICAAP).
7. تدقيق الأمور المالية والإدارية.
8. متابعة المخالفات والملاحظات الواردة في تقارير الجهة الرقابية والمدقق الخارجي والتأكد من العمل على معالجتها ومن وجود الضوابط المناسبة لدى الإدارة التنفيذية للحيلولة دون تكرارها.
9. التأكد من توفر الإجراءات اللازمة لاستلام، ومعالجة، والاحتفاظ بشكاوى عملاء البنك، والملاحظات المتعلقة بالنظام المحاسبي، الضبط والرقابة الداخلية، وعمليات التدقيق، ورفع تقارير دورية بها.
10. الاحتفاظ بتقارير وأوراق عمل التدقيق، ولمدة تتفق وأحكام التشريعات النافذة بهذا الخصوص، بشكل منظم وآمن وأن تكون جاهزة للاطلاع عليها من قبل الجهة الرقابية والمدقق الخارجي.

كما تقوم باجراء فحص مرة واحدة في السنة على الأقل للتأكد من أن كافة التعاملات التي تمت مع الأطراف ذات العلاقة مع البنك قد تمت وفق التشريعات النافذة والسياسات الداخلية والاجراءات المعتمدة لدى البنك.

وترفع ادارة التدقيق الداخلي تقاريرها للجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة وللرئيس التنفيذي بشكل متزامن.

إدارة المخاطر: وتعنى بمراقبة المخاطر في البنك في كافة الأصعدة والمجالات السوقية والتشغيلية ومخاطر المعلومات ومخاطر الائتمان، واستمرارية العمل، ومراقبة التزام دوائر البنك بالمستويات المحددة للمخاطر. وذلك وفقا لأفضل المعايير العالمية. وترفع تقاريرها الى لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة، وتكون مهام دائرة إدارة المخاطر كما يلي كحد أدنى:

1. تنفيذ استراتيجية إدارة المخاطر بالإضافة إلى تطوير سياسات وإجراءات عمل لإدارة كافة أنواع المخاطر.
2. إعداد سياسة/ سياسات إدارة المخاطر تغطي كافة عمليات البنك وتضع مقياساً وحدودا واضحة لكل نوع من أنواع المخاطر، والتأكد من أن كافة الموظفين كل حسب مستواه الإداري على اطلاع ودراية تامة بها مع مراجعتها بشكل دوري، وعلى أن تعتمد سياسة/ سياسات إدارة المخاطر من المجلس.
3. إعداد وثيقة شاملة لكافة المخاطر المقبولة للبنك واعتمادها من المجلس.
4. مراجعة إطار إدارة المخاطر في البنك واعتماده من المجلس.
5. إعداد وثيقة التقييم الداخلي لكفاية رأسمال البنك، ومراجعتها بصورة دورية والتحقق من تطبيقها، وبحيث تكون شاملة وفعالة وقادرة على تحديد جميع المخاطر التي من الممكن أن يواجهها البنك وتأخذ بالاعتبار خطة البنك الاستراتيجية وخطة رأس المال، وعلى أن تعتمد من المجلس.
6. تطوير منهجيات لتحديد وقياس وتحليل وتقييم ومراقبة كل نوع من أنواع المخاطر.
7. التحقق من تكامل آليات قياس المخاطر مع أنظمة المعلومات الإدارية المستخدمة.
8. إعداد خطة استمرارية العمل واعتمادها من المجلس، على أن يتم فحصها بشكل دوري.
9. التأكد وقبل الشروع بإطلاق/ تقديم أي (منتج/ خدمة/ عملية/ نظام) جديد من أنه منسجم مع استراتيجية البنك، وأن جميع المخاطر المترتبة عليه بما في ذلك المخاطر التشغيلية/ أمن المعلومات/ السيبرانية قد تم تحديدها وأن الضوابط الرقابية الجديدة والإجراءات أو التعديلات التي طرأت عليها قد تمت بشكل يتناسب مع حدود المخاطر المقبولة لدى البنك.
10. توفير المعلومات اللازمة حول مخاطر البنك، لاستخدامها لأغراض الإفصاح.
11. رفع التوصيات للجنة إدارة المخاطر عن تعرضات البنك للمخاطر، وتسجيل حالات الاستثناءات من سياسة إدارة المخاطر.
12. مراقبة التزام دوائر البنك التنفيذية بالمستويات المحددة للمخاطر المقبولة.
13. رفع تقارير للمجلس من خلال لجنة إدارة المخاطر ونسخة للرئيس التنفيذي تتضمن معلومات عن منظومة المخاطر الفعلية لكافة أنشطة البنك بالمقارنة مع وثيقة المخاطر المقبولة، ومتابعة معالجة الانحرافات السلبية ويجوز للإدارة التنفيذية طلب تقارير خاصة وحسب الحاجة من إدارة المخاطر في البنك.

إدارة الامتثال: وتعنى بالتحقق من الامتثال للتشريعات والتعليمات المحلية والعالمية التي تخضع لها أعمال البنك، كما تعنى بأعمال مراقبة ومكافحة غسل الأموال، بالإضافة الى ادارة وحدة شكاوى العملاء في إطار نظام يعتمده مجلس الإدارة وفقا للتعليمات الرقابية، وترفع تقاريرها الى لجنة الامتثال المنبثقة عن مجلس الإدارة، وتكون مهام إدارة الامتثال كما يلي كحد أدنى:

1. عداد سياسة امتثال لضمان امتثال البنك لجميع التشريعات ذات العلاقة، والتأكد من أن كافة الموظفين كل حسب مستواه الإداري على اطلاع ودراية تامة بها، وعلى أن تعتمد هذه السياسة من المجلس.
2. إعداد خطة سنوية للامتثال، وعلى أن تعتمد من لجنة الامتثال.
3. مراقبة التزام كافة المستويات الإدارية في البنك بكافة المتطلبات الرقابية والتشريعات النافذة والمعايير الدولية بما فيها توصيات مجموعة العمل المالي.

4. إعداد تقارير دورية تشمل تقييم مخاطر عدم الامتثال والمخالفات وجوانب القصور والاجراءات التصحيحية التي تم اتخاذها، ورفعها إلى لجنة الامتثال ونسخ منها إلى الرئيس التنفيذي.

وتضع كل من الجهات الرقابية أعلاه، مواثيق عملها التي تعتمد من مجلس الإدارة.

ميثاق أخلاقيات العمل

تبنى البنك ميثاق أخلاقيات العمل الذي تم إقراره من مجلس الإدارة وتعهد بالالتزام به كافة موظفي البنك على اختلاف مستوياتهم الإدارية إلى جانب أعضاء مجلس إدارة البنك.

وقد حدد هذا الميثاق أخلاق وقيم ومبادئ موظفي البنك بأربعة محاور رئيسية وهي:

- النزاهة.
- الإمتثال للقوانين.
- الشفافية.
- الولاء للبنك.

ففي محور النزاهة تضمن الميثاق أن موظفي البنك ملتزمون بما يلي:

- أموال المودعين أمانة ومسؤولية يجب الحفاظ عليها.
- عدم تعارض المصلحة الخاصة مع مصلحة البنك.
- عدم استخدام المعلومات الداخلية للمصلحة الشخصية.
- المحافظة على الموضوعية وعدم التأثر بالعلاقات الشخصية.
- عدم الدخول بعلاقات تجارية مع العملاء والموردين.
- عدم التمييز بين العملاء.
- الترفع عن قبول الهدايا والمنافع والدعوات.

أما في جانب الامتثال للقوانين والأنظمة فيجب على الموظفين الالتزام بالسرية المصرفية وبسياسات البنك وأدلة العمل لديه وإيلاء العناية اللازمة في مكافحة غسل الأموال، وعدم إصدار شيكات بدون رصيد والالتزام بقرارات الإدارة.

أما في جانب الشفافية فيلتزم موظفو البنك بصحة الأرقام والبيانات والتقارير المصرح بها ودقة هذه البيانات وكفايتها وتوقيتها وتوافقها مع المعايير بالإضافة إلى التصريح عن المصالح الشخصية وسلامة وضع الموظف المالي والأنشطة التجارية الخاصة به والتصريح عن المخالفات والأضرار.

أما بالنسبة للولاء للبنك فهذا يتحقق من خلال تحقيق رسالة البنك ورؤيته وأهدافه ودوره وتحويل شعار البنك إلى واقع ملموس ونيل رضا العملاء والمحافظة عليهم بالإضافة إلى الإيجابية والتميز وتحمل المسؤولية والجودة والكفاءة وثم الدقة والتعلم المستمر، المحافظة على وقت العمل، التكيف مع ضغوط العمل بروح الفريق والاهتمام بالمظهر والسلوك وحسن التعامل، الحرص على سمعة البنك وإنجازاته، الحفاظ على موجودات البنك ومظهره، عدم الإفصاح عن أسرار العمل واستئذان الإدارة قبل الإدلاء بأي تصريح يتعلق بالبنك بأي وسيلة إعلامية.

يتم نشر المعايير والسياسات ذات الصلة على الموقع الإلكتروني للبنك؛ كما يتم تحديد درجة التقيّد بها في تقرير الحوكمة المؤسسية ضمن التقرير السنوي للبنك.

تضارب المصالح

يعتمد البنك سياسة موثقة حول تضارب المصالح تشمل مسألة تحديد التضارب والتنفيذ المستقلّ والإفصاح عنه، سواء نشأ هذا التعارض بين أعضاء مجلس الإدارة وبين البنك أو بين الإدارة التنفيذية وبين البنك.

تغطي سياسة البنك الخاصة بتضارب المصالح مختلف الجوانب المتعلقة بالموضوع مثل:

- الأنشطة والأعمال التي على عضو مجلس الإدارة وعضو الإدارة التنفيذية تجنبها والتي من الممكن أن تؤدي إلى تضارب في المصالح.
- يجب الحصول على موافقة المجلس عن أي نشاط يقوم به عضو مجلس الإدارة والذي من الممكن أن يؤدي إلى تضارب المصالح، وعلى المجلس التحقق من أن هذا النشاط لا ينطوي على أية تضارب.
- على عضو مجلس الإدارة وعضو الإدارة التنفيذية التصريح عن أية موضوع أدى أو قد يؤدي إلى تضارب في المصالح.
- على عضو مجلس الإدارة الامتناع عن التصويت على أي بند من بنود جدول الأعمال والذي قد يؤدي إلى تضارب في المصالح أو له تأثير على موضوعية التصويت.
- يجب أن تقوم جميع المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة على أساس المساواة، كما يجب توفر آلية واضحة لدى مجلس الإدارة للتعامل مع أية قضية تنشأ من عدم الامتثال لسياسة تضارب المصالح.
- يجب أن تتضمن سياسة تضارب المصالح أمثلة على الحالات التي قد تؤدي إلى تضارب في المصالح والمرتبطة بأعضاء المجلس وأعضاء الإدارة التنفيذية.

المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

- يضع البنك سياسة موثقة حول المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة. حيث تتضمّن هذه السياسة القواعد والإجراءات المعتمدة لتنظيم المعاملات مع هذه الأطراف سواء تم ذلك بين البنك وموظفيه أو بين البنك وأعضاء مجلس إدارته أو شركاتهم أو بين الأطراف ذات الصلة فيما بينهم، بما في ذلك معاملات القروض والمعاملات التجارية المبرَمة مع البنك.
- يجب على مجلس الإدارة التأكد من أن المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة تتم مراجعتها وتقييم مخاطرها وتراعي جميع الضوابط الموضوعة.

سياسة الإبلاغ

يعتمد البنك سياسة وإجراءات عمل للتبليغ عن الأعمال غير القانونية / الاحتيال – وسياسة التبليغ الخاصة، بما في ذلك الإجراءات التي تخوّل الموظفين الاتصال برئيس مجلس الإدارة للإبلاغ عن أيّة مخاوف لديهم حول إمكانية حصول مخالفة أو احتيال على نحو يسمح بفتح تحقيق مستقلّ للنظر في هذه المخاوف ومتابعتها. تحرص هذه الإجراءات على التأكد من تأمين البنك الحماية المطلوبة لهؤلاء الموظفين لطمأنتهم من عدم تعرّضهم للتهديد أو معاقبتهم حتى في حال عدم إثبات صحّة مخاوفهم.

السياسات المنظمة لأعمال البنك

يولي البنك الأردني الكويتي أهمية كبيرة لموضوع توفر سياسات عمل مكتوبة تغطي كافة أنشطة البنك، حيث يتم اعتماد هذه السياسات من قبل مجلس إدارة البنك وتعميمها على كافة المستويات الإدارية، كما يتم مراجعتها وتحديثها بانتظام لتعكس أية تعديلات أو تغييرات تطرأ على القوانين والتعليمات والظروف الاقتصادية، وأية أمور أخرى تتعلق بالبنك.

حماية حقوق المساهمين وعلاقتهم بالبنك

- يتأكد المجلس من حماية حقوق المساهمين الأساسية المتعلقة بتسجيل الملكية ونقلها، والمشاركة في اجتماعات الهيئة العامة، والمشاركة في الأرباح، والحصول على معلومات منتظمة حول البنك.
- يعمل المجلس على تشجيع المشاركة الفعالة للمساهمين في اجتماعات الهيئة العامة وتعريفهم بإجراءات وقواعد التصويت واطلاعهم على تاريخ ومكان الاجتماع مع جدول الأعمال في وقت كاف قبل الاجتماع. واطلاع المساهمين على محاضر اجتماعات الهيئة العامة.
- يقوم البنك بتطوير علاقات إيجابية مبنية على الشفافية مع كافة المساهمين وفي هذا المجال يعمل البنك وبكافة السبل على تشجيع كافة المساهمين وبخاصة صغار المساهمين على حضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة والتشجيع على القيام بعمليات التصويت، كما يراعى التصويت على حدا على كل قضية تثار خلال اجتماع الهيئة العامة السنوي.
- يقوم رؤساء اللجان المختلفة المنبثقة عن المجلس بحضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة.
- يتم إعداد تقرير مفصل لإطلاع المساهمين بعد انتهاء اجتماع الهيئة العامة وبحيث يشتمل على الملاحظات المختلفة والأسئلة التي طرحها المساهمين وإجابات الإدارة عليها والنتائج التي تم التوصل إليها.
- يقوم ممثلون عن المدققين الخارجيين بحضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة بهدف الإجابة عن أي أسئلة قد تطرح حول التدقيق وتقرير المدقق.
- وفقاً لما ورد في قانون الشركات، ينتخب أعضاء المجلس أو يعاد انتخابهم خلال الاجتماع السنوي للهيئة العامة كما يجري انتخاب المدقق الخارجي خلال نفس الاجتماع.

الشفافية والإفصاح

- يوفر البنك دائماً وبشكل دوري ومتاح للجميع معلومات كاملة حول نشاطاته لكافة الجهات ذات العلاقة مثل السلطات الرقابية والمساهمين والمودعين والجمهور بشكل عام مع التركيز على القضايا ذات الأثر الجوهري على البنك.
- يلتزم البنك التزاماً تاماً بمتطلبات الإفصاح وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية (IFRS) وتعليمات الإفصاح الصادرة عن البنك المركزي والسلطات الرقابية.
- يتابع البنك التطورات المختلفة المتعلقة بمتطلبات الإفصاح وفق المعايير الدولية وبحيث تنعكس فوراً على تقاريره المالية.
- يلتزم البنك بتوفير خطوط اتصال تتميز بالديمومة والحرفية مع كافة الجهات ذات العلاقة من سلطات رقابية ومساهمين ومستثمرين ومودعين وبنوك أخرى ولتحقيق هذا الأمر يقوم البنك بإيجاد وظيفة علاقات مستثمرين مهمتها الأساسية توفير معلومات كاملة وموضوعية عن أوضاع البنك المالية والإدارية ونشاطات البنك المختلفة.
- أن يحتوي التقرير السنوي للبنك على كافة المعلومات حول البنك بشكل شفاف وموضوعي.
- نشر تقارير دورية تحتوي معلومات مالية ربع سنوية، بالإضافة إلى نشر تقرير من المجلس حول تداول أسهم البنك ووضعه المالي خلال السنة، وملخصات دورية للمساهمين والمحللين في السوق المالي والصحفيين المتخصصين في القطاع المالي من قبل الإدارة التنفيذية.
- عقد اجتماعات دورية بين الإدارة التنفيذية في البنك والمستثمرين والمساهمين.

- يقوم البنك بتوفير المعلومات الواردة في تقاريره السنوية أو الدورية على الموقع الإلكتروني للبنك باللغتين العربية والإنجليزية وبحيث يتم تحديث المعلومات باستمرار.
- يجب أن تتضمن التقارير التي يقدمها البنك إفصاح من الإدارة التنفيذية عن نتائج العمليات الحالية والمستقبلية والوضع المالي للبنك وأي أثر أو مخاطر مستقبلية من الممكن أن تؤثر على الوضع المالي العام للبنك.

دليل شبكة الفروع والصرافات الآلية

فروع العاصمة عمان

الفرع الرئيسي	06–5629400
فرع جبل عمان	06–4644868
فرع الوحدات	06–4777174
فرع المركز التجاري	06–4624312
فرع تلاع العلي	06–5532168
فرع جبل الحسين	06–5658662
فرع اليرموك	06–4779102
فرع وادي السير	06–5858864
فرع الجبيهة	06–5347037
فرع ابن خلدون	06–4641381
فرع الشميساني	06–5685403
فرع سوق الخضار	06–4127588
فرع ماركا	06–4889531
فرع المدينة المنورة	06–5533561
فرع عمرة	06–5535292
فرع الصويفية	06–5854467
فرع حي نزال	06–4382618
فرع مكة مول	06–5517967
فرع أبو نصير	06–5235223
فرع عبدون	06–5924195
فرع المقابلين	06–4203679
فرع مرج الحمام	06–5731056
فرع سيتي مول	06–5824318
فرع وادي صقرة	06–5679174
فرع دابوق	06–5411580
فرع شارع مكة	06–5532651
فرع جامعة البترا	06–5714365
فرع المدينة الرياضية	06–5161938
فرع زين	06–5810734
فرع دير غبار	06–5853854
فرع خلدا	06–5370835
فرع الرونق	06–5850392
فرع صويلح الجنوبي	06–5356737
فرع تاج مول	06–5936901
فرع جاليريا مول	06–4017870
فرع الهاشمي الشمالي	06–5051538
فرع طبربور	06–5065336
فرع العبدلي مول	06–5629415
فرع أبو حسان مول	06–4164585
فرع الصخرة المشرفة	06–4386847
فرع المدينة الصناعية سحاب	06–5204829
فرع البنكية الخاصة "الفيلا"	06–5903232

فروع منطقة الوسط

فرع البقعة	06–4725090
فرع مأدبا	05–3253568
فرع جامعة عمان الاهلية	05–3500195
فرع السلط	05–3558995
فرع سماره مول	05–3561243
فرع الفحيص	06–4710530

فروع منطقة الشمال

فرع اربد	02–7243665
فرع جامعة اليرموك	02–7256065
فرع شارع الملك عبد الله الثاني بن الحسين	02–7248496
فرع المفرق	02–6235901
فرع الحصن	02–7020035
فرع جرش	02–6340916

فروع منطقة الجنوب

فرع العقبة	03–2015188
فرع الكرك	03–2396102

فروع منطقة الزرقاء

فرع الزرقاء	05–3983855
فرع الرصيفة	05–3744151
فرع المنطقة الحرة	05–3826196
فرع الزرقاء الجديدة	05–3866005
فرع شارع الملك حسين بن طلال	05–3938498
فرع سوق باب المدينة	05–3851273

الفرع الجوال

فرع الجوال	+962–791995682

الفروع خارج الأردن

فرع قبرص	+35725875555

مواقع أجهزة الصراف الآلي - الأردن

منطقة عمان

صراف آلي سيفوي – شميساني

صراف آلي المسرح – العبدلي

صراف آلي مكة مول

صراف آلي مستشفى الاستقلال

صراف آلي صيدلية روحي – خلدا

صراف آلي فندق الريجينسي

صراف آلي العبدلي بوليفارد

صراف آلي فندق فيرمونت

صراف آلي العبدلي مول

صراف آلي مركز الوطني للسكري

صراف آلي مبنى الإدارة الجديد

صراف آلي بنك القدس

صراف آلي المدرسة المعمدانية

صراف آلي الشرق العربي للتأمين

صراف آلي البرج

صراف آلي البركه مول

صراف آلي فندق كراون بلازا

صراف آلي فندق هيلتون

صراف آلي سينترو مول

صراف آلي فندق الموفنبك

صراف آلي السفاره الكويتيه

صراف آلي مستشفى الحياة العام

صراف آلي فلل الاندلسية

صراف آلي فندق السانت ريجيس (المبنى السكني)

صراف آلي مبنى الإدارة العامة

صراف آلي ضاحية الرشيد مجمع الخير

صراف آلي زهران

صراف آلي كوزمو

صراف آلي جبل اللويبده

صراف آلي صيدلية روحي – عبدون

صراف آلي شارع الرينبو

صراف آلي افينيو مول

صراف آلي مجمع الملك حسين للاعمال

صراف آلي محطة التوتال الجاردنز

صراف آلي مستشفى كلمنصوا بالبوليفارد

صراف آلي مدينة التجمعات الصناعية التموينية

صراف آلي فندق السانت ريجيس (مبنى الفندق)

صراف آلي سنترال مول

منطقة الوسط

صراف آلي فندق كراون بلازا –البحر الميت

صراف آلي هيلتون البحر الميت

صراف آلي كمبينسكي البحر الميت

صراف آلي فندق الهوليداي ان البحر الميت

صراف آلي جامعة عمان الأهلية

منطقة الشمال

صراف آلي اربد سيتي سنتر مول

منطقة الجنوب

صراف آلي فندق الكمبنسكي – العقبة

صراف آلي منتجع تالا بيه– العقبة

منطقة الزرقاء

صراف آلي محطة محروقات المناصير – الزرقاء

مواقع أجهزة الصراف الآلي التفاعلي (ITM)

صراف آلي تفاعلي العبدلي بوليفارد

صراف آلي تفاعلي اربد سيتي سنتر

صراف آلي تفاعلي فرع العبدلي مول

صراف آلي تفاعلي فرع عبدون

صراف آلي تفاعلي فرع سيتي مول

صراف آلي تفاعلي فرع المدينة المنورة

صراف الي تفاعلي فرع ابن خلدون

صراف الي تفاعلي فرع خلدا

الإدارة العامة

هاتف: 6-5629400 –962+

فاكس: 6-5695604 –962+

مركز الاتصال المباشر: 6-5200999 –962+ / 080022066

ص.ب: 9776 عمان 11191 الأردن

info@jkbank.com.jo